



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرف
عليكم يا صابغين

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

مرآة العقول

في شرح إشارات الرسول

بكت

المطبعة الكائن في دار الكتب والخطوط
بمصر

المجلد ١٣

في تفسير القرآن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرآة العقول في شرح اخبار آل الرسول (عليهم الصلاه و السلام)

كاتب:

محمد باقر بن محمد تقى علامه مجلسى

نشرت فى الطباعه:

دار الكتب الاسلاميه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٣٤	مرآة العقول المجلد ١٣
٣٤	اشارة
٣٤	اشارة
٣٤	كتاب الطهارة
٣٥	اشارة
٣٥	باب طهور الماء
٣٥	اشارة
٣٦	الحديث الأول
٣٧	الحديث الثاني
٣٨	الحديث الثالث
٣٨	الحديث الرابع
٣٨	الحديث الخامس
٣٨	باب الماء الذى لا ينجسه شىء
٣٨	الحديث الأول
٣٩	الحديث الثاني
٣٩	الحديث الثالث
٤٠	الحديث الرابع
٤١	الحديث الخامس
٤٢	اشارة
٤٣	فائدة
٤٣	الحديث السادس
٤٣	اشارة
٤٣	فائدة

٤٤	الحديث السابع
٤٤	الحديث الثامن
٤٤	باب الماء الذى يكون فيه قلة و الماء الذى فيه الجيف و الرجل يأتى الماء و يده قدرة
٤٤	الحديث الأول
٤٤	الحديث الثانى
٤٤	الحديث الثالث
٤٤	الحديث الرابع
٤٤	الحديث الخامس
٤٧	الحديث السادس
٤٧	الحديث السابع
٤٧	باب البئر و ما يقع فيها
٤٨	الحديث الأول
٤٩	الحديث الثانى
٥٠	الحديث الثالث
٥٠	الحديث الرابع
٥٠	الحديث الخامس
٥١	الحديث السادس
٥١	الحديث السابع
٥٢	الحديث الثامن
٥٢	الحديث التاسع
٥٢	الحديث العاشر
٥٣	الحديث الحادى عشر
٥٣	الحديث الثانى عشر
٥٣	باب البئر تكون إلى جنب البالوعة
٥٣	الحديث الأول
٥٤	الحديث الثانى

٥٥ الحديث الثالث

٥٦ الحديث الرابع

٥٦ باب الوضوء من سؤر الدواب و السباع و الطير

٥٦ الحديث الأول

٥٧ الحديث الثاني

٥٧ الحديث الثالث

٥٧ الحديث الرابع

٥٨ الحديث الخامس

٥٨ الحديث السادس

٥٨ الحديث السابع

٥٨ باب الوضوء من سؤر الحائض و الجنب و اليهودى و النصرانى و الناصب

٥٩ الحديث الأول

٥٩ الحديث الثاني

٥٩ الحديث الثالث

٥٩ الحديث الرابع

٦٠ الحديث الخامس

٦٠ الحديث السادس

٦٠ باب الرجل يدخل يده فى الماء قبل أن يغسلها و الحد فى غسل اليدين من الجنابة و البول و الغائط و النوم

٦١ الحديث الأول

٦١ الحديث الثاني

٦١ الحديث الثالث

٦١ الحديث الرابع

٦١ الحديث الخامس

٦٢ باب اختلاط ماء المطر بالبول و ما يرجع فى الإناء من غسالة الجنب الرجل يقع ثوبه على الماء الذى يستنجى به

٦٢ الحديث الأول

٦٢ الحديث الثاني

الحديث الثالث ٦٢

الحديث الرابع ٦٣

الحديث الخامس ٦٣

الحديث السادس ٦٣

الحديث السابع ٦٤

الحديث الثامن ٦٤

باب ماء الحمام و الماء الذى تسخنه الشمس ٦٤

الحديث الأول ٦٤

الحديث الثانى ٦٥

الحديث الثالث ٦٦

الحديث الرابع ٦٦

الحديث الخامس ٦٦

باب الموضع الذى يكره أن يتغوط فيه أو يبال ٦٦

الحديث الأول ٦٧

الحديث الثانى ٦٧

الحديث الثالث ٦٧

الحديث الرابع ٦٨

الحديث الخامس ٦٨

الحديث السادس ٦٨

باب القول عند دخول الخلاء و عند الخروج و الاستنجاء و من نسيه و التسمية عند الدخول و عند الوضوء ٦٩

الحديث الأول ٦٩

الحديث الثانى ٦٩

الحديث الثالث ٧٠

الحديث الرابع ٧٠

الحديث الخامس ٧٠

الحديث السادس ٧٠

٧١	الحديث السابع
٧١	الحديث الثامن
٧١	الحديث التاسع
٧٢	الحديث العاشر
٧٢	الحديث الحادى عشر
٧٢	الحديث الثانى عشر
٧٣	الحديث الثالث عشر
٧٣	الحديث الرابع عشر
٧٤	الحديث الخامس عشر
٧٤	الحديث السادس عشر
٧٤	الحديث السابع عشر
٧٤	باب الاستبراء من البول و غسله و من لم يجد الماء
٧٤	الحديث الأول
٧٥	الحديث الثانى
٧٦	الحديث الثالث
٧٦	الحديث الرابع
٧٧	الحديث الخامس
٧٧	الحديث السادس
٧٧	الحديث السابع
٧٧	الحديث الثامن
٧٨	باب مقدار الماء الذى يجزى للوضوء و للغسل و من تعدى فى الوضوء
٧٨	الحديث الأول
٧٨	الحديث الثانى
٧٩	الحديث الثالث
٧٩	الحديث الرابع
٧٩	الحديث الخامس

٧٩	الحديث السادس
٨٠	الحديث السابع
٨٠	الحديث الثامن
٨٠	باب السواك
٨٠	الحديث الأول
٨١	الحديث الثاني
٨١	الحديث الثالث
٨١	الحديث الرابع
٨١	الحديث الخامس
٨١	الحديث السادس
٨٢	الحديث السابع
٨٢	باب المضمضة و الاستنشاق
٨٢	الحديث الأول
٨٣	الحديث الثاني
٨٣	الحديث الثالث
٨٣	باب صفة الوضوء
٨٣	الحديث الأول
٨٤	الحديث الثاني
٨٤	الحديث الثالث
٨٤	الحديث الرابع
٨٥	الحديث الخامس
٨٧	الحديث السادس
٨٧	الحديث السابع
٨٧	الحديث الثامن
٨٧	الحديث التاسع
٨٧	باب حد الوجه الذى يغسل و الذراعين و كيف يغسل

٨٨	الحديث الأول
٨٨	إشارة
٨٩	تبصرة
٩٠	فائدة
٩٤	تتممة
٩٤	الحديث الثاني
٩٥	الحديث الثالث
٩٥	الحديث الرابع
٩٥	الحديث الخامس
٩٦	الحديث السادس
٩٦	الحديث السابع
٩٦	الحديث الثامن
٩٦	الحديث التاسع
٩٧	الحديث العاشر
٩٧	باب مسح الرأس و القدمين
٩٧	الحديث الأول
٩٨	الحديث الثاني
٩٨	الحديث الثالث
٩٨	الحديث الرابع
١٠١	الحديث الخامس
١٠١	الحديث السادس
١٠٢	الحديث السابع
١٠٢	الحديث الثامن
١٠٣	الحديث التاسع
١٠٣	الحديث العاشر
١٠٣	الحديث الحادى عشر

١٠٤	الحديث الثاني عشر
١٠٤	باب مسح الخف
١٠٤	الحديث الأول
١٠٤	الحديث الثاني
١٠٥	باب الجباير و القروح و الجراحات
١٠٥	الحديث الأول
١٠٥	الحديث الثاني
١٠٥	الحديث الثالث
١٠٥	الحديث الرابع
١٠٦	باب الشك في الوضوء و من نسيه أو قدم أو أخر
١٠٦	الحديث الأول
١٠٦	الحديث الثاني
١٠٧	الحديث الثالث
١٠٨	الحديث الرابع
١٠٨	الحديث الخامس
١٠٩	الحديث السادس
١٠٩	الحديث السابع
١٠٩	الحديث الثامن
١٠٩	الحديث التاسع
١١٠	باب ما ينقض الوضوء و ما لا ينقضه
١١٠	الحديث الأول
١١٠	الحديث الثاني
١١٠	الحديث الثالث
١١١	الحديث الرابع
١١١	الحديث الخامس
١١١	الحديث السادس

- ١١٢ الحديث السابع
- ١١٢ الحديث الثامن
- ١١٢ الحديث التاسع
- ١١٢ الحديث العاشر
- ١١٣ الحديث الحادى عشر
- ١١٣ الحديث الثانى عشر
- ١١٣ الحديث الثالث عشر
- ١١٣ الحديث الرابع عشر
- ١١٤ الحديث الخامس عشر
- ١١٤ الحديث السادس عشر
- ١١٤ الحديث السابع عشر
- ١١٥ باب الرجل يطاء على العذرة أو غيرها من القذر
- ١١٥ الحديث الأول
- ١١٥ الحديث الثانى
- ١١٦ الحديث الثالث
- ١١٦ الحديث الرابع
- ١١٦ الحديث الخامس
- ١١٧ باب المذى و الودى
- ١١٧ الحديث الأول
- ١١٧ الحديث الثانى
- ١١٧ الحديث الثالث
- ١١٨ الحديث الرابع
- ١١٨ باب أنواع الغسل
- ١١٨ الحديث الأول
- ١١٨ الحديث الثانى
- ١١٩ باب ما يجزى الغسل منه إذا اجتمع

١١٩	الحديث الأول
١١٩	الحديث الثاني
١٢٠	باب وجوب الغسل يوم الجمعة
١٢٠	الحديث الأول
١٢١	الحديث الثاني
١٢١	الحديث الثالث
١٢١	الحديث الرابع
١٢١	الحديث الخامس
١٢١	الحديث السادس
١٢٢	الحديث السابع
١٢٢	باب صفة الغسل و الوضوء قبله و بعده و الرجل يغتسل فى مكان غير طيب و ما يقال عند الغسل و تحويل الخاتم عند الغسل
١٢٢	الحديث الأول
١٢٣	الحديث الثاني
١٢٣	الحديث الثالث
١٢٣	الحديث الرابع
١٢٤	الحديث الخامس
١٢٤	الحديث السادس
١٢٤	الحديث السابع
١٢٥	الحديث الثامن
١٢٥	الحديث التاسع
١٢٦	الحديث العاشر
١٢٦	الحديث الحادى عشر
١٢٦	الحديث الثانى عشر
١٢٦	الحديث الثالث عشر
١٢٧	الحديث الرابع عشر
١٢٧	الحديث الخامس عشر

١٢٨	الحديث السادس عشر
١٢٨	الحديث السابع عشر
١٢٩	باب ما يوجب الغسل على الرجل و المرأة
١٢٩	الحديث الأول
١٢٩	الحديث الثاني
١٢٩	الحديث الثالث
١٣٠	الحديث الرابع
١٣٠	الحديث الخامس
١٣٠	الحديث السادس
١٣٠	الحديث السابع
١٣٠	الحديث الثامن
١٣١	باب احتلام الرجل و المرأة
١٣١	الحديث الأول
١٣٢	الحديث الثاني
١٣٢	الحديث الثالث
١٣٢	الحديث الرابع
١٣٢	الحديث الخامس
١٣٢	الحديث السادس
١٣٣	الحديث السابع
١٣٣	باب الرجل و المرأة يغتسلان من الجنابة و يخرج منهما الشيء بعد الغسل
١٣٣	الحديث الأول
١٣٣	الحديث الثاني
١٣٤	الحديث الثالث
١٣٤	الحديث الرابع
١٣٥	باب الجنب يأكل و يشرب و يقرأ و يدخل المسجد و يختضب و يدهن و يطلى و يحتجم
١٣٥	الحديث الأول

١٣٥	الحديث الثاني
١٣٥	الحديث الثالث
١٣٦	الحديث الرابع
١٣٦	الحديث الخامس
١٣٦	الحديث السادس
١٣٦	الحديث السابع
١٣٧	الحديث الثامن
١٣٧	الحديث التاسع
١٣٧	الحديث العاشر
١٣٧	الحديث الحادى عشر
١٣٧	الحديث الثانى عشر
١٣٨	باب الجنب يعرق فى الثوب أو يصيب جسده ثوبه و هو رطب
١٣٨	الحديث الأول
١٣٩	الحديث الثانى
١٣٩	الحديث الثالث
١٣٩	الحديث الرابع
١٣٩	الحديث الخامس
١٣٩	الحديث السادس
١٤٠	باب المنى و المذى يصيبان الثوب و الجسد
١٤٠	الحديث الأول
١٤٠	الحديث الثانى
١٤٠	الحديث الثالث
١٤٠	الحديث الرابع
١٤٠	الحديث الخامس
١٤١	الحديث السادس
١٤١	باب البول يصيب الثوب أو الجسد

١٤١	الحديث الأول
١٤٢	الحديث الثاني
١٤٢	الحديث الثالث
١٤٣	الحديث الرابع
١٤٣	الحديث الخامس
١٤٣	الحديث السادس
١٤٤	الحديث السابع
١٤٤	الحديث الثامن
١٤٤	باب أبوال دؤاب و أروائها
١٤٤	الحديث الأول
١٤٥	الحديث الثاني
١٤٥	الحديث الثالث
١٤٥	الحديث الرابع
١٤٥	الحديث الخامس
١٤٦	الحديث السادس
١٤٦	الحديث السابع
١٤٦	الحديث الثامن
١٤٦	الحديث التاسع
١٤٦	الحديث العاشر
١٤٦	باب الثوب يصيبه الدم و المدة
١٤٦	إشارة
١٤٧	الحديث الأول
١٤٧	الحديث الثاني
١٤٧	الحديث الثالث
١٤٨	الحديث الرابع
١٤٨	الحديث الخامس

١٤٨ الحديث السادس

١٤٩ الحديث السابع

١٤٩ الحديث الثامن

١٥٠ الحديث التاسع

١٥٠ باب الكلب يصيب الثوب و الجسد و غيره مما يكره أن يمسه شيء منه

١٥٠ الحديث الأول

١٥١ الحديث الثاني

١٥١ الحديث الثالث

١٥١ الحديث الرابع

١٥٢ الحديث الخامس

١٥٢ الحديث السادس

١٥٢ باب صفة التيمم

١٥٢ الحديث الأول

١٥٣ الحديث الثاني

١٥٤ الحديث الثالث

١٥٤ الحديث الرابع

١٥٤ الحديث الخامس

١٥٥ الحديث السادس

١٥٥ باب الوقت الذي يوجب التيمم و من تيمم ثم وجد الماء

١٥٥ الحديث الأول

١٥٥ الحديث الثاني

١٥٦ الحديث الثالث

١٥٦ الحديث الرابع

١٥٧ الحديث الخامس

١٥٧ الحديث السادس

١٥٨ الحديث السابع

١٥٨ الحديث الثامن

١٥٨ الحديث التاسع

١٥٩ الحديث العاشر

١٥٩ باب الرجل يكون معه الماء القليل في السفر و يخاف العطش

١٥٩ الحديث الأول

١٦٠ الحديث الثاني

١٦٠ الحديث الثالث

١٦٠ الحديث الرابع

١٦١ باب الرجل تصيبه الجنابة فلا يجد إلا الثلج أو الماء الجامد

١٦١ الحديث الأول

١٦١ الحديث الثاني

١٦٢ الحديث الثالث

١٦٢ باب التيمم بالطين

١٦٢ الحديث الأول

١٦٣ باب الكسير و المجذور و من به الجراحات و تصيبهم الجنابة

١٦٣ الحديث الأول

١٦٣ الحديث الثاني

١٦٣ الحديث الثالث

١٦٣ الحديث الرابع

١٦٤ الحديث الخامس

١٦٤ باب النوادر

١٦٤ الحديث الأول

١٦٥ الحديث الثاني

١٦٥ الحديث الثالث

١٦٦ الحديث الرابع

١٦٦ الحديث الخامس

١٦٦	الحديث السادس
١٧٠	الحديث السابع
١٧٠	الحديث الثامن
١٧٠	الحديث التاسع
١٧١	الحديث العاشر
١٧١	الحديث الحادى عشر
١٧١	الحديث الثانى عشر
١٧٢	الحديث الثالث عشر
١٧٢	الحديث الرابع عشر
١٧٢	الحديث الخامس عشر
١٧٢	الحديث السادس عشر
١٧٣	الحديث السابع عشر
١٧٣	كتاب الحيض
١٧٣	باب الحيض
١٧٣	الحديث الأول
١٧٣	الحديث الثانى
١٧٤	باب أدنى الحيض و أقصاه و أدنى الطهر
١٧٤	الحديث الأول
١٧٤	الحديث الثانى
١٧٤	الحديث الثالث
١٧٤	الحديث الرابع
١٧٥	الحديث الخامس
١٧٦	باب المرأة ترى الدم قبل أيامها أو بعد طهرها
١٧٦	الحديث الأول
١٧٦	الحديث الثانى
١٧٧	الحديث الثالث

١٧٧	باب المرأة ترى الصفرة قبل الحيض أو بعده
١٧٧	الحديث الأول
١٧٨	الحديث الثاني
١٧٨	الحديث الثالث
١٧٨	الحديث الرابع
١٧٨	الحديث الخامس
١٧٨	باب أول ما تحيض المرأة
١٧٨	الحديث الأول
١٧٩	الحديث الثاني
١٧٩	الحديث الثالث
١٧٩	باب استبراء الحائض
١٧٩	الحديث الأول
١٨٠	الحديث الثاني
١٨٠	الحديث الثالث
١٨٠	الحديث الرابع
١٨١	الحديث الخامس
١٨١	الحديث السادس
١٨١	باب غسل الحائض و ما يجزيها من الماء
١٨١	الحديث الأول
١٨٢	الحديث الثاني
١٨٢	الحديث الثالث
١٨٢	الحديث الرابع
١٨٢	الحديث الخامس
١٨٣	باب المرأة ترى الدم و هي جنب
١٨٣	الحديث الأول
١٨٣	الحديث الثاني

١٨٣ الحديث الثالث

١٨٣ باب جامع في الحائض والمستحاضة

١٨٣ الحديث الأول

١٨٧ الحديث الثاني

١٨٨ الحديث الثالث

١٨٩ الحديث الرابع

١٨٩ الحديث الخامس

١٩٠ الحديث السادس

١٩٠ الحديث السابع

١٩١ باب معرفة دم الحيض عن دم الاستحاضة

١٩١ الحديث الأول

١٩١ الحديث الثاني

١٩١ الحديث الثالث

١٩٢ باب معرفة دم الحيض و العذرة و القرحة

١٩٢ الحديث الأول

١٩٤ الحديث الثاني

١٩٤ الحديث الثالث

١٩٥ باب الجبلى ترى الدم

١٩٥ الحديث الأول

١٩٦ الحديث الثاني

١٩٧ الحديث الثالث

١٩٧ الحديث الرابع

١٩٧ الحديث الخامس

١٩٧ الحديث السادس

١٩٧ باب النفساء

١٩٧ الحديث الأول

١٩٨ الحديث الثاني

١٩٨ الحديث الثالث

١٩٩ الحديث الرابع

١٩٩ الحديث الخامس

١٩٩ الحديث السادس

١٩٩ باب النفاء تطهر ثم ترى الدم أو رأت الدم قبل أن تلد

١٩٩ الحديث الأول

٢٠٠ الحديث الثاني

٢٠٠ الحديث الثالث

٢٠٠ باب ما يجب على الحائض في أول أوقات الصلاة

٢٠٠ الحديث الأول

٢٠١ الحديث الثاني

٢٠١ الحديث الثالث

٢٠١ الحديث الرابع

٢٠١ باب المرأة تحيض بعد دخول وقت الصلاة قبل أن تصلبها أو تطهر قبل دخول وقتها فتتوانى في الغسل

٢٠١ الحديث الأول

٢٠٢ الحديث الثاني

٢٠٢ الحديث الثالث

٢٠٢ الحديث الرابع

٢٠٣ الحديث الخامس

٢٠٣ باب المرأة تكون في الصلاة فتحس بالحيض

٢٠٣ الحديث الأول

٢٠٤ باب الحائض تقضى الصوم و لا تقضى الصلاة

٢٠٤ الحديث الأول

٢٠٤ الحديث الثاني

٢٠٤ الحديث الثالث

٢٠٤ الحديث الرابع

٢٠٥ باب الحائض و النفساء تقرأان القرآن

٢٠٥ الحديث الأول

٢٠٦ الحديث الثاني

٢٠٦ الحديث الثالث

٢٠٦ الحديث الرابع

٢٠٦ الحديث الخامس

٢٠٧ باب الحائض تأخذ من المسجد و لا تضع فيه شيئاً

٢٠٧ الحديث الأول

٢٠٧ باب المرأة يرتفع طمئتها ثم يعود و حد اليأس من المحيض.

٢٠٧ الحديث الأول

٢٠٧ الحديث الثاني

٢٠٧ الحديث الثالث

٢٠٨ الحديث الرابع

٢٠٨ باب المرأة يرتفع طمئتها من علة فتسقى الدواء ليعود طمئتها.

٢٠٨ الحديث الأول

٢٠٩ الحديث الثاني

٢٠٩ الحديث الثالث

٢١٠ باب الحائض تختضب.

٢١٠ الحديث الأول

٢١٠ الحديث الثاني

٢١٠ باب غسل ثياب الحائض.

٢١٠ الحديث الأول

٢١٠ الحديث الثاني

٢١٠ الحديث الثالث

٢١١ باب الحائض تناول الخمرة أو الماء.

٢١١ الحديث الأول
٢١١ كتاب الجنائز
٢١١ باب علل الموت و أن المؤمن يموت بكل ميتة.
٢١١ الحديث الأول
٢١٢ الحديث الثاني
٢١٢ الحديث الثالث
٢١٢ الحديث الرابع
٢١٢ الحديث الخامس
٢١٢ الحديث السادس
٢١٣ الحديث السابع
٢١٣ الحديث الثامن
٢١٣ الحديث التاسع
٢١٣ الحديث العاشر
٢١٤ باب ثواب المرض
٢١٤ الحديث الأول
٢١٤ الحديث الثاني
٢١٥ الحديث الثالث
٢١٥ الحديث الرابع
٢١٥ الحديث الخامس
٢١٥ الحديث السادس
٢١٥ الحديث السابع
٢١٦ الحديث الثامن
٢١٦ الحديث التاسع
٢١٧ الحديث العاشر
٢١٧ باب آخر منه
٢١٧ الحديث الأول

٢١٧	الحديث الثاني
٢١٨	الحديث الثالث
٢١٨	الحديث الرابع
٢١٨	الحديث الخامس
٢١٨	الحديث السادس
٢١٨	باب حد الشكايه
٢١٨	اشارة
٢١٨	الحديث الأول
٢١٩	باب المريض يؤذن به الناس
٢١٩	الحديث الأول
٢١٩	الحديث الثاني
٢١٩	الحديث الثالث
٢٢٠	باب فى كم يعاد المريض و قدر ما يجلس عنده و تمام العيادة
٢٢٠	الحديث الأول
٢٢٠	الحديث الثاني
٢٢١	الحديث الثالث
٢٢١	الحديث الرابع
٢٢١	الحديث الخامس
٢٢١	الحديث السادس
٢٢١	باب حد موت الفجأة
٢٢١	الحديث الأول
٢٢٢	الحديث الثاني
٢٢٢	باب ثواب عيادة المريض
٢٢٢	الحديث الأول
٢٢٣	الحديث الثاني
٢٢٣	الحديث الثالث

٢٢٣	الحديث الرابع
٢٢٣	الحديث الخامس
٢٢٤	الحديث السادس
٢٢٤	الحديث السابع
٢٢٤	الحديث الثامن
٢٢٤	الحديث التاسع
٢٢٤	الحديث العاشر
٢٢٤	باب تلقين الميت
٢٢٥	الحديث الأول
٢٢٥	الحديث الثاني
٢٢٥	الحديث الثالث
٢٢٥	الحديث الرابع
٢٢٦	الحديث الخامس
٢٢٦	الحديث السادس
٢٢٧	الحديث السابع
٢٢٧	الحديث الثامن
٢٢٧	الحديث التاسع
٢٢٧	الحديث العاشر
٢٢٨	باب إذا عسر على الميت الموت و اشتد عليه النزاع
٢٢٨	الحديث الأول
٢٢٨	الحديث الثاني
٢٢٨	الحديث الثالث
٢٢٩	الحديث الرابع
٢٢٩	الحديث الخامس
٢٢٩	باب توجيه الميت في القبلة
٢٢٩	الحديث الأول

- ٢٢٩ الحديث الثاني
- ٢٣٠ الحديث الثالث
- ٢٣٠ باب أن المؤمن لا يكره على قبض روحه
- ٢٣٠ الحديث الأول
- ٢٣١ الحديث الثاني
- ٢٣١ باب ما يعاين المؤمن و الكافر
- ٢٣١ الحديث الأول
- ٢٣٢ الحديث الثاني
- ٢٣٣ الحديث الثالث
- ٢٣٤ الحديث الرابع
- ٢٣٥ الحديث الخامس
- ٢٣٦ الحديث السادس
- ٢٣٦ الحديث السابع
- ٢٣٦ الحديث الثامن
- ٢٣٦ الحديث التاسع
- ٢٣٧ الحديث العاشر
- ٢٣٧ الحديث الحادى عشر
- ٢٣٧ الحديث الثانى عشر
- ٢٣٨ الحديث الثالث عشر
- ٢٣٨ الحديث الرابع عشر
- ٢٣٨ الحديث الخامس عشر
- ٢٣٨ الحديث السادس عشر
- ٢٣٩ باب إخراج روح المؤمن و الكافر
- ٢٣٩ الحديث الأول
- ٢٤٠ الحديث الثاني
- ٢٤٠ الحديث الثالث

٢٤١	باب تعجيل الدفن
٢٤١	الحديث الأول
٢٤١	الحديث الثاني
٢٤٢	باب نادر
٢٤٢	الحديث الأول
٢٤٢	باب الحائض تمرض المريض
٢٤٢	الحديث الأول
٢٤٢	باب غسل الميت
٢٤٢	الحديث الأول
٢٤٣	الحديث الثاني
٢٤٤	الحديث الثالث
٢٤٤	الحديث الرابع
٢٤٥	الحديث الخامس
٢٤٥	الحديث السادس
٢٤٥	باب تحنيط الميت و تكفينه
٢٤٦	الحديث الأول
٢٤٦	الحديث الثاني
٢٤٦	الحديث الثالث
٢٤٧	الحديث الرابع
٢٤٧	الحديث الخامس
٢٤٨	الحديث السادس
٢٤٨	الحديث السابع
٢٤٨	الحديث الثامن
٢٤٩	الحديث التاسع
٢٥٠	الحديث العاشر
٢٥٠	الحديث الحادى عشر

٢٥٠	الحديث الثاني عشر
٢٥٠	الحديث الثالث عشر
٢٥٠	الحديث الرابع عشر
٢٥١	الحديث الخامس عشر
٢٥١	الحديث السادس عشر
٢٥١	باب تكفين المرأة
٢٥١	الحديث الأول
٢٥١	الحديث الثاني
٢٥١	الحديث الثالث
٢٥٢	باب كراهية تجمير الكفن و تسخين الماء
٢٥٢	الحديث الأول
٢٥٢	الحديث الثاني
٢٥٢	الحديث الثالث
٢٥٣	الحديث الرابع
٢٥٣	باب ما يستحب من الثياب للكفن و ما يكره
٢٥٣	الحديث الأول
٢٥٣	الحديث الثاني
٢٥٣	الحديث الثالث
٢٥٤	الحديث الرابع
٢٥٤	الحديث الخامس
٢٥٤	الحديث السادس
٢٥٤	الحديث السابع
٢٥٤	الحديث الثامن
٢٥٥	الحديث التاسع
٢٥٥	الحديث العاشر
٢٥٥	الحديث الحادي عشر

- ٢٥٥ الحديث الثاني عشر
- ٢٥٦ باب حد الماء الذى يغسل به الميت و الكافور
- ٢٥٦ الحديث الأول
- ٢٥٦ الحديث الثاني
- ٢٥٧ الحديث الثالث
- ٢٥٧ الحديث الرابع
- ٢٥٧ الحديث الخامس
- ٢٥٧ باب الجريده
- ٢٥٧ الحديث الأول
- ٢٥٨ الحديث الثاني
- ٢٥٨ الحديث الثالث
- ٢٥٨ الحديث الرابع
- ٢٥٩ الحديث الخامس
- ٢٥٩ الحديث السادس
- ٢٦٠ الحديث السابع
- ٢٦٠ الحديث الثامن
- ٢٦٠ الحديث التاسع
- ٢٦٠ الحديث العاشر
- ٢٦٠ الحديث الحادى عشر
- ٢٦٠ الحديث الثانى عشر
- ٢٦١ الحديث الثالث عشر
- ٢٦١ باب الميت يموت و هو جنب أو حائض أو نفساء
- ٢٦١ الحديث الأول
- ٢٦٢ الحديث الثاني
- ٢٦٢ الحديث الثالث
- ٢٦٢ باب المرأة تموت و فى بطنها ولد يتحرك

٢٦٢ الحديث الأول

٢٦٢ الحديث الثاني

٢٦٣ الحديث الثالث

٢٦٣ باب كراهية أن يقص من الميت شعر أو ظفر

٢٦٣ الحديث الأول:

٢٦٣ الحديث الثاني

٢٦٣ الحديث الثالث

٢٦٤ الحديث الرابع

٢٦٤ باب ما يخرج من الميت بعد أن يغسل

٢٦٤ الحديث الأول

٢٦٤ الحديث الثاني

٢٦٤ الحديث الثالث

٢٦٥ باب الرجل يغسل المرأة و المرأة تغسل الرجل

٢٦٥ الحديث الأول

٢٦٥ الحديث الثاني

٢٦٥ الحديث الثالث

٢٦٥ الحديث الرابع

٢٦٦ الحديث الخامس

٢٦٦ الحديث السادس

٢٦٦ الحديث السابع

٢٦٧ الحديث الثامن

٢٦٨ الحديث التاسع

٢٦٨ الحديث العاشر

٢٦٨ الحديث الحادي عشر

٢٦٨ الحديث الثاني عشر

٢٦٨ الحديث الثالث عشر

- ٢٦٩ باب حد الصبي الذي يجوز للنساء أن يغسلنه
- ٢٦٩ الحديث الأول
- ٢٦٩ باب غسل من غسل الميت و من مسه و هو حار و من مسه و هو بارد
- ٢٦٩ الحديث الأول
- ٢٧٠ الحديث الثاني
- ٢٧٠ الحديث الثالث
- ٢٧١ الحديث الرابع
- ٢٧١ الحديث الخامس
- ٢٧١ الحديث السادس
- ٢٧١ الحديث السابع
- ٢٧٢ الحديث الثامن
- ٢٧٢ باب العلة في غسل الميت غسل الجنابة
- ٢٧٢ الحديث الأول
- ٢٧٣ الحديث الثاني
- ٢٧٣ الحديث الثالث
- ٢٧٣ باب ثواب من غسل مؤمناً
- ٢٧٣ الحديث الأول
- ٢٧٤ الحديث الثاني
- ٢٧٤ الحديث الثالث
- ٢٧٤ الحديث الرابع
- ٢٧٤ باب ثواب من كفن مؤمناً
- ٢٧٤ الحديث الأول
- ٢٧٥ تعريف مركز

إشارة

سرشناسه : مجلسی، محمدباقر بن محمدتقی، ١٠٣٧ - ١١١١ق.

عنوان قرار دادی : الكافي .شرح

عنوان و نام پدید آور : مرآة العقول فی شرح اخبار آل الرسول عليهم السلام / محمدباقر المجلسی . مع بيانات نافعہ لاحاديث الكافي

من الوافي / محسن الفيض الكاشاني؛ التحقيق بهراد الجعفري.

مشخصات نشر : تهران: دارالکتب الاسلاميه، ١٣٨٩-

مشخصات ظاهري : ج.

شابک : ١٠٠٠٠٠٠ ريال: دوره ٩٧٨-٩٦٤-٤٤٠-٤٧٦-٤ : ٤-

وضيعة فهرست نویسی : فييا

يادداشت : عربي.

يادداشت : کتابنامه.

موضوع : کلينی، محمد بن يعقوب - ٣٢٩ق. . الكافي -- نقد و تفسير

موضوع : احاديث شيعه -- قرن ٤ق.

موضوع : احاديث شيعه -- قرن ١١ق.

شناسه افزوده : فيض كاشاني، محمد بن شاه مرتضى، ١٠٠٦-١٠٩١ق.

شناسه افزوده : جعفري، بهراد، ١٣٤٥ -

شناسه افزوده : کلينی، محمد بن يعقوب - ٣٢٩ق. . الكافي . شرح

رده بندی کنگره : BP١٢٩/ك٨ك٢١٧ ٢٠٢١٧ ١٣٨٩

رده بندی ديويي : ٢٩٧/٢١٢

شماره کتابشناسی ملی : ٢٠٨٣٧٣٩

ص: ١

إشارة

كِتَابُ الطَّهَارَةِ بَابُ طَهْوْرِ الْمَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ سَيِّلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى، و بعد فهذا هو المجلد الخامس من كتاب مرآة العقول فی شرح أخبار آل الرسول

مما ألفه أفقر العباد إلى عفو ربه الغني محمد باقر بن محمد تقی أوتيا كتابهما يمينًا و حوسبا حسابا يسيرا.

كتاب الطهارة

إشارة

الظاهر أن الكتاب هنا خير مبتدأ محذوف، و يحتمل أن يكون مبتدأ لخبر مقدر و أن لا- يكون له محل من الإعراب أو رد للفصل، و هو بكسر الكاف لما يكتب به أو المكتوب، و الكتب بمعنى الجمع و منه الكتيبة للجيش، و الكتاب فى العرف كلام جامع لمسائل متحدة جنسا مختلفه نوعا كما قيل.

و الطهارة لغه النزاهة من الأوساخ و الأذناس و منه قوله تعالى: " يا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَ طَهَّرَكِ " و قوله تعالى: " إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً " و فى مصطلح أهل الشرع يطلق على معنيين



ص: ٢

١ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلْبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

أحدهما: إزالة الخبث و عليه يحمل قوله عز و جل " وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ " .

و ثانيهما: ما يشمل الوضوء و الغسل و التيمم إما مطلقا أو مقيدا بكونها مبيحة، و لما كانت التعاريف و الأبحاث الموردة عليها و أجوبتها مذكورة فى كتب القوم و لا طائل تحتها و كان غرضنا إيراد الأمور الضرورية الكثيرة الجدوى طويناها على عزة.

باب طهور الماء

إشارة

الكلام فى إعراب الباب كالكلام فيما تقدم فى الكتاب، و هو اسم لما يطلب فيه المسائل المتحدة فى النوع المختلفة فى الصنف، و اعلم أن طهورا بضم الطاء مصدر بمعنى التطهير، و بفتح الطاء يكون مصدرا و صفة و اسما لما يتطهر به، و اختلف العلماء و اللغويون فى مدلوله إذا كان صفة، هل هو مبالغة فى الطاهر، أو يراد به الطاهر فى نفسه المطهر لغيره و قياسهم يقتضى الأول لأن صيغة فعول يكون للمبالغة فى الفاعل، فإذا كان فاعل البناء لازما يكون فعوله أيضا مبالغة فيه فلا يفيد التعدية، و استعمالهم يقتضى الثانى كما لا يخفى على من تتبع مواردنا فكثير من العلماء فسروه بالثانى، حتى إن الشيخ (ره) فى التهذيب أسنده إلى لغة العرب، ثم احتج عليه باحتجاج مدخول، و قال الفيروز آبادى: الطهور المصدر و اسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر، و قال ابن الأثير: الطهور بالضم التطهير و بالفتح الماء الذى يتطهر به بفتح الطاء، و قال فى المغرب: الطهور بالفتح مصدر بمعنى



ص: ٣

حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ

التطهر، يقال تطهرت طهورا حسنا، و منه " مفتاح الصلاة الطهور " و اسم لما يتطهر به كالسحور و الفطور و صفة فى قوله تعالى " ماءً طَهُوراً " و ما حكى عن تغلب أن الطهور ما كان طاهرا فى نفسه مطهرا لغيره إن كان هذا زيادة بيان لنهايتها فى الطهارة فصواب حسن و إلا- فليس فعول من التفعيل فى شىء، و قياس هذا على ما هو مشتق من الأفعال المتعدية كمقطوع و منوع غير سديد انتهى.

فقد ظهر لك مما نقلنا أن ما فى العنوان يحتمل الضم و الفتح و أنه و إن صحت المناقشة فى كون الطهور بمعنى المظهر فيما استعمل فيه من الايات و الأخبار نظرا إلى قياس اللغة، لكن الظاهر أنه قد جعل اسما لما يتطهر به كما صرح به المحققون من

اللغويين، و قد نقلنا كلام بعضهم و فسره به بعض المفسرين أيضا و تتبع الروايات مما يورث ظنا قويا بأن الطهور في إطلاقاتهم المراد منه المطهر، إما لكونه صفة بهذا المعنى أو اسما لما يتطهر به و على التقديرين يتم استدلالات القوم على مطهرية المياه بأنواعها بالآيات و الأخبار.

قوله: "قال أبو جعفر" الظاهر أنه كلام تلامذته الذين رووا عنه هذا الكتاب، و يؤيده إنا قد رأينا في بعض الكتب أنهم ألحقوا إسناد بعض المشايخ إلى مؤلف الكتاب في أوله. و يحتمل أن يكون القائل هو المؤلف رحمه الله ليعلم مؤلف الكتاب و لتعليم من روى كتابه.

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور، لأن السكوني لم ينقل فيه توثيق و نقل أنه كان عاميا، و كان والدنا العلامة قدس الله روحه يعد حديثه من الموثق لما ذكر الشيخ في العدة" أنه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث و غياث بن كلوب و نوح بن دراج، و السكوني و غيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم السلام و لم ينكروه و لم يكن عندهم خلافة" انتهى فهذا الخبر على طريقته رحمه الله مجهول بالنوفلي فلذا نذكر في أمثاله أنه ضعيف على المشهور، و لا يبعد عندي جواز العمل بأخبار جماعة منهم



ص: ٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْمَاءُ يُطَهَّرُ وَ لَا يُطَهَّرُ

كانت لهم كتب مشهورة يرويها عنهم الثقات في أعصار الأئمة عليهم السلام و لم يردعهم عن ذلك و لم ينكروا عليهم و لتفصيل القول في ذلك محل آخر و الغرض هنا بيان ما اصطلحنا عليه في كتابنا هذا قوله: "الماء يطهر و لا- يطهر" أقول: توضيحه يتوقف على بيان أمور:

الأول: أنه لا خلاف بين المسلمين في كون الماء المطلق ما لم يرد عليه ما ينجسه طاهرا مطهرا من الحدث و الخبث مطلقا سواء كان نازلا من السماء، أو نابعا من الأرض، أو ذائبا من الثلج و البرد، أو منقلبا عن الهواء، نعم خالف في ماء البحر من المخالفين سعيد بن المسيب، و عبد الله بن عمر، و عبد الله بن عمرو بن العاص فقال سعيد: إن ألجأت إليه توضأ منه و قال الآخر: إن التيمم أحب إلينا لكن أصحابنا أجمعوا على مطهريته.

الثاني: أن الماء يفيد العموم أى كل ماء لا لكون الجنس المعرف باللام مفيدا له بل لأنه لا يعلم ههنا عهد، و المقنن للقوانين لا يعلق الحكم على فرد ما مجهول لقله الجدوى.

الثالث: أن حذف المفعول يفيد العموم و العمومان هنا متعارضان لأن أول الكلام يدل على أن الماء يطهر كل شىء حتى نفسه و آخره يدل على أن الماء لا- يطهر من شىء حتى من نفسه، و أول في المشهور بأن المراد لا يتطهر من غيره و أيد بأن صدر الكلام أولى بالتعميم و عجز الكلام أولى بالتخصيص و لا يخفى ما فيه، و بعض المعاصرين- لقوله بعدم انفعال القليل- حمله على ظاهره، و قال إنما لا يطهر لأنه إن غلب على النجاسة حتى استهلك فيطهرها و لم ينجس حتى يحتاج إلى التطهير، و إن غلبت عليه النجاسة حتى استهلك فيها صار في حكم تلك النجاسة و لم يقبل التطهير إلا بالاستهلاك في الماء و حينئذ لم يبق منه شىء، ثم قال: و تحقيق المقام أن الله سبحانه بفضل و رحمته على هذه الأمة المرحومة جعل الماء طهورا لأقدارهم



ص: ٥

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّؤْلُؤِيِّ

و إحدائهم، بعد أن خص الماء من بين المائعات بأن يطهر كلما يقع فيه و يقبله إلى صفته نفسه و كان مغلوبا من جهته و إن كان عين النجاسة فكما ترى الخل يقع فى الماء أو اللبن يقع فيه و هو قليل تبطل صفته و يتصف بصفة الماء و ينطبع بطبعه و يحكم عليه بما يحكم على الماء إلا إذا كثر و غلب على الماء بأن يغلب طعمه أو لونه أو ريحه فكذلك النجاسة فهذا هو المعيار إلى آخر ما ذكره، و يرد على ما اختاره وجوه من الإيراد يوجب ذكرها طول الكلام.

و الحق أن هذا الخبر بالنسبة إلى مطهريه الماء للماء مجمل لا يمكن الاستدلال به فينبغى الرجوع فى ذلك إلى غيره من الدلائل و النصوص. و تكلف متكلف فقراً كلاهما بالتخفيف على البناء للفاعل، أى قد يكون الماء طاهراً و قد لا يكون و لا يخفى ركاكته.

الرابع: يمكن الاستدلال به على عدم انفعال ماء البئر بالنجاسة لأنه مع تنجسه يكون الترح مطهراً له إجماعاً فيلزم تطهر الماء بغيره، مع أن الخبر يدل على خلافه، إلا أن يقال: المطهر هو الماء الذى يحدث بعد الترح و لا يخفى بعده، لكن مثل هذا لا يمكن أن يعارض به الأخبار الدالة على الانفعال إلا أن يكون مؤيداً لما دل على عدمه من الأخبار.

الحديث الثانى

: مرسل.

قوله: "الماء كله" يدل على أن الأصل فى جميع المياه الطهارة حتى يعلم أنه قدر و القدر ما يستكرهه الطباع و المراد ههنا النجس، و الظاهر أن المراد بالعلم الجازم القطعى، و يحتمل أن يكون المراد ما يشمل الظن لأنه قد يطلق عليه أيضاً، و حكى الشهيد فى الذكرى الخلاف فى اعتبار ظن إصابه النجاسة للماء، و رجح فى غير المستند إلى إخبار العدلين الطهارة ثم حكم باستحباب الاجتناب عند عروض هذا الاشتباه بشرط أن يكون الظن ناشياً عن سبب ظاهر كشهادة العدل

↓

ص: ٦

بِإِسْنَادِهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ الْمَاءِ كُلُّهُ طَاهِرٌ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ قَدِرٌ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُنَشِدِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْمَاءُ كُلُّهُ طَاهِرٌ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ قَدِرٌ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ أَ طَهُورٌ هُوَ قَالَ نَعَمْ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ أَ طَهُورٌ هُوَ قَالَ نَعَمْ

بَابُ الْمَاءِ الَّذِي لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ

١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ عَلِيُّ بْنُ

و إدمان الخمر.

أقول: الأظهر عدم اعتبار الظن فى ذلك إلا ما يستند إلى ما اعتبره الشارع و إن كان الحكم باعتباره أيضاً محل تأمل لأنه لا يلزم من اعتبار قول العدلين فى الحقوق و الأموال اعتباره فى الحكم بالنجاسة و الله يعلم.

الحديث الثالث

: مجهول بجعفر، و أبو داود و هو سليمان بن سفيان المشرق.

الحديث الرابع

: صحيح على الظاهر، و فى روايه محمد بن عيسى، عن يونس كلام.
قوله: "عن ماء البحر" يدل على مطهرية ماء البحر و قد مر الكلام فيه.

الحديث الخامس

: حسن موثق.

باب الماء الذى لا ينجسه شىء

الحديث الأول

: حسن كالصحيح، و على بن إبراهيم معطوف على محمد بن إسماعيل

↓

ص: ٧

إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدَرَ كُرٌّ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ

و هو ليس بابن بزيع كما توهمه الأكثر بل الظاهر أنه البندقى النيسابورى و هو مجهول لكن لما كان من مشايخ الإجازة و الظاهر أن ضعفهم غير ضائر و اعتمد الكليني أيضا على روايته و حكم القوم أيضا بصحة الخبر الذى هو فيه، و إن كان الظاهر أنه مبنى على توهم كونه ابن بزيع فلذا نعهه كالصحيح بل مثل هذا الخبر لا يبعد أن يعد صحيحا أيضا، لأن إبراهيم بن هاشم خبره فوق الحسن و لا يقصر عن الصحيح، فإذا أيد بهذا السند كان فى أعلى مراتب القوة.

قوله: "إذا كان الماء قدر كر" فيه أبحاث.

الأول: اعلم أنه لا-خلاف بين الأصحاب فى نجاسة القليل مع التغير بها، و أما نجاسته بالملاقاة بدون التغير، فهو المعروف بين الأصحاب، و قد ادعى الشيخ فى الخلاف إجماع الفرقة عليه، لكن نقل الأصحاب عن ابن أبى عقيل الحكم بعدم النجاسة، فكان الشيخ لم يعتد به لشذوذه، أو لكون قائله معلوم النسب، أو لتحقق الإجماع بعده و حجة المشهور روايات منها هذا الخبر.

الثانى: لا خلاف بين علماء الإسلام فى عدم انفعال الكثير بالملاقاة، و كذا لا خلاف فى نجاسته بالتغير بالنجاسة، و هذا الخبر يدل على عدم تنجس الكثير بالتغير أيضا و خصص بعدم التغير، للإجماع و الأخبار.

الثالث: فى بيان الاستدلال بهذا الخبر على انفعال القليل و هو أن مفهوم الشرط دل على أنه إذا لم يكن الماء كرا ينجسه شىء، و لا-يمكن أن يحمل على التنجيس بالتغير إذ على هذا لم يبق فرق بين الكر و غيره لأن الكر، أيضا إنما ينجس بالتغير، فلا بد من حمله على التنجيس بالملاقاة فى الجملة، و لما لم يفرق أحد بين أفراد الملاقاة إلا-فى بعض الأفراد النادرة فيجب الحكم

بالتنجيس بمقتضى هذه الرواية فيما عدا المواضع المختلف فيها لئلا يلزم خرق الإجماع المركب، و

↑↓

ص: ٨

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَاءِ الَّذِي تَبَوَّلُ فِيهِ الدَّوَابُّ وَ تَلَعُ فِيهِ الْكِلَابُ وَ يَغْتَسِلُ فِيهِ الْجُنُبُ قَالَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدَرَ كُرٌّ لَمْ يَنْجَسْهُ شَيْءٌ
يمكن أن يتمسك بعموم المفهوم أيضا كما هو المشهور بين الأصوليين، بل الظاهر من كلام العضدي أنه لا خلاف لا حد في عمومه إلا- الغزالي فإنه خالف في ذلك ثم أول كلامه و جعل النزاع بينه و بين القوم لفظيا، لكن المحققين من المتأخرين أكثرهم نفوا عمومه لضعف دلائله، و تحقيق الكلام فيه يتوقف على تطويل لا يسعه المقام.
و أورد على هذا الاستدلال أولا: بمنع حجية المفهوم. و فيه ضعف، إذ الظاهر حجيته عند عدم ظهور فائدة أخرى و فيما نحن فيه لا فائدة سوى الاشتراط.

و ثانيا: بمنع كون النجاسة في عرفهم عليهم السلام بالمعنى المصطلح الان و لتفصيل الكلام فيه مقام آخر.
و الحق أن الخبر يدل على انفعال القليل و مضمونه كالمتواتر عن الأئمة عليهم السلام فينبغي النظر فيما يعارضه و فيما يعاضده و مع كون المعارض أقوى يمكن تأويل الخبر على بعض الوجوه كما لا يخفى على المتأمل.

الحديث الثاني

: صحيح.

قوله: "تبول فيه الدواب" استدل به على نجاسة بول الدواب كما ذهب إليه بعض الأصحاب لتقريره عليه السلام السائل عليه. و يرد عليه: أن التقرير إنما يتم لو ظهر أن السائل توهم النجاسة و لعله يكون غرض السائل أنه ماء يرد عليه الطاهر و النجس و هذا شائع في الاستعمالات و سيأتي الكلام فيه في بابه.
قوله: "و تلغ فيه الكلاب" قال في القاموس ولغ الكلب في الإناء و في الشراب و منه و به يلغ كيهب و يالغ و ولغ كوارث و وجل ولغا و يضم و ولوغا و ولغانا محركة شرب ما فيه بأطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فحركة خاص

↑↓

ص: ٩

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ أَكْثَرَ مِنْ رَاوِيَةٍ لَمْ
بالسباع و من الطير بالذباب.
قوله: "و يغتسل فيه الجنب" لعل السؤال عن الاغتسال لكون الغالب أنه متلوث بالمنى لا لنفس الاغتسال فإن من قال بعدم جواز استعمال غسله الحدث الأكبر لم يقل بنجاسته مع أن في دلالة التقرير ما مر.

الحديث الثالث

: حسن كالصحيح.

قوله: "أكثر من رواية" قال الجوهري: الرواية البعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه و العامه تسمى المزاده راويه و ذلك جائز على الاستعاره و الأصل ما ذكرناه و قال تفسخت الفأرة فى الماء تقطعت.

أقول: روى الشيخ فى أبواب الزيادات بسند فيه على بن حديد، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبى جعفر عليه السلام قال قلت له: راويه من ماء سقطت فيها فأرة أو جرد أو صعوه ميتة قال: إذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها و لا تتوضأ و صيها و إن كان غير متفسخ فاشرب منه و توضأ و اطرح الميتة إذا أخرجتها طرية و كذلك الجرء و حب الماء و القربة و أشباه ذلك من أوعيه الماء، قال: و قال أبو جعفر عليه السلام:

إذا كان الماء أكثر من راويه لم ينجسه شيء تفسخ فيه أو لم يتفسخ إلا أن يجيء له ريح يغلب على ريح الماء.

أقول: هذا الخبر لا سيما مع هذه الزيادة التى رواها الشيخ فيها تدل ظاهرا على عدم انفعال القليل بالملاقاة، لأنه عليه السلام علق التنجس على التفسخ الذى لا ينفك غالبا عن التغيير فى مثل ذلك الماء المفروض، و عدمه على عدمه، و حكم فيما زاد على الرواية فى الصورتين بعدم التنجس لأن الغالب فيه عدم التغيير فى الصورتين، و لذا استثنى عليه السلام صورة التغيير لجواز ذلك فيه نادرا، أو يقال: إن التفسخ مستلزم لتغيير بعض الماء و إن لم يظهر على الحس لمخالطته بالأجزاء الأخر

↑↓

ص: ١٠

يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ تَفْسَخَ فِيهِ أَوْ لَمْ يَتَفَسَّخْ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ لَهُ رِيحٌ يَغْلِبُ عَلَى رِيحِ الْمَاءِ
٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ فِي الرِّكِيِّ كُرًّا لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ قُلْتُ وَ

و قلته و لما لم يتميز الأجزاء المتغيرة عن الأجزاء الغير المتغيرة يجب صب الجميع أو يقال: النهى عن التوضؤ عند التفسخ للتنزيه. و أجاب القائلون بانفعال القليل، تارة بالقدح فى السند، و أخرى بالحمل على الكثير، و أيد بما نقل عن الأزهرى أن الرواية تملأ قلتين، و القلة حب عظيم، و هى معروفة فى الحجاز و الشام، و لا يخفى بعده.

و اعترض الشيخ فى التهذيب عليه بأن الجرء و الحب و القربة كيف يمكن أن يسع الكر، ثم أجاب بأنه ليس فى الخبر أن جرء واحدة ذلك حكمها بل ذكرها بالألف و اللام، و ذلك يدل على العموم عند كثير من أهل اللغة.

و لا يخفى ما فيه لأنه على تقدير العموم يكون المعنى أن كل جرء كذلك و هذا لا ينفعه إنما ينفعه أن يحمل الجرء على مائها و يحمل اللام على الجنس و فيه من التكلف ما لا يخفى، و أيضا فى الحمل على الكثير شىء آخر و هو أنه لا فرق حينئذ بين التفسخ و عدمه إلا أن يحمل على ما ذكرنا من الوجوه.

ثم إنه يمكن العمل بظاهر الخبر على غير الوجه الذى عمل به ابن أبى عقيل بأن يكتفى فى عدم الانفعال بالبلوغ إلى أحد هذه الأوزان و المقادير كما يفهم من ظاهر كلام السيد ابن طاوس (ره) أو يقال تختلف الكثرة المعترية فى عدم انفعال الماء بحسب اختلاف مقادير النجاسات الواردة عليه.

الحديث الرابع

: ضعيف.

قوله: "إذا كان الماء فى الركي" قال الجوهري: الركية البئر و الجمع الركي و تحقيق الكلام يتوقف على إيراد فصول.

الأول: اعلم أن للأصحاب فى تحديد الكر طريقتين أحدهما الوزن و الثانى

كَمِ الْكُرِّ قَالَ ثَلَاثَةَ أَشْبَارٍ وَ نِصْفَ عُمُقُهَا فِي ثَلَاثَةِ أَشْبَارٍ وَ نِصْفَ عَرْضِهَا

المساحة (أما الوزن) فالظاهر اتفاقهم كما يظهر من ظاهر المعبر و المنتهى على أنه ألف و مائتا رطل، لكن اختلفوا في تعيين الرطل هل هو عراقي أو مدني، فالشيخ في النهاية، و المبسوط، و المفيد في المقنعة و أكثر المتأخرين على أنه عراقي و المرتضى في المصباح و الصدوق في الفقيه على أنه مدني، (و أما المساحة) فقد اختلف الأصحاب فيها فذهب الأكثر إلى اعتبار بلوغ تكسيره اثنين و أربعين شبرا و سبعة أثمان شبر، و اكتفى الصدوق و جماعة القميين على ما حكى عنهم ببلوغه سبعة و عشرين، و اختاره من المتأخرين العلامة في المختلف و الشهيد الثاني. و حدده الشلمغاني بما لا يتحرك جنباه إن طرح حجر في وسطه، و قال ابن الجنيدي تكسيره بالذرع نحو مائة شبر، و نسب إلى قطب الدين الراوندي نفى اعتبار التكسير، و أنه اكتفى ببلوغ مجموع الأبعاد الثلاثة [لا تكسيره إلى الأبعاد الثلاث] عشرة أشبار و نصفًا، و يظهر من المحقق في المعبر الميل إلى صحیحة إسماعيل بن جابر أنه ذراعان عمقه في ذراع و شبر سعتة، و ذهب ابن طاوس إلى رفع النجاسة بكل ما روى، و قول الشلمغاني متروك بالإجماع كما قال في الذكرى و قول السيد ابن طاوس نادر، و ما يظهر من المحقق في المعبر مع صحة سنده لم يقل به غيره، و قول ابن الجنيدي أيضا نادر لم يظهر له حجة، و قول الراوندي أيضا متروك و يرد عليه مفسد كثيرة إذ قد يصير تكسيره أكثر من المشهور بكثير و قد يصير أقل بكثير كما لا يخفى، بل أول بعض المتأخرين كلامه بما يوافق المشهور فظهر انحصار الأقوال المعبرة في قولين.

الثاني: اعلم أن الظاهر من هذا الخبر اعتبار الكرية في ماء البئر و هو خلاف المشهور و سيأتي القول فيه، و حمل على الغدران التي لم يكن لها منبع تجوزا و ليس ببعيد.

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْكُرِّ مِنَ الْمَاءِ كَمْ يَكُونُ قَدْرُهُ قَالَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ ثَلَاثَةَ أَشْبَارٍ وَ نِصْفٍ صَفًا فِي مِثْلِهِ ثَلَاثَةَ أَشْبَارٍ وَ نِصْفٍ فِي عُمُقِهِ فِي الْأَرْضِ فَذَلِكَ

الثالث: اعلم أن هذا الخبر في الاستبصار هكذا "ثلاثة أشبار و نصف عمقها في ثلاثة أشبار و نصف طولها في ثلاثة أشبار و نصف عرضها" و في التهذيب كما في المتن ليس فيه ذكر الطول، و على ما في الاستبصار ظاهر الدلالة على التحديد المشهور و أما على ما في الكتابين فيحتمل وجهين: (الأول) أن يكون موافقا للمشهور بأن يكون المراد بالعرض السعة ليشمل الطول، إذ الطول إنما يطلق فيما كان أحد الجانبين منه أزيد من الآخر فمع التساوي يصح إطلاق العرض عليهما، أو بأن يقال: ترك الجانب الثالث اكتفاء بما ذكر من الجانبين و هذا شائع في المحاورات، أو بأن يقال: تحديد العرض بهذا الحد مستلزم لكون الطول أيضا كذلك إذ لو كان أقل منه لما كان طولًا و لو لزم زيادة على هذا الحد لكان الظاهر أن يشعر به مع أن الزيادة عليه منتف لأن خلاف ابن الجنيدي و الشلمغاني لا عبرة بهما كما أو مانا إليه (و الثاني) أن يكون المراد بالعرض القطر بقريته كون السؤال عن البئر و هي مستديرة غالبا فيبلغ مكسرة ثلاثة و ثلاثين شبرا و خمسة أثمان شبر و نصف ثمن فلا يطابق شيئا من المذاهب و أول الاحتمالين أظهر مع تأييده بما في الاستبصار و شهرته بين علمائنا الأخير.

: موثق.

قوله: "إذا كان الماء ثلاثة أشبار" اعلم أن في نسخ التهذيب في الأول نصفاً بالنصب، و في الثاني كما هنا غير منصوب و في الاستبصار أيضا كما في الكتاب إذا عرفت هذا فاعلم أن هذا الخبر هو العمدة في الاحتجاج على المذهب المشهور،

↓

ص: ١٣

الْكُرُّ مِنَ الْمَاءِ

و اعترض عليه بأنه ليس فيه تحديد العمق، و أورد عليه بأن الظاهر أن القول بعدم تحديد العمق في الخبر لا وجه له بل لو كان عدم تحديد فإنما هو في العرض بيانه: أن قوله عليه السلام ثلاثة أشبار و نصف الذي بدل من مثله إن كان حال العرض فيكون- في عمقه- كلاما متهافتا منقطعا إلا أن يكون المراد في عمقه كذلك و حينئذ يظهر تحديد العمق أيضا فيكون التحديد للعرض دون العمق مما لا وجه له، بل الظاهر أن ثلاثة أشبار و نصف بدل من مثله- و في عمقه- حال من مثله أو بدله أو نعت لهما و حينئذ يكون العمق محدودا و العرض مسكوتا عنه.

و أقول: يمكن توجيه الخبر بوجه.

الأول: ما سنع لى و حل ببالى و هو أن يكون اسم كان ضمير شأن مستتر فيه و خبره جملة الماء ثلاثة أشبار و يكون المراد بها أحد طرفى الطول و العرض، و المراد بقوله " في مثله " الطرف الآخر و يكون قوله " ثلاثة أشبار و نصف في عمقه " خبرا بعد خبر للماء، أو بتقدير المبتدأ خبرا ثانيا لكان، و المراد بقوله " في عمقه " كائنا في عمقه لا مضروبا فيه و في قوله " في مثله " مضروبا في مثله و هذا إنما يستقيم على نسختى المتن و الاستبصار.

الثانى: أن يكون المذكور أحد جانبي الطول و العرض مع العمق و ترك ذكر الجانب الآخر للاكتفاء الشائع في الكلام و توجيهه على جميع النسخ ظاهر مما قررنا.

الثالث: أن يكون المراد بالأول السعة ليشمل الطول و العرض كما مر.

الرابع: أن يكون المراد بالأول القطر في الحوض المدور و قد مر الكلام فيه في الخبر السابق.

الخامس: ما ذكره الشيخ البهائي رحمه الله حيث قال: يجوز أن يعود الضمير في مثله إلى ما دل عليه قوله عليه السلام ثلاثة أشبار و نصفاً أى في مثل [نصف] ذلك المقدار من

↓

ص: ١٤

الأرض " في مثل الماء إذ لا محصل له، و كذا الضمير في عمقه، أى في عمق ذلك المقدار من الأرض.

أقول: ما ذكره رحمه الله مع تشويشه و اضطرابه إنما يستقيم إذا كانت إضافة العمق إلى الضمير بيانية و هي غير معهودة.

السادس: ما ذكر الشيخ المتقدم و اختاره الوالد العلامة قدس الله روحهما و هو أن يكون ثلاثة في قوله " ثلاثة أشبار و نصف في عمقه " منصوبا على أنه خبر ثان لكان لا مجرورا بالبدلية من مثله و هذا توجيه لما في نسخة التهذيب.

و يرد عليه أنه يقتضى نصب النصف بالعطف على ثلاثة و هو في الرواية غير منصوب و تقدير مبتدأ أو خبر نحو- معها- بعيد، و العطف على أشبار كما قيل فاسد لفظا و معنى، إما لفظا فلأنه ينسحب عليه لفظ الثلاثة فيجب أن يكون أنصافا لا نصفاً، و أما

معنى فلأنه يصير العمق أربعة أشبار و نصفاً فلا ينطبق على شيء من المذاهب و يحتمل أن يكون جره للجواز إن لم يَأْب عنه العطف فإن المشهور أنه لا يجوز معه.

فإذا عرفت هذه الوجوه، فاعلم أنه مع احتمال القطر يشكل الاستدلال بهذا الخبر على المشهور، إلا أن يقال: ليس المراد بتلك التوجيهات الاستدلال بتلك الوجوه المحتملة ليكون الاستدلال مبنياً على الاحتمال، بل الكلام مبنى على أنه لا بد أن يكون عليه السلام بين تحديد الجهات جميعاً، إذ تحديد البعض و إهمال الباقي لا معنى له، و الحمل على القطر المبتنى على فرض نادر الوقوع و هو الحوض المدور بعيد غاية البعد، فلا بد أن يكون دالاً على تحديد الجميع بثلاثة أشبار و نصف إذ لا احتمال سواه و هذه التوجيهات لتطبيق ما هو معلوم أنه مراد من الخبر على لفظه.

↑↓

ص: ١٥

٦ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ الْكُرُّ مِنَ الْمَاءِ أَلْفٌ وَ مِائَتَا رَطْلٍ

فائدة

اعلم أنا قدرنا الماء الذي يكون كرا على المذهب المشهور بحسب المساحة فوجدناه بالوزن تقريبا ثلاثة و ثمانين منا و نصف من و ستة و خمسين مثقالا و ثمن مثقال بالمن الشاهي الجديد و المثاقيل الصيرفيّة المعمولة.

الحديث السادس

إشارة

: صحيح بناء على أن مراسيل ابن أبي عمير في حكم المسانيد، و يدل على أن الكر بالوزن ألف و مائتا رطل و قد مر أن الأكثر حملوه على الرطل العراقي لموافقة أصل طهارة الماء، و لكون الظاهر أنه عليه السلام أجاب السائل على عادة بلد السائل، و غالب الأصحاب كانوا من العراق، و يؤيده أن المرسل أيضا عراقي، و لصحيفة محمد ابن مسلم الدالة على أن الكر ستمائة رطل فإنه لا يمكن أن يحمل على العراقي و لا على المدني لعدم عمل الأصحاب به رأسا فالظاهر حملة على المكي و الرطل المكي يوازي رطلين بالعراقي، و احتج من حملة على المدني بالاحتياط، و بأنهم عليهم السلام من أهل المدينة فينبغي حمل كلامهم على عادة بلدهم، و يعرف جوابهما مما سبق و الأول أظهر.

فائدة

اعلم أن الرطل يطلق بالاشتراك على المكي و المدني و العراقي، و العراقي نصف المكي و ثلثا المدني، و الرطل العراقي مائة و ثلاثون درهما على المشهور بين الأصحاب فيكون أحدا و تسعين مثقالا شرعيا، و بالصير في ثمانية و ستين مثقالا و ربع مثقال، فمجموع الكر بالعراقي يكون أحدا و ثمانين ألفا و تسعمائة مثقال صيرفي أعني ثمانية و ستين منا و ربع من بالمن الشاهي الجديد العباسي، و بالمدني يكون مائة من و منين و ثلاثة أثمان من، و قد أوضحنا ذلك و بسطنا الكلام فيه في رسالتنا المعمولة

فى تحقيق الأوزان.



ص: ١٦

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَاءِ الَّذِي لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ قَالَ كُرٌّ قُلْتُ وَ مَا الْكُرُّ قَالَ ثَلَاثَةٌ أَشْبَارٍ فِي ثَلَاثَةِ أَشْبَارٍ
٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْكُرُّ مِنَ الْمَاءِ نَحْوُ حُبِّي هَذَا وَ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى حُبِّ مِنْ تِلْكَ الْحَبَابِ الَّتِي تَكُونُ بِالْمَدِينَةِ

الحديث السابع

: ضعيف على المشهور لكن الظاهر أن ابن سنان هنا هو محمد، و روى الشيخ فى الاستبصار و فى موضع من التهذيب عن عبد الله بن سنان، و عده الأكثر لذلك صحيحا، لكن الظاهر أنه اشتبه ابن سنان المذكور هنا على الشيخ فظنه عبد الله، و يؤيده أنه رواه فى موضع آخر من التهذيب عن محمد بن سنان، لكن ضعف محمد محل تأمل، و الأظهر عندى قبول خبره، و يدل بمفهومه على انفعال القليل، و هو حجة القميين فى الاكتفاء بسبعة و عشرين، و القول فى عدم ذكر إحدى الجهات كما مر فى خبر الثورى من أنه على سبيل الاكتفاء الشائع فى العرف و على ما ذكرنا سابقا من التقدير يكون الكر على هذا بالوزن اثنين و خمسين منا و نصف من واحد و مائتين و ستين مثقالا، و لا يبعد القول به و حمل الزائد على الاستحباب جمعا بين الأخبار.

الحديث الثامن

: مرسل.

و حملة الشيخ على حب يكون كرا و لا يخفى بعده، و استدل به و بأمثاله لمذهب ابن أبى عقيل إذ الظاهر من هذه الاختلافات الكثيرة أن رعاية الكرية إنما هو على الفضل و الاستحباب، و الأحوط التوقف فى الفتوى فى أمثال هذه المسائل و الأخذ بالاحتياط فى العمل.



ص: ١٧

بَابُ الْمَاءِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ قَلَّةٌ وَ الْمَاءِ الَّذِي فِيهِ الْجَيْفُ وَ الرَّجُلُ يَأْتِي الْمَاءَ وَ يَدُهُ قَدْرَةٌ
١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا أَتَيْتَ مَاءً وَ فِيهِ قَلَّةٌ فَانْضِخْ

باب الماء الذى يكون فيه قلة و الماء الذى فيه الجيف و الرجل يأتى الماء و يده قدرة

الحديث الأول

: حسن.

قوله عليه السلام: " فانضح " الظاهر أن هذا النضح لرفع ما يستقدر منه الطبع من الكثافات المجتمعة على وجه الماء بأن يأخذ من

وجه الماء ثلاث أكف و ينضح على الأرض، أو يأخذ مما يليه و ينضح على الجانب الآخر من الماء كما ورد في خبر أبي بصير " إن عرض في قلبك منه شيء فقل هكذا- يعنى أفرج الماء بيدك- و توضاً" و روى الشيخ عن الحسين بن سعيد، عن ابن سنان عن ابن مسكان، قال " حدثني صاحب لى ثقة أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينتهى إلى الماء القليل فى الطريق فيريد أن يغتسل و ليس معه إناء و الماء فى وهدة فإن هو اغتسل رجع غسله فى الماء كيف يصنع، قال: ينضح بكف بين يديه و كفا عن خلفه و كفا عن يمينه و كفا عن شماله ثم يغتسل".

و روى أيضا عن أحمد بن محمد، عن موسى بن القاسم، و أبى قتادة، عن على بن جعفر

↑↓

ص: ١٨

عَنْ يَمِينِكَ وَ عَنْ يَسَارِكَ وَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَ تَوْضاً

عن يمينك و عن يسارك و بين يديك و توضاً.

عن أبى الحسن الأول عليه السلام قال: " سألته عن الرجل يصيب الماء فى ساقية أو مستنقع أو يغتسل منه للجنازة أو يتوضأ منه للصلاة، إذا كان لا يجد غيره و الماء لا يبلغ صاعا للجنازة و لا مدا للوضوء و هو متفرق فكيف يصنع و هو يتخوف أن تكون السباع قد شربت منه فقال: إذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفا من الماء بيد واحدة و لينضحه خلفه، و كفا أمامه و كفا عن يمينه و كفا عن شماله فإن خشى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثم مسح جلده فإن ذلك يجزيه، و إن كان الوضوء غسل وجهه و مسح يده على ذراعيه و رأسه و رجليه، و إن كان الماء متفرقا و قدر أن يجمعه، و إلا اغتسل من هذا و من هذا و إن كان فى مكان واحد و هو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل و يرجع الماء فيه فإن ذلك يجزيه".

فهذان الخبران يحتملان وجوها:

أحدها: أن يكون المراد رش الأرض التى يغتسل عليها ليكون شربها للماء أسرع، فتنفذ الماء المنفصل عن أعضائه فى أعماقها قبل وصوله إلى الماء الذى يغترف منه.

و ثانيها: أن يكون المراد ترطيب الجسد و بل جوانبه بالأكف الأربع قبل الغسل ليجرى ماء الغسل إليه بسرعة و يكمل الغسل قبل وصول الغسالة إلى ذلك الماء، أو لئلا ينفصل الماء عن البدن كثيرا ليؤسته و عدم التصاق الماء به فيرش فى الماء الذى يغتسل منه و هذان الوجهان مبنيان على المنع من رفع الحدث بالماء المنفصل عن غسل الجنازة كما هو مذهب جماعة من علمائنا.

و ثالثها: أن يكون المنضوح أيضا البدن لكن لا لعدم عود الغسالة إلى الماء بل لترطيب البدن قبل الغسل لئلا ينفصل عنه ماء الغسل كثيرا فلا يفى بغسله لقله الماء.

↑↓

ص: ١٩

٢ عَلَى بَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُيَسَّرِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ الْجُنْبِ يَنْتَهَى إِلَى الْمَاءِ الْقَلِيلِ فِي الطَّرِيقِ وَ يَرِيدُ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْهُ وَ لَيْسَ مَعَهُ إِنَاءٌ يَغْرِفُ بِهِ وَ يَدَاهُ قَدِرَتَانِ قَالَ يَضَعُ يَدَهُ وَ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ هَذَا مِمَّا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ - مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ

٣ عَلَى بَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ كُلَّمَا غَلَبَ الْمَاءُ رِيحَ الْجِيفَةِ فَتَوَضَّأْ مِنَ الْمَاءِ وَ اشْرَبْ وَ إِذَا تَغَيَّرَ الْمَاءُ وَ تَغَيَّرَ الطَّعْمُ فَلَا تَتَوَضَّأْ وَ لَا تَشْرَبْ

و رابعها: أن يكون النضح للغسل لا لتمهيد الغسل و يكون المراد أنه إذا كان الماء قليلا يجوز أن يكتفى بأقل من صاع و بأربع

أكف إذا نضح كل كف على جانب من الجوانب الأربعة يمكن أن يحصل أقل الجريان و يكون الأربع لغسل البدن فقط بدون الرأس و تطبيق هذين الوجهين على الخبر الأول يحتاج إلى تكلف تام.
و خامسها: ما ذكرناه فى حل خبر الكتاب و إن كان بعيدا فيهما.

الحديث الثانى

: حسن.

و ينبغى إما حمل القليل على القليل العرفى، أو القذر على الوسخ و المراد بالتوضى غسل اليد.

الحديث الثالث

: مرسل.

و قال فى منتقى الجمان رواه فى التهذيب و الاستبصار بسند صحيح عن حريز، عن أبى عبد الله عليه السلام بلا توسط قوله عمّن أخبره فلا تغفل و لعل حريز رواه على الوجهين و يدل على مذهب ابن أبى عقيل و حمل على الكر.



ص: ٢٠

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا جَالِسٌ عَنْ غَدِيرِ أَتَوْهُ وَ فِيهِ جِيفَةٌ فَقَالَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَاهِرًا وَ لَا يُوجَدُ فِيهِ الرِّيحُ فَتَوَضَّأْ
٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمَاءِ السَّاكِنِ وَ الْإِسْتِجَاءِ مِنْهُ وَ الْجِيفَةِ فِيهِ فَقَالَ تَوَضَّأْ مِنَ الْجَانِبِ الْآخِرِ وَ لَا تَوَضَّأْ مِنَ الْجَانِبِ الْجِيفَةِ
٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ

الحديث الرابع

: صحيح.

و يدل ظاهرا على ما ذهب إليه ابن أبى عقيل، و حمل القليل على العرفى.

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

و يدل أيضا على مذهب ابن أبى عقيل، أو على عدم نجاسة الميته بدون التفسخ و سراية النجاسات التى فيها إلى الماء كما هو ظاهر كثير من الأخبار و إن لم يصرح به أحد، لكن يظهر من الصدوق و الكلينى العمل بها و حمل المشهور على الكثير، و إنما أمر بالتنزه عما قرب من الجيفة لاحتمال التغير فيه فإنها تغير ما حولها غالبا.

و قال الشيخ فى الاستبصار: يمكن أن يحمل الماء الساكن على قدر الكر و ما تضمنه من الأمر بالوضوء إلى الجانب الذى ليس فيه الجيفة و من النهى من جانب الجيفة فمحمول على الاستحباب فى الأول و التنزه فى الثانى لأن النفس تعاف مماسة الماء

الذى تجاوره الجيفة و إن كان حكمه حكم الطاهر.

الحديث السادس

: حسن .

و يدل على كراهة الوضوء بالماء الآجن كما ذكره الأصحاب، ثم اعلم أن ظاهر الدروس كراهة الطهارة بالماء المتغير مطلقا سواء تغير من قبل نفسه أو بمخالطة جسم طاهر و هو الظاهر من الاستبصار، لكن الظاهر من المعتبر و

↓

ص: ٢١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَاءِ الْآجِنِ تَتَوَضَّأُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ تَجِدَ مَاءً غَيْرَهُ فَتَنْزَهُ مِنْهُ
٧ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيِّهْلٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ صِدْفَوَانَ الْجَمَّالِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْحِيَاضِ الَّتِي بَيْنَ
مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ تَرْدُهَا السَّبَّاحُ وَ تَلْعُ فِيهَا الْكِلَابُ وَ يَغْتَسِلُ فِيهَا الْجُنُبُ أَيْتَوَضَّأُ مِنْهَا قَالَ وَ كَمْ قَدَرُ الْمَاءِ قُلْتُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ وَ
إِلَى الرُّكْبَةِ وَ أَقَلَّ قَالَ تَوَضَّأُ

المنتهى و الذكري اختصاص الكراهة بالأول فقط، و ظاهر الحسنه يساعد الدروس لأن أهل اللغة على ما رأيناه في الصحاح، و القاموس، و النهاية فسروا الآجن بالماء المتغير الطعم و اللون و لم يعتدوا بشيء، لكن نقل بعض مشايخنا عن بعض أهل اللغة أنه الماء المتغير من قبل نفسه و هو يقوى الثانى، و لا يبعد أن يكون المعتبر فى الكراهة التغير الذى يصير سبب النفرة و استكراه الطبع و أما التغير الذى ليس كذلك فلا يكون سببا للكراهة.

الحديث السابع

: ضعيف على المشهور.

و استدل به بعض الأصحاب على عدم انفعال القليل كما ذهب إليه ابن أبى عقيل، و فيه نظر ظاهر لجواز أن يكون الحياض المذكورة إذا كان ماؤها بقدر نصف الساق يكون كرا، بل الاستدلال بالانفعال أظهر، لثلا يلغو السؤال، إلا أن يقال: السؤال لأجل أنه إذا كان دون كرهاه عن الوضوء تنزيها.

فإن قلت: قوله عليه السلام " و أقل " كما هو الموجود فى هذا الكتاب و إن لم يكن موجودا فى التهذيب على مطلوبنا أدل.
قلت: المراد بالأقل أقل من الركبة لا- الأقل من نصف الساق أيضا، أو المراد أقل بقليل و كان يعلم عليه السلام أن ذلك الأقل أيضا فى تلك الحياض كى كيف لا و لو لم يحمل على أحد هذين لم يكن لسؤاله عليه السلام عن القدر ثم جوابه بما أجاب، و جه وجه فتأمل.

↓

ص: ٢٢

بَابُ الْبُئْرِ وَ مَا يَقَعُ فِيهَا

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ قَالَ

باب البئر و ما يقع فيها

: صحيح.

و يدل ظاهرا على انفعال البثر بالملاقاة كما هو المشهور.

قوله: " أو دم " الظاهر أنه بالكسر فيدل على حكم القليل وقوله: " كالبعرة " أما المراد بها مقدارها من العذرات النجسة فالنزح على المشهور على الوجوب أو أصل البعرات الطاهرة، فالنزح على الاستحباب. و قال في الحبل المتين: " لا يخفى أن القطرات في هذا الحديث جمع تصحيح، و قد صرح أهل العربية بأن جمع التصحيح للقله، فيكون الحديث متضمنا لحكم القليل من البول و الدم، و الأصحاب رضى الله عنهم و إن فرقوا في الدم بين قليله و كثيره، لكن لم يفرقوا في البول، و لو قيل بالفرق لم يكن بعيدا " انتهى.

و اعلم أنه لا-خلاف بين الأصحاب في نجاسة البثر بالتغير، و أما نجاسته بالملاقاة ففيها خلاف، و الأشهر أنه ينجس بالملاقاة مطلقا، و ذهب جماعة إلى عدم نجاسته مطلقا، و ذهب الشيخ أبو الحسن محمد بن محمد البصروي من المتقدمين، إلى القول بعدم النجاسة إذا كان كرا، و ألزم هذا القول على العلامة أيضا.

ثم القائلون بالطهارة اختلفوا في وجوب النزح و استحبابه و المشهور بينهم الثاني، و ذهب العلامة رحمه الله في المنتهى إلى الوجوب تبعا لا لنجاسته و لم يصرح رحمه الله بأنه يحرم استعماله قبل النزح حتى يتفرغ عليه بطلان الوضوء و الصلاة بناء على أن النهى في العبادة مستلزم للفساد أم لا.



ص: ٢٣

كَتَبْتُ إِلَى رَجُلٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَسْأَلَ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنِ الْبُثْرِ تَكُونُ فِي الْمَنْزِلِ لِلْوُضُوءِ فَتَقَطُرُ فِيهَا قَطْرَاتٌ مِنْ بَوْلٍ أَوْ دَمٍ أَوْ يَسْقُطُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ عَذْرَةٍ كَالْبُعْرَةِ وَ

قوله: " حتى يحل الوضوء " قال. في مشرق الشمسيين: تمسك القائلون بنجاسة البثر بالملاقاة بهذا الحديث و أمثاله، فإن قوله- حتى يحل الوضوء منها- كالصريح في نجاستها، و إن كان ذلك من كلام الراوى، لأن تقريره عليه السلام حجة و أمثال هذه الأحاديث الدالة بظاهرها على نجاستها كثيرة، لكن لما كانت الأحاديث الدالة على عدم انفعالها كثيرة أيضا، لم يكن بد من حمل هذه على الاستحباب و الله أعلم و حينئذ ينبغى حمل الحل على تساوى الطرفين من غير ترجيح، إذ على تقدير استحباب النزح، يكون الوضوء منها قبله مرجوحا و الله أعلم.

و قال في الحبل المتين: و ما تضمنه الحديث من الدلالة المطلقة قد حملها الشيخ في التهذيب على العشرة قال: إنه عليه السلام قال " ينزح منها دلاء "، و أكثر عدد يضاف إلى هذا الجمع عشرة فيجب أن نأخذ به و نصير إليه، إذ لا دليل على ما دونه هذا كلامه.

و أورد عليه أن الأخذ بالمتيقن كما اقتضى الحمل على أكثر ما يضاف إلى الجمع أعنى العشرة كذلك أصالة براءة الذمة من الزائد يقتضى الحمل على أقل ما يضاف إلى الجمع أعنى الثلاثة فكيف حكمت بأنه لا دليل على ما دون العشرة، هذا. و لا يبعد أن يقال: إن مراد الشيخ طاب ثراه أن العدد الذى يضاف إلى الجمع و يقع الجمع تميزا له و إن كان مشتركا بين العشرة و الثلاثة و ما بينهما إلا أن هنا ما يدل على أن هذا الجمع مميز للعشرة و ذلك أنه جمع كثرة فينبغى أن يكون مميزا لأكثر عدد يضاف إلى الجمع و هو العشرة التى هى آخر أعداد جمع القلة و أقربها إلى جمع الكثرة ترجيحاً لا قرب المجازات إلى الحقيقة و بهذا

التقرير يسقط الإيراد عنه رحمه الله رأساً.

↑↓

ص: ٢٤

نَحْوَهَا مَا الَّذِي يُطَهِّرُهَا حَتَّى يَجِلَّ الْوُضُوءُ مِنْهَا لِلصَّلَاةِ فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ فِي كِتَابِي تَنْزِيحٌ مِنْهَا دَلَالَةً

وقد اعترض عليه المحقق طاب ثراه في المعتبر بما حاصله: أن هذا الجمع لم يضاف إليه عدد و لم يقع مميزاً لشيء ليتمشى ما قاله رحمه الله ألا ترى أنه لا يعلم من قول القائل عندي دراهم أنه لم يخبر زيادة عن عشرة. وأجاب عنه العلامة (نور الله مرقده) في المنتهى: بأن الإضافة هنا مقدره و إلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة و لا بد من إضمار عدد يضاف إليه تقديراً فيحمل على العشرة التي هي أقل ما يصلح إضافته لهذا الجمع أخذاً بالمتيقن و حواله على أصالة براءة الذمة.

وقال شيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه في شرح الإرشاد: في هذا الجواب نظر إذ لا يلزم من عدم تقدير الإضافة هنا تأخير البيان عن وقت الحاجة و إنما يلزم ذلك لو لم يكن له معنى بدون هذا التقدير و الحال أن له معنى كسائر أمثاله من صيغ الجموع، و لو سلم وجوب التقدير لم يتعين العشرة و في قوله- إن أقل ما يصلح إضافته لهذا الجمع عشرة- منع و إنما أقله ثلاثة فيحمل عليها لأصالة البراءة من الزائد، هذا كلامه أعلى الله مقامه، و هو كلام جيد و أنت خيرير بأن الظاهر من كلام العلامة طاب ثراه أنه حمل كلام الشيخ رحمه الله على ما حملة عليه ذلك المورد و أن قوله قدس الله روحه و حواله على أصالة براءة الذمة غير واقع في موقعه إلا بنوع عنائه، و إن الظاهر أن ما وقع في كلامه أعلى الله مقامه من إبدال لفظه الأكثر بالأقل إنما هو من سهو الناسخين و الله أعلم بحقيقة الحال.

و اعلم أنه رفع الله درجته بعد ما أورد في المختلف هذا الحديث، و كلام الشيخ، و اعترض المحقق قال: و يمكن أن يحتج به أي بالحديث من وجه آخر و هو أن يقال: إن هذا جمع كثرة و أقله ما زاد على العشرة بواحد فيحمل عليه

↑↓

ص: ٢٥

٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ مَاءُ الْبَيْرِ وَاسِعٌ لَا يُفْسِدُهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ بِهِ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْفَأْرَةِ وَ السُّنُورِ وَ الدَّجَاجَةِ وَ الطَّيْرِ وَ الْكَلْبِ قَالَ مَا لَمْ يَتَفَسَّخْ أَوْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُ الْمَاءِ فَيَكْفِيكَ خُمْسُ دَلَاءٍ فَإِنْ تَغَيَّرَ الْمَاءُ فَخُذْ مِنْهُ حَتَّى يَذْهَبَ الرِّيحُ عملاً بالبراءة الأصلية.

و اعترض عليه شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه في شرح الإرشاد بأن هذا الدليل لا ينطبق على الدعوى لاستلزامه وجوب أحد عشر و المدعى الاكتفاء بعشرة هذا كلامه.

و لمن حاول الانتصار للعلامة أن يقول مراده طاب ثراه بقوله " و يمكن أن يحتج " هو تغيير الاحتجاج بالحديث على هذا المطلب أعني نزع العشرة على الاحتجاج على نزع أحد عشر، لا ما ظنه شيخنا رحمه الله فإن العلامة قدس الله سره أرفع شأناً من أن يصدر عنه مثل هذه الغفلة فلا تغفل.

الحديث الثاني

: صحيح.

و لا يخفى ما فى هذا الخبر من المبالغات الدالّة على عدم انفعال البئر بمجرد الملاقاة من الوصف بالسعة و وجود المادة و الحصر و التعليل كما فى التهذيب فإن فيه " لأن له مادة " و قد رد هذا الخبر القائلون بالنجاسة بالإرسال، و أوجب بأن محمد بن إسماعيل الثقة جزم بقوله عليه السلام فخرج عن الإرسال و فيه إشكال.

الحديث الثالث

: حسن.

و المشهور بين الأصحاب أربعون للكلب و السنور و الثعلب و الأرنب و الخنزير و الشاة و أشباهها فى الجثث. و قال الصدوق فى الفقيه فى الكلب ثلاثون إلى أربعين، و فى السنور سبع دلاء، و فى الشاة و ما أشبهها تسع دلاء إلى عشرة.

↓

ص: ٢٦

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ

٥ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي السَّامِّ أْبْرَصَ يَقَعُ فِي الْبُئْرِ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَرَّكَ

و قال فى المقنع: إن وقع فيها كلب أو سنور فانزح ثلاثين دلوا إلى أربعين، و قد روى سبع دلاء، و إن وقعت فى البئر شاة فانزح منها سبع أدل، و المعروف بين الأصحاب فى الطير سبع دلاء، و يفهم من الاستبصار أن الشيخ فيه اكتفى بالثلاثة. و قال فى الحبل المتين: ما تضمنه من مساواة الكلب و الفأرة و السنور و الدجاجة خلاف المشهور، و ربما حمل على خروجه حيا، و فيه ما فيه فإن التفصيل فى الجواب يأباه كما لا يخفى، و الأحاديث فى مقدار النرح لهذه الأشياء مختلفة جدا و سيما السنور فالشيخان، و ابن البراج، و ابن إدريس على الأربعين و على بن بابويه من ثلاثين إلى أربعين. و الصدوق على السبع و لكل من هذه المذاهب رواية و لا يخفى أن سوق الحديث يقتضى اعتبار التلازم فى هذه الأشياء بين تغير الطعم و الريح و إلا فالظاهر " فخذ منه حتى يذهب الطعم "

الحديث الرابع

: مرفوع، و يدل على عدم نجاسة ميتة الحيوان الذى ليست له نفس سائلة و عليه الأصحاب.

الحديث الخامس

: ضعيف.

و قال فى الصحاح و سام أبرص من كبار الوزغ و هو معرفة إلا أنه تعريف جنس، و هما اسمان جعلوا واحدا، إن شئت أعربت الأول و أضفته إلى الثانى، و إن شئت بنيت الأول على الفتح و أعربت الثانى بإعراب ما لا ينصرف.

قوله: عليه السلام " حرك الماء بالدلو " يحتمل أن يكون المراد معناه الحقيقى

↓

ص: ٢٧

الْمَاءِ بِالذَّلْوِ

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَضْرِحَاتِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا يَقَعُ فِي الْأَيَّارِ فَقَالَ أَمَّا الْفَأْرَةُ وَ أَشْبَاهُهَا فَيُنَزَّحُ مِنْهَا سَبْعُ دَلْمَاءٍ إِلَّا أَنْ يَنْغَيَّرَ الْمَاءُ فَيُنَزَّحَ حَتَّى يَطِيبَ فَإِنْ سَقَطَ فِيهَا كَلْبٌ فَقَدَرْتُ أَنْ تَنْزَحَ مَاءُهَا فَافْعَلْ وَ كُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ فِي الْبُئْرِ لَيْسَ لَهُ دَمٌ مِثْلُ الْعَقْرَبِ وَ الْخَنَافِسِ وَ أَشْبَاهِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ

٧ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ

لانتشار سمه في الماء أو يكون كناية عن النزح، و حمله الشيخ في التهذيب على عدم التفسخ و قال مع التفسخ فيه سبع دلاء.

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

و المشهور في الفأرة سبع مع التفسخ و الانتفاخ و ثلاث بدونهما، و قال المرتضى في المصباح: في الفأرة سبع و قد روى ثلاث، و قال الصدوق في الفقيه: فإن وقع فيها فأرة فدلوا واحدا، و إن تفسخت فسبع دلاء، و رجح صاحب المدارك الثلاث، و فيه قوة. قوله عليه السلام: " و أشباه ذلك " الظاهر أن الحية داخله فيه على القول بعدم كونها ذات نفس سائلة، و قد اختلف فيه و كذا الوزغة لكونها غير ذات نفس سائلة و ذهب الصدوق، و الشيخان و جمع من الأصحاب إلى وجوب ثلاث للوزغة، و أوجب سلا، و أبو الصلاح دلوا واحدا، و ابن إدريس لم يوجب شيئا، و كذا ذهب الشيخان، و الفاضلان، و كثير من الأصحاب إلى وجوب ثلاث للحية، و كذا ذهب الشيخ، و أبو الصلاح، و ابن البراج إلى وجوبها في العقرب، و ذهب ابن إدريس و جماعة إلى عدم وجوب شيء في العقرب.

الحديث السابع

: صحيح.

قوله عليه السلام: " شيء صغير " استدل به للثلاث في الحية، و المشهور نزح

↓

ص: ٢٨

الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا سَقَطَ فِي الْبُئْرِ شَيْءٌ صَغِيرٌ فَمَاتَ فِيهَا فَانْزَحْ مِنْهَا دَلْمَاءً وَ إِنْ وَقَعَ فِيهَا جُنْبٌ فَانْزَحْ مِنْهَا سَبْعَ دَلْمَاءٍ فَإِنْ مَاتَ فِيهَا بَعِيرٌ أَوْ صَبَّ فِيهَا خَمْرٌ فَلْيُنَزَّحْ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعُمَرَ كِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ذَبَحَ شَاهَةً فَاضْطَرَبَتْ وَ وَقَعَتْ فِي بُئْرِ مَاءٍ وَ أَوْدَاجُهَا تَشْحُبُ دَمًا هَلْ يُتَوَضَّأُ مِنْ تِلْكَ الْبُئْرِ قَالَ يُنَزَّحُ مِنْهَا مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ دَلْمَاءً ثُمَّ يُتَوَضَّأُ مِنْهَا وَ لَا بَأْسَ بِهِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ذَبَحَ دَجَاجَةً أَوْ حَمَامَةً فَوَقَعَتْ

سبع لاغتسال الجنب في البئر، و قال ابن إدريس لارتماسه، و رجح بعض الأصحاب لوقوعه و مباشرته لمائها و إن لم يغتسل، كما هو ظاهر الأخبار، بل الظاهر من الأخبار أنها لنجاسته بالمنى، و لم يدل دليل على وجوب نزح الجميع للمنى و إن اشتهر بين الأصحاب، و لعلمهم حكموا به لأنه لا- نص فيه و هذا النص كاف فيه، ثم إن أكثر القائلين بنجاسة البئر بالملاقاة أوجبوا نزح الجميع بوقوع الخمر مطلقا سواء كان قليلا أم كثيرا، و نقل عن الصدوق (رحمه الله) أنه حكم نزح عشرين دلوا بوقوع قطرة منه،

و الشيخ و جماعة ألحقوا المسكرات مطلقا بالخمير، و لا دليل عليه سوى ما روى " أن كل مسكر خمر " و لا خلاف في وجوب نزع الجميع لموت البعير و الله يعلم.
قوله عليه السلام: " فينزع " ظاهره جميع الماء و إن احتمل أن يكون المراد مطلق النزع لكن رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن يعقوب و زاد فيه فينزع الماء كله.

الحديث الثامن

: صحيح.

و قال في النهاية، الأوداج هي ما أحاط بالعنق من العروق التي يقطعها الذابح واحدا و دج بالتحريك.
قوله عليه السلام: " ما بين الثلاثين " يحتمل أن يكون التخيير بين تسع، أو عشرة،

↓

ص: ٢٩

فِي بَثْرِ هَلْ يَصِيْلُحُ أَنْ يُتَوَضَّأَ مِنْهَا قَالَ يُنَزَّحُ مِنْهَا دَلَاءٌ يَسِيرَةٌ ثُمَّ يُتَوَضَّأُ مِنْهَا وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَسْتَقِي مِنْ بَثْرِ فَيَرْعُفُ فِيهَا هَلْ يُتَوَضَّأُ مِنْهَا قَالَ يُنَزَّحُ مِنْهَا دَلَاءٌ يَسِيرَةٌ

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ بَثْرٌ يُخْرَجُ فِي مَائِهَا قِطْعٌ جُلُودٍ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِنَّ الْوَزْغَ رَبَّمَا طَرَحَ جِلْدَهُ وَقَالَ يَكْفِيكَ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَبْلِ يَكُونُ مِنْ شَعْرِ الْخَنْزِيرِ يُسْتَقَى بِهِ الْمَاءُ مِنَ الْبَثْرِ هَلْ يُتَوَضَّأُ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ قَالَ لَا بَأْسَ

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ

أو إحدى عشر، و اختلف الأصحاب في حكم الدم فالمفيد (ره) ذهب إلى أن للقليل خمس دلاء، و للكثير عشرة دلاء، و الشيخ إلى أن للقليل عشرة و للكثير خمسين، و الصدوق ثلاثين إلى أربعين في الكثير، و دلاء يسيرة في القليل و إليه مال في المعبر، و قيل في الدم ما بين الدلو الواحد إلى عشرين، و لعل الأظهر حمل ما زاد على أقل ما ورد في الأخبار على الاستحباب إن لم نحمل الجميع عليه.

الحديث التاسع

: مرسل.

و لعل فيه دلالة على وجوب الدلو الواحد في الوزغ إذ الظاهر بناء النزع على أدنى المحتملات.

الحديث العاشر

: صحيح.

و قال في المختلف يمكن حمله على عدم ملاقاته الحبل الماء، أو يقال بطهارة ما لا تحله الحياة من نجس العين، كما ذهب إليه السيد المرتضى (ره).

الحديث الحادي عشر

: ضعيف.

و اختلف الأصحاب فى العذرة الذائبة أى المستهلكة فى الماء أو المتقطعة الأجزاء

↓

ص: ٣٠

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَذْرَةِ تَفَعُّ فِي الْبُئْرِ قَالَ يُنْرَحُ مِنْهَا عَشْرَةٌ دَلَاءٍ فَإِنْ ذَابَتْ فَأَرْبَعُونَ أَوْ خَمْسُونَ دَلْوًا

١٢ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع بئْرٌ يُسْتَقَى مِنْهَا وَيَتَوَضَّأُ بِهِ وَيُغْسَلُ مِنْهُ الثِّيَابُ وَيُعْجَنُ بِهِ ثُمَّ يُعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ فِيهَا مَيْتٌ قَالَ فَصَالَ لَا بَأْسَ وَلَا يُغْسَلُ مِنْهُ الثُّوبُ وَلَا تُعَادُ مِنْهُ الصَّلَاةُ

بَابُ الْبُئْرِ تَكُونُ إِلَى جَنْبِ الْبَالُوَعَةِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَاحِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رِيَاطٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُ عَنِ الْبَالُوَعَةِ تَكُونُ فَوْقَ الْبُئْرِ قَالَ إِذَا كَانَتْ فَوْقَ الْبُئْرِ

فذهب الأكثر إلى خمسين و جماعة إلى أربعين أو خمسين و لا مستند للأول، و ألحق بعض الأصحاب بالذائبة الرطبة، و لا خلاف فى نزح العشرة لليابسة.

الحديث الثانى عشر

: ضعيف، على المشهور، و يحتمل أن يكون المراد بالعلم الظن و لا عبرة به، أو يكون المراد أنه يعلم أنه كان فيها ميت و لا يعلم أنه وقع قبل الاستعمال أو بعده لكن ظاهره عدم انفعال البئر.

باب البئر تكون إلى جنب البالوعة

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: " من كل ناحية " قيل المراد أنه لا يكفى البعد المقدر من جانب واحد من جوانب البئر إذا كان البعد بالنسبة إليها مختلفا، و ذلك مع استدارة البئر، فربما بلغ المسافة السبع إذا قيس إلى جانب، و لا يبلغ بالقياس إلى الآخر، فالمعتبر البعد بالقياس إلى جميع الجوانب كما ذكره بعض الأصحاب انتهى، و فيه

↓

ص: ٣١

فَسَبْعُهُ أَذْرَعٌ وَإِذَا كَانَتْ أَسْفَلَ مِنَ الْبُئْرِ فَخَمْسَةٌ أَذْرَعٌ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ وَ ذَلِكَ كَثِيرٌ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ قَالُوا قُلْنَا لَهُ بئْرٌ يَتَوَضَّأُ مِنْهَا يَجْرِي الْبُؤْلُ قَرِيبًا مِنْهَا أَيْتَجَسَّيْهَا قَالَ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ الْبُئْرُ فِي أَعْلَى الْوَادِي وَ الْوَادِي يَجْرِي فِيهِ الْبُؤْلُ مِنْ تَحْتِهَا وَ كَانَ بَيْنَهُمَا قَدْرٌ

ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ أَوْ أَرْبَعَهُ أَذْرُعٍ لَمْ يُنَجَّسْ ذَلِكَ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ يُنَجَّسُ بِهَا وَإِنْ كَانَتْ الْبُئْرُ فِي أَسْفَلِ الْوَادِي وَ يَمُرُّ الْمَاءُ عَلَيْهَا وَ كَانَ بَيْنَ الْبُئْرِ وَ بَيْنَهُ تِسْعَةُ أَذْرُعٍ لَمْ يُنَجَّسْ بِهَا وَ مَا

بعد، و الظاهر أن المراد أن وجوب هذا البعد لا يختص بجهة خاصة بل لا بد في أى جهة كانت من الشمال و الجنوب و غيرهما. قوله عليه السلام: " و ذلك كثير " ظاهره أنه إشارة إلى السبعة و الخمسة بتأويل المقدار و يحتمل أن يكون إشارة إلى الفوقية و التحتية لكنه بعيد.

ثم اعلم أن المشهور أن القدر الذى يستحب أن يكون بين البئر و البالوعة إنما هو الخمس و السبع لكن أكثرهم قالوا بالخمس مع صلابه الأرض أو فوقية البئر و إلا فالسبع و بعضهم عكس، و قال بالسبع مع رخاوة الأرض و تحتيه البئر و إلا فالخمس و تظهر الفائدة فى التساوى، و الخبر مجمل بالنسبة إليهما لتعارض المفهومين، و قال ابن الجنيدي: إن كانت الأرض رخوة و البئر تحت البالوعة، فلتكن بينهما اثنتا عشرة ذراعا و إن كانت الأرض صلبة، أو كانت البئر فوق البالوعة، فليكن بينهما سبع، و احتج العلامة فى المختلف له برواية محمد بن سليمان الديلمى و هى لا تدل على تمام مدعاه و الله يعلم.

الحديث الثانى

: حسن.

قوله عليه السلام: " فى أعلى الوادى " ظاهره الفوقية بحسب القرار و يحتمل الجهة أيضا و المراد أن البئر أعلى من الوادى التى تجرى فيها البول قوله عليه السلام " أسفل الوادى " أى أسفل من الوادى و يمر الماء أى البول عليها أى مشرفا عليها بعكس السابق، و التعبير عن وادى البول بالماء يدل على أنه قد وصل الوادى إلى الماء.



ص: ٣٢

كَأَنَّ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يُتَوَضَّأُ مِنْهُ قَالَ زُرَّارَةُ فَقُلْتُ لَهُ فَإِنْ كَانَ مَجْرَى الْبُولِ بِلَرْقِهَا وَ كَانَ لَا يَثْبُتُ عَلَى الْأَرْضِ فَقَالَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَارٌ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَ إِنْ اسْتَقَرَّ مِنْهُ قَلِيلٌ فَإِنَّهُ لَا يَثْقُبُ الْأَرْضَ وَ لَا

قوله عليه السلام " و إن استقر منه قليل " ظاهره أنه إن استقر البول فى الأرض و إن لم يصل البالوعة إلى الماء يلزم التباعد بالقدرين المذكورين، و حمل الأصحاب الأول على ما إذا وصل إليه و القرار و القعر فى الثانى على المجرى و الوصول إليه، و قوله " إنما ذلك إذا استنقع كله " أى إذا كان له منافذ و مجارى إلى البئر، فإنه حينئذ يستنقع كله لكنه بعيد كما لا يخفى، و الأظهر أن الأول حكم ذى المجرى و الثانى تفصيل فى غيره بأنه إن كان ما يستقر منه قليلا ليس به بأس، و إلا فلا بد من التباعد فتأمل.

و قال فى منتقى الجمال: مؤدى قوله عليه السلام " لا قعر له " كما فى الكافى و " لا يغوله " كما فى الاستبصار واحد لأن وجود القعر و هو العمق مظنة النفوذ إلى البئر، و هو المراد بقوله يغوله، قال الجوهرى غاله الشيء إذا أخذه من حيث لم يدر، و ينبغى أن يعلم أن مرجع الضمير على التقديرين مختلف، فعلى رواية لا- يغوله هو موضع البول، و على رواية لا- قعر له، البئر، و يقرب كون أحدهما تصحيحا للآخر لما بينهما فى الخط من التناسب.

و قوله " لا يثقب " يحتمل أن يكون بالنون و بالثاء المثلثة، ففى القاموس النقب الثقب، و أما العبارة التى سقطت من رواية الشيخ فهى باعتبار صراحتها فى حصول التنجيس، يترتب على وجودها و عدمها فى الجملة اختلاف معنى، و لكن ذكر الفاضل فى المنتهى أن القائلين بانفعال البئر بالملاقاة متفقون على عدم حصول التنجيس بمجرد التقارب بين البئر و البالوعة و إن كان كثيرا

فلا بد من تأويل هذا الخبر عندهم أيضا.

و قد قرر في المنتهى بطريق السؤال دلالته على التنجيس من خمسة وجوه.

↑↓

ص: ٣٣

قَعْرَ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْبُئْرَ وَ لَيْسَ عَلَى الْبُئْرِ مِنْهُ بَأْسٌ فَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا اسْتَنْقَعَ كُلَّهُ
أحدهما: تعليق عدم التنجيس بعدد فينتفى بانتفائه.

و ثانيها: النهى عن الوضوء مع كون البعد أقل من تسع أذرع و ما ذاك إلا التنجيس.

و ثالثها: تعليق نفى البأس على انتفاء القرار، فإنه يدل بالمفهوم على ثبوت البأس مع الاستقرار.

و رابعها: اشتراط نفى البأس ثانيا بقله المستقر فمفهومه ثبوت البأس مع كثرته.

و خامسها: النص على ثبوت التنجيس مع الاستنقاع بقوله "إنما ذلك إذا استنقع".

ثم أجاب عن الأول بالمنع، و عن الثاني بمنع كون النهى للتحريم، و عن الثالث و الرابع بضعف دلالة المفهوم، و مع تسليمه يمنع استلزام البأس للتحريم، و عن الخامس بأن الإشارة إلى البأس لا إلى التنجيس، و ذكر أيضا أن رواة الحديث لم يسندوه إلى إمام، و يجوز أن يكون قولهم قلنا إشارة إلى بعض العلماء، قال:

و هذا الاحتمال و إن كان مرجوحا إلا أنه غير ممتنع.

و أما جوابه عن الوجوه الخمسة ففيه القوى و الضعيف كما لا يخفى، و الحق أن للخبر دلالة على حصول التنجيس في بعض الصور المفروضة فيه، لا سيما مع العبارة التي وقع الاختلاف في إثباتها و إسقاطها، لكن وجود المعارض من النصوص عند النافين لانفعال البئر بالملاقاة، و مخالفة الإجماع الذي أشار إليه في المنتهى عند الباقيين يوجبان صرف الخبر عن ظاهره و تأويله بوجه ينتفى معه المعارضة و المخالفة.

و الأقرب في ذلك أن يقال إن سوق الحديث يؤذن بقصر الحكم في محل

↑↓

ص: ٣٤

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ قُدَامَةَ بْنِ أَبِي
يَزِيدَ الْحَمَّارِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ كَمْ أَدْنَى مَا يَكُونُ بَيْنَ الْبُئْرِ وَ الْمَاءِ وَ الْبَالُوعَةَ فَقَالَ إِنْ كَانَ سَيْهًا
فَسَبْعَةٌ أَدْرُجٌ وَ إِنْ كَانَ جَبَلًا فَخَمْسَةٌ أَدْرُجٌ ثُمَّ قَالَ الْمَاءُ يَجْرِي إِلَى الْقِبْلَةِ إِلَى يَمِينٍ وَ يَجْرِي عَنْ يَمِينِ الْقِبْلَةِ إِلَى يَسَارِ

يتكرر ورود النجاسة عليه و يظن فيه النفوذ، و ما هذا شأنه لا يبعد إفضاؤه مع القرب إلى تغير الماء خصوصا مع طول الزمان فلعل الحكم بالتنجيس حينئذ ناظر إلى شهادة القرائن بأن تكرر جريان البول في مثله يفضى إلى حصول التغير أو يقال إن كثرة ورود النجاسة على المحل مع القرب يثمر ظن الوصول إلى الماء، بل قد يحصل معه العلم بقربته الحال و هو موجب للاستقذار، و لا ريب في مرجوحية الاستعمال معه فيكون الحكم بالتنجيس و النهى عن الاستعمال محمولين على غير الحقيقة لضرورة الجمع.

الحديث الثالث

: مرسل.

قوله عليه السلام: "و إن كان جبلا". كأنه ينبغي للأصحاب أن يعبروا عن هذا الشق بالجبيل كما هو المطابق للخبر لا الصلبة

للفرق بينهما فتفطن.

قوله عليه السلام "الماء يجرى إلى القبلة" ظاهره أنه يجرى الماء من مهب الصبا إلى القبلة مائلا عنها إلى يمينها يعنى الدبور و عن يمين القبلة يعنى الدبور إلى اليسار يعنى الجنوب و من الجنوب إلى الدبور و لم يظهر حينئذ جريها من الشمال إلى الجنوب مع أنه قد ورد أن مجرى العيون من مهب الشمال، و الذى يخطر بالبال هو أن الأظهر أن يقال: إن المراد من يمين القبلة يمينها إذا فرض شخصا مستقبلا إليها فيكون المراد من الأول جريه من الشمال إلى الجنوب، فقد ظهر فوقيه الشمال بالنسبة إلى الجنوب.

و يحتمل أن يكون هذا بالنسبة إلى قبله المدينة فإنها منحرفة عن يسار

↑↓

ص: ٣٥

الْقِبْلَةُ وَ يَجْرِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ إِلَى يَمِينِ الْقِبْلَةِ وَ لَا يَجْرِي مِنَ الْقِبْلَةِ إِلَى دُبْرِ الْقِبْلَةِ

٤ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي الْبُرِّ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَ بَيْنَ الْكَنِيفِ خَمْسِيَّةٌ أَذْرُعٍ أَوْ أَقْلُ أَوْ أَكْثَرُ يُتَوَضَّأُ مِنْهَا قَالَ لَيْسَ يُكْرَهُ مِنْ قُرْبٍ وَ لَا بُعْدٍ يُتَوَضَّأُ مِنْهَا وَ يُعْتَسَلُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَاءُ

بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ سُورِ الدَّوَابِّ وَ السَّبَاعِ وَ الطَّيْرِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُتَوَضَّأَ مِمَّا شَرِبَ مِنْهُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

نقطة الجنوب قريبا من ثلاثين درجة فإذا جرى من نقطة الشمال إلى الجنوب يكون جاريا إلى القبلة مائلا إلى يمينها إذا أخذ اليمين و اليسار بالنسبة إلى مستقبل القبلة فتفطن.

الحديث الرابع

: حسن.

قوله عليه السلام "من قرب" قال السيد الداماد أى من قرب الكنيف و بعده و من فسر بقرب قرار الماء و بعده لم يأت بما ينبغى.

باب الوضوء من سور الدواب و السباع و الطير

الحديث الأول

: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب كراهة سور الجلال و آكل الجيف مع خلو موضع الملاقاة عن النجاسة، و ذهب الشيخ فى المبسوط إلى المنع من سور آكل الجيف. و فى النهاية من سور الجلال و ظاهره فى التهذيب و الاستبصار المنع من سور ما لا يؤكل لحمه مطلقا إلا ما لا يمكن التحرز منه كالهرة و الفأرة، و الحية، و هذا الخبر بمفهومه يدل على حصول البأس فيه، و هو لا يدل على أكثر من الكراهة كما هو ظاهر خبر الوشاء.

↑↓

- ٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فَضَّلُ الْحَمَامَةِ وَالِدَجَاجِ لَا بَأْسَ بِهِ وَالطَّيْرِ
- ٣ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ يُشْرَبُ سُورُ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ وَ يُتَوَضَّأُ مِنْهُ قَالَ فَقَالَ أَمَّا الْإِبِلُ وَ الْبَقَرُ وَ الْغَنَمُ فَلَا بَأْسَ
- ٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ عَنْ

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور و قال فى الصحاح: الحمام عند العرب ذوات الأطواق من نحو الفواخت، و القمارى، و ساق حر، و القطا، و الورشين و أشباه ذلك يقع على المذكر و المؤنث لأن الهاء إنما دخلته على أنه واحد من جنس لا للتأنيث، و عند العامة أنها الدواجن فقط الواحدة حمامة انتهى. قوله عليه السلام " و الطير " تعميم بعد التخصيص. و يدل على جواز استعمال سور الطيور مطلقا سواء كانت مأكولة اللحم أم لا.

الحديث الثالث

: موثق، و فيه شوب إرسال، قال الوالد العلامة رحمه الله الظاهر أن أبا داود هذا هو سليمان المسترق، و كان له كتاب يروى الكليني عن كتابه، و يروى عنه بواسطة الصفار و غيره، و يروى بواسطتين أيضا عنه و لما كان الكتاب معلوما عنه بقول أبو داود أى روى فالخبر ليس بمرسل انتهى، و كونه المسترق عندى غير معلوم و لم يظهر لى من هو إلى الان ففيه جهالة. قوله عليه السلام " فلا بأس " أى حتى الكراهة بخلاف غيرها فإنها مكروهة، و اعلم أن المشهور كراهة سور البغال و الحمير و الدواب و يمكن الاستدلال لهم بهذا الخبر.

الحديث الرابع

: حسن.

قوله عليه السلام " سبع " أى ليس فيه إلا السبعية و هى لا تصير سببا للنجاسة ما لم



ص: ٣٧

زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع أَنَّ الْهَرَ سَبْعٌ فَلَا بَأْسَ بِسُورِهِ وَ إِنِّي لَأَسْتَحِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أَدَعَ طَعَامًا لِأَنَّ هِرًا أَكَلَ مِنْهُ

٥ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَيْلٌ عَمَّا تَشْرَبُ مِنْهُ الْحَمَامِيَّةُ فَقَالَ كُلُّ مَا أَكَلَ لَحْمُهُ فَتَوَضَّأَ مِنْ سُورِهِ وَ اشْرَبَ وَ عَمَّا شَرِبَ مِنْهُ بَازٌ أَوْ صَيْقُرٌ أَوْ عُقَابٌ فَقَالَ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الطَّيْرِ تَوَضَّأَ مِمَّا يَشْرَبُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ تَرَى فِي مِثْقَالِهِ دَمًا فَإِنْ رَأَيْتَ فِي مِثْقَالِهِ دَمًا فَلَا تَوَضَّأُ مِنْهُ وَ لَا تَشْرَبُ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ

يُنْضَمُ إِلَيْهَا خُصُوصِيَّةٌ أُخْرَى كَمَا فِي الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ وَلَا بَأْسَ بِالْوَاوِ فَالْمَعْنَى أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ سَبْعًا طَاهِرًا.

الحديث الخامس

: موثق.

قوله عليه السلام: "كل ما أكل لحمه" قال الشيخ في التهذيب: "كل ما يؤكل لحمه يتوضأ بسؤره و يشرب يدل على أن ما لا يؤكل لحمه لا- يجوز التوضؤ به. و الشرب منه لأنه إذا شرط في استباحة سورة أن يؤكل لحمه دل على أن ما عداه بخلافه و يجرى هذا مجرى قول النبي صلى الله عليه و آله- في سائمة الغنم زكاه في أنه يدل على أن المعلوفة ليس فيها الزكاه" و أورد عليه بعض المحققين أنه بعد تسليم دلالة قوله عليه السلام "كل ما يؤكل لحمه يتوضأ بسؤره و يشرب" على أن ما عداه بخلافه فإنما يدل على أن غير المأكول لا- يثبت له الحكم كليا كما يثبت للمأكول و نحن نقول بموجبه فإن سؤر بعض غير المأكول نجس و هذا حسن على القول بعدم عموم المفهوم.

الحديث السادس

: موثق.

قوله عليه السلام "ألقه" الهاء للسكت. و حمل على الاستحباب و المشهور كراهة



ص: ٣٨

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ جَرِّهِ وَجَدَ فِيهَا خُنْفَسَاءَ قَدْ مَاتَتْ قَالَ أَلْقَهَا وَ تَوَضَّأَ مِنْهُ وَ إِنْ كَانَ عَقْرَبًا فَأَرِقِ الْمَاءَ وَ تَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ غَيْرِهِ وَ عَنْ رَجُلٍ مَعَهُ إِنَاءٌ فِيهِمَا مَاءٌ وَقَعَ فِي أَحَدِهِمَا قَذْرٌ وَ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا هُوَ لَيْسَ يَقْدِرُ عَلَى مَاءٍ غَيْرِهِ قَالَ يُهْرِيْقُهُمَا جَمِيعًا وَ يَتَيَمَّمُ ٧ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ سُورَ كُلِّ شَيْءٍ لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ سُورِ الْحَائِضِ وَ الْجُنْبِ وَ الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ وَ النَّاصِبِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عُبَيْسَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

استعمال ما مات فيه الوزغ و العقرب لما فيهما من السم، و حكم ابن البراج بنجاسة ما مات فيه الوزغ، و الشيخ في النهاية بنجاسة ما مات فيه العقرب و الأشهر أقوى. قوله عليه السلام " يهريقهما" عليه عمل الأصحاب لكن اختلفوا في وجوب الإهراق و منهم من جعله كناية عن عدم الاستعمال و الأحوط الإهراق إلا مع ظن الاحتياج إليه.

الحديث السابع

: مرسل.

باب الوضوء من سور الحائض و الجنب و اليهودي و النصراني و الناصب

الحديث الأول

: ضعيف.

و المشهور كراهة سؤر الحائض إذا كانت متهمه و بعض الأصحاب كالشيخ فى المبسوط، و ابن الجنيد أطلقوا، و الشهيد فى البيان الحق بها كل متهم، و قال فى الحبل المتين: و قد دل هذا الحديث على عدم كراهة الشرب من سؤر الحائض،

↓

ص: ٣٩

قَالَ اشْرَبَ مِنْ سُورِ الْحَائِضِ وَ لَا تَوَضَّأَ مِنْهُ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ هَلْ يَغْتَسِلُ الرَّجُلُ وَ الْمَرْأَةُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ فَقَالَ نَعَمْ يُفْرَغَانِ عَلَى أَيْدِيهِمَا قَبْلَ أَنْ يَضَعَا أَيْدِيَهُمَا فِي الْإِنَاءِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ سُورِ الْحَائِضِ فَقَالَ لَا تَوَضَّأُ مِنْهُ وَ تَوَضَّأَ مِنْ سُورِ الْجُنُبِ إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً ثُمَّ تَغَسَّلُ يَدَيْهَا قَبْلَ أَنْ تُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ وَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَغْتَسِلُ هُوَ وَ عَائِشَةُ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَ يَغْتَسِلَانِ جَمِيعًا

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْجَائِضِ يُشْرَبُ مِنْ سُورِهَا قَالَ نَعَمْ وَ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ

٤ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيْ تَوَضَّأَ الرَّجُلُ مِنْ فَضْلِ الْمَرْأَةِ قَالَ

يظهر منه أن الاهتمام ببعء ماء الوضوء عن شائبة النجاسة أشد من الاهتمام ببعء ماء الشرب عنها، و هذا الحديث و إن كان شاملا للمأمونة و غيرها، لكنه محمول على غير المأمونة كما هو صريح السابقة و اللاحقة.

الحديث الثانى

: مجهول كالصحيح.

قوله عليه السلام " من سؤر الجنب " قال فى مشرق الشمسين: هذا اللفظ مما يستوى فيه المذكر و المؤنث و قوله عليه السلام " تغسل يديها " جملة برأسها يتضمن أمر الحائض بغسل يديها قبل إدخالهما الإناء انتهى. و يحتمل أن يكون قيدا آخر لاستعمال سؤر الجنب أو بيانا لكونها مأمونة.

الحديث الثالث

: حسن.

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و قال فى المختلف الشيخ رحمه الله حمل النهى عن الوضوء من سؤر الحائض فى هذه الأخبار على المنع على أنها إذا كانت متهمه لم يجز الوضوء بسؤرها تارة

إِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ الْوُضُوءَ وَ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْ سُورِ الْحَائِضِ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ سُورِ الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ فَقَالَ لَا

٦ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ كَرِهَ سُورَ وَلَعْدِ الزَّنَا وَ سُورَ الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ وَ الْمُشْرِكِ وَ كُلِّ مَا خَالَفَ الْإِسْلَامَ وَ كَانَ أَشَدَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ سُورُ النَّاصِبِ

و على إرادته الاستحباب أخرى، و احتج على الثاني بما رواه أبو هلال " قال أبو عبد الله عليه السلام: الطامث أشرب من فضل شربها و لا أحب أن تتوضأ منه. الحديث " انتهى. و لعل المراد بالوضوء غسل الثياب و الجسد من النجاسات.

الحديث الخامس

: حسن.

و يدل ظاهرا على نجاسة سور اليهود و النصارى و اتفق الأصحاب على نجاسة ما عدا اليهود و النصارى من أصناف الكفار سواء كان كفرهم أصليا أو ارتدادا، و أما اليهود و النصارى فذهب الأ-كثر إلى نجاستهم، بل ادعى عليه المرتضى، و ابن إدريس الإجماع، و نقل عن ابن الجنييد و ابن أبي عقيل القول بعدم نجاسة أساراهم، و حكى فى المعبر عن المفيد فى المسائل الغريبة القول بالكراهة، و ربما ظهر من كلام الشيخ فى موضع من النهاية. و يحكى عن المرتضى رحمه الله القول بنجاسة سور ولد- الزنا لأنه كافر، و يعزى القول بكفره إلى ابن إدريس و إلى الصدوق أيضا، و المشهور نجاسة الخوارج و النواصب و الغلاة

الحديث السادس

: مرسل، و المراد بالكراهة هنا الحرمة.

بَابِ الرَّجْلِ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا وَ الْحَدِّ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ الْبَوْلِ وَ الْغَائِطِ وَ النَّوْمِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْهُمْ عَ قَالِ إِذَا دَخَلْتَ يَدَكَ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ تَغْسِلَهَا فَلَا بَأْسَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَصَابَهَا قَدْرُ بَوْلٍ أَوْ جَنَابَةٍ فَإِنْ دَخَلْتَ يَدَكَ فِي الْإِنَاءِ وَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَأَهْرَقْ ذَلِكَ الْمَاءَ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَتْبَةَ قَالِ سَأَلْتُ الشَّيْخَ عَنِ الرَّجْلِ يَسْتَيْقِظُ مِنْ نَوْمِهِ وَ لَمْ يَبْلُ أَوْ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا قَالِ لَا لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيَّنَ كَانَتْ يَدُهُ فَلْيَغْسِلَهَا

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ شَهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الرَّجْلِ الْجُنْبِ يَشْهُو فَيَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا أَنَّهُ لَا بَأْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَصَابَ يَدَهُ شَيْءٌ

باب الرجل يدخل يده فى الماء قبل أن يغسلها و الحد فى غسل اليدين من الجنابة و البول و الغائط و النوم

الحديث الأول

: حسن أو موثق.

و يدل على انفعال القليل مطلقا، و ظاهره اختصاص استحباب غسل اليد بالقليل.

الحديث الثانى

: ضعيف على المشهور، و حمل على الاستحباب.

الحديث الثالث

: صحيح.

و يدل على أن الغسل فى سائر الأخبار محمول على الاستحباب و يمكن حمل هذا على ما إذا علم طهارة اليد.



ص: ٤٢

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ
عَنِ الرَّجُلِ يَبُولُ وَ لَمْ يَمَسَّ يَدَهُ شَيْءٌ أَيْغُمِسُهَا فِي الْمَاءِ قَالَ نَعَمْ وَإِنْ كَانَ جُبًّا
٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ كَمْ يُفْرَغُ الرَّجُلُ عَلَى يَدِهِ قَبْلَ أَنْ
يُدْخِلَهَا فِي الْإِنَاءِ قَالَ وَاحِدَةً مِنْ حَدَثِ الْبَوْلِ وَ ثِنْتَيْنِ مِنَ الْغَائِطِ وَ ثَلَاثَةً مِنَ الْجَنَابَةِ
٦ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيِّهْلِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَكَارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَضَعُ الْكُوزَ الَّذِي يَعْرِفُ
بِهِ مِنَ الْحَبِّ فِي مَكَانٍ قَدَرٍ ثُمَّ يُدْخِلُهُ الْحَبَّ قَالَ يَصُبُّ مِنَ الْمَاءِ ثَلَاثَةً أَكْفٌ ثُمَّ يَذُكُّ الْكُوزَ

الحديث الرابع

: حسن.

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

و يحتمل أن يكون المراد أنه يصب ثلاث أكف من الماء ثم بذلك الكوز أيضا يصب ثلاثا لدفع الاستقذار الذى حدث فى
النفس بذلك، على أن يكون المراد من القذر الوسخ لا- النجس، و الذى يخطر بالبال أنه، يحتمل أن يكون المراد بقوله " ثم
يدخله " ثم يريد أن يدخله فالجواب أنه يصب ثلاث أكف على أسفل ذلك الكوز ثم يغرف بذلك الكوز و يكون المراد
النجس و فى بعض النسخ ثلاث أكواز بذلك الكوز فيتعين الأول.



ص: ٤٣

بَابُ اخْتِلَاطِ مَاءِ الْمَطَرِ بِالْبَوْلِ وَ مَا يَزْجَعُ فِي الْإِنَاءِ مِنْ غَسَالَةِ الْجُنْبِ وَ الرَّجُلِ يَقَعُ ثَوْبُهُ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي يَسْتَنْجِي بِهِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي مِيزَابَيْنِ سَالَا أَحَدُهُمَا بَوْلٌ وَالْآخَرُ مَاءُ الْمَطَرِ فَاخْتَلَطَا فَاصَابَ ثَوْبَ رَجُلٍ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَحَانِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ مِيزَابَيْنِ سَالَا أَحَدُهُمَا مِيزَابُ بَوْلٍ وَالْآخَرُ مِيزَابُ مَاءٍ فَاخْتَلَطَا ثُمَّ أَصَابَكَ مَا كَانَ بِهِ بَأْسٌ

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْكَاهِلِيِّ عَنِ رَجُلٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ أَمُرُّ فِي الطَّرِيقِ فَيَسِيلُ عَلَيَّ الْمِيزَابُ فِي أَوْقَاتٍ أَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ يَتَوَضَّؤْنَ قَالَ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُ قُلْتُ وَ يَسِيلُ عَلَيَّ مِنْ مَاءِ الْمَطَرِ أَرَى فِيهِ التَّغْيِيرَ وَ أَرَى فِيهِ آثَارَ الْقَدْرِ فَتَقَطَّرُ الْقَطْرَاتُ عَلَيَّ وَ يَنْتَضِحُ عَلَيَّ مِنْهُ وَ النَّبِيُّ

باب اختلاط ماء المطر بالبول و ما يرجع في الإناء من غسالة الجنب الرجل يقع ثوبه على الماء الذي يستنجى به

الحديث الأول

: حسن و حمل على ما إذا كان عند نزول المطر و لم يتغير الماء به و يكون في حال نزول الغيث، و ما قيل: من أن المراد من الاختلاط الاشتباه فاشتباه ظاهر.

الحديث الثاني

: مجهول و ظاهره عدم انفعال القليل و حمل على ماء المطر بالشروط السابقة كما هو الغالب.

الحديث الثالث

: مرسل.

قوله: "فتقطر القطرات" في نسخة بخط ابن المزيدي فتطفر، قوله "و ينتضح" أي

↓

ص: ٤٤

يَتَوَضَّأُ عَلَيَّ سَطْحِهِ فَيَكْفُ عَلَيَّ ثِيَابِنَا قَالَ مَا بَدَا بَأْسٌ لَا تَغْسِلُهُ كُلُّ شَيْءٍ يَرَاهُ مَاءُ الْمَطَرِ فَقَدْ طَهَّرَ
٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ بَعْضِ أَضْيَحَانِنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ فِي طِينِ الْمَطَرِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يُصَيَّبَ الثَّوْبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ نَجَسَهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْمَطَرِ فَإِنْ أَصَابَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَاغْسِلْهُ وَ إِنْ كَانَ الطَّرِيقُ نَظِيفًا لَمْ تَغْسِلْهُ

بعد وصوله إلى الأرض من المياه التي في الأرض التي لم يتغير، و قال المحقق في المعالم: اعلم أن ماء الغيث يلحق بالجارى في عدم الانفعال بالملاقاة ما دام نازلا سواء جرى أو لم يجر، ذهب إليه أكثر الأصحاب كالفاضلين و الشهيدين و غيرهم، و قال الشيخ (ره) في التهذيب: الوجه أن ماء المطر إذا جرى من الميزاب فحكمه حكم الماء الجارى لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته، و تبعه في ذلك صاحب الجامع، احتج الشيخ برواية هشام بن الحكم كما مر و غيرها من الأخبار، و احتج الأولون بهذه الرواية بما رواه علي بن جعفر في الصحيح، عن أخيه موسى عليه السلام عن الرجل يمر في ماء المطر و قد صب فيه خمر فأصاب ثوبه هل يصلى فيه قبل أن يغسله فقال لا يغسل ثوبه و لا رجله و يصلى فيه و لا بأس.

الحديث الرابع

: مرسل.

وقال الفاضل التستري كان المقصود نفى الكراهة قبل الثلاثة مع عدم علم النجاسة، وإثبات الكراهة بعدها إلا أن يعلم الطهارة اليقينية، وإلا فالظاهر أن مع علم عدم النجاسة لا يحسن الاجتناب سواء كان قبل الثلاثة أو بعدها، وكيف ما كان فإثبات الحكم بمثل هذه لا يخلو من شيء، وإن كان مجرد الكراهة، وقال المحقق في المعالم اشتهر في كلام الأصحاب الحكم باستحباب إزالة طين المطر بعد مضي ثلاثة أيام من وقت انقطاعه وأنه لا بأس به في الثلاثة ما لم يعلم فيه نجاسة والأصل فيه روايته

↓

ص: ٤٥

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ الْأَخْوَلِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَخْرُجْ مِنَ الْخَلَاءِ فَأَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ فَيَقَعُ ثَوْبِي فِي ذَلِكَ الْمَاءِ الَّذِي اسْتَنْجَيْتُ بِهِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ شَهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْجُنْبِ يَغْتَسِلُ فَيَقْطُرُ الْمَاءُ عَنْ جَسَدِهِ فِي الْإِنَاءِ وَيَنْتَضِحُ الْمَاءُ مِنَ الْأَرْضِ فَيَصِيرُ فِي الْإِنَاءِ إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِذَا كُلِّهِ

محمد بن إسماعيل.

الحديث الخامس

: حسن يستفاد من عدم البأس أنه طاهر لا أنه نجس معفو عنه كما نسبه في الذكرى إلى المحقق في المعبر وإطلاقه يؤذن بعدم الفرق في ذلك بين المخرجين المتعدى وغيره إلا أن يتفاحش بحيث لا يصدق على إزالته اسم الاستنجاء ولا بين أن ينفصل مع الماء أجزاء من النجاسة مميزة أولاً، واشترط العلامة في النهاية عدم زيادة الوزن و تبعه شيخنا في الذكرى ودليله غير ظاهر، نعم يشترط عدم تغيره بالنجاسة وعدم وقوعه على نجاسة خارجة.

الحديث السادس

: صحيح.

ويدل على أن القطرات من الغسالة ليس حكمها حكم الغسالة واختلف الأصحاب في غسله الجنب، فذهب جماعة إلى النجاسة وجماعة من القدماء إلى الطهارة واستثنى منها غسله الاستنجاء، فإن المشهور فيها الطهارة، وقيل: أنها نجسة معفو كما مر وأما غسله الوضوء فلا- خلاف في كونها طاهرة مطهرة إلا لأبي حنيفة فإنه يقول بنجاستها، وأما غسله الغسل فلا خلاف ظاهراً بيننا في طهارتها و كونها مزيله للخبث وإنما الخلاف في كونها مزيله للحدث ثانياً أم لا و المشهور المأثور الأول.

↓

ص: ٤٦

٧ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الرَّجُلِ الْجُنْبِ يَغْتَسِلُ فَيَنْتَضِحُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِنَاءِ فَقَالَ لَا بَأْسَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ

٨ الْحَسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَغْتَسِلُ فِي

مُغْتَسِلٍ يُبَالُ فِيهِ وَ يُغْتَسَلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَيَقَعُ فِي الْإِنَاءِ مَاءً يَنْزُو مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

بَابُ مَاءِ الْحَمَّامِ وَالْمَاءِ الَّذِي تُسَخِّنُهُ الشَّمْسُ

١ بَعْضُ أَضْيَحَانِنَا عَنِ ابْنِ جُمَهُورٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ لَمَّا تَغْتَسِلُ مِنَ الْبُئْرِ الَّتِي تَجْتَمِعُ فِيهَا غَسَالَةُ الْحَمَّامِ

الحديث السابع

: مجهول كالصحيح.

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور، و ينبغي حمله على ما إذا لم يقع على البول و النجس أو يكون المراد مغتسل الحمام فإنه يرد عليه تلك الأشياء و الماء الذي يطهره فلذا قال عليه السلام لا بأس إذ الماء يطهرها أو المراد أنه يظن وقوع تلك الأشياء عليه غالباً فالجواب بعدم البأس لعدم العبرة بذلك الظن.

باب ماء الحمام و الماء الذي تسخنه الشمس

الحديث الأول

: ضعيف.

و يدل على وجوب الاحتراز عن غسالة الحمام كما ذهب إليه بعض الأصحاب، و قال في المنتهى منع الشيخ في النهاية من استعمال غسالة الحمام و كذا ابن بابويه و ادعى ابن إدريس الإجماع على ذلك و كثرة الأخبار عليه، و لم يصل إلينا من القدماء غير حديثين ضعيفين و الأقوى عندي أنها على أصل الطهارة.

و قال المحقق في المعالم " اختلف الأصحاب في غسالة الحمام فقال الصدوق في

↓

ص: ٤٧

فَإِنَّ فِيهَا غُسَالَةَ وَلَدِ الزَّانَا وَ هُوَ لَا يَطْهَرُ إِلَى سَبْعَةِ آبَاءٍ وَ فِيهَا غُسَالَةُ النَّاصِبِ وَ هُوَ شَرُّهُمَا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ خَلْقًا شَرًّا مِنَ الْكَلْبِ وَ إِنَّ النَّاصِبَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْكَلْبِ قُلْتُ أَخْبِرْنِي عَنْ مَاءِ الْحَمَّامِ يَغْتَسَلُ مِنْهُ الْجُنُبُ وَ الصَّبِيُّ وَ الْيَهُودِيُّ وَ النَّصْرَانِيُّ وَ الْمَجُوسِيُّ فَقَالَ إِنَّ مَاءَ الْحَمَّامِ كَمَا أَنَّ النَّهْرَ يَطْهَرُ بَعْضُهُ بَعْضًا

الفقيه لا يجوز التطهير بغسالة الحمام لأنه يجتمع فيه غسالة اليهودى و النصرانى و المبغض لآل محمد و هو شرهم، و قال أبوه فى رسالته: إياك أن تغتسل من غسالة الحمام و ذكر التعليل الذى ذكره ابنه، و قال الشيخ فى النهاية غسالة الحمام لا يجوز استعمالها على حال، و قال المحقق: لا يغتسل بغسالة الحمام إلا أن يعلم خلوها من النجاسة، و قال العلامة فى المنتهى: الأقرب عندي أنها على أصل الطهارة و يعزى هذا القول إلى غيره من الأصحاب أيضاً، و صرح فى الإرشاد بنجاستها و ربما تبعه فيه بعض من تأخر، و احتج المحقق فى المعتمد برواية أبى يحيى الواسطى كما ذكره المصنف طاب ثراه و هذه الرواية تدل على الطهارة إلا أن فى طريقها ضعفا بالإرسال و جهالة أبى يحيى حيث ذكره الشيخ من غير تعرض لثناء أو غيرها، و قد قال المحقق

فى المعٲبر عند ذكره لها بعد جعلها مؤيدة لما حكم به من عدم المنع إذا علم خلوها من النجاسة أنها و إن كانت مرسله إلا أن الأصل يؤيدها، و فى المنتهى جعله شاهدا على ما ذهب إليه من الحكم بالطهارة مطلقا مع الأصل و بيان ضعف ما دل على خلافه.

قوله عليه السلام " إلى سبعة آباء ". أى من الأسفل و يحتمل الأعلى أيضا على بعد، و يدل على نجاسة ولد الزنا كما ذهب إليه المرتضى و يعزى إلى ابن إدريس و إلى الصدوق أيضا لكن ينبغي حمل الطهارة فى أولاده على الطهارة المعنوية لعدم القول بنجاستهم ظاهرا.

قوله عليه السلام " ماء الحمام كماء النهر " يحتمل أن يكون المراد الحياض الصغار و المراد بقوله " يطهر بعضه بعضا " إن المادة عند الاتصال يطهر ذلك الماء القليل، و يحتمل أن يكون المراد الماء الذى يصب على صحن الحمام بناء على عدم القول

↑↓

ص: ٤٨

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَاءُ الْحَمَّامِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَتْ لَهُ مَادَّةٌ بِالسَّرَايَةِ فَتَأْمَلُ.

الحديث الثانى

: مجهول.

و قال فى الحبل المتين: المراد بماء الحمام ما فى حياضه الصغار التى دون الكر و إطلاقه شامل لذى المادة و عديهما لكن اشتراط المادة مستفاد من رواية بكر ابن حبيب عن أبى جعفر عليه السلام و ابن الحبيب و إن كان مجهول الحال إلا أن جمهور الأصحاب تلقوا روايته هذه بالقبول فلعل ضعفه منجبر بذلك و هل يشترط الكرية فى المادة إطلاق هذه الرواية يقتضى عدم الاشتراط و إليه ذهب المحقق طاب ثراه فى المعٲبر و أكثر من تأخر عنه على خلافه مستندين إلى العمومات الدالة على انفعال القليل بالملاقاة، و هذا و إن كان أقرب إلى جادة الاحتياط إلا أن قول المحقق (ره) غير بعيد عند التحقيق فإن جعله عليه السلام بمنزلة الجارى كالصريح فى عدم اشتراط الكرية فيه نعم يتجه اشتراطها عند العلامة أعلى الله مكانه حيث اشتراطها فى الجارى، أما هم قدس الله أرواحهم فحيث لم يشترطوا الكرية فيه ينبغي أن لا يشترطوها فيما هو بمنزلة على ما نطق به النص الصحيح. و الحاصل أن تنزله عليه السلام بمنزلة الجارى أخرجه عن حكم القليل فلا يلزم- من الحكم بانفعال القليل بالملاقاة- الحكم بانفعاله بها كما خرج ماء الاستنجاء و ماء المطر عن هذا الحكم بنص خاص خرج هذا أيضا و مع هذا فاشتراط الكرية هو الأ-حوط انتهى، أقول: لعل التشبيه بالجارى باعتبار أن مع قلته متصل بماء كثير تحت الأرض هو مادة له فلا يلزم من ذلك إلا عدم اشتراط الكرية فى ذى المادة لا فيها فتفطن.

↑↓

ص: ٤٩

٣ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي أَدْخُلُ الْحَمَّامَ فِي السَّحْرِ وَ فِيهِ الْجُنُبُ وَ غَيْرُ ذَلِكَ فَأَقُومُ فَأَغْتَسِلُ فَيَتَنَصَّحُ عَلَيَّ بَعْدَ مَا أَفْرُغُ مِنْ مَائِهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هُوَ جَارٍ قُلْتُ بَلَى قَالَ لَا بَأْسَ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي ع قَالَ سُئِلَ عَنْ مَجْمَعِ الْمَاءِ فِي الْحَمَّامِ مِنْ غَسَالَةِ النَّاسِ يُصِيبُ الثُّوبَ قَالَ لَا بَأْسَ
 ٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْمَاءُ الَّذِي تُسَخِّنُهُ الشَّمْسُ لَا تَوَضُّوْا بِهِ وَلَا تَغْتَسِلُوا بِهِ وَلَا تَعْجِنُوا بِهِ

الحديث الثالث

: موثق.

قوله عليه السلام "أليس هو جار" يحتمل أن يكون المراد أليس يجرى الماء الجارى فى صحن الحمام، أو أليس المياه التى فى تلك الحياض جارية على صحن الحمام، أو أليس الماء جاريا من المادة إلى الحياض الصغار التى يغتسلون منها إذ الماء يمكن أن يكون انتضح من أبدانهم، وقيل المراد ما سمعت إن ماء الحمام بحكم الجارى ولا يخفى بعده ولعل الثالث أظهر الوجوه.

الحديث الرابع

: مرسل.

ولعله محمول على ما إذا لم يحصل العلم أو الظن، بوقوع غسالته من مر ذكره فى الخبر الأول فيها ويمكن حمل الأول على الكراهة.

الحديث الخامس

: ضعيف:

على المشهور وحمل على الكراهة وخص العلامة الكراهة بالأوانى المنطبقة غير الذهب والفضة ونقل الإجماع على عدم كراهة ما يسخن فى الحياض والبرك، وربما يستشكل الكراهة نظرا إلى ما تضمنه الخبر من إيرات البرص وجوب

↓

ص: ٥٠

فَأَنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ

بَابُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُكْرَهُ أَنْ يُنْعَوِّطَ فِيهِ أَوْ يُبَالَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ التَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ أَنْ يَزْتَادَ مَوْضِعًا لِبَوْلِهِ

٢ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع أَيْنَ يَتَوَضَّأُ الْغُرَبَاءُ قَالَ يَتَّقِي شَطُوطَ الْأَنْهَارِ وَالطَّرِيقَ النَّافِذَةَ وَتَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ وَ

اجتناب ما يضر بالبدن، نعم إن حمل إيرائه على احتمال ذلك احتمالا ضعيفا أمكن ذلك.

باب الموضع الذى يكره أن يتغوط فيه أو يبالي

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

و قال فى الصحاح: راد الكلاء يروده رودا و ريادا و ارتادا و ارتيادا أى طلبه فى الحديث إذا بال أحدكم فليرتد لبوله أى تطلب مكانا ليئا أو منحدرًا.

الحديث الثانى

: صحيح.

قوله عليه السلام " يتوضأ الغرباء " المراد إما التغوط أو الأعم منه و من البول و الأول أظهر، و التخصيص بالغريب لأن البلدى يكون له مكان معد لذلك غالبا، و فى الصحاح الشط جانب النهر قوله عليه السلام " و الطرق النافذة ". أى المسلوكة لا المتروكة قوله عليه السلام " أبواب الدور " يمكن أن يكون ذكر هذا على سبيل المثال و يكون عاما فى كل ما يتأذى به الناس قال فى النهاية فيه " اتقوا الملاء عن الثلاث " جمع الملعة و هى الفعل التى تلعن فيها فاعلها كأنه مظنة للعن و محل له و هو أن يتغوط الإنسان على قارعة الطريق، أو ظل الشجرة، أو جانب



ص: ٥١

مَوَاضِعِ اللَّعْنِ فَقِيلَ لَهُ وَ أَيْنَ مَوَاضِعِ اللَّعْنِ قَالَ أَبْوَابُ الدُّورِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بِإِسْنَادِهِ رَفَعَهُ قَالَ سُرَيْلُ أَبُو الْحَسَنِ ع مَا حِدُّ الْغَائِطِ قَالَ لَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَ لَا تَسْتَدْبِرْهَا وَ لَا تَسْتَقْبِلِ الرِّيحَ وَ لَا تَسْتَدْبِرْهَا

وَ رُوِيَ أَيْضاً فِى حَدِيثٍ آخَرَ لَا تَسْتَقْبِلِ الشَّمْسَ وَ لَا الْقَمَرَ

النهر فإذا يراها الناس لعنوا فاعله.

الحديث الثالث

: مرفوع و آخره مرسل.

و اختلف الأصحاب فى تحريم الاستقبال و الاستدبار على المتخلى، فذهب الشيخ، و ابن البراج و ابن إدريس إلى تحريمهما فى الصحارى و البنيان، و قال ابن الجنيدي يستحب إذا أراد التغوط فى الصحراء أن يتجنب استقبال القبلة و لم يتعرض للاستدبار، و نقل عن سلار الكراهة فى البنيان. و يلزم منه الكراهة فى الصحارى أيضا أو التحريم، و قال المفيد فى المقنعة: و لا يستقبل القبلة و لا يستدبرها- ثم قال- فإن دخل دارا قد بنى فيها مقعد الغائط على استقبال القبلة أو استدبارها لم يكره الجلوس عليه، و إنما يكره ذلك فى الصحارى، و المواضع التى يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة، و قال العلامة فى المختلف: بعد حكاية ذلك و هذا يعطى الكراهة فى الصحارى و الإباحة فى البنيان و هو غير واضح.

ثم الخبر يدل على المنع من استقبال الريح و استدبارها و حمل على الكراهة.

و قال المحقق فى المعالم: الرواية تضمنت الاستدبار و لم يذكر أكثر الأصحاب كراهته نظرا إلى أن التعليل بمخافة العود غير آت فيه، و أنت خبير بأن الرواية لا- تعلق لها بالتعليل، فالمتجه بتقدير العمل بها عدم الفرق، و به جزم الشهيد فى الذكري، و قال

العلامة في النهاية: الظاهر أن المراد بالنهاي عن الاستدبار حالة خوف الرد إليه انتهى. و الظاهر أن خوف الرد في الاستدبار أكثر من الاستقبال غالباً قوله عليه السلام " لا تستقبل الشمس " لا يخفى أن هذا أعم - من الاستقبال بالفرج الذي ذكره الأصحاب - من وجه فتأمل.

↑↓

ص: ٥٢

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ص أَنْ يُطَمَّحَ الرَّجُلُ بِبَوْلِهِ مِنَ السَّطْحِ أَوْ مِنَ الشَّيْءِ الْمُرْتَفِعِ فِي الْهَوَاءِ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ رَفَعَهُ قَالَ خَرَجَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ عِنْدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى ع قَائِمٌ وَ هُوَ غُلَامٌ فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ يَا غُلَامُ أَيْنَ يَضَعُ الْغَرِيبُ بَيْلِدَكُمْ فَقَالَ اجْتَنِبْ أَفْنِيَةَ الْمَسَاجِدِ وَ شُطُوطَ الْأَنْهَارِ وَ مَسَاقِطَ الثَّمَارِ وَ مَنَازِلَ النَّزَالِ وَ لَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَ لَا بَوْلٍ وَ ارْفَعْ ثَوْبَكَ وَ ضَعْ حَيْثُ شِئْتَ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ إِبرَاهِيمَ الْكَرْخِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص ثَلَاثُ

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و قال في الصحاح: طمح ببوله رماه في الهواء انتهى، و حمل على الكراهة، و لا ينافي استحباب ارتفاع كثير لعدم الرد كما يفهم من الارتداد، و ربما يستثنى من ذلك البلايع المعدة لذلك، و فيه نظر.

الحديث الخامس

: مرفوع.

قوله: " أين يضع الغريب ". حذف المفعول لاستهجان ذكره.

قوله عليه السلام: " أفنية المساجد " الظاهر أن المراد الساحة عند باب المسجد، و يحتمل أن يكون المراد حريمها من كل جانب و المعنيان مذكوران في اللغة.

و قال في القاموس: فناء الدار ككساء ما اتسع من أمامها، و قال في الصحاح، فناء الدار ما امتد من جوانبها.

قوله عليه السلام: " بغائط " الباء إما للسببية أو للمصاحبة و يمكن تعلقه بالأخير و بالجمع.

الحديث السادس

: مجهول.

و ظاهره حرمة التغوط في ظل النزال، و يمكن حمله على ما إذا كان وقفاً لذلك،

↑↓

ص: ٥٣

خِصَالٍ مَلْعُونٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ الْمُتَغَوِّطُ فِي ظِلِّ النَّزَالِ وَالْمَانِعِ الْمَاءِ الْمُتَنَابِ وَ سَادُّ الطَّرِيقِ الْمَسْلُوكِ
 بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ وَ عِنْدَ الْخُرُوجِ وَ الْإِسْتِنْجَاءِ وَ مَنْ نَسِيَهُ وَ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ الدُّخُولِ وَ عِنْدَ الْوُضُوءِ
 ١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِذَا دَخَلْتَ الْمَخْرَجَ فَقُلْ -
 بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ الرَّجْسِ النَّجْسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فَإِذَا خَرَجْتَ
 مع أنه لا استبعاد في حرمة مثل هذا الفعل الذي يتضمن الضرر العظيم على المسلمين، وقد يقال: اللعن البعد من رحمة الله و هو
 يتحقق في ضمن المكروه أيضا.

قوله عليه السلام "المنتاب" قال شيخنا البهائي (ره): أى الذى يتناوب عليه الناس نوبة بعد نوبة، فالمنتاب صفة للماء و يمكن أن
 يراد به ذو النوبة فيكون مفعولا ثانيا للمانع، و قال فى الصحاح: انتاب فلان القوم أى أتاهم مرة بعد أخرى.

باب القول عند دخول الخلاء و عند الخروج و الاستنجاء و من نسيه و التسمية عند الدخول و عند الوضوء

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام " بسم الله " أى أدخل مستعينا باسمه تعالى، و قال فى النهاية: الخبيث ذو الخبث فى نفسه و المخبث الذى أعوانه
 خبثاء كما يقال للذى فرسه ضعيف مضعف، و قيل: هو الذى يعلمهم الخبث و يوقعهم فيه، و قال: الرجس القدر و قد يعبر به عن
 الحرام و الفعل القبيح و العذاب و اللعنة و الكفر، و المراد فى الحديث الأول، قال الفراء: إذا بدؤوا بالنجس و لم يذكروا معه
 الرجس فتحوا النون و الجيم و إذا بدؤوا بالرجس ثم أتبعوه النجس كسروا الجيم، و قال فى

↓

ص: ٥٤

فَقُلْ - بِسْمِ اللَّهِ الْحَمِيدِ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِنَ الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ وَ أَمَاطَ عَنِّي الْأَذَى وَ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَقُلْ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ اللَّهُمَّ
 اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَ اجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ *

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا
 سَمَيْتَ فِي الْوُضُوءِ طَهَّرَ جَسَدَكَ كُلَّهُ وَ إِذَا لَمْ تُسَمِّ لَمْ يَطْهَرْ مِنْ جَسَدِكَ إِلَّا مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ قَالَ سَمِعْتُ الرَّضَاعَ يَقُولُ يُسْتَنْجَى وَ يُغَسَّلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ عَلَى
 الشَّرْحِ وَ لَا تُدْخَلُ فِيهِ الْأَنْمَلَةُ

٤ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ
 السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

القاموس: النجس بالفتح و الكسر و بالتحريك و ككتف و عضد، و قال: الرجس بالكسر القدر و يحرك و يفتح الراء و يكسر
 الجيم و المأثم، و كل ما استقدر من العمل، و العمل المؤدى إلى العذاب و الشك و العقاب و الغضب.

قوله عليه السلام " الشيطان الرجيم " أى المرجوم بلعنه الله و الملائكة أو المطرود من السماء أو الجنة، و الإماطة الإبعاد، و لعل
 المراد بالتوضى الاستنجاء.

الحديث الثاني

: صحيح.

قوله عليه السلام: " طهر جسدك " أى الطهارة المعنوية الحاصلة بسبب الوضوء يسرى إلى جميع البدن، أو أنه كفارة للذنوب التى صدرت عن جميع البدن أو أن ثوابه ثواب الغسل كأنه طهر جميع البدن و الثانى بالخلاف فى الجميع فتأمل.

الحديث الثالث

: صحيح، و فى المغرب شرح الدبر حلقتة.

الحديث الرابع

: موثق.

و قال فى المعالم و قد أورد العلامة فى المنتهى هذه الرواية- ثم قال- و



ص: ٥٥

قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِأَيِّمَا يَبْدَأُ بِالْمَقْعَدَةِ أَوْ بِالْإِخْلِيلِ فَقَالَ بِالْمَقْعَدَةِ ثُمَّ بِالْإِخْلِيلِ
٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ يَسْتَنْجِيَ
الرَّجُلُ بِيَمِينِهِ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا تَقُولُ فِي الْفِصِّ
يُتَّخَذُ مِنْ حِجَارَةٍ زُمْرِدٍ قَالَ

يمكن أن يكون الوجه فى ذلك افتقار البول إلى المسح من المقعدة، و قيل غسلها لا تنفك اليد عن النجاسة- قال- و بعض الجمهور عكس الحكم لثلاث يتلوث يده إذا شرع فى الدبر لأن قبله بارز يصيبه إذا مدها إلى الدبر- ثم قال- و الوجهان سائغان فإن عمارا لا يوثق بما ينفرد به، و نعم ما قال، غير أن الرواية لو كانت ناهضة بإثبات الحكم لكان المناسب توجيهه بأن فى ذلك استظهارا لخروج بقايا البول لا ما ذكره.

الحديث الخامس

: مرسل.

و استدلال الأصحاب بهذه الأخبار على استحباب الاستنجاء باليسار و يتوقف على كون الضد الخاص للمكروه مندوبا و هو محل كلام فتدبر.

الحديث السادس

: صحيح.

و قال فى المعالم: وقع فى نسخ الكافى اختلاف ففى بعضها بدل زمزم زمرد قال فى الذكرى و سمعناه يعنى الزمرد مذاكرة. و قد أورد على رواية زمزم إشكال حاصله. أن زمزم من جملة المسجد فلا يجوز أخذ الحصى منه كسائرهم.

و أجيب: بأن ذلك مستثنى للنص، و بأن الحكم مبنى على الوقوع و لا يلزم من وقوعه جوازه.
و استبعد والدى (ره) كلا الوجهين، لا سيما الأول من حيث أن مثل هذا

↓

ص: ٥٦

لَا بَأْسَ بِهِ وَ لَكِنْ إِذَا أَرَادَ الْاسْتِنْجَاءَ نَزَعَهُ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْاسْتِنْجَاءُ بِالْيَمِينِ مِنَ الْجَفَاءِ

وَ رُوِيَ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ بِالْيَسَارِ عَلَّهُ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ جَمِيلٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ

إِذَا انْقَطَعَتْ دِرَّةُ الْبُولِ فَصَبَّ الْمَاءُ

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ

النص لا يكفي في معارضة ما وقع الاتفاق عليه من المنع من أخذ الحصى من المسجد- قال- و يمكن تقريبه بما يخرج من البئر على وجه الإصلاح فإنه لا يعد جزءا منه كالقمامة، و حكى بعد هذا رواية الزمرد- ثم قال- و هو الأنسب و لعل الأول تصحيف، و التقريب الذى ذكره متوجه، فالتصحيف فى كل منهما محتمل، و الزمرد بالضمات و تشديد الراء الزبرجد معرب قاله فى القاموس.

الحديث السابع

: ضعيف على المشهور، و آخره مرسل.

و قال فى الصحاح الجفاء ممدودا خلاف البر قوله و روى أى تجويز الاستنجاء باليمين.

الحديث الثامن

: كالصحيح.

و فى الصحاح الدرّة كثرة اللبن و سيلانه و للسحاب درّة أى صب.

انتهى. و يفهم منه أنه مخير بين الاستبراء و الصبر إلى انقطاع درّة البول، و يمكن أن يقال، انقطاع الدرّة لا يحصل إلا بالاستبراء لكنه بعيد.

الحديث التاسع

: حسن.

و يدل على جواز الاكتفاء بأقل من ثلاثة أحجار إذا حصل النقاء بدونها كما ذهب إليه المفيد، و العلامة فى المختلف، و

التذكرة، و إن استدل بعدم تحديد إزالة مخرج البول، يمكن الجواب بأنه لا يسمى استنجاء لأن الاستنجاء

↓

ص: ٥٧

لَهُ لِلِاسْتِنْجَاءِ حَدٌّ قَالَ لَا يُنْتَقَى مَا تَمَّ قُلْتُ فَإِنَّهُ يُنْتَقَى مَا تَمَّ وَ يَبْقَى الرِّيحُ قَالَ الرِّيحُ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهَا

١٠ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَبُولُ فَيَصِيبُ فِخْذَهُ وَ رُكْبَتَهُ قَدَرَ نُكْتَهُ مِنْ بَوْلٍ فَيُصَلِّي ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ أَنَّهُ لَمْ يَغْسِلْهُ قَالَ يَغْسِلُهُ وَ يُعِيدُ صَلَاتَهُ
١١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ سَهْلٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَنْجِيَ كَيْفَ يَقْعُدُ قَالَ كَمَا يَقْعُدُ لِلْغَائِطِ وَ قَالَ إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَ مَا ظَهَرَ مِنْهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَ بَاطِنَهُ

لغهُ إزالة النجو و هو الغائط.

قوله عليه السلام " لا ينظر إليها" قال فى الحبل المتين، أى لا يلتفت إليها، و يمكن أن يكون مراده عليه السلام أن الرائحة ليست أمرا مدركا بحس البصر فلا يعبا بها.

الحديث العاشر

: ضعيف على المشهور.

و حمله أكثر الأصحاب على الوقت، و يمكن أن يكون المراد الأعم استحبابا، و قال فى المختلف: المشهور أن من ترك الاستنجاء ناسيا حتى صلى يعيد صلاته فى الوقت و خارجه. و قال ابن الجنيد، إذا ترك غسل مخرج البول ناسيا يجب الإعادة فى الوقت، و يستحب بعده، و قال الصدوق (ره). من صلى و ذكر بعد ما صلى أنه لم يغسل ذكره، فعليه أن يغسل ذكره و يعيد الوضوء و الصلاة، و من نسى أن يستنجى من الغائط حتى صلى لم يعد الصلاة.

الحديث الحادى عشر

: ضعيف.

و يفهم منه أنه ينبغى التنزه عن استقبال القبلة و استدبارها حين الاستنجاء أيضا و لم أر قائلا بالوجوب هنا.

↓

ص: ٥٨

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ النَّبِيَّ ص قَالَ لِبَعْضِ نِسَائِهِ مَرَى نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَسْتَنْجِينَ بِالْمَاءِ وَ يُبَالِغْنَ فَإِنَّهُ مَطْهَرَةٌ لِلْحَوَاشَى وَ مَذْهَبَةٌ لِلْبَوَاسِيرِ

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ وَ عَلِيُّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ قَالَ كَانَ النَّاسُ يَسْتَنْجُونَ بِالْكَرْسُفِ وَ الْأَحْجَارِ ثُمَّ أُخْرِدَتْ الْوُضُوءُ وَ هُوَ خُلِقَ كَرِيمٌ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ صَنَعَهُ وَ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ

١٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ

الحديث الثانى عشر

: صحيح.

وقال الشهيد (ره) فى الأربعين: الحواشى جمع حاشية وهى الجانب أى مطهرة لجوانب المخرج، و المطهرة بفتح الميم وكسرها و الفتح أولى موضوعه فى الأصل للأدوات و جمعها مطاهر و يراد بها ههنا المطهرة أى المزيله للنجاسة، مثل السواك مطهرة للقم أى مزيله لندس القم، و البواسير جمع باسور وهى علة تحدث فى المقعدة و فى الأنف أيضا، و المراد ههنا هو الأول و المعنى أنه يذهب البواسير.

و استدل به الشيخ أبو جعفر على وجوب الاستنجاء لكن تقرير الدلالة من وجهين، الأول. أن الأمر بالأمر أمر عند بعض الأصوليين! و الأمر للوجوب و فيها كلام فى الأصول.

الثانى: قوله مطهرة فقد قلنا إن المراد بها المزيله للنجاسة و إزالة النجاسة واجبة فيكون الاستنجاء واجبا، ثم إذا وجب الاستنجاء على النساء وجب على الرجال لقوله صلى الله عليه و آله " حكمى على الواحد حكمى على الجماعة " و لعدم فصل السلف بين المسألتين انتهى.

أقول، يرد على الوجه الثانى أنه إذا ثبت وجوب الإزالة فلا حاجة إلى هذا الخبر و إلا فلا يتم، إذ غاية ما يظهر منه أن الماء يطهر و أما أن التطهير واجب فلا، و على تقدير التسليم إنما يتم إذا ثبت الانحصار، فتأمل. قوله عليه السلام " فإنه مطهرة " أى الاستنجاء بالماء، أو المبالغة.

الحديث الثالث عشر

: حسن كالصحيح.



ص: ٥٩

أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ تَوَضَّأْتُ يَوْمًا وَ لَمْ أَغْسِلْ ذَكَرِي ثُمَّ صَلَّيْتُ فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ اغْسِلْ ذَكَرَكَ وَ أَعِدْ صَلَاتَكَ

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنِ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي الرَّجْلِ يُبُولُ فَيَنْسَى غَسَلَ ذَكَرِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَ ضُوءَ الصَّلَاةِ قَالَ يَغْسِلُ ذَكَرَهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَ لَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ

قوله عليه السلام " ثم أحدث " كأنه إشارة إلى ما رواه الصدوق، " عن أبي عبد الله عليه السلام أن الناس كانوا يستنجون بالأحجار، فأكل البراء بن معروف الدباء فلان بطنه فاستنجى بالماء فأنزل الله عز و جل فيه (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) فجرت السنة بالاستنجاء بالماء، بقريته قوله " فأمر " و لا يفهم ترتيب بين الأمر و الإنزال من الواو فيطابق خبر الأنصارى.

الحديث الرابع عشر

: حسن.

و يمكن أن يكون المراد تركه عمدا، أو إعادته فى الوقت، أو الأعم من الوقت و خارجه وجوبا، كما هو المشهور، أو استحبابا فيهما، كما قاله بعض المتأخرين أو وجوبا فى الوقت، و استحبابا فى خارجه

الحديث الخامس عشر

: صحيح.



ص: ٦٠

١٦ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَبُولُ وَ يَنْسِي أَنْ يَغْسِلَ ذَكَرَهُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَ يُصَلِّيَ قَالَ يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَ لَا يُعِيدُ الوُضُوءَ

١٧ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا دَخَلْتَ الْغَائِطَ فَقَضَيْتَ الْحَاجَةَ فَلَمْ تُهْرِقِ الْمَاءَ ثُمَّ تَوَضَّأْتَ وَ نَسِيتَ أَنْ تَسْتَنْجِيَ فَذَكَرْتَ بَعْدَ مَا صَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ الْإِعَادَةُ وَ إِنْ كُنْتَ أَهْرَقْتَ الْمَاءَ فَنَسِيتَ أَنْ تَغْسِلَ ذَكَرَكَ حَتَّى صَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِعَادَةُ الوُضُوءِ وَ الصَّلَاةِ وَ غَسَلَ ذَكَرَكَ لِأَنَّ الْبَوْلَ لَيْسَ مِثْلَ الْبِرَازِ

بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ مِنَ الْبَوْلِ وَ غَسْلِهِ وَ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ

الحديث السادس عشر

: مرسل.

الحديث السابع عشر

: موثق.

قوله عليه السلام " فلم تهرق الماء " أى لم تبل قوله عليه السلام " لأن البول ليس مثل البراز " أقول، ليس فى بعض النسخ - ليس - فقوله عليه السلام " فعليك الإعادة " المراد به إعادة الوضوء و الصلاة، و على النسخة الأخرى المراد إعادة الصلاة حسب، و إعادة الوضوء فى الموضوعين، أو فى الثانى محموله على الاستحباب أو التقيء، و فى الصحاح البراز حكاية عن ثفل الغذاء، و هو الغائط.

باب الاستبراء من البول و غسله و من لم يجد الماء

الحديث الأول

: حسن.

قوله عليه السلام، " إلى طرفه " أى ذكره لأنه يطلق الطرف على الذكر و اللسان، كما ورد فى الخبر نفى الطرفين و فسر بهما. و قال فى الصحاح قال ابن الأعرابى: قولهم لا يدرى أى طرفيه أطول طرفاه لسانه و ذكره فىكون المراد عصر ما بين المقعدة إلى الأثنين، و يكون المراد من نتر الطرف عصر أصل القضيب، و



ص: ٦١

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع رَجُلٌ بَالَ وَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَاءٌ فَقَالَ يَعْصِرُ أَصْلَ ذَكَرِهِ إِلَى طَرْفِهِ ثَلَاثَ عَصِيرَاتٍ وَ يَنْتُرُ طَرْفَهُ فَإِنْ خَرَجَ بَعِيدَ ذَلِكَ

شَيْءٌ فَلَيْسَ مِنَ الْبَوْلِ وَ لَكِنَّهُ مِنَ الْحَبَائِلِ

يحتمل أن يكون المراد من الأول عصر أصل الذكر إلى طرف الذكر أى ما بين المقعدة إلى رأس الذكر، و يكون المراد به العصرين جميعا، و المراد من نتر الطرف نتر رأس الذكر فيوافق المشهور.

و فى التهذيب نقلا عن هذا الكتاب يعصر أصل ذكره إلى ذكره، و ينقل عن بعض الأفاضل أنه قرأ ذكره بضم الذال و سكون الكاف و فسره بطرف الذكر لينطبق على ما ذكره الأصحاب من تثليث العصرات إذ الأول يدل حينئذ على عصر ما بين المقعدة إلى رأس الذكر، و الثانى على عصر رأس الحشفة بإرجاع ضمير طرفه إلى الذكر لا إلى الإنسان.

و يخدمه ما يظهر من كلام أهل اللغة من أن ذكره السيف حدثه و صرامته بالمعنى المصدرى لا الناتئ من طرفه كما فهمه، و لا يستقيم إلا بارتكاب تجوز لا ينفع فى الاستدلال. نعم ما فى الكتاب يمكن حمله عليه كما أوأنا إليه، إلا أن قوله عليه السلام ينتر طرفه ظاهره جواز الاكتفاء بالواحد و تقدير الثلاثة بقرينه السابق تكلف بعيد، لكنه مشترك بين الوجهين و يخصه وجه آخر من البعد، و هو أن النتر جذب فيه جفوة و قوة كما سيظهر مما سننقله من النهاية فحمله على عصر رأس الذكر بعيد، فالأولى حمله على الوجه الأول و تقدير الثلاثة فى الأخير أيضا، أو القول بجواز الاكتفاء فى العصرة الثانية بالمره كما يظهر من بعض الأخبار جواز الاكتفاء بإحدى العصرتين أيضا.

ثم فائدة الاستبراء هنا أنه إن خرج بعده شىء أو توهم خروجه كما هو المجرب من حال من لم يغسل مخرج البول لا يضره ذلك، أما من حيث النجاسة

↑↓

ص: ٦٢

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَبِي دَاوُدَ جَمِيعًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صِهْفُونَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَوَجَدَ بَلَلًا قَالَ لَا يَتَوَضَّأُ إِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الْحَبَائِلِ
٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمٍ عَنْ صِهْفُونَ قَالَ سَأَلَ الرَّضَاعَ رَجُلٌ وَ أَنَا حَاضِرٌ فَقَالَ إِنَّ بِي جُرْحًا فِي مَقْعَدَتِي فَأَتَوَضَّأُ

فلأنه غير واجد للماء، و أما من حيث الحدث فظاهر فلا يحتاج إلى تجديد التيمم كلما أحس بذلك فتخصيص السؤال بعدم وجدان الماء، لأن التوهم فى هذه الصورة أكثر. و قيل يحتمل أن يكون وجه التخصيص كون الراوى عالما بأنه مع وجدان الماء إذا استبرأ و غسل المحل فلا بأس بما يخرج بعد ذلك، و لكنه لم يعلم الحال فى حال العدم أو يكون بناء على ما يقال إن الماء يقطع البول كما ذكره العلامة فى المنتهى فتأمل.

و فى النهاية: فيه " إذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاث نترات " النتر جذب فيه قوة و جفوة، و منه الحديث " إن أحدكم يعذب فى قبره فيقال إنه لم يكن يستنتر عند بوله " و الاستنتر استفعال من النتر يريد الحرص عليه و الاهتمام به و هو بعث على التطهر بالاستبراء من البول و الحبائل عروق الظهر أو عروق الذكر كما قيل.

الحديث الثانى

: صحيح.

و ظاهره مذهب الصدوق من أنه مع عدم الاستبراء أيضا لا- يجب إعادة الوضوء و إن أمكن حمله عليه، لكن حمل الأخبار الأخرى على الاستحباب أظهر، و هو موافق للأصل أيضا، و إن كان مخالفا للمشهور.

الحديث الثالث

: مجهول، و السند الثاني صحيح.

قوله عليه السلام " فقال إن بي " الفاء للترتيب الذكري، و هو عطف مفصل

↓

ص: ٦٣

وَ أَشْتَنَجِي ثُمَّ أَجِدُ بَعْدَ ذَلِكَ النَّدَى وَ الصُّفْرَةَ مِنَ الْمَقْعَدَةِ أ فَأَعِيدُ الْوُضُوءَ فَقَالَ وَ قَدْ أَنْقَيْتَ فَقَالَ نَعَمْ قَالَ لَا وَ لَكِنْ رُشَّهُ بِالْمَاءِ وَ لَا تُعِدُّ الْوُضُوءَ

أَحْمَدُ عَنْ أَبِي نَضْرٍ قَالَ سَأَلَ الرَّضَاعَ رَجُلٌ بِنَحْوِ حَدِيثِ صَفْوَانَ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَنَانَ بْنِ سَيْدِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ رُبَّمَا بُلْتُ وَ لَمْ أَقْدِرْ عَلَى الْمَاءِ وَ يَشْتَدُّ عَلَيَّ ذَلِكَ فَقَالَ إِذَا بُلْتُ وَ تَمَسَّحْتُ فَاْمَسَّحْ ذَكَرَكَ بِرَيْقِكَ فَإِنْ وَجَدْتَ شَيْئًا فَقُلْ هَذَا مِنْ ذَاكَ عَلَى مَجْمَلٍ.

قوله عليه السلام " في مقعدتي " كأنه بدل من لفظه بي أو خبر لأن أو صفة للجرح، و الفاء في فأتوضأ للترتيب المعنوي، و الصفرة إما صفة حقيقية إذا كانت بمعنى شيء له الصفرة كما هو المعروف في الإطلاق أو مجازية إن كانت مصدرا أو بدل من النداء، و يحتمل أن يكون النداء صفة لاسم الإشارة أى أجد بعد ارتفاع تلك الرطوبة الحاصلة من الاستنجاء صفرة، هذا كله على نسخة لم توجد فيها العاطفة كما في التهذيب أيضا، و يحتمل أن يكون الوضوء في المواضع بمعنى الاستنجاء استعمالا في المعنى اللغوي فتدبر.

قوله عليه السلام " و قد أنقيت " هذا ليعلم أنه ليس من الغائط و أثره.

قوله عليه السلام " و لكن رشه " . يحتمل أن يكون المراد منه الغسل بناء على نجاسة الصفرة، و أن يكون المراد معناه الحقيقي لدفع توهمها بناء على طهارتها لأنها الأصل و لعدم العلم بكونها دما مخلوطا.

الحديث الرابع

: حسن، أو موثق.

قوله عليه السلام " بريقك " . إما لرفع وسواس النجاسة أو لرفع وسواس انتقاص التيمم فإن مع الاستنجاء بالماء تنقطع دريرة البول أو يرتفع التوهم بخلاف ما إذا لم يستنج فإنه يتوهم آنا فانا خروج البول كما سبق و لعله أصوب، و إن فهم مشايخنا رضوان الله عليهم الأول.

↓

ص: ٦٤

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَغْتَرِبُهُ الْبَوْلُ وَ لَا يَقْدِرُ عَلَى حَبْسِهِ قَالَ لِي إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى حَبْسِهِ فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْمُذْرِ يَجْعَلُ خَرِيطَةً

٦ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سَعْدَانَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع فِي خَصِيٍّ يَبُولُ فَيَلْقَى مِنْ ذَلِكَ شِدَّةً وَ يَرَى الْبَلَلَ بَعْدَ الْبَلْلِ قَالَ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنْتَضِحُ فِي النَّهَارِ مَرَّةً وَاحِدَةً

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْبَوْلِ يُصِيبُ الْجَسَدَ قَالَ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ

الحديث الخامس

: حسن.

الحديث السادس

: مجهول.

و أورد هذا الخبر في التهذيب مرتين في أبواب الزيادات و في كلا السندين عن سعدان بن مسلم عن عبد الرحيم القصير و الظاهر زياده- عن - هنا فإن سعدان اسمه عبد الرحمن، و ذهب جماعة من الأصحاب منهم الشهيد في الذكري و الدروس إلى العفو عن نجاسة ثوب الخصى الذي يتواتر بوله إذا غسله في النهار مرة، و احتجوا برواية عبد الرحيم و في طريقها ضعف، و يمكن أن يحمل على أنه لا- يعلم أنه بول فيحمل النضح على الاستحباب كما في أكثر موارد النضح، و ظاهر الأصحاب حمل النضح على الغسل و ربما يقيد الحكم بما إذا لم يكن له إلا ثوب واحد.

الحديث السابع

: حسن و الأخيران مرسلان.

قوله عليه السلام " مرتين " موافق للمشهور و ظاهره غير المخرج.



ص: ٦٥

* وَ رُوِيَ أَنَّهُ يُجْزَى أَنْ يُغْسَلَ بِمِثْلِهِ مِنَ الْمَاءِ إِذَا كَانَ عَلَى رَأْسِ الْحَشْفَةِ وَ غَيْرِهِ وَ رُوِيَ أَنَّهُ مَاءٌ لَيْسَ بِوَسْخٍ فَيَحْتَاجُ أَنْ يُدْلِكَ
٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ غَالِبِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ وَ مَعِيَ إِدَاوَةٌ أَوْ قَالَ كُوزٌ فَلَمَّا انْقَطَعَ شَخْبُ الْبَوْلِ قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا إِلَيَّ فَنَاولْتُهُ بِالْمَاءِ فَتَوَضَّأَ مَكَانَهُ
قوله عليه السلام " بمثله " هذا الخبر قد أورده الشيخ مسندا و قال: فيه أولا أنه خبر مرسل - ثم قال - و لو سلم و صح لاحتمل أن يكون أراد بقوله " بمثله " .

بمثل ما خرج من البول و هو أكثر من مثلي ما يبقى على رأس الحشفة، ثم استشهد لصحة تأويله بخبر داود الصرمي " قال: رأيت أبا الحسن الثالث عليه السلام غير مرة يبول و يتناول كوزا صغيرا و يصب الماء عليه من ساعته " ثم قال: (يصب الماء عليه) يدل على أن قدر الماء أكثر من مقدار بقیة البول، لأنه لا ينصب إلا مقدار يزيد على ذلك.

أقول: و يحتمل أن يكون المراد " بمثله " الجنس أى لا يكفى في إزالته إلا الماء و لا يجوز الاستنجاء بالأحجار كما في الغائط.

الحديث الثامن

: موثق، أو مجهول.

و ظاهره عدم الاستبراء. و قال الوالد العلامة: الذى يظهر من بعض الأخبار جواز الاكتفاء بالانقطاع عن الاستبراء، و الأولى الاستبراء بعد انقطاع السيلان.

و التوضؤ فى آخر الخبر يحتمل الاستنجاء. و فى القاموس: الشخب و يضم ما خرج من الضرع من اللبن و انشخب عرقه و ما انفجر.

↑↓

ص: ٦٦

بَابُ مِقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي يُجْزَى لِلْوُضُوءِ وَ الْغُسْلِ وَ مَنْ تَعَدَّى فِي الْوُضُوءِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ الرَّاحَةَ مِنَ الدَّهْنِ فَيَمَلَأُ بِهَا جَسَدَهُ وَ الْمَاءُ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّمَا الْوُضُوءُ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يُطِيعُهُ وَ مَنْ يَعْصِيهِ وَ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ إِنَّمَا يَكْفِيهِ مِثْلُ الدَّهْنِ

باب مقدار الماء الذى يجزى للوضوء و للغسل و من تعدى فى الوضوء

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام "أوسع من ذلك". إما محمول على المبالغة أو الضرورة، و قال فى الحبل المتين: ما تضمنه هذه الرواية معلوم أنه ورد على سبيل المبالغة و لو عمل بظاهرها لم يبق فرق بين الغسل و المسح.

الحديث الثانى

: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام "لا ينجسه شىء". قال البهائى أى أعضاؤه لا ينجس بشىء من الأحداث نجاسة خبيثة حتى يحتاج فى إزالتها إلى صب ماء زائد على ما يشبه الدهن كما هو الواقع فى أغلب النجاسات الحديثية انتهى. و يدل كلام المفيد فى المقنعة ظاهرا على الاكتفاء بالمسح فى الغسل عند الضرورة كما نسب إليه و إلى غيره. و ظاهر الأصحاب اتفاقهم على لزوم الجريان فى غير حال الضرورة، و لا يخفى عليك أن ظاهر الأخبار الاكتفاء بالمسح كالدهن و حمل الأصحاب تلك الأخبار على أقل مراتب الجريان مبالغة.

↑↓

ص: ٦٧

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَحَائِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَبُو دَاوُدَ جَمِيعاً عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَصَالَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ أَبِي كَانَ يَقُولُ إِنَّ لِلْوُضُوءِ حَدًّا مَنْ تَعَدَّاهُ لَمْ يُوجَزْ وَ كَانَ أَبِي يَقُولُ إِنَّمَا يَتَلَدَّدُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ وَ مَا حَدُّهُ قَالَ تَغْسِلُ وَجْهَكَ وَ يَدَيْكَ وَ تَمْسُحُ رَأْسَكَ وَ رِجْلَيْكَ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْجُنْبُ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَاءُ مِنْ جَسَدِهِ قَلِيلُهُ

الحديث الثالث

: صحيح.

وقال في النهاية: اللدد الخصومة الشديدة و في حديث عثمان " فتلددت تلدد المضطر " التلدد التلفت يمينا و شمالا تحيرا انتهى، و يحتمل أن يكون المراد أنه كان أبي يقول: إنما يتلدد في هذا الباب أى يلفت كثيرا إلى مواضع الوضوء للوسواس، و ليس بضرور لأن التلدد بمعنى الالتفات يمينا و شمالا، و أن يكون المراد إنما يختصم كثيرا في هذا الباب لكن هذا الباب لم يجيء بهذا المعنى، و يحتمل أن يكون حالا- عن فاعل يقول و يكون مفعوله ما نقل عنه سابقا و يكون التلدد بالمعنى الأول أى كان يلفت عليه السلام عند قوله ذلك يمينا و شمالا تقيء.

وقيل: المعنى من يتجاوز عن حد الوضوء يتكلف مخاصمة الله في أحكامه، أو إنما يفعل ذلك للوسواس و الحيرة في الدين، و قد يقرأ- أيما- بالياء المثناة من تحت، و المراد أنه كان يقول ذلك كلما يتلدد و يختصم، و في بعض النسخ القديمة بالذالين المعجمتين أى يتلذذ الناس بتكرار الماء و استعماله كثيرا في الوضوء.

الحديث الرابع

: صحيح أو حسن.

و ظاهره أنه لبيان أن أقل الجريان كاف سواء كان الماء قليلا أو كثيرا، و يحتمل أن يكون لبيان تبويض الغسل و توزيعه على الأعضاء بأنه إذا غسل عضوا من أعضائه جرى عليه أحكام المتطهر من جواز المس و غيره و لا يشترط إكمال الغسل، و



ص: ٦٨

٥ مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ كَمْ يُجْزَى مِنَ الْمَاءِ فَقَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَغْتَسِلُ بِخَمْسَةِ أَمْدَادٍ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ صَاحِبَتِهِ وَ يَغْتَسِلَانِ جَمِيعاً مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ
٦ مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْرَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُجْزَىكَ مِنَ الْغُسْلِ وَ الْاسْتِنْجَاءِ مَا مَلَأَتْ يَمِينُكَ

٧ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ
يكون المراد بالقليل و الكثير قليل الجسد و كثيره.

الحديث الخامس

: صحيح.

قوله عليه السلام " عن وقت غسل الجنابة ". أى عن حده، و إنما اكتفى بصاع و مد للاشتراك كما صرح به في رواية أخرى.

الحديث السادس

: صحيح.

و لعل المراد بالاستنجاء الاستنجاء من البول بقرينه اليمين، و فى التهذيب و الاستبصار- اليد- بدل اليمين و على التقديرين لعل المراد ببللها أخذ ماء قليل بها مرة واحدة، و يؤيده أن فى بعض النسخ القديمة " ما ملت يمينك " فىكون أصله ملأت فخفف و حذف، و على التقديرين يدل على عدم وجوب التعدد فى الاستنجاء، و قد يقرأ على النسخة الأولى بـلت بالتخفيف أى عملت كما يقال- لله بلاء فلان- أى لا يشترط فى الغسل و الاستنجاء استعمال ظرف بل يكفى الصب باليد و لا يخفى ما فيه و يمكن قراءة الغسل بفتح العين و ضمها و قال الشيخ (ره): المراد بأمثال هذا الخبر مطلق الأجزاء إلا أن مع ذلك فلا بد أن يجرى الماء على الأعضاء ليكون غاسلا و إن كان قليلا، مثل الدهن فإنه متى لم يجر لم يسم غاسلا و لا يكون ذلك مجزيا.

الحديث السابع

: صحيح.



ص: ٦٩

٨ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يُجْنَبُ فَيَرْتَمِسُ فِي الْمَاءِ ارْتِمَاسِيَةً وَاحِدَةً فَيَخْرُجُ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ مِنْ غُسْلِهِ قَالَ نَعَمْ

٩ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ لِلَّهِ مَلَكًا يَكْتُبُ سَرَفَ الْوُضُوءِ كَمَا يَكْتُبُ عُدْوَانَهُ

بَابُ السَّوَاكِ

١ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ رَكَعَتَانِ بِالسَّوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكَعَةً بِغَيْرِ سَوَاكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ

و استدل به على عدم وجوب الدلك و إمرار اليد و قال فى الحبل المتين:

لفظه جلدك أما مرفوعة بالفاعلية، أو منصوبة بالمفعولية على التجوز.

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام " يكتب سرف الوضوء ". أى الإسراف فى ماء الوضوء كما يفعله العامة من الغسل ثلاثا " كما يكتب عدوانه " أى التجاوز عن حكمه كالغسل فى موضع المسح أو يكون المراد بالعدوان التقصير فيه بأن لا يحصل الجريان أو غسل عضو زائد على المفروض فتأمل.

باب السواك

الحديث الأول

: مجهول.

و استدل بهذا الخبر على أن الأمر للوجوب، و لا يخفى ما فيه.

↑↓

ص: ٧٠

٢ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ سَدَّنِ الْمُرْسَلِينَ السَّوَاكِ

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ص مَا زَالَ جَبْرَائِيلُ ع يُوصِيَنِي بِالسَّوَاكِ حَتَّى خَفْتُ أَنْ أُحْفَى أَوْ أُدْرَدَ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي السَّوَاكِ قَالَا لَمَا تَدَعُهُ فِي كُلِّ ثَلَاثٍ وَ لَوْ أَنْ تُمِرَّهُ مَرَّةً

٥ عَلِيُّ بِإِسْنَادِهِ قَالَ أَدْنَى السَّوَاكِ أَنْ تَدُلَّكَ بِإِصْبِعِكَ

٦ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ الْمُعَلَّى أَبِي عَثْمَانَ عَنِ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ السَّوَاكِ بَعْدَ الْوُضُوءِ فَقَالَ الْإِسْتِيَاكُ قَبْلَ أَنْ تَتَوَضَّأَ قُلْتَ أَرَأَيْتَ إِنْ نَسِيَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ قَالَ يَسْتَاكُ ثُمَّ

الحديث الثاني

: صحيح.

الحديث الثالث

: صحيح.

قوله صلى الله عليه و آله " إن أحفى أو أدرد " على بناء الفاعل، أو المفعول فيهما، و قال فى النهاية: لزم السواك حتى كدت أن أحفى فمى - أى أستقصى على أسناني فأذهبها بالتسوك - و قال فيه " لزم السواك حتى خشيت أن يدردنى " أى يذهب بأسناني و الدرر سقوط الأسنان.

الحديث الرابع

: مرسل.

الحديث الخامس

: مرسل.

الحديث السادس

: مختلف فيه و آخره مرسل.

قوله عليه السلام " ثلاث مرات " كان مستند الحكم باستحباب المضمضة ثلاثا مطلقا هذا الخبر، لعدم خبر آخر يدل عليه، ولا يخفى ما فيه، نعم وجدنا مستند

↓

ص: ٧١

يَتَمَضُّضُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ

وَرُوِيَ أَنَّ السُّنَّةَ فِي السُّوَائِكَ فِي وَقْتِ السَّحْرِ

٧ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي سَمَّاكِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا قُمْتَ بِاللَّيْلِ فَاسْتَيْتَكَ فَإِنَّ الْمَلَكَ يَأْتِيكَ فَيَضَعُ فَاؤَ عَلَى فَيْكَ وَ لَيْسَ مِنْ حَزْفٍ تَتْلُوهُ وَ تَنْطِقُ بِهِ إِلَّا صَدَّ بِهٖ إِلَى السَّمَاءِ فَلْيَكُنْ فَوْكَ طَيْبَ الرِّيحِ

بَابُ الْمَضْمُضَةِ وَ الْاسْتِنْشَاقِ

١ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ حَكَمِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَضْمُضَةِ وَ الْاسْتِنْشَاقِ

تثليث المضمضة و الاستنشاق في ما كتب أمير المؤمنين صلوات الله عليه إلى أهل مصر مع محمد بن أبي بكر. قوله عليه السلام: " إن السنة ". حمل على أنه أكد.

الحديث السابع

: ضعيف.

باب المضمضة و الاستنشاق

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

قوله: " قال لا- " يحتمل أن يكون المراد أنهما ليسا من واجباته أو ليسا من أجزائه بل من مقدماته، و قال في المدارك: الحكم باستحباب المضمضة و الاستنشاق هو المعروف من المذهب و النصوص به مستفيضة. و قال ابن أبي عقيل:

إنهما ليسا بفرض و لا سنة، و له شواهد من الأخبار، إلا أنها مع ضعفها قابلة للتأويل.

و اشترط جماعة من الأصحاب تقدم المضمضة أولا و صرحوا باستحباب إعادة الاستنشاق مع العكس، و قرب العلامة في النهاية جواز الجمع بينهما بأن

↓

ص: ٧٢

أَمِّنَ الْوُضُوءِ هِيَ قَالَ لَا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْخَلِيلِ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَضْمُضَةِ وَ الْاسْتِنْشَاقِ قَالَ لَيْسَ هُمَا مِنَ الْوُضُوءِ هُمَا مِنَ الْجَوْفِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ
لَيْسَ عَلَيْكَ مَضْمُضَةٌ وَلَا اسْتِنْشَاقٌ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْجَوْفِ
بَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي بَانَ وَجَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ حَكَى لَنَا أَبُو جَعْفَرٍ ع وَضُوءَ
رَسُولِ اللَّهِ ص فَدَعَا بِقَدَحٍ فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَسْدَلَهُ عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ جَمِيعًا
يتمضمض مرة ثم يستنشق مرة وهكذا ثلاثا و الكل حسن.

الحديث الثانى

: مجهول.

قوله عليه السلام: "من الجوف". يعنى أن الوجه المأمور بغسله فى الآية هو الظاهر منه لا- البواطن، وقال الشيخ البهائى (ره)
يمكن أن يكون الكلام واردا فى غسل الميت و ليس فيه مضمضه و لا استنشاق عندنا.

الحديث الثالث

: حسن.

باب صفة الوضوء

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام: "بقدح" الباء زائدة للتوكيد نحو (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ) أو للتعدية.

↓

ص: ٧٣

ثُمَّ أَعَادَ يَدَهُ الْيُسْرَى فِي الْإِنَاءِ فَأَسْدَلَهَا عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ مَسَحَ جَوَانِبَهَا ثُمَّ أَعَادَ الْيُمْنَى فِي الْإِنَاءِ فَصَبَّهَا عَلَى الْيُسْرَى ثُمَّ صَنَعَ بِهَا
كَمَا صَنَعَ بِالْيُمْنَى ثُمَّ مَسَحَ بِمَا بَقِيَ فِي يَدِهِ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ وَلَمْ يُعِدَّهُمَا فِي الْإِنَاءِ
قوله عليه السلام "من الماء" يحتمل أن يكون من اللين بأن يكون المراد بالظرف المظروف، فإن المقادير و الأعداد يراد بهما
المقدر و المعدود، كقولهم عشرون من درهم، و راقود من خل، و أن يكون ابتدائية بأن يكون المراد الظرف أى كفا مملوء، أو
مأخوذا من ماء، و يحتمل أن يكون- من ماء- صلة لقوله "أخذ" أى أخذ من الماء مقدار كف، و الإسدال فى اللغة إرخاء الستر
و طرف العمامة و نحوها، و منه السدليل لما يرخى على الهودج و المراد هنا الصب، ففى الكلام استعارة تبعية كما كره شيخنا
البهائى (ره).

قوله "ثم مسح وجهه" كان كلمه ثم فى المواضع منسلخه عن معنى التراخى، و هو فى كلام البلغاء كثير، و يمكن أن يكون
الجمل معطوفة على الجملة الأولى، لا كل واحدة على ما قبلها كما هو المشهور و حينئذ يكون فيها معنى التراخى لكنه خلاف
الشائع فى الاستعمالات و المتبادر عند الإطلاق، و عليه بنوا كثيرا من استدلالاتهم كاستدلال على الترتيب بين الأعضاء.

قوله: "من الجانبيين" أى أمر يده على جانبي وجهه، و يمكن أن يكون المارد أنه عليه السلام لم يقدم مسح جانب من وجهه على جانب آخر بل مسحهما معا من ابتداء الوجه إلى انتهائه فتأمل.

قوله: "ثم أعاد يده اليسرى" قال شيخنا البهائي (ره) كان الظاهر- ثم أدخل اليسرى- و لعله أطلق الإعادة على الإدخال الابتدائي لمشاكلة قوله فيما بعد ثم أعاد اليمنى و لا يتوهم أن تقدم المشاكلة بالفتح على المشاكلة بالكسر شرط فإنهم صرحوا بأن يمشى فى قوله تعالى (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)

↑

ص: ٧٤

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ أَلَمَّا أَحْكَى لَكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ص فَأَخَذَ بِكَفِّهِ الْيُمْنَى كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَعَسَلَ بِهِ وَجْهَهُ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَعَسَلَ بِهِ يَدَهُ الْيُمْنَى ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَعَسَلَ بِهِ يَدَهُ الْيُسْرَى ثُمَّ مَسَحَ بِفُضْلِ يَدَيْهِ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنِ الْعَلَمَاءِ بْنِ رَزِينِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ الرِّاحِيَةَ مِنَ الدُّهْنِ فَيَمْلَأُ بِهَا جَسَدَهُ- وَ الْمَاءُ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ أَلَّا أَحْكَى لَكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ص قُلْتُ بَلَى قَالَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ وَ لَمْ يَغْسِلْ يَدَهُ فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ مَسَحَ جَانِبَيْهِ حَتَّى مَسَّحَهُ كُلَّهُ ثُمَّ أَخَذَ كَفًّا آخَرَ بِيَمِينِهِ فَصَبَّهُ عَلَى يَسَارِهِ ثُمَّ غَسَلَ بِهِ ذِرَاعَهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ أَخَذَ كَفًّا آخَرَ فَعَسَلَ بِهِ ذِرَاعَهُ الْأَيْسَرَ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ بِمَا بَقِيَ فِي يَدِهِ

٤ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيْسَى عَنْ حَرِيْزِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع لَأَحْكَى لَكُمْ وَضُوءَ

لمشاكلة قوله (و مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْهِ)، و يمكن أن يقال: إنه أطلق الإعادة باعتبار كونها يدا لا باعتبار كونها يسرى انتهى. و يدل على عدم استحباب الإدارة من إحداهما إلى الأخرى.

الحديث الثانى

: حسن.

و فى الصحاح حكيت فعله و حاكيتة، إذا فعلت مثل فعله.

الحديث الثالث

: صحيح.

الحديث الرابع

: حسن كالصحيح.

قوله: "فوضعه بين يديه" إلى آخر مقال فى مشرق الشمسيين: يقال جلست بين يديه أى قدامه، و فى مقابله، و لعل الإناء كان أقرب إلى يمينه عليه السلام و الميل اليسير

↑

رَسُولِ اللَّهِ ص فَقُلْنَا بَلَى فَدَعَا بِقَعْبٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ ثُمَّ وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ حَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ غَمَسَ فِيهِ كَفَّهُ الْيُمْنَى ثُمَّ قَالَ هَكَذَا إِذَا كَانَتِ الْكُفُّ طَاهِرَةً ثُمَّ غَرَفَ فَمَلَأَهَا مَاءً فَوَضَعَهَا عَلَى جَبِينِهِ ثُمَّ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَ سَدَلَهُ عَلَى أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ ثُمَّ أَمَرَ يَدَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَ ظَاهِرِ جَبِينِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ غَمَسَ يَدَهُ الْيُسْرَى فَغَرَفَ بِهَا مَلَأَهَا ثُمَّ وَضَعَهُ عَلَى مِرْفَقِهِ الْيُمْنَى وَ أَمَرَ كَفَّهُ عَلَى سَاعِدِهِ حَتَّى جَرَى الْمَاءُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ ثُمَّ غَرَفَ بِيَمِينِهِ مَلَأَهَا فَوَضَعَهُ عَلَى مِرْفَقِهِ الْيُسْرَى وَ أَمَرَ كَفَّهُ عَلَى سَاعِدِهِ حَتَّى جَرَى الْمَاءُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ وَ مَسَّحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ وَ ظَهَرَ قَدَمَيْهِ بِلَبَّةٍ يَسَارِهِ وَ بَقِيَّةَ بِلَّةٍ يُمْنَاهُ قَالَ وَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ إِنَّ اللَّهَ وَ تَرَى يُحِبُّ الْوَتْرَ فَقَدْ يُجْزِيكَ مِنَ الْوُضُوءِ ثَلَاثُ غُرَفَاتٍ وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ وَ اثْنَتَانِ لِلذَّرَاعَيْنِ وَ تَمْسِحٌ بِلَبَّةٍ يُمْنَاكَ نَاصِيَتِكَ وَ مَا بَقِيَ مِنْ بِلَّةٍ يَمِينِكَ ظَهَرَ قَدَمِكَ الْيُمْنَى وَ تَمْسِحٌ بِلَبَّةٍ يَسَارِكَ ظَهَرَ قَدَمِكَ الْيُسْرَى

إلى أحد الجانبين لا يقدح في المقابلة العرفية، فلا ينافي هذا الحديث ما اشتهر من استحباب وضع الإناء على اليمين، و حسر بالمهملات بمعنى كشف و هو متعد بنفسه، و لعل مفعوله و هو الكم أو الثوب محذوف، و الإشارة في قوله عليه السلام- هذا إذا كانت الكف طاهرة إلى غمس اليد في الماء القليل من دون غسلها أولاً. و سدل و أسدل بمعنى. و في القاموس: القعب قدح من خشب مقعر. و في الصحاح: حسرت كمنى عن ذراعى أحسره حسرا، كشفت.

قوله عليه السلام " و ظاهر جبينه " أى ما لم يمكن من جبينه مستورا بالشعر فإنه ليس من الوجه.

قوله عليه السلام: " ببله يساره " حمل هذا الكلام على اللف و النشر المرتب يقتضى مسحه عليه السلام رأسه يساره و هو فى غاية البعد، و حملة على المشوش أيضا بعيد و ذكر البقية فى اليمنى دون اليسرى لا يساعده فالأظهر أن يكون قوله عليه السلام " ببله يساره " مع ما عطف عليه من متعلقات مسح القدمين فقط، و عود القيد إلى



قَالَ زُرَّارَةُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ سَأَلَ رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ عَنْ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ص فَحَكَى لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ٥ عَلَى بَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَمْرِ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ بُكَيْرٍ أَنَّهُمَا سَأَلَا أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنْ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ص فَدَعَا بِطَبْشِ أَوْ تَوْرٍ فِيهِ مَاءٌ فَغَمَسَ يَدَهُ الْيُمْنَى فَغَرَفَ بِهَا غُرْفَةً فَصَبَّهَا عَلَى وَجْهِهِ فَغَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ ثُمَّ غَمَسَ كَفَّهُ الْيُسْرَى فَغَرَفَ بِهَا غُرْفَةً فَأَفْرَغَ عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُمْنَى فَغَسَلَ بِهَا ذِرَاعَهُ مِنَ الْمِرْفَقِ إِلَى الْكُفِّ لَّا يَرُدُّهَا إِلَى الْمِرْفَقِ ثُمَّ غَمَسَ كَفَّهُ الْيُمْنَى فَأَفْرَغَ بِهَا عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى مِنَ الْمِرْفَقِ وَ صَبَّحَ بِهَا مِثْلَ مَا صَنَعَ بِالْيُمْنَى ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَ قَدَمَيْهِ بِبَلَلٍ كَفَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ لَهُمَا مَاءً جَدِيداً ثُمَّ قَالَ وَ لَّا يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ تَحْتَ الشَّرَاكِ قَالَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَعَ شَيْئاً مِنْ وَجْهِهِ إِلَّا غَسَّاهُ وَ أَمَرَ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَعَ شَيْئاً مِنْ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ إِلَّا غَسَّاهُ

كلا المتعاطفين غير لازم كما فى قوله تعالى (وَ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ نَافِلَةً) فإن النافلة ولد الولد و حينئذ يكون فى إدراج لفظ البقية إشعار بأنه عليه السلام مسح رأسه بيميناه.

الحديث الخامس

: حسن قوله " أو تور " التردد من الراوى أو منه عليه السلام للتخير بين إحضار أيهما تيسر. و فى النهاية: التور إناء من صفر أو حجارة كالإجانة و قد يتوضأ منه، انتهى. و لعله يدل على عدم كراهة هذه الاستعانة، و ما قيل - من أنه لبيان الجواز أو أن هذا

الوضوء لعله لا- يكون وضوء حقيقيا- فلا- يخفى بعده من مقام البيان، فتأمل. وربما يدل على استحباب كون الإناء مكشوفة الرأس، و على رجحان الاعتراف لغسل الأعضاء.

↑↓

ص: ٧٧

لَأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ- فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ثُمَّ قَالَ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَإِذَا مَسَحَ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ قَدَمَيْهِ مَا بَيْنَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ فَقَدْ أَجَزَاهُ قَالَ فَقُلْنَا أَيْنَ الْكَعْبَانِ قَالَ هَاهُنَا يَعْنِي الْمَفْصِلَ دُونَ عَظْمِ السَّاقِ فَقُلْنَا هَذَا مَا هُوَ فَقَالَ هَذَا مِنْ عَظْمِ السَّاقِ وَ الْكَعْبُ أَسْفَلُ مِنْ ذَلِكَ فَقُلْنَا أَصْلَحَكَ اللَّهُ فَالْعَرْفَةُ الْوَاحِدَةُ تُجْزَى لِلْوَجْهِ وَ عَرْفَةُ لِلذَّرَاعِ قَالَ نَعَمْ إِذَا بَالِغَتْ فِيهَا

قوله: "لا- يردّها إلى المرفق" يمكن أن يكون المراد نفى ابتداء الغسل من الأصابع كما تفعله العامة، أو أنه في أثناء الغسل لا يمسح بيده إلى المرفق بل يرفع يده ثم يضع على المرفق و ينزلها، قوله: "فليس له" لأن الوجه حقيقة في كله و كذا اليد قوله "فإذا مسح" لأن الباء للتبويض كما سيأتي.

قوله: "يعنى المفصل" قال في الحبل المتين: الكعب المفصل بين الساق و القدم ذكره جماعة من أهل اللغة، كصاحب القاموس حيث قال: الكعب كل مفصل للعظام، و هذه الرواية كما ترى ظاهرة في هذا المعنى، و هو المفهوم بحسب الظاهر من كلام ابن الجنيد.

قوله: "دون عظم الساق". قال الشيخ البهائي (ره) لفظه دون إما بمعنى تحت، أو بمعنى عند، أو بمعنى غير.

قوله: "هذا ما هو" أي قبتا طرفي القدم، كما تقوله العامة.

قوله: "و غرفة للذراع". أي لكل ذراع و المراد من الثنتين الغرفتان لكل عضو، و ما قيل: من أن الأول غرفة واحدة للذراعين معا و الثاني الثتان لهما أيضا كذلك فلا يخفى ما فيه من البعد، و قال شيخنا البهائي (ره) أي إذا بالغت في أخذ الماء بها بأن ملأتها منه بحيث لا تسع معه شيئا، و يمكن أن يكون المعنى إذا بالغت في غسل العضو بها بإمرار اليد ليصل ماؤها إلى كل جزء، و قوله عليه السلام

↑↓

ص: ٧٨

وَ الثَّنَانِ تَأْتِيَانِ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَ غَيْرُهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ ابْنِ رِيَّاطٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ فَقَالَ مَرَّةً مَرَّةً

٧ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَبِي دَاوُدَ جَمِيعًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْوُضُوءُ وَاحِدَةٌ وَاحِدَةٌ وَ وَصَفَ الْكَعْبَ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ

٨ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَدَعَا بِمَاءٍ فَمَلَأَ بِهِ كَفَّهُ فَعَمَّ بِهِ وَجْهَهُ ثُمَّ مَلَأَ كَفَّهُ فَعَمَّ بِهِ يَدَهُ الِئْتِمْنَى ثُمَّ مَلَأَ كَفَّهُ فَعَمَّ بِهِ يَدَهُ الِئْتِمْنَى ثُمَّ مَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَ رِجْلَيْهِ وَ قَالَ هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يُحَدِّثْ حَدَّثًا يَعْنِي بِهِ التَّعَدَّى فِي الْوُضُوءِ

٩ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

" و الثنتان" إلى آخره- أي الغرفتان تكفيان في استيعاب العضو بدون مبالغة.

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

الحديث السابع

: مجهول.

وقال الشيخ البهائي (ره) ليس المراد بظهر القدم خلاف باطنه بل ما ارتفع منه، كما يقال لما ارتفع وغلظ من الأرض ظهر الأرض.

الحديث الثامن

: صحيح.

قوله عليه السلام " من لم يحدث " ظاهره عدم جواز الزيادة عن مرة واحدة، و استحباب الغسل الثانية هو المشهور بين الأصحاب بل ادعى ابن إدريس عليه الإجماع و قال الصدوق بعدم استحبابها و هو موافق لمقاله الكليني، و قال ابن أبي نصر و اعلم أن الفضل في واحدة و من زاد على اثنين لم يؤجر.

الحديث التاسع

: موثق و آخر الباب مرسل.



ص: ٧٩

عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ
عَنِ الْوُضُوءِ فَقَالَ مَا كَانَ وَضُوءٌ عَلَيَّ إِلَّا مَرَّةً مَرَّةً

هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ إِنَّمَا هُوَ مَرَّةً مَرَّةً لِأَنَّهُ صَ كَانَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ كِلَاهُمَا لِلَّهِ طَاعَةٌ أَخَذَ بِأَحْوَاهُمَا وَ أَشَدَّهُمَا عَلَى بَدَنِهِ
وَ إِنَّ الَّذِي جَاءَ عَنْهُمْ عَ أَنَّهُ قَالَ الْوُضُوءَ مَرَّتَانِ إِنَّهُ هُوَ لِمَنْ لَمْ يُفْنِعْهُ مَرَّةً وَ اسْتَرَادَهُ فَقَالَ مَرَّتَانِ ثُمَّ قَالَ وَ مَنْ زَادَ عَلَى مَرَّتَيْنِ لَمْ
يُوجَرْ وَ هَذَا أَفْصَى عَائِيهِ الْحَدِّ فِي الْوُضُوءِ الَّذِي مَنْ تَجَاوَزَهُ أَثَمَ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَضُوءٌ وَ كَانَ كَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَ لَوْ
لَمْ يُطْلَقْ عَ فِي الْمَرَّتَيْنِ لَكَانَ سَبِيلُهُمَا سَبِيلَ الثَّلَاثِ - وَ رَوَى فِي رَجُلٍ كَانَ مَعَهُ مِنَ الْمَاءِ مِقْدَارُ كَفٍّ وَ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ قَالَ فَقَالَ
يُقْسِمُ أَثَلَاثًا ثَلَاثًا لِلْوَجْهِ وَ ثَلَاثٌ لِلْيَدِ الْيُمْنَى وَ ثَلَاثٌ لِلْيَدِ الْشِّمَالِيَّةِ وَ يَمْسُحُ بِإِصْبَعِهِ رَأْسَهُ وَ رِجْلَيْهِ بِأَبِّ حِدِّ الْوَجْهِ الَّذِي يُغْسَلُ وَ
الذَّرَاعَيْنِ وَ كَيْفَ يُغْسَلُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ
لَهُ أَخْبِرْنِي عَنْ حَدِّ

و قوله " هذا. " دليل كلام المؤلف قدس سره.

باب حد الوجه الذي يغسل و الذراعين و كيف يغسل

: كالصحيح.

قوله عليه السلام " عن حد الوجه " الحد فى اللغة المنع، و الفصل بين الشيين، و المراد هنا الثانى. و القصاص مثلثة القاف منتهى شعر الرأس حيث يؤخذ بالمقص من مقدمه و مؤخره، و قيل: هو منتهى منبته من مقدمه. و المراد هنا المقدم

↓

ص: ٨٠

الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُؤْضَأَ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ الْوَجْهُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَسِيْلِهِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ وَ لَا يَنْقُصَ مِنْهُ إِنْ زَادَ عَلَيْهِ

حواه يحويه حيا أى جمعه و احتواه مثله، و احتوى على الشىء أى اشتمل عليه كما ذكره الجوهرى. و قال الفيروزآبادى: حواه يحويه حيا و حوايه و احتوى عليه و احتواه جمعه و أحرزه انتهى. و الصدغ هو المنخفض الذى بين أعلى الأذن و طرف الحاجب، و السبابة من الأصابع التى تلى الإبهام.

و كل من الموصولين فى قول زرارة، الذى قال الله عز و جل، و فى قوله عليه السلام الذى لا ينبغى لأحد نعت بعد نعت للوجه، و جملة، " لا ينبغى لأحد" - إلى آخره - صلة - للذى - و جملة لا ينقص منه عطف على جملة " لا ينبغى " أو يكن عطفًا على يزيد - و تكون لفظه لا - نافية على الأول و زائدة لتأكيد النفى على الثانى، و يحتمل أن يكون لا - ناهية و يكون حينئذ معطوفا على الموصول، و الجملة صفة للوجه بتقدير المقول فى حقه، كما هو الشائع فى تصحيح الجمل الإنشائية الواقعة حالا بعد حال أو صفة على ما قيل، و جملة الشرط و الجزاء فى قوله عليه السلام " إن زاد عليه لم يؤجر " صلة بعد صلة له و قوله " و إن نقص منه أثم " عطف على إن زاد و الصلة بعد الصلة و إن لم تكن بين النحاء مشهورا، إلا - أنه لا - مانع منه، كالخبر و الحال. و قد جوز التفتازانى فى حواشى الكشاف فى قوله تعالى (فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَ الْجِبَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) كون جملة أعدت صلة ثانية للتى. و يحتمل أن يكون هذه الشرطية مع المعطوف عليها مفسرة لقوله " لا ينبغى لأحد"، و أن تكون معترضة بين المبتدأ و الخبر و الجار و المجرور. و فى قوله عليه السلام " من قصاص " إما متعلق بقوله " دارت"، أو صفة مصدر محذوف، و إما حال عن الموصول الواقع خبرا عن

↓

ص: ٨١

لَمْ يُؤْجَرْ وَ إِنْ نَقَصَ مِنْهُ أَثِمَ مَا دَارَتْ عَلَيْهِ السَّبَابَةُ وَ الْوُسْطَى وَ الْإِبْهَامُ مِنْ قُصَاصِ

الوجه و هو لفظه " ما " إن جوزنا الحال عن الخبر، أو حال عن الضمير المجرور العائد إلى الموصول على تقدير أن تكون لفظه عليه موجودة فى النسخ، و لفظه " من " فيه ابتدائية، و إلى الذقن مثل من القصاص على جميع التقادير.

و لفظه " من " فى قوله عليه السلام " و ما جرت عليه الإصبعان من الوجه " بيان " لما ". و لفظه مستديرا إما حال من الوجه، أو عن ضمير عليه، أو عن الموصول إن جوزناه، و إما صفة مفعول مطلق محذوف، و يحتمل أن يكون تميزا عن نسبة جملة " جرت " إلى فاعلها، أى ما جرت الإصبعان عليه بالاستدارة، مثله فى قولهم (لله درة فارسا)، و جملة " ما جرت " وقع تأكيد السابقة بأن

تكون لفظه من في قوله " من قصاص " ابتدائية لتحديد الوجه على ما هو الظاهر من الكلام، أو يكون تأسيسا، و لفظه من ابتدائية للغسل على ما قيل، و ضمائر " منه " و " عليه " في كلامه كلها راجعة إلى الوجه.

تبصرة

اعلم أن المسؤول في كلام زرارة، هو أبو جعفر محمد بن علي الباقر صلوات الله عليه كما صرح به الصدوق في الفقيه وغيره من أصحابنا، و قال الشهيد في الذكرى، و في الفقيه قال زرارة لأبي جعفر عليه السلام أخبرني عن حد الوجه الحديث بعينه، و هو دليل على أن المضممر، هناك هو الباقر عليه السلام كما رواه ابن الجنيد، و الشيخ في الخلاف أسنده عن حريز عن أحدهما عليهما السلام و تبعه في المعتمد انتهى.

ولا- يستر عليك أن في كل نسخ التهذيب و الكافي التي عندنا عبارة الحديث " ما دارت السبابة و الوسطى و الإبهام " و في بعض نسخ هذا الكتاب بزيادة لفظه " عليه " لكن في كل نسخ الفقيه " ما دارت عليه الوسطى و الإبهام " بدون



ص: ٨٢

الرَّأْسِ إِلَى الذَّقْنِ وَ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ الْإِصْبَعَانِ مِنَ الْوَجْهِ مُسْتَدِيرًا فَهُوَ مِنَ الْوَجْهِ وَ مَا سِوَى ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ قُلْتُ الصُّدُغُ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ قَالَ لَا

لفظه السبابة و لعله الصواب لأن زيادة السبابة ليست فيها فائدة ظاهرا، و يمكن أن يتكلف بأن يقال: يمكن أن يكون المراد التخيير بين ما دارت عليه السبابة و الوسطى و الإبهام، أو يكون مما دارت عليه الثلاثة الحد الطولى و العرضى، فالطولى ما دارت عليه السبابة و الإبهام، لأن ما بين القصاص إلى الذقن بقدره غالبا، و العرضى ما دارت عليه الوسطى، و الإبهام، و حينئذ يكون قوله عليه السلام " من قصاص شعر الرأس إلى الذقن " تماما للحدين معا، و يمكن توجيهات آخر غير ما ذكر كما لا يخفى على المتأمل، و الله أعلم بحقيقة المراد.

ثم اعلم أن قوله عليه السلام " لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه " مع قوله " إن زاد عليه لم يؤجر " يحتمل معان:

أحدهما: أن يكون المراد من لا ينبغي الكراهة، كما هو الظاهر من إطلاقه في الأخبار مع قرينه- إن زاد عليه لم يؤجر- لأن التعبير بهذه العبارة غالبا في المستحبات و المكروهات باعتبار أنه أتى بالمأمور به مع زيادة لغو، أو يحمل على أنه ليس فعله الزيادة لقصد كونه مأمورا به، و إلا لكان تشريعا حراما إما الفعل أو القصد، على ما فصله الأصحاب في زبرهم.

و ثانيها: أن يكون المراد منه الحرمة و يحمل على إن فعله الزيادة بقصد كونه مأمورا به، فيكون تشريعا حراما، و على هذا يكون هذا مؤيدا لحرمة الفعل أيضا مع القصد.

و ثالثها: أن يكون المراد أعم من الحرمة و الكراهة باعتبار الفردين اللذين ذكرا.

و كذا قوله عليه السلام " إن نقص عنه أثم " يحتمل وجوها:

الأول: أن يكون الإثم و العقاب باعتبار الاكتفاء بذلك الضوء الذى ترك



ص: ٨٣

فيه المأمور به لكون وضوئه و صلاته باطلين و اكتفى بهما فيأثم و يعاقب على تركهما.

و الثاني: أن يكون باعتبار أن هذا الوضوء و الصلاة تشريع حرام، فيأثم على فعلهما و إن لم يكتف بهما. هذا إذا اعتقد و قصد شرعيته، و هذا أيضا كسابقه فلا تغفل.
و الثالث: أن يكون أعم منهما فتأمل.

فائدة

اعلم أنه لا- خلاف بين علماء الإسلام في وجوب غسل الوجه في الوضوء، و كذا لا خلاف بينهم سوى الزهري في أن ما يجب غسله في الوضوء من الوجه ليس خارجا عن المسافة التي هي من قصاص شعر الرأس إلى طرف الذقن طولاً و من وتد الأذن إلى وتد الأذن عرضاً، لكنهم اختلفوا في حده، فمنهم من حده بأنه من قصاص شعر الرأس إلى الذقن طولاً، و ما دارت عليه الإبهام و الوسطى عرضاً، و هذا هو المشهور بين الأصحاب بل كاد أن يكون إجماعاً.

و ادعى العلامة في المنتهى، و المحقق في المعبر، أنه مذهب أهل البيت عليهم السلام، ثم قال العلامة: و به قال مالك، و قال الشافعي، و أبو حنيفة، و أحمد: ما بين العذار و الأذن من الوجه، و ذهب الزهري إلى أن الأذنين من الوجه يغسلان معه، و قال الشعبي، و الحسن البصري، و إسحاق يغسل ما أقبل و يمسخ ما أدبر، ثم اختلف الشافعي و أبو حنيفة فقال الشافعي: المستحب استئناف ماء جديد لهما، و قال أبو حنيفة يمسحهما بماء الرؤوس، و اتفق أهل العلم على أن مسحهما غير واجب إلا ما يحكى عن إسحاق بن راهويه من إيجاب مسحهما، و قال أيضا و نقل شارح الطحاوي، عن أبي يوسف، أنه روى عنه إذا نبتت اللحية زال العذار عن حد الوجه. و قال بعض الحنابلة الصدغان من الوجه انتهى كلامه أعلى الله مقامه.



ص: ٨٤

و من جملة ما استدل على المذهب المشهور بين الأصحاب هذه الرواية، لكنهم اختلفوا في معنى هذا الخبر، فمعناه على ما فهمه أكثر الأصحاب أن قوله عليه السلام:

" ما دارت عليه الإبهام و الوسطى " بيان لعرض الوجه و قوله عليه السلام " من قصاص شعر الرأس إلى الذقن " لطوله و قوله عليه السلام: " و ما جرت عليه الإصبعان " تأكيد لبيان العرض، و حملها المحقق البهائي طاب ثراه على معنى آخر، و ادعى في بعض حواشيه أن هذا يستفاد من كلام بعض أصحابنا المتقدمين، فإنهم حددوا الوجه بما حواه الإبهام و الوسطى و لم يخصوا ذلك بالعرض كما فعل المتأخرون، و نقل في المختلف مثله عن ابن الجنييد، و المعنى الذي حمل عليه الخبر هو أن كلا من طول الوجه و عرضه ما اشتمل عليه الإبهام و الوسطى، بمعنى أن الخط الواصل من القصاص إلى طرف الذقن و هو مقدار الإصبعين غالباً إذا فرض ثبات وسطه و أدير على نفسه فيحصل شبه دائرة فذلك القدر هو الذي يجب غسله.

و قال في الجبل المتين: و ذلك لأن الجار و المجرور في قوله عليه السلام " من قصاص شعر الرأس " إما متعلق بقوله دارت، أو صفة مصدر محذوف و المعنى أن الدوران يتدئ من القصاص منهيًا إلى الذقن، و إما حال من الموصول الواقع خبراً عن الوجه و هو لفظه " ما " إن جوزنا الحال عن الخبر، و المعنى أن الوجه هو القدر الذي دارت عليه الإصبعان حال كونه من القصاص إلى الذقن، فإذا وضع طرف الوسطى مثلاً على قصاص الناصية و طرف الإبهام على آخر الذقن، ثم أثبت وسط انفراجهما و دار طرف الوسطى مثلاً على الجانب الأيسر إلى أسفل و دار طرف الإبهام على الجانب الأيمن إلى فوق تمت الدائرة المستفادة من قوله عليه السلام مستديراً و تحقق ما نطق به قوله عليه السلام: " ما جرت عليه الإصبعان مستديراً " فهو من الوجه انتهى كلامه أعلى الله

أقول: و أنت خبير بأنه و إن دقق في إبداء هذا الوجه لكن الظاهر أن



ص: ٨٥

حمل الرواية عليه بعيد جدا كما لا يخفى، و ما استدل به على عدم صحة توجيه القوم فسيجيء تفصيل القول فيه إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم أن أصحابنا رضوان الله عليهم بعد اتفاقهم ظاهرا في تحديد الوجه بأنه من قصاص شعر الرأس إلى الذقن طولاً و ما جرت عليه الإبهام و الوسطى عرضاً، اختلفوا فيه اختلافاً كثيراً فمن ذلك ما اختلفوا في أن الصدغ هل هو من الوجه الذي أمر الله عز و جل بغسله أم لا، ذهب أصحابنا إلى أنه ليس من الوجه و لا يجب غسله، إلا الراوندى على ما نقل عنه في الذكرى حيث قال: و ظاهر الراوندى في الأحكام غسل الصدغين و الرواية تنفيه، انتهى. و كذا العامة إلا بعض الحنابلة على ما نقلنا عنهم من المنتهى.

و قال شيخنا البهائي: بعد ما نقلنا عنه و بهذا يظهر أن كلا من طول الوجه و عرضه قطر من أقطار تلك الدائرة من غير تفاوت، و يتضح خروج النزعتين و الصدغين عن الوجه و عدم دخولها في التحديد المذكور فإن أغلب الناس إذا طبق انفراج الإصبعين على ما بين قصاص الناصية إلى طرف ذقنه، و أدارهما على ما قلناه، ليحصل شبه دائرة وقعت النزعتان و الصدغان خارجة عنها، و كذلك يقع العذاران و مواضع التحذيف كما يشهد به الاستقراء و التتبع، و أما العارضان فيقع بعضها داخلها و البعض خارجاً عنها فيغسل ما دخل و يترك ما خرج على ما يستفاد من الرواية، و حينئذ يستقيم التحديد المذكور فيها، و يسلم عن القصور، و لا يدخل فيه ما هو خارج و لا يخرج ما هو داخل فتأمل انتهى.

و قال طاب ثراه، قبل ذلك: و الذي استفاده الأصحاب رضوان الله عليهم من هذه الرواية أن الحد الطولى من القصاص إلى طرف الذقن، و الحد العرضى ما حواه الإبهام و الوسطى، و هذا التحديد يقتضى بظاهرة دخول النزعتين و الصدغين و العارضين و موضع التحذيف في الوجه و خروج العذارين، لكن النزعتان و إن



ص: ٨٦

كانتا تحت القصاص فهما خارجان عن الوجه عند علمائنا و لذلك اعتبروا قصاص الناصية و ما على سمته من الجانبين في عرض الرأس، و أما الصدغان فهما و إن كانا تحت الخط العرضى المار بقصاص الناصية و يحويهما الإصبعان غالباً إلا أنهما خرجا بالنص.

و أما العارضان فقد قطع العلامة في المنتهى بخروجهما و شيخنا الشهيد في الذكرى بدخولهما و ربما يستدل بالدخول بشمول الإصبعين لهما و أما مواضع التحذيف فقد أدخلها بعضهم لاشتغال الإصبعين عليها غالباً و وقوعها تحت ما يسامت قصاص الناصية و أخرجها آخرون لنبات الشعر عليها متصلاً بشعر الرأس و به قطع العلامة في التذكرة.

و أما العذاران فقد أدخلهما بعض المتأخرين و قطع المحقق و العلامة بخروجهما، للأصل و لعدم اشتغال الإصبعين عليهما غالباً و عدم المواجهة بهما، و إذا تقرر هذا ظهر لك أن ما فهمه الأصحاب رضى الله عنهم من هذه الرواية يقتضى خروج بعض الأجزاء عن حد الوجه مع دخوله في التحديد الذى عينه عليه السلام فيها و دخول البعض فيه مع خروجه عن التحديد المذكور، و كيف يصدر مثل هذا التحديد الظاهر القصور الموجب لهذا الاختلاف عن الإمام عليه السلام فلا بد من إمعان النظر في هذا المقام

انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

وأقول: أما عدم دخول الصدغ في القدر الواجب غسله فلم نعرف فيه خلافاً، سوى ما ذكره الشهيد في الذكرى، من أن ظاهر الراوندى في الأحكام غسل الصدغين و يدل عليه صريحا الرواية المتقدمة، ودخوله تحت التحديد المذكور لشمول الإصبعين له غالباً ليس بظاهر بعد ورود النص بخروجه، وقد قيل: إن التحديد المذكور إنما يعتبر في وسط التدوير من الوجه خاصة مع أن في شمول الإصبعين له أيضاً تأمل وكذا في دخوله في الوجه، وهذا من جملة ما

↑↓

ص: ٨٧

ذكره المحقق البهائي أنه داخل في التحديد و خارج عن الحد وقد عرفت الحال فيه مع أن الوجه الذي ذكره أيضاً قريب مما ذكره القوم في هذا المعنى، إذ على ذلك الوجه أيضاً يدخل بعض الصدغ فيما يدار عليه الإصبعان.

ثم إنك قد عرفت فيما سبق أن الصدغ قد يطلق ويراد به كل ما بين العين والأذن، وقد يطلق ويراد به الموضع الذي عليه الشعر، وهو ما فوق العذار، ويمكن أن يحمل الصدغ الذي وقع في كلام زرارة وكلامه عليه السلام على المعنى الثاني وحينئذ لا يحتاج إلى القيل والقال لأن الإصبعين لا يحويهما ولا بعضاً منهما على جميع التقادير قطعاً و يصير مطابقاً لما عرفه العلامة و الشهيد نور الله مرقدهما به، و الصدغ الذي في كلام الراوندى على البعض الذي لا شعر عليه و يشملهما الإصبعان لثلاثاً يكون مخالفاً للرواية و إجماع الأصحاب، و يمكن أن يكون الصدغ الذي وقع في الرواية بالمعنى الأول و يكون نفيه عليه السلام رفعا للإيجاب الكلى أى ليس كل الصدغ من الوجه بل بعضه خارج و بعضه داخل و الأول أظهر و الله تعالى يعلم.

و من ذلك ما اختلفوا في أن العذار هل هو من الوجه الذي أمر الله عز و جل بغسله أم لا، فالظاهر من كلام الشيخ في المبسوط و الخلاف و كذا من كلام ابن الجنيد دخوله في الوجه، و يلوح أيضاً من كلام ابن أبي عقيل على ما نقل الشهيد (ره) في الذكرى عنهم، و كذا ذهب العلامة إلى الخروج في المنتهى حيث قال:

لا يجب غسل ما خرج عما حددناه و لا يستحب كالعذار، و كذا في جملة من كتبه بل ظاهر كلامه في التذكرة دعوى الإجماع منا عليه، و كذا المحقق في المعبر، و بهذا يشعر أيضاً كلام الشيخ (ره) في التهذيب و كذا الشهيد في الدروس حيث قال: و ليس الصدغ و العذاران منه و إن غسلها كان أحوط.

و التحقيق، أنه لا نزاع بينهم في الحقيقة بل القائلون بالدخول إنما

↑↓

ص: ٨٨

يريدون به دخول بعض منه مما يشمله الإصبعان و القائلون بالخروج يريدون خروج البعض الآخر كما يشعر به تتبع كلماتهم، و بالجملة ما يقتضيه الدليل ظاهراً هذا التفصيل للرواية السابقة فمن ذهب إلى خلافه إما بإدخال القدر الخارج مما بين الإصبعين، أو بإخراج القدر الداخل فلا يعتد بقوله، أما الثاني فظاهر لمنافاته للرواية بل للآية أيضاً لأن الوجه إنما يشمله ظاهراً و أما الأول فلمنافاته للرواية.

و ما يقال: إن الوجه إنما يصدق عليه فأخراجه بالرواية مشكل لأنه من باب تخصيص الكتاب بالخبر، و أيضاً التكليف اليقيني لا بد فيه من البراءة اليقينية.

ففيه: أولاً: أن ظهور صدق الوجه على القدر الزائد ممنوع بل غاية الأمر الاحتمال و الرواية مبينة، و هذا مما لا مجال للتوقف في صحته و لو سلم الظهور أيضاً فنقول الظاهر إن تخصيص الكتاب بالخبر جائز و ما ذكروا في عدم جوازه مدخول، و موضعه في

الأصول، و القول بأن التكليف اليقيني لا- بد له من البراءة اليقينية و لا- بد في امثاله من الإتيان بالأفراد المشكوكه أيضا حتى يخرج عن العهده بيقين، مما يعسر إثباته بل القدر الثابت أن الإتيان بالقدر اليقيني أو الظنى كاف في الامتثال.

و ما يقال أيضا إن غسله واجب من باب المقدمة، و إن العارض يجب غسله مع اتصاله به و عدم مفصل يقف الغسل عليه دون العذار فيجب غسله أيضا- فضعه ظاهر لكن الاحتياط في غسله بل في غسل الصدغ أيضا و هذا أيضا من جمله ما ذكره الشيخ البهائي (ره) أنه خارج عن التحديد و داخل في الحد عند بعض المتأخرين.

و أنت خبير بما فيه بل نقول يظهر من كتب اللغة و من الأصحاب رضوان الله عليهم إن العذار هو الشعر المتصل بالأذن كما أنه في الدابة موضع السير

↑↓

ص: ٨٩

الذى هو متصل بإذنه و لا ريب في أن هذا الموضع لا يحويهما الإصبعان على جميع التقادير كما لاحظناه مرارا من أكثر الناس الذين خلقتهم مستوية، و ما يحويهما من بعض الشعرات التى هى محاذية لشحمتى الأذن مما يلي الخد فظاهر أنها ليست من العذار كما لا يخفى على المتأمل فى كلام القوم.

و من ذلك ما اختلفوا فى العارض هل هو من الوجه الذى أمر الله عز و جل بغسله أم لا فذهب الشهيد طاب ثراه فى الذكرى، و الدروس إلى أنه من الوجه قطعاً، و كذا الشهيد الثانى قدس سره بل ظاهر كلامه دعوى الإجماع عليه، و ذهب العلامة فى المنتهى إلى عدم وجوب غسله و لا- استحبابه من غير ذكر خلاف فيه، و قال فى النهاية و العارض و هو ما ينحط عن القدر المحاذى للأذن لا- يجب غسل ما ما خرج عن حد الإصبعين منهما لخروجهما عن اسم الوجه و الظاهر أن مراده رحمه الله مما ذكر فى المنتهى ذلك و الكلام فى هذه المسألة أيضا كالكلام فى سابقتها من أن الظاهر فيها أيضا التفصيل السابق.

قوله عليه السلام " و ما جرت عليه الإصبعان من الوجه " و من ذلك النزعتان هل هما من الوجه أم لا فقد صرح اللغويون بأنهما من الرأس، و الظاهر أنه لا خلاف بينهم فى ذلك و أكثر علمائنا أيضا قد صرحوا بذلك، مثل العلامة فى المنتهى، و الشهيد (ره) فى الذكرى حيث قال: لا يجب غسل النزعتين و هما البياضان المكتنفان للناصية أعلى الجبين كما لا يجب غسل الناصية و لأن القصاص غالبا فى حد التسطیح الذى ينفصل به الوجه عن الرأس لأن ميل الرأس إلى التدوير و النزعتان و الناصية فى محل التدوير.

و كذا فى الدروس حيث قال: و لا يجب غسل النزعتين و هما البياضان المكتنفان للناصية فى أعلى الجبين. و قال السيد المحقق صاحب المدارك: أما النزعتان، و هما البياضان المحيطان بالناصية فلا يجب غسلهما كما لا يجب غسل

↑↓

ص: ٩٠

الناصية و كذا غيرهم من الأصحاب و الظاهر أنه لا- خلاف بين الأصحاب فى ذلك حيث إنهم لم ينقلوا الخلاف فيها كما لا ينقلوا الإجماع، بل الظاهر أن المسلمين متفقون فى ذلك حيث لم ينقل الخلاف من أحد منهم و الله تعالى يعلم و خلفاؤه.

و من ذلك ما اختلفوا فى مواضع التحذيف فالظاهر من كلام السيد المدقق صاحب المدارك وجوب غسله و كونه من الوجه حيث قال: و يستفاد من تحديد الوجه من أعلاه بمنابت شعر الرأس وجوب غسل مواضع التحذيف فالأحوط أنها من الوجه لاشتمال الإصبعين على طرفها غالبا و لوقوعها فى التسطیح و المواجهه.

و ذهب العلامة (ره) فى المنتهى إلى العدم و كذا فى التذكرة حيث قال: إنه ليس من الوجه لنبات الشعر عليه فهو من الرأس، و

للشافعي وجهان، أحدهما أنه من الوجه و لذلك تعتاد النساء إزالة الشعر عنه و به سمي موضع التحذيف و الأولى أن لا يحذفه من حيث دخوله في التسطیح و التحديد، و كونه منبت الشعر ليس بضائر لعدم القطع بأنه مما يعد من شعر الرأس لكن لما كان يشك في كونه شعر الرأس و قد علمت أن القدر المشكوك لا دليل على وجوب الإتيان به في التكاليف اليقينية، فالظاهر ههنا أيضا عدم الوجوب، لكن الأولى الأخذ بالاحتياط التام و عدم ترك غسله خروجا عن الخلاف.

و من ذلك البياضان الواقعان بين الأذن و العذار فلا خلاف بين أصحابنا في عدم الدخول و لا يشملها الإصبعان قطعاً و لا يحصل بهما المواجهة، فلا وجوب فيه، و لا احتياط، و ممن صرح بذلك السيد المدقق صاحب المدارك، و العلامة (ره) في المنتهى، و التذكرة حيث قال: لا يجب غسل ما بين الأذنين و العذار من البياض عندنا، و به قال مالك لأنه ليس من الوجه، و قال الشافعي يجب على الأمد، و الملتحي، و قال أبو يوسف يجب على الأمد خاصة، انتهى.

↑↓

ص: ٩١

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ أُيْبَطُنُ لِحْيَتَهُ قَالَ لَا
٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ

تَمَمَةٌ

اعلم أن لهذا الخبر على ما نقل في الفقيه تتمه و هو قوله " قال زرارة قلت له أ رأيت ما أحاط به الشعر فقال: كلما أحاط الله به من الشعر فليس على العباد أن يطلبوه و لا يبحثوا عنه، و لكن يجرى عليه الماء " انتهى، و أقول: إذا قلت لشخص أ رأيت زيادا؟ فتارة تقصد بهذا الكلام معناه الظاهري و هو السؤال عن أنه رآه أو لم يره، و الجواب حاله كذا و كذا، و هذا المعنى هو المراد هنا فكأنه قال أخبرني عن حكم ما أحاط به الشعر متعلق بأحاط به الشعر هل يغسل أم لا على ما ذكره الشيخ البهائي و يقال بحثت عن الشيء و أبحثت عنه على ما ذكره الجوهري، و الجار و المجرور في قوله عليه السلام " و هو من الشعر " متعلق- بأحاط- و الجملة صلة للموصول، و " من " هنا إما تبعيضية بتأويل البعض حتى يكون فاعلا للفعل، أو ابتدائية، و الفاعل حينئذ هو الله سبحانه، و يمكن أن يكون بيانية لما و الفاعل ضمير " له " و الضمير المجرور للوجه و المعنى أخبرني عما أحاط الشعر به، و ستر بشرة الوجه هل يجب غسله بالتخليل، و إجراء الماء على باطن الشعر أم لا، فقال عليه السلام كل جزء من أجزاء الوجه، أحاط بأى نوع من أنواع الإحاطة أى الشعر كان من شعر اللحية، و العنقفة، و السبال، و الحاجبين، و الأهداب، و الخدين فليس يلزم على العباد مطالبة ما تحت الشعر من البشرة و لا البحث و التفتيش عنه و لكن يجرى على ظاهر الشعر الماء.

الحديث الثاني

: صحيح.

↑↓

ص: ٩٢

عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا تَضْرِبُوا وُجُوهَكُمْ بِالْمَاءِ ضَرْبًا إِذَا تَوَضَّأْتُمْ وَ لَكِنْ شُتُوا الْمَاءَ شَتًّا

٤ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَاعِ أَسْأَلُهُ عَنْ حَيْدِ الْوَجْهِ فَكَتَبَ مِنْ أَوَّلِ الشَّعْرِ إِلَى آخِرِ الْوَجْهِ وَكَذَلِكَ الْجَبِينَيْنِ

قوله عليه السلام: "أ ييطن" بتشديد الطاء، والمراد يدخل الماء إلى باطن لحيته أى إلى ما تحتها مما هو مستور بشعرها، وقال فى النهاية: بطنت بك الحمى أى أثرت فى باطنك، يقال: بطنه الداء يبطنه، ويدل على عدم وجوب التخليل مطلقا وربما يخص بالكثيف فيجب تخليل الخفيف وهو أحوط، وإن كان الأظهر عدم الوجوب تفصيله فى كتب الأصحاب.

الحديث الثالث

: مجهول أو ضعيف.

و فى النهاية: فيه "إذا حم أحدكم فليشن عليه الماء" أى فليرشه رشا متفرقا.

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

قوله: "أسأله" الظاهر أنه حال من فاعل كتبت، و يحتمل أن يكون استئنافا بتقدير سؤال، و يحتمل أن يكون عطف بيان عن جملة كتبت على قول من جوزه فى الجملة، كما قيل فى قوله تعالى (فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ) و ابن هشام منع منه، و أن يكون بدلا من كتبت كما فى قوله تعالى (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) أو يقدر فيها لام كى و إن كان تقدير الحرف بعيدا فتدبر.

قوله عليه السلام "و كذلك الجبينين" الظاهر الجبينان و لعله على الحكاية و يحتمل أن يكون المراد أن الجبينين أيضا داخلان فى حد الوجه، أو من جهة الجبينين أيضا الابتداء من الشعر، و الانتهاء إلى آخر الوجه فيكون المراد من أول



ص: ٩٣

٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَ غَيْرُهُ عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ عُذْوَةَ التَّمِيمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ فَقُلْتُ هَكَذَا وَ مَسَحْتُ مِنْ ظَهْرِ كَفِّي إِلَى الْمِرْفَقِ فَقَالَ لَيْسَ هَكَذَا تَنْزِيلُهَا إِنَّمَا هِيَ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ مِنَ الْمَرَافِقِ ثُمَّ أَمَرَ يَدَهُ مِنْ مِرْفَقِهِ إِلَى أَصَابِعِهِ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَخِيهِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى النِّسَاءِ فِي الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ أَنْ يَبْتَدِئْنَ بِبَاطِنِ أَدْرُعِهِنَّ وَ فِي الرِّجَالِ بِظَاهِرِ الذَّرَاعِ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ الشَّعْرِ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْجَبْهَةِ.

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام "هكذا تنزِيلُهَا" أى مفادها و معناها بأن يكون المراد بلفظة "إلى" من، أو المعنى أن "إلى" فى الآية غاية

للمغسول لا الغسل فلا يفهم الابتداء من الآيه، و ظهر من السنه أن الابتداء من المرفق، فالمعنى أنه لا ينافى الابتداء من المرفق لا أنه يفيد، و فيه بعد، و الظاهر أنه كان فى قراءتهم عليهم السلام هكذا.

الحديث السادس

: مجهول.

و قال والد شيخنا البهائى رحمهما الله: تضمن هذا الحديث بدءاً كل من الرجل و المرأة و لم يذكر أنهما فى الغسله الثانية يبتدئان بغير ذلك أو بمثله و الموجود فى كلام المتأخرين الأول و مستندهم غير واضح و قال الشيخ البهائى (ره): ثم لا يخفى أن الحديث دال على الوجوب و حمله على الاستحباب بعيد جداً.

الحديث السابع

: حسن.

و قال بعض الأصحاب: إن المراد ما بقى من المرفق إن لم يقطع منه،



ص: ٩٤

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَقْطَعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ قَالَ يَغْسِلُهُمَا ٨ وَعَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأَقْطَعِ قَالَ يَغْسِلُ مَا قُطِعَ مِنْهُ ٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعُمَرَكَيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الْمِرْفَقِ كَيْفَ يَتَوَضَّأُ قَالَ يَغْسِلُ

و بعضهم و إن قطع منه أيضاً، و ابن الجنيد ما بقى من العضد، و الذى أفاده الوالد العلامة رحمه الله أن السؤال عن حكم الأقطع اليد و الرجل، و أنه كيف يصنع بهما، فأجاب عليه السلام بأنه يغسلهما من التمسيل لأنهما عضوان مشتملان على العظم، و لا يخفى لطفه و دقته، و يؤيد ما أفاده رحمه الله أنه يحتاج غيره إلى تكلف فى نسبة الغسل إلى الرجل إما تغليب أو غيره، فلا تغفل.

الحديث الثامن

: صحيح.

و حمل الوالد رحمه الله بهذا الخبر الصق، و فيه أظهر و أبين كما لا يخفى.

الحديث التاسع

: صحيح.

قوله عليه السلام: "من عضده" على مذهب ابن الجنيد "من" بيانية، و على غيره تبعيضية، لأن بعضاً من المرفق من العضد، قال الشيخ البهائى (ره): المراد بما بقى طرف عظم العضد المتصل بطرف الذراع، و هو يدل على أن وجوب غسل المرفق بالأصالة لا

من باب المقدمة، وقال المحقق التستري (ره) كان المراد غسل ما بقى إلى المرفق لا أنه قطع المرفق فيغسل ما فوقه. وجملة القول في ذلك، أنه لا يخلو أن يكون قطع اليد، أما من تحت المرفق فيجب غسل الباقي إجماعاً، أو من فوقه فيسقط الغسل، ونقل عليه في المنتهى

↑↓

ص: ٩٥

مَا بَقِيَ مِنْ عَضِدِهِ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ أَنْ أُنَاسًا يَقُولُونَ إِنَّ بَطْنَ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ وَظَهْرُهُمَا مِنَ الرَّأْسِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِمَا غَسْلٌ وَلَا مَسْحٌ

بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ وَالْقَدَمَيْنِ

١ عَدَّةٌ مِنَ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْخَلِيلِ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ قَالَ يُجْزَى مِنَ الْمَسْحِ عَلَى الرَّأْسِ مَوْضِعُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ

الإجماع، و ظاهر هذا الخبر يدل على ما هو ظاهر ابن الجنيد، كما أوأنا إليه من أنه يغسل ما بقى من عضده أو من نفس المفصل، فمن قال بوجوب غسل المرفق أصالة قال بوجوب غسل رأس العضد، و من قال إنه من باب المقدمة أسقط الغسل

الحديث العاشر

: موثق كالصحيح.

باب مسح الرأس و القدمين

الحديث الأول

: مجهول.

قوله عليه السلام: "موضع ثلاث أصابع" أى فى العرض أو الطول، و ظاهره وجوب المسح بثلاث أصابع، و نسب القول به إلى الشيخ فى الخلاف، و المرتضى فى المصباح، و الصدوق فى الفقيه، و المشهور الاجتزاء بالمسمى، و منهم من حده بالإصبع، و يمكن حمل هذا الخبر على الإجزاء فى الفضل، و إن كان دلالة بمفهوم اللقب و هو ضعيف لكن يفهم من الإجزاء ذلك عرفاً، و القائلون بثلاث أصابع، الظاهر أنهم يقولون به فى عرض الرأس و من الطول يكتفون بالتحريك ليصدق المسح، و إن كان ثلاث أصابع فى الطول و العرض كان أحوط.

↑↓

ص: ٩٦

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْأُذُنَانِ لَيْسَا مِنَ الْوَجْهِ وَ لَا مِنَ الرَّأْسِ قَالَ وَ ذَكَرَ الْمَسْحُ فَقَالَ امْسَحْ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِكَ وَ امْسَحْ عَلَى الْقَدَمَيْنِ وَ ابْتَدَأْ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْخَلِيلِ عَنْ يُونُسَ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحُسَيْنِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ تَوَضَّأَ وَ هُوَ مُعْتَمٌّ فَتَقَلَّ عَلَيْهِ نَزْعُ الْعِمَامَةِ لِمَكَانِ الْبُرْدِ فَقَالَ لِيُدْخِلْ إِبْصَعَهُ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ أَلَا تُخْبِرُنِي مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ وَقُلْتَ إِنَّ الْمَسْحَ بِبَعْضِ الرَّأْسِ وَ بَعْضِ الرَّجْلَيْنِ فَضَحِكَ ثُمَّ قَالَ يَا زُرَّارَةُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ نَزَلَ بِهِ الْكِتَابُ مِنَ اللَّهِ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ- فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ فَعَرَفْنَا أَنَّ الْوَجْهَ كُلَّهُ يَتْبَغَى أَنْ يُغْسَلَ ثُمَّ قَالَ- وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ثُمَّ فَصَّلَ بَيْنَ الْكَلَامِ فَقَالَ وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ فَعَرَفْنَا حِينَ قَالَ- بِرُؤُوسِكُمْ أَنْ

الحديث الثاني

: حسن.

و يدل على وجوب تقديم الرجل اليمنى على اليسرى كما ذهب إليه جماعة من الأصحاب بناء على أن الأمر للوجوب.

الحديث الثالث

: مجهول.

الحديث الرابع

: كالصحيح.

قوله عليه السلام: "من أين علمت" قرأه مشايخنا بضم التاء و فتحها إما على قراءة الضم فمعناه- أنه أخبرني بمستند علمي بذلك و دليل قولى به فىإنى جازم بالمدعى غير عالم بدليله- و إما على قراءة الفتح فمعناه- أخبرني عن مستند علمك و قولك من كتاب الله و سنته نبيه صلى الله عليه و آله الذى تستدل به على العامة المنكرين حتى استدلت أنا عليهم لأن مباحثه، زراره مع العامة كثيرة كما يظهر من الأخبار و إلا



ص: ٩٧

الْمَسْحِ بِبَعْضِ الرَّأْسِ لِمَكَانِ الْبَيَاءِ ثُمَّ وَصَلَ الرَّجُلَيْنِ بِالرَّأْسِ كَمَا وَصَلَ الْيَدَيْنِ بِالْوَجْهِ فَقَالَ وَ أَرَجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَعَرَفْنَا حِينَ وَصَلَهَا بِالرَّأْسِ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى بَعْضِهَا ثُمَّ فَسَّرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِلنَّاسِ فَضَيَّعُوهُ ثُمَّ قَالَ- فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً

فإن زراره لا- يحتاج إلى دليل بعد سماعه منه عليه السلام لأنه معلوم عنده أن قوله عليه السلام قول الله عز و جل لإمامته و عصمته، فلا يرد ما ذكر بأن هذا ينبى عن سوء أدبه و قلة احترامه للإمام عليه السلام، و هو قدح عظيم فى شأنه لما قلنا فتدبر.

و ضحكه عليه السلام إما أن يكون من تقرير زراره المطلب الذى لا خدشة فيه بالعبارة التى يفهم منها سوء الأدب لعدم علمه بآداب الكلام، أو للتعجب منه أو من العامة بأنهم إلى الان لم يفهموا كلام الله تعالى مع ظهوره فى التبعض، أو من تعصبهم مع الظهور و الفهم أو من تبهيمه عليه السلام فيما بعد بقوله يا زراره إلخ.

و قوله عليه السلام "و نزل به الكتاب" إلخ يحتمل أن يكون تأسيساً و أن يكون بياناً و تفسيراً لقوله قال رسول الله صلى الله عليه و آله، فعلى الأول يكون معناه بينه رسول الله صلى الله عليه و آله بقوله أو بفعله و نزل به الكتاب من الله عز و جل لأن الله، و على الثانى يكون ما قاله رسول الله صلى الله عليه و آله هو الآية التى نزلت فى الكتاب، و يكون قول الله و قوله واحداً فيكون ما نزل به الكتاب بياناً له و الأول أظهر كما لا يخفى.

وقوله " فعرنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل " لأن الوجه حقيقة في الجميع، والأصل في الإطلاق الحقيقة، ولأن البعض لو كان مراداً لقيد به لأنه في معرض البيان. وقوله عليه السلام- ثم قال " وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ " أى وكذا عرفنا أن اليد إلى المرفق كله ينبغي أن يغسل بنحو ما مر، أو لتحديدتها بالغاية وقوله عليه السلام " ثم فصل بين الكلامين. " معناه ثم غاير بين الكلامين بإدخال الباء فى الثانى دون الأول، أو بتغيير الحكم لأن الحكم فى الأول الغسل وغيره فى الثانى حيث قال " وَ أَمْسَحُوا. " أو الأعم.

↑↓

ص: ٩٨

فَتَيَمَّمُوا صَ عِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ فَلَمَّا وَضَعَ الْوُضُوءَ إِنْ لَمْ تَجِدُوا الْمَاءَ أَثْبَتَ بَعْضَ الْغَسْلِ مَسِيحاً لِأَنَّهُ قَالَ بِوُجُوهِكُمْ ثُمَّ وَصَلَ بِهَا وَ أَيْدِيكُمْ ثُمَّ قَالَ مِنْهُ أَى مِنْ ذَلِكَ التَّيَمُّمِ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ لَمْ يَجْرِ وَقوله عليه السلام " فعرنا حين قال بِرُؤُسِكُمْ " أى عرفنا من زيادة الباء هنا و عدمه فى الأول أو من مطلق الزيادة مع قطع النظر عن الأول، كما ذكره الشيخ (ره) أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء، و وجوده و هذا ظاهر لمجىء الباء للتبعض مطلقاً، و فى هذا الموضع كما أشار إليه والدى العلامة.

وقوله عليه السلام " ثم وصل. " أى ثم عطف الرجلين على الرأس بدون تغيير بفصل فى الحكم و الأسلوب كما عطف اليدين على الوجه، فكما أن المعطوف فى الجملة الأولى و هو الأيدى فى حكم المعطوف عليه و هو الوجوه فى أنهما ينبغي أن يغسلا بأجمعهما، فكذلك المعطوف فى الجملة الثانية و هو الرجلين فى حكم المعطوف عليه و هو الرؤوس فى تبعض مسحهما باعتبار كونهما مدخولين لباء التبعض ثم فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه و آله قولاً و فعلاً فضيعوا حكمه بمخالفته أو فصنعه كما فى بعض النسخ، بأن يكون استدلالاً منه عليه السلام بفعل الصحابة أيضاً فى زمانه صلى الله عليه و آله كما نقل عنهم، و على هذه النسخة يكون حكم التضييع مراداً لدلالة المقام عليه.

ثم قال عز و جل (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا) و اقصدوا صَ عِيداً طَيِّباً أى طاهراً أو خالصاً و قوله عليه السلام " فلما أن وضع الوضوء. " الظاهر أن المراد بالوضوء هنا معناه اللغوى أعم من الوضوء و الغسل الشرعى بقريئة المقام، أى لما أسقط الله عز و جل تكليف الوضوء، و الغسل عمن لم يجد الماء أثبت مسح بعض من بعض مواضع الغسل التى هى الوجه و اليدين للتخفيف، لأنه قال بوجوهكم بلفظة الباء التبعية ثم وصل بها و أيدىكم بالعطف الذى يقتضى تساوى الحكمين.

و أما قوله عليه السلام " منه " أى من ذلك التيمم " لأنه علم. " الظاهر منه

↑↓

ص: ٩٩

عَلَى الْوَجْهِ لِأَنَّهُ يُعَلَّقُ مِنْ ذَلِكَ الصَّعِيدِ بَعْضَ الْكُفِّ وَ لَا يَغْلَقُ بَعْضَهَا ثُمَّ قَالَ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ وَ الْحَرْجُ الضِّيقُ

أنه عليه السلام جعل لفظه من فى الآية تبعية، و جعل الضمير راجعاً إلى التيمم المستفاد من قوله تعالى (فَتَيَمَّمُوا) بمعنى التيمم به أى الصعيد، و إلى كون " من " هنا تبعية ذهب صاحب الكشاف، و ادعى أنه الحق و أنه لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسى من الدهن، و من الماء، و من التراب إلا معنى التبعض و قال الإذعان للحق أحق من المراء، و به خالف إمامه أبا حنيفة فى عدم اشتراط العلوق فى التيمم، و اختار اشتراطه فيه، و كذا قال كثير من أصحابنا رضوان الله عليهم.

و حينئذ فالظاهر أن قوله عليه السلام " لأنه علم. " تعليل لقوله " قال " و المراد و الله تعالى يعلم أنه إنما اعتبر سبحانه كون التيمم ببعض الصعيد العالق بالكف أو ببعض الصعيد المضروب عليه على الوجه و هذا أظهر ما يمكن أن يفسر عبارة الخبر به على ما

يشهد به الفطرة السليمة.

و إلى هذا مال و ذهب المدقق المحقق النحرير شيخنا حسين بن عبد الصمد في شرح الرسالة على ما نقل عنه ولده الجليل النبيل، و حينئذ يدل ظاهرا على اشتراط العلق على ما ذهب إليه ابن الجنيد من علمائنا، و بعض من العامة و تلقاه الشيخان الجليلان المذكوران بالقبول فظهر أن ما قاله شيخنا الشهيد في الذكرى- من أن فيه إشارة إلى أن العلق غير معتبر محل كلام كما سيحىء.

و يحتمل بعيدا على تقدير كون من تبعيضه أن يكون قوله عليه السلام "لأنه علم" تعليلا لقوله "أثبت بعض الغسل مسحا" أى جعل بعض المغسول مسوحا حيث قال "بوجهكم" بالباء التبعيضية لأنه تعالى علم أن التراب الذى يعلق على اليد لا يجرى على كل الوجه و اليدين، لأنه يعلق ببعض اليد دون بعضه، و به فر

↑↓

ص: ١٠٠

بعض مشايخنا هذه العبارة، و يحتمل أن يكون تعليلا لقوله قال بوجهكم و هو قريب من سابقه.

و قال شيخنا البهائى فى الحبل المتين بعد تفسير الخبر بالتوجيهين الأخيرين:

و لا يجوز أن يجعل تعليلا لقوله عليه السلام "أى من ذلك التيمم" سواء أريد بالتيمم معناه المصدرى، أو التيمم به، أما على الأول فظاهر، و كذا على الثانى إذا جعلت كلمة "من" ابتدائية، و أما إذا جعلت تبعيضية فلان المراد إما. بعض الصعيد المضروب عليه، أو بعضه العالق بالكف، و على التقديرين لا يستقيم التعليل بعلم الله أن ذلك بأجمعه لا يجرى على الوجه ثم تعليل ذلك بأنه يعلق منه ببعض الكف و لا يعلق منه ببعضها فليكن بالتأمل الصادق انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

و أنت خبير بأنه على تقدير كون من تبعيضه و الضمير للتيمم بمعنى التيمم به، يستقيم لعبارة غاية الاستقامة، بل هو الظاهر من العبارة، و به صرح شيخنا المحقق حسين بن عبد الصمد على ما ذكرناه، فقوله لا يستقيم التعليل - لا يستقيم، لكنه ره تنبه لذلك و رجع فى كتاب مشرق الشمس إلى ما ذكرنا أولا فتنبه هذا.

ثم إن جعل "من" تبعيضية فى الآية هو أحد الوجوه المذكورة فيها، و ذهب جماعة إلى أنهما فيها لا ابتداء الغاية كالعلامة فى المنتهى، و الشهيد فى الذكرى، حيث ذهب إلى عدم اشتراط العلق لوجوه أقواها استحباب النفذ و حينئذ يكون الضمير فى قوله تعالى "منه" راجعا إما إلى الصعيد، أو إلى الضرب عليه المفهوم من قوله تعالى "فَتَيَمَّمُوا" و يكون المعنى أن المسح بالوجوه و الأيدي يتدئ من الصعيد أو من الضرب عليه.

قال فى الذكرى: بعد ذكر عدم اشتراط العلق و أدلته فإن احتج ابن الجنيد

↑↓

ص: ١٠١

لاعتبار الغبار بظاهر قوله تعالى "منه" و من للتبعيض، منعناه لجواز كونها لا ابتداء الغاية مع أنه فى روايه عن أبى جعفر عليه السلام أن المراد من ذلك التيمم قال لأنه علم إن ذلك أجمع لم يجر على الوجه لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف و لا يعلق ببعضها و فى هذا إشارة إلى أن العلق غير معتبر، انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

و كان مقصوده من قوله "فى هذا إشارة إلى آخره" أن قوله عليه السلام "لأنه يعلق ببعض الكف، و لا يعلق ببعضها" يدل على أن مع عدم العلق ببعض الكف يجرى التيمم، و هو ينافى اشتراط العلق فإن ظاهر من قال باشتراط العلق كابن الجنيد، أنه قائل باشتراطه بجميع أجزاء الكف و لا يخفى ما فيه.

وقيل: إن "من" في الآية سببية، والضمير للحدث المدلول عليه بالكلام السابق، كما يقال تيممت من الجنابة. ورد: بأنه خلاف الظاهر ومتضمن لقطع الضمير عن الأقرب وإعطائه الأبعد، ومستلزم لجعل لفظه منه تأكيدا لا تأسيسا إذ السببية يفهم من الفاء ومن جعل المسح في معرض الجزاء.

قوله عليه السلام "ثم قال ما يريد الله ليُجْعَلَ". حرف "من" في قوله عز وجل من حَرَجَ زائده أى ما تعلقته إرادة الله عز وجل في جميع تكاليف العباد خصوصا في تكليف الوضوء والغسل، والتيمم ليقرر عليكم ضيقا، بل يريد تطهيركم من الأحداث الظاهرة والباطنة التي هي الذنوب، والحاصل أنه ليس غرضه تعالى من التكاليف مشقتكم بل غرضه أن يعطيكم المثوبات العظيمة، وينجيكم من العقوبات الأليمة، ويحتمل أن يكون المراد: ما يريد الله جعل الحرج عليكم بالتكاليف الشاقة مثل تحصيل الماء على كل وجه ممكن، مع عدم كون الماء حاضرا وإن كان ممكنا بمشقة كالحفرة وغيره، بل بنى على الظاهر فقبل التيمم ولا كلف في التيمم أيضا بأن يوصل

↓

ص: ١٠٢

٥ عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَرْأَةُ يُجْزئُهَا مِنْ مَسْحِ الرَّأْسِ أَنْ تَمْسِحَ مُقَدَّمَهُ قَدْرَ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ وَلَا تُلْقَى عَنْهَا خِمَارَهَا

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ كَيْفَ هُوَ فَوَضَعَ كَفَّهُ عَلَى الْأَصَابِعِ فَمَسَحَهَا إِلَى الْكَعْبَيْنِ إِلَى ظَاهِرِ الْقَدَمِ فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا الْأَرْضَ إِلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ، وَأَعْضَاءَ الْوَضُوءِ، بَلْ لَمْ يَكْلَفِ الْإِيصَالَ إِلَى جَمِيعِ أَعْضَاءِ التَّيْمِمِ أَيْضًا، وَلَا كْلَفَ أَنْ يَطْلُبَ مَا يُمْكِنُ إِيصَالَهُ بَلْ يَكْفِي مَجْرَدَ وَجْهِ الْأَرْضِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَرَابًا وَهُوَ مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ السَّمْحَةَ.

الحديث الخامس

: حسن.

وقال في الحبل المتين: يمكن أن يستدل به للشيخ في النهاية، وابن بابويه من وجوب المسح بثلاث أصابع، وعدم إجراء الأقل مع الاحتياط ويمكن حملها على الاستحباب عملا بالمشهور بين الأصحاب المعتضد بالأخبار الصحيحة الصريحة، وسلوك سبيل الاحتياط أولى.

الحديث السادس

: صحيح.

ظاهره وجوب استيعاب الممسوح طولاً وعرضاً، ولعله محمول على الاستحباب جمعا. قال في الحبل المتين: وما تضمنه ظاهر هذا الحديث من وجوب مسح الرجلين بكل الكف، لا- أعرف به قائلًا- من أصحابنا، ونقل المحقق في المعبر، والعلامة في التذكرة، الإجماع على الاجتزاء بمسمى المسح ولو بإصبع واحدة فحمل ما تضمنه الحديث على الاستحباب لا بأس به، ويكون قوله عليه السلام: "لا إلا بكفه" من قبيل قوله عليه السلام: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد" كما قاله العلامة في المنتهى تبعاً للشيخ في التهذيب.

قوله عليه السلام " إلى ظاهر القدم " إما بدل أو عطف بيان لقوله عليه السلام " إلى

↓

ص: ١٠٣

قَالَ بِإِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِهِ هَكَذَا فَقَالَ لَا إِلَّا بِكَفِّهِ

٧ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى أَبَا الْحَسَنِ ع - بِمَنَى يَمْسَحُ ظَهْرَ قَدَمَيْهِ مِنْ أَعْلَى الْقَدَمِ إِلَى الْكَعْبِ وَ مِنَ الْكَعْبِ إِلَى أَعْلَى الْقَدَمِ وَيَقُولُ الْأَمْرُ فِي مَسْحِ الرَّجُلَيْنِ مُوسَعٌ مَنْ شَاءَ مَسَحَ مُقْبِلًا وَ مَنْ شَاءَ مَسَحَ مُدْبِرًا فَإِنَّهُ مِنَ الْأَمْرِ الْمَوْسَعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

الكعبين " لبيان أن الكعب في ظهر القدم، و يحتمل أن يكون لبيان أن المسح من الأصابع إلى الكعبين كان من جهة ظاهر القدم لا من جهة باطنها أى متوجها إلى جانب ظاهر القدم و الله يعلم.

الحديث السابع

: مرسل.

و يحتمل أن يكون رآه مرة هكذا و مرة أخرى هكذا فى الثانية قال الأمر الخ، و يحتمل أن يكون فى مقام واحد فعلهما معا، و قال ذلك أو إنه عليه السلام مسح ظهر القدم و بطنه معا تقيء، و تتمه الخبر يأبى من هذا فى الجملة.

قوله عليه السلام " من أعلى القدم " المراد من أعلى القدم إما رؤوس الأصابع لأنها أعلى بالنسبة إلى سائر أجزاء القدم عند وضعها على الأرض للمسح كما هو المتعارف أو المراد منه الكعب بالمعنى المشهور، و هو العظم الناتئ، و من الكعب المفصل و علو الكعب باعتبار ارتفاعه على سائر أجزاء ظهر القدم، فيكون المراد من المسح من أعلى القدم، المسح من رؤوس الأصابع و يكون الابتداء ابتداء إضافيا، أو المراد من جهته و كذا فى الانتهاء، و يمكن العكس أيضا بأن يكون المراد بأعلى القدم المفصل، و بالكعب الناتئ و توجيهه مما ذكرنا ظاهر.

و قال فى مشرق الشمسيين: قوله " مقبلا " إما حال عن المسح أو من نفس المسح، و المراد منه ما كان موافقا لإقبال الشعر أى من الكعب إلى أطراف الأصابع و بالمدير عكسه انتهى.

و المشهور بين أصحابنا جواز مسح الرجلين مقبلا و مدبرا، و بعضهم أوجبوا

↓

ص: ١٠٤

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ قَالَ لَوْ أَنَّكَ تَوَضَّأْتَ فَجَعَلْتَ مَسْحَ الرَّجُلَيْنِ غَسِيلًا ثُمَّ أَضْمَرْتَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُفْتَرَضُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَوْضُوءً ثُمَّ قَالَ ابْدَأْ بِالْمَسْحِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ فَإِنْ بَدَأَ لَكَ غَسْلٌ فَغَسِلْ فَغَسِلْتَ فَامْسَحْ بَعْدَهُ لِيَكُونَ آخِرَ ذَلِكَ الْمُفْتَرَضِ

الإقبال كالسيد، و الصدوق على ما هو الظاهر من كلامهما، و ابن إدريس أوجب فى الرجلين بخلاف الرأس، و الشيخ جوز فى المبسوط فى النهاية فى الرجلين مدبرا.

الحديث الثامن

: حسن.

قوله عليه السلام: " ثم أضمرت " ربما يفهم منه أن المسح و الغسل ليسا بحقيقتين متباينتين تباينا كلياً، و أنه إن كان مع إمرار اليد و قصد المسح يكون مجزياً، و إن حصل الجريان أيضاً، و يحتمل أن يكون المراد أنك إن أضمرت في نفسك أن ذلك هو المفروض عليك، و اكتفيت به لم يكن ذلك بوضوء، و إن مسحت قبله أو بعده فلا بأس.

قوله عليه السلام: " فإن بدا لك " حمله الشيخ على أن يكون الغسل قبل الوضوء، و يمكن أن يكون الغسل بين الوضوء فيدل على عدم وجوب المتابعة، لكن ظاهره أنه إذا مسح ثم غسل يلزمه المسح ثانياً، و يمكن الحمل على الاستحباب. و قال في مشرق الشمسين يحتمل معنيين.

الأول: أن يكون المراد أنك إذا مسحت رجلك ثم بدا لك غسلهما للتنظيف و نحوه، فامسحهما بعد ذلك مرة أخرى. و الثاني: أن يراد أنك إذا غسلت رجلك قبل مسحهما فامسحهما بعد الغسل، و الحمل على هذا المعنى هو الأولى فإنه هو المنطبق على قوله عليه السلام ليكون آخر ذلك المفترض من غير تكلف و لأن المسح لا تكرر فيه، و الظاهر أن الموالاة

↑↓

ص: ١٠٥

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّهُ يَأْتِي عَلَى الرَّجُلِ سِتُونَ وَ سَبْعُونَ سَنَةً مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً قُلْتُ وَ كَيْفَ ذَاكَ قَالَ لِأَنَّهُ يَغْسِلُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِمَسْحِهِ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَمَّهُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ يَكُونُ خُفُّ الرَّجُلِ مُخْرَقًا فَيُدْخِلُ يَدَهُ فَيَمْسَحُ ظَهْرَ قَدَمِهِ أَمْ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ

١١ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ تَوَضَّأَ عَلِيُّ ع فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ مَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَ لَمْ يُدْخِلْ يَدَهُ تَحْتَ الشَّرَاكِ

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الَّذِي يَخْضِبُ رَأْسَهُ بِالْحِنَاءِ ثُمَّ يَتَّيِدُ لَهُ فِي الْوُضُوءِ قَالَ لَمَّا يَجُوزُ حَتَّى يُصِيبَ بَشَرَةَ رَأْسِهِ بِالْمَاءِ

لا يفوت بغسل الرجلين في الأثناء إذا أسرع فيه.

الحديث التاسع

: مجهول، و يفهم منه أن أوامر القرآن للوجوب.

الحديث العاشر

: ضعيف أو مجهول، و ظاهره عدم وجوب الاستيعاب مطلقاً و يمكن حمله على الضرورة.

الحديث الحادي عشر

: ضعيف على المشهور.

و قال في النهاية الشراك أحد سيور النعل التي يكون على وجهها، و قال الشيخ (ره) يعني إذا كانا عربيين لأنهما لا يمنعان

وصول الماء إلى الرجلين بقدر ما يجب من المسح، و قال فى المنتهى و هو جيد.

الحديث الثانى عشر

: مرفوع.

قوله عليه السلام: " بشره رأسه " ينبغى حمله على ما يشمل الشعر أيضا.

↓

ص: ١٠٦

بَابُ مَسْحِ الْخُفِّ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرِيضِ هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ فِي الْمَسْحِ قَالَ لَا

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لَهُ فِي مَسْحِ الْخُفَّيْنِ تَقِيَّةً فَقَالَ ثَلَاثَةٌ لَا أَتَقِي فِيهِنَّ أَحَدًا شُرْبُ الْمُسْكِرِ وَ مَسْحُ الْخُفَّيْنِ وَ مُتَعَهُ الْحَجَّ قَالَ زُرَّارَةُ وَ لَمْ يَقُلِ الْوَاجِبُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَتَّقُوا فِيهِنَّ أَحَدًا

باب مسح الخف

الحديث الأول

: موثق.

قوله عليه السلام " هل له رخصة " بأن يتركه أو يوقعه فوق الخف و المؤلف فهم منه الثانى.

الحديث الثانى

: حسن.

و يمكن أن يقال فى شرب المسكر لأنه لا يلزم عدم الشرب القول بالحرمة فيمكن أن يسند الترك إلى عذر آخر، و فى المسح لأن الغسل أولى منه و يتحقق التقيه به، و فى الحج لأن العامة يستحبون الطواف و السعى للقدم فلم يبق إلا التقصير، و نية الإحرام بالحج و يمكن إخفاؤهما و يمكن أن يقال الوجه فى الجميع وجود المشارك من العامة.

↓

ص: ١٠٧

بَابُ الْجَبَائِرِ وَ الْقُرُوحِ وَ الْجِرَاحَاتِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنِ الْكَيْبِيرِ تَكُونُ عَلَيْهِ الْجَبَائِرُ أَوْ تَكُونُ بِهِ الْجِرَاحَةُ كَيْفَ يَصْنَعُ بِالْوُضُوءِ وَ عِنْدَ غُسْلِ الْجَنَابَةِ وَ غُسْلِ الْجُمُعَةِ قَالَ يَغْسِلُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْغُسْلُ مِمَّا ظَهَرَ مِمَّا لَيْسَ عَلَيْهِ الْجَبَائِرُ وَ يَدْعُ مَا سَوَى ذَلِكَ مِمَّا لَا يَشِي تَطْيَعُ غَسِيلَهُ وَ لَا يَنْزِعُ الْجَبَائِرَ وَ لَا يَغْتَبُ بِجِرَاحَتِهِ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجُرْحِ كَيْفَ يَصْنَعُ بِهِ

صَاحِبُهُ قَالَ يَغْسِلُ مَا حَوْلَهُ

باب الجائر والقروح والجراحات

الحديث الأول

: صحيح.

وقال فى الجبل المتين: الكسير فعيل بمعنى المفعول، والجيرة الخرقه مع العيدان التى تشد على العظام المكسورة، و الفقهاء يطلقونها على ما يشد به القروح والجروح أيضا، و يساوون بينهما فى الأحكام، و الغسل بكسر الغين الماء الذى يغسل به و ربما جاء بالضم أيضا.

قوله عليه السلام " و يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله " ربما يعطى بظاهره عدم وجوب المسح على الجيرة، و المعروف بين الفقهاء رضوان الله عليهم وجوب المسح عليها، و هل يجب استيعابها بالمسح، الظاهر ذلك، لوجوب استيعاب الأصل و قال فى المدارك لو لا- الإجماع المدعى على وجوب المسح على الجيرة لأمكن القول بالاستحباب، و الاكتفاء بغسل ما حولها، و ينبغى القطع بالسقوط فى غير الجيرة

↓

ص: ١٠٨

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ بِهِ الْقَرْحُ فِي ذِرَاعِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ الْوُضُوءِ فَيَعَصَّبُهَا بِالْخِرْقَةِ وَيَتَوَضَّأُ وَيَمْسَحُ عَلَيْهَا إِذَا تَوَضَّأَ فَقَالَ إِنْ كَانَ يُؤْذِيهِ الْمَاءُ فَلْيَمْسَحْ عَلَى الْخِرْقَةِ وَ إِنْ كَانَ لَا يُؤْذِيهِ الْمَاءُ فَلْيَنْزِعِ الْخِرْقَةَ ثُمَّ لِيُغْسِلْهَا قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجُرْحِ كَيْفَ أَصْنَعُ بِهِ فِي غَسَلِهِ قَالَ اغْسِلْ مَا حَوْلَهُ
٤ عَدَّةٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَثَرْتُ فَأَنْقَطَعَ ظُفْرِي فَجَعَلْتُ عَلَى إِصْبِعِي مَرَارَةً فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِالْوُضُوءِ قَالَ يُعْرَفُ هَذَا وَ أَشْبَاهُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ اِمْسَحْ عَلَيْهِ
و أما فيها فالمسح عليها أحوط.

الحديث الثانى

: صحيح.

الحديث الثالث

: حسن.

و يمكن حمل المسح على الاستحباب لخلو أكثر الأخبار عنه، أو يقال فى القروح يلزم المسح، دون الجراحات إلا أن يكون فى موضع المسح، بأن يحمل الخبر الاتى على ظفر الرجلين.

الحديث الرابع

: حسن.

وقال الفاضل التستري الظاهر على القول بأنه لا يجب مسح جميع ظهر اليد في التيمم، إن الأحوط أن يجمع مع هذا الوضوء تيمما انتهى، و لعله حمله على التيمم و لا يخفى بعده.

↓

ص: ١٠٩

بَابُ الشُّكِّ فِي الوُضُوءِ وَ مَنْ نَسِيَهُ أَوْ قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ

١ عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِذَا اسْتَيْقَنْتَ أَنَّكَ قَدْ أَحْدَثْتَ فَتَوَضَّأْ وَ إِيَّاكَ أَنْ تُحْدِثَ وَضُوءاً أَبَداً حَتَّى تَسْتَيْقِنَ أَنَّكَ قَدْ أَحْدَثْتَ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا كُنْتَ قَاعِداً عَلَى وَضُوءٍ وَ لَمْ تَدْرِ أَعْسَلْتَ ذِرَاعَكَ أَمْ لَا فَاعِدْ عَلَيْهَا وَ عَلَى جَمِيعِ مَا شَكَّكَ فِيهِ أَنَّكَ لَمْ تَغْسِلْهُ أَوْ تَمَسَّحْهُ مِمَّا سَمَى اللَّهُ مَا دُمْتَ فِي حَالِ الوُضُوءِ فَإِذَا قُمْتَ مِنْ

باب الشك في الوضوء و من نسيه أو قدم أو أخر

الحديث الأول

: موثق، أو حسن.

و في التهذيب نقلا- من هذا الكتاب بهذا الإسناد هكذا " إذا استيقنت أنك قد توضأت فإياك أن تحدث وضوء أبدا حتى تستيقن أنك قد أحدثت " و استدل الشهيد (ره) في الذكرى على أن من يقن الحدث، و شك في الطهارة لزمه التطهر بهذه الرواية، نظرا إلى أن مفهوم- إذا استيقنت- يدل على اعتبار اليقين في الوضوء، و فيه نظر لأن مفهومه لا- يدل إلا- على أن لا تحذير عن إحداث الوضوء بالشك في الحدث إذا لم تستيقن الوضوء، و هو لا يستلزم المراد من اعتبار اليقين في الوضوء، إذ يجوز أن يكفي الشك فيه أيضا، لكن يكون إحداث الوضوء حينئذ غير محذور عنه بخلاف ما إذا يقنه.

الحديث الثاني

: حسن كالصحيح.

و لا خلاف بين الأصحاب في وجوب الإتيان بالمشكوك فيه و بما بعده، عند عروض الشك حال الوضوء، و عدم الحاجة إلى الاستئناف، و في عدم اعتبار الشك

↓

ص: ١١٠

الْوُضُوءِ وَ فَرَعَتْ فَقَدْ صَبَتْ فِي حَالِ أُخْرَى فِي صِيْلَاءٍ أَوْ غَيْرِ صِيْلَاءٍ فَشَكَّكَتَ فِي بَعْضِ مَا سَمَى اللَّهُ مِمَّا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْكَ فِيهِ وَضُوءاً فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي مَسْحِ رَأْسِكَ وَ أَصَبْتَ فِي لِحْيَتِكَ بِلَهِّ فَاْمَسَحْ بِهَا عَلَيْهِ وَ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْكَ وَ إِنْ لَمْ تُصَبْ بِلَهِّ فَلَا تَنْقُضِ الوُضُوءَ بِالشُّكِّ وَ امْضِ فِي صِيْلَاتِكَ وَ إِنْ تَيَقَّنْتَ أَنَّكَ لَمْ تَيَمِّمْ وَضُوءَكَ فَاعِدْ عَلَى مَا تَرَكْتَ يَقِيناً حَتَّى تَأْتِيَ عَلَى الوُضُوءِ قَالَ حَمَّادٌ وَ قَالَ حَرِيزٌ قَالَ زُرَّارَةُ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ تَرَكَ بَعْضَ ذِرَاعِهِ أَوْ بَعْضَ جَسَدِهِ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ فَقَالَ إِذَا شَكَّ ثُمَّ

كَانَتْ بِهِ بَلَّةٌ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ مَسَحَ بِهَا

بعد الوضوء، وهل المراد بحال الوضوء عدم القيام عن الحالة التي كان عليها حال الوضوء أو الفراغ من أفعاله، ظاهر الأكثر الأول، و يدل عليه قوله عليه السلام "فإذا قمت" إلا- أن يقال: المراد به الفراغ بناء على الأغلب و يؤيده قوله عليه السلام " فرغت منه".

و لو تيقن ترك عضو أتى به و بما بعده إجماعا سواء كان في حال الوضوء أو بعده، لكن نقل عن ابن الجنيدي أنه قال: لو بقي موضع لم يبتل فإن كان دون الدرهم بلها و صلى، و إن كانت أوسع أعاد على العضو و ما بعده، ثم اعلم أن حكم الظن لم يجد في كلامهم و إلحاقه بكلا الطرفين محتمل.

قوله عليه السلام "فامسح بها عليه" قال في مشرق الشمسيين: يدل على أن من شك بعد انصرافه في مسح رأسه، و قد بقي في شعره بلل، فعليه مسح الرأس و الرجلين بذلك البلل، و الظاهر حمل هذا على الاستحباب.

قوله عليه السلام "مسح بها عليه". هذا أيضا محمول على الاستحباب.

قوله عليه السلام "ما لم يصب بله". فإنه لا يعيد الماء. و أما الرجوع عن الصلاة فهو متحقق على التقديرين.

قوله عليه السلام: "فإن دخله الشك". لا يتوهم المنافاة بينه و بين ما مر، إذ هذا

↑

ص: ١١١

عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ اسْتَيْقَنَ رَجَعَ وَ أَعَادَ عَلَيْهِ الْمَاءَ مَا لَمْ يُصِبْ بِلَهٍ فَإِنْ دَخَلَهُ الشُّكُّ وَ قَدْ دَخَلَ فِي حَالٍ أُخْرَى فَلْيَمْسُحْ فِي صَلَاتِهِ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ إِنْ اسْتَيْقَنَ رَجَعَ وَ أَعَادَ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَ إِنْ رَأَاهُ وَ بِهِ بِلَةٌ مَسَحَ عَلَيْهِ وَ أَعَادَ الصَّلَاةَ بِاسْتَيْقَانٍ وَ إِنْ كَانَ شَاكًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَكِّهِ شَيْءٌ فَلْيَمْسُحْ فِي صَلَاتِهِ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ ذَكَرْتَ وَ أَنْتَ فِي صَلَاتِكَ أَنْكَ قَدْ تَرَكَتَ شَيْئًا مِنْ وُضُوءِكَ الْمَفْرُوضِ عَلَيْكَ فَانْصَرِفْ وَ أْتِمَّ الَّذِي نَسَيْتَهُ مِنْ وُضُوءِكَ وَ أَعِدْ صَلَاتَكَ وَ يَكْفِيكَ مِنْ مَسْحِ رَأْسِكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ لِحْيَتِكَ بِلَهًا إِذَا نَسَيْتَ أَنْ تَمْسَحَ رَأْسَكَ فَتَمْسَحْ بِهِ مُقَدِّمَ رَأْسِكَ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا نَسِيَ الرَّجُلُ أَنْ يَغْسِلَ يَمِينَهُ فَعَسَلَ شِمَالَهُ وَ مَسَحَ رَأْسَهُ وَ رِجْلَيْهِ وَ ذَكَرَ بَعِيدَ ذَلِكَ غَسَلَ يَمِينَهُ وَ شِمَالَهُ وَ مَسَحَ رَأْسَهُ وَ رِجْلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ إِنَّمَا نَسِيَ شِمَالَهُ فَلْيَغْسِلِ الشُّمَالَ وَ لَا يُعِيدُ عَلَى مَا كَانَ تَوَضُّأً وَ قَالَ أَتْبَعُ وُضُوءَكَ بَعْضُهُ بَعْضًا

في صورة عدم إصابة البله و لما كان مستلزما لقطع الصلاة سقط استحباب المسح، و ما سبق في صورة إصابتها، و هما ظاهران من العبارة فتدبر، و يحتمل أن يكون المراد بالحالة الأخرى غير الصلاة يعني إن دخله الشك بعد الصلاة، و قد دخل في حالة أخرى غير الصلاة.

قوله عليه السلام: "باستيقان". أى البتة فإن الإعادة حينئذ لا بد منه و يحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف و تقديره إن كان تركه باستيقان فيكون تأكيدا، لقوله استبانة.

الحديث الثالث

: حسن.

الحديث الرابع

: حسن.

و فهم منه و من أشباهه الموالاة بمعنى المتابعة و لا يخفى أن ظاهرها الترتيب.

↑

ص: ١١٢

٥ عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ تَابِعَ بَيْنَ الْوُضُوءِ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ اِبْدَأْ بِالْوُجْهِ ثُمَّ بِالْيَدَيْنِ ثُمَّ امْسَحِ الرَّأْسَ وَ الرَّجْلَيْنِ وَ لَا تُقَدِّمَنَّ شَيْئاً بَيْنَ يَدَيْ شَيْءٍ تُخَالِفُ مَا أُمِرْتَ بِهِ وَ إِنْ غَسِمْتَ الذِّرَاعَ قَبْلَ الْوُجْهِ فَأَبْدَأْ بِالْوُجْهِ وَ أَعِدْ عَلَى الذِّرَاعِ وَ إِنْ مَسَّحْتَ الرَّجْلَ قَبْلَ الرَّأْسِ فَامْسَحْ عَلَى الرَّأْسِ قَبْلَ الرَّجْلِ

الحديث الخامس

: حسن كالصحيح.

و قال فى الحبل المتين: المراد بالمتابعة بين الوضوء، المتابعة بين أفعاله على حذف مضاف، أى اجعل بعض أفعاله تابعا أى مؤخرًا و بعضها متبوعًا أى مقدما من قولهم تبع فلان فلانا أى مشى خلفه، و ليس المراد المتابعة بالمعنى المتعارف بين الفقهاء أى أحد فردى الموالاة الذى جعلوه قسيما لمراعاة الجفاف.

ثم لا يخفى أن هذا الحديث إنما دل على تقديم الوجه على اليدين، و هما على مسح الرأس، و هو على الرجلين، و أما تقديم غسل اليد اليمنى على اليسرى فمسكوت عنه وهنا و عطفه عليه السلام الرجلين بالواو يراد منه معنى الترتيب، و ينبغى أن يقرأ قوله عليه السلام "تخالف ما أمرت به" بالرفع على أن الجملة حال من فاعل تقدمن كما فى قوله تعالى (وَ نَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) أو على أنها مستأنفة كما فى قول الشاعر- و قال رائدهم أرسوا نزاولها-، و أما قراءته مجزوما على أنه جواب النهى كما فى- لا تكفر تدخل الجنة- فممنوع عند جمهور النحاة لأن الجزم فى الحقيقة إنما هو بأن الشرطية مقدره. و لا يجوز أن يكون التقدير أن لا تقدمن شيئا بين يدي شىء تخالف ما أمرت به لأنه من قبيل- لا تكفر تدخل النار- و هو ممتنع عندهم و لا عبرة بخلاف الكسائى فى ذلك، قوله عليه السلام "فامسح على الرأس" حمل على ما إذا لم يمسح الرأس.

↑

ص: ١١٣

ثُمَّ أَعِدْ عَلَى الرَّجْلِ اِبْدَأْ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَبِي دَاوُدَ جَمِيعاً عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا نَسِيتَ فَعَسَلْتَ ذِرَاعَكَ قَبْلَ وَجْهِكَ فَأَعِدْ غَسْلَ وَجْهِكَ ثُمَّ اغْسِلْ ذِرَاعَيْكَ بَعْدَ الْوُجْهِ فَإِنْ بَدَأْتَ بِذِرَاعِكَ الْأَيْمَنِ قَبْلَ الْأَيْمَنِ فَأَعِدْ غَسْلَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ اغْسِلِ الْيَسَارَ وَ إِنْ نَسِيتَ مَسْحَ رَأْسِكَ حَتَّى تَغْسِلَ رِجْلَيْكَ فَامْسَحْ رَأْسَكَ ثُمَّ اغْسِلْ رِجْلَيْكَ

٧ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا تَوَضَّأْتَ بَعْضَ وُضُوءِكَ فَعَرَضَتْ لَكَ حَاجَةٌ حَتَّى يَنْشَفَ وُضُوءُكَ فَأَعِدْ وُضُوءَكَ فَإِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَتَّبَعُ

قوله عليه السلام " ابدأ بما بدأ الله به " فى الخبر دلالة على لزوم متابعه الترتيب المذكور فى الفعل و أن الابتداء فى الخبر ليس المراد به الابتداء الحقيقى، بل أعم منه و من الإضافى.

ثم اعلم أنه يمكن أن يكون مراده عليه السلام بيان قاعدة فى جميع الموارد أو فى خصوص هذا المقام أو يكون استدلالاً بقول النبى صلى الله عليه وآله و لعل الأوسط أظهر

الحديث السادس

: موثق.

قوله عليه السلام " فأعد غسل وجهك " ظاهر الإعادة أنه كان غسل الوجه، و يمكن أن يكون لمقارنته النيء، و أما الإعادة فى غسل الأيمن، فيمكن أن يكون باعتبار مطلق الغسل، أو المراد أصل الفعل بمجاز المشاكلة، و يمكن حمله على العامد، أو على الاستحباب، لكن لم يذكر هما الأصحاب، و ما يتوهم من بطلان غسل اليمين لكونه بعد غسل الشمال ففساده ظاهر.

الحديث السابع

: موثق قوله عليه السلام " حتى ينشف وضوءك " بفتح الواو أى ماء الوضوء، و بناء على كون الجنس المضاف مفيداً للعموم، يدل على جفاف الجميع، و التعليل يدل على



ص: ١١٤

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رُبَّمَا تَوَضَّأْتُ فَنَفِدَ الْمَاءُ فَدَعَوْتُ الْجَارِيَةَ فَأَبْطَأَتْ عَلَيَّ بِالْمَاءِ فَيَجِفُّ وَضُوءِي فَقَالَ أَعِدْ

٩ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ حَكَمِ بْنِ حُكَيْمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ مِنَ الْوُضُوءِ الذَّرَاعَ وَ الرَّأْسَ قَالَ يُعِيدُ الْوُضُوءَ إِنَّ الْوُضُوءَ يُتَّبَعُ بَعْضُهُ بَعْضًا الْاِكْتِفَاءُ بِالْبَعْضِ.

و لا خلاف بين الأصحاب فى وجوب الموالاة لكن اختلفوا فى معناها، فذهب جماعة منهم المفيد و الشيخ، فى بعض كتبه و كذا المرتضى إلى وجوب المتابعة، و فسروا بها الموالاة، و الأكثرون على أن الموالاة هى رعايته عدم الجفاف، و اختلفوا فى الجفاف، فذهب بعض إلى أن جفاف بعض من عضو كاف فى البطلان، و الأكثر على أن جفاف الجميع مبطل، و ذهب المرتضى و ابن إدريس إلى أن جفاف العضو السابق على ما هو فيه مبطل.

ثم المشهور بين القائلين بالمتابعة عدم بطلان الوضوء إلا بالجفاف و إنما يظهر الأثر فى ترتب الإثم، و الشيخ فى المبسوط على البطلان.

الحديث الثامن

: مجهول.

الحديث التاسع

: ضعيف على المشهور.

وقال في الحبل المتين: قد ورد في الموالاته هذان الحديثان، هذا من الصحاح و الأول من الموثقات، نفذ بالفاء المكسوره و الدال المهمله أى فنى، و لم يبق منه شىء، و الوضوء فى هذا الحديث بفتح الواو بمعنى ماء الوضوء، و كذلك الواقع فاعلا فى الحديث الأول، و يظهر من كلام بعض اللغويين أن الوضوء بالضم يجىء بمعنى ماء الوضوء أيضا، و قد دل الحديثان على أن الإخلال بالموالاته بحيث يجف السابق موجب لبطلان الوضوء، لكن قول الراوى فيجف وضوئى يمكن أن يراد

↑↓

ص: ١١٥

بَابُ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَ مَا لَا يَنْقُضُهُ

١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ وَ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً عَنْ صَيْمُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَالِمِ أَبِي الْفَضْلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَيْسَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْ طَرْفَيْكَ الْأَسْفَلَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكَ بِهِمَا
٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْهَلٍ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ النَّاسُورِ أَيْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ قَالَ إِنَّمَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ثَلَاثُ الْبُؤُولِ وَ الْغَائِطُ وَ الرَّيْحُ
٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ

به جفاف كل الأعضاء و جفاف بعضها، و كذلك قول الإمام عليه السلام فى الحديث الأول حتى يبس وضوؤك و لهذا اختلف الأصحاب فى أن المبطل للوضوء هو جفاف الجميع أو أن جفاف البعض كاف فى البطلان، و الأول هو الأظهر و عليه الأكثر.

باب ما ينقض الوضوء و ما لا ينقضه

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام "إلا ما خرج" الحصر إضافى بالنسبة إلى ما يخرج عن الجسد كالقيء و الرعاف و نحو ذلك ردا على العامة، فلا ينافى نقض النوم و الإغماء، و إن كان المراد بالخطاب صنف المخاطب يكون المراد الناقض بالنسبة إلى الرجل و إلا فمطلقا ليشمل الدماء الثلاثة أيضا.

الحديث الثانى

: حسن.

و فى الصحاح الناسور بالسين و الصاد جميعا علته تخرج فى نواحي المقعدة و فى اللثة، و هو معرب، انتهى. و كان الحصر إضافى أى ما يخرج من الأسفلين، و لا يوجب الغسل بقريئة السؤال عن الناسور.

الحديث الثالث

: حسن.

↑↓

أَبُو عَبِيدِ اللَّهِ عِ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفُخُ فِي دُبُرِ الْإِنْسَانِ حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْهُ رِيحٌ فَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِلَّا رِيحٌ تَسْمَعُهَا أَوْ تَجِدُ رِيحَهَا

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ ظَرِيفٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ لَيْسَ فِي حَبِّ الْقَرْعِ وَالدِّيدَانِ الصَّغَارِ وَضُوءٌ إِلَّا مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْقَمَلِ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَخِي فَضَيْلٍ عَنْ فَضَيْلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْهُ مِثْلُ حَبِّ الْقَرْعِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ وَضُوءٌ وَرُوي إِذَا كَانَتْ مُلَطَّخَةً بِالْعَذْرَةِ أَعَادَ الْوُضُوءَ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ فَقَالَا مَا يَخْرُجُ مِنْ طَرْفَيْكَ الْأَسْفَلَيْنِ مِنَ الدُّبُرِ وَ الذِّكْرِ غَائِطٌ أَوْ بَوْلٌ أَوْ مَنِيٌّ أَوْ رِيحٌ وَ النَّوْمُ حَتَّى يُذْهَبَ الْعَقْلُ وَ كُلُّ النَّوْمِ يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَسْمَعُ الصَّوْتِ

قوله عليه السلام " أو تجد ريحها" المراد إما رائحتها بالشم أو إحساس ريحتها بالخروج و هو بعيد، و لعله محمول على صورة الشك.

الحديث الرابع

: مجهول.

و حب القرع دود عريض يتولد في الأمعاء سمي به لشبهه به، قال في الفقيه:

هذا إذا لم يكن فيه ثفل فإذا كان فيه ثفل ففيه الاستنجاء و الوضوء و التقييد بالصغار لكون الغالب في الكبار التلطح.

قوله عليه السلام " بمنزلة القمل" يعني كما أن القمل يحصل من البدن و لا ينقض الوضوء كذلك الديدان.

الحديث الخامس

: مجهول و آخره مرسل.

الحديث السادس

: حسن.

قوله عليه السلام " و كل نوم يكره". قال في الحبل المتين: معناه أن كل نوم



ص: ١١٧

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ الْعُمَرَ كِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصِلُحُ لَهُ أَنْ يَشْتَدِخَلَ الدَّوَاءَ ثُمَّ يَصَلِّيَ وَ هُوَ مَعَهُ أَيْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ قَالَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَ لَا يَصَلِّيَ حَتَّى يَطْرَحَهُ

٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَجَشَّأُ

فَيَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ يُعِيدُ الْوُضُوءَ قَالَ لَا

يفسد الوضوء إلا نوما يسمع معه الصوت فعبّر عليه السلام عن الإفساد بالكراهة، وهذه الجملة بمنزلة المبينة لما قبلها فكأنه عليه السلام بين أن النوم الذى يذهب العقل، علامته عدم سماع الصوت، وإنما خالف عليه السلام بين المتعاطفات الأربعة، وبين الخامس فى التعريف، وأسلوب العطف لاندرج جميعها تحت الموصول الواقع بدلا عنه وكون كل منهما قسما منه، وأما الخامس فمعطوف عليه وقسيم له وتخصيصه عليه السلام ما يخرج من السيلين بهذه الأربعة يدل على عدم النقض بخروج الدود و الدم و الحقنة و أمثالها، و أما الدماء الثلاثة فلعله عليه السلام إنما لم يذكرها لأن الكلام فيما يخرج من طرفى الرجل.

الحديث السابع

: صحيح.

قوله عليه السلام " ولا يصلى " كأنه على الكراهة لما فاته لحضور القلب و لثلا يفجأه الحدث فى الصلاة، و ربما قيل بالحرمة لكونه حاملا للنجاسة، و قال فى مشرق الشمسين: نهيه عليه السلام عن الصلاة قبل إخراج الدواء محمول على الكراهة، و هو غير مشهور بين الفقهاء، و قد يستفاد من هذا الحديث أن خروج الحقنة غير ناقض.

الحديث الثامن

: حسن.

و فى القاموس جشأت نفسه ثارت للقىء و التجشؤ تنفس المعدة.



ص: ١١٨

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَيْءِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ قَالَ لَا

١٠ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَاءَ الرَّجُلُ وَ هُوَ عَلَى طَهْرٍ فَلْيَتَمَضَّمْ

١١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَى طَهْرٍ فَيَأْخُذُ مِنْ أَظْفَارِهِ أَوْ شَعْرِهِ أَوْ يُعِيدُ الْوُضُوءَ فَقَالَ لَا وَ لَكِنْ يَمْسَحُ رَأْسَهُ وَ أَظْفَارَهُ بِالْمَاءِ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ فِيهِ الْوُضُوءَ فَقَالَ إِنْ خَاصَمُوكُمْ فَلَا تَخَاصِمُوهُمْ وَ قُولُوا هَكَذَا السُّنَّةُ

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ

الحديث التاسع

: حسن.

الحديث العاشر

: موثق.

قوله عليه السلام "فليتضمنض" حمل على الاستحباب.

الحديث الحادى عشر

: مجهول كالصحيح.

و المسح بالماء محمول على الاستحباب لكرهه الحديده.

الحديث الثانى عشر

: حسن.

و عليه إجماع أصحابنا، إلا ابن الجنيده فى القبلة، و هو و ابن بابويه فى مس الفرج، قال ابن الجنيده: من قبل بشهوة للجماع و لذة فى المحرم نقض الطهارة فالاحتياط إذا كانت فى محلل إعادة الوضوء، و قال أيضا: إن مس ما انضم عليه الثقبان نقض وضوءه، و مس ظهر لفرج أمن الغير إذا كان بشهوة فيه الطهارة واجبة فى المحرم و المحلل احتياطاً، و مس باطن الفرجين من الغير ناقض للطهارة من المحلل و المحرم.

↓

ص: ١١٩

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَيْسَ فِي الْقُبْلَةِ وَ لَا مَسَّ الْفَرْجِ وَ لَا الْمُبَاشَرَةَ وَضُوءٌ

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرُّعَافِ وَ الْحِجَامَةِ وَ كُلِّ دَمٍ سَائِلٍ فَقَالَ لَيْسَ فِي هَذَا وَضُوءٌ إِنَّمَا الْوُضُوءُ مِنْ طَرَفَيْكَ اللَّذَيْنِ أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمَا عَلَيْكَ

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ بِهِ عِلَّةٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِضْطِجَاعِ وَ الْوُضُوءِ

و قال ابن بابويه: إذا مس الرجل باطن دبره أو باطن إحليله فعليه أن يعيد الوضوء و إن فتح إحليله الغير أعاد الوضوء.

قوله عليه السلام " و لا المباشرة". كان المراد بها الملامسة بأى عضو كان ردا على العامة حيث ذهبوا إلى أنها ناقضة، و استدلوا بقوله تعالى (أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) حملا لها على المعنى اللغوى، و يحتمل أن يكون المراد بها الجماع فإنه أيضا لا يوجب الوضوء و إن نقضه.

الحديث الثالث عشر

: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع عشر

: صحيح.

قوله " يشدد عليه". قال فى الحبل المتين: أراد به أنه يصعب عليه صعوبة قليلة لا يؤوى إلى جواز التيمم، و إلا لسوغه عليه السلام

له و إنما ذكر الراوى تعسر الوضوء عليه و أردفه بقوله- و هو قاعد رجاء أن يرحض عليه السلام له فى ترك مطلق الطهارة و طمعا فى أن يكون النوم حال القعود و تمكين المقعد من الأرض غير ناقض للطهارة، كما ذهب إليه بعضهم، و خصوصا إذا كانت الطهارة متعسرة.

و ما تضمنه آخر الحديث- من قوله عليه السلام " إذا خفى عنه الصوت فقد وجب

↑↓

ص: ١٢٠

يَشْتَدُّ عَلَيْهِ وَ هُوَ قَاعِدٌ مُسْتَنِدٌّ بِالْوَسَائِدِ فَرُبَّمَا أَغْفَى وَ هُوَ قَاعِدٌ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ قَالَ يَتَوَضَّأُ قُلْتُ لَهُ إِنَّ الْوُضُوءَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ لِحَالِ عِلَّتِهِ فَقَالَ إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ الصَّوْتُ فَقَدْ وَجِبَ الْوُضُوءُ عَلَيْهِ وَ قَالَ يُؤَخَّرُ الظُّهْرُ وَ يُصَلِّيُ بِهَا مَعَ الْعَصْرِ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَ كَذَلِكَ الْمَغْرِبُ وَ الْعِشَاءُ

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْخَفَقَةِ وَ الْخَفَقَتَيْنِ فَقَالَ مَا أَدْرَى مَا الْخَفَقَةُ وَ الْخَفَقَتَانِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ- بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ

إِنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَقُولُ مَنْ وَجَدَ طَعْمَ النَّوْمِ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ

١٦ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُمُهورٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سَعِيدِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أُذُنَانِ وَ عَيْنَانِ تَنَامُ الْعَيْنَانِ وَ لَا تَنَامُ الْأُذُنَانِ وَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوُضُوءَ فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ وَ الْأُذُنَانِ انْتَقَضَ الْوُضُوءُ

١٧ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنِ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنِ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الرَّجُلُ يَقْرُضُ مِنْ شَعْرِهِ بِأَسْنَانِهِ أَيْمَسِيحُهُ بِالْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ قَالَ لَا بَأْسَ إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَدِيدِ

عليه الوضوء" مما استدلل به الشيخ فى التهذيب على النقض بالإغماء أو المرءة، و تبعه المحقق فى المعتمد و العلامة فى المنتهى، و شيخنا الشهيد فى الذكرى و لا يخفى ما فيه، و قال الجزرى و فى النهاية، فيه " فغفوت غفوة" أى نمت نومته خفيفة يقال: أغفى إغفاء و إغفاءة إذا نام و قلما يقال غفا قال الأزهري اللغة الجيدة أغفيت.

الحديث الخامس عشر

: صحيح.

و قال فى القاموس خفق فلان حرك رأسه إذا نعس.

الحديث السادس عشر

: مرسل.

الحديث السابع عشر

: موثق و الظاهر عن أحمد بن الحسن، و فى بعض النسخ

بَابُ الرَّجُلِ يَطَأُ عَلَى الْعَذْرَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْقَدْرِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الْأَحْوَلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الرَّجُلِ يَطَأُ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي لَيْسَ بِنَظِيفٍ - ثُمَّ يَطَأُ بَعْدَهُ مَكَانًا نَظِيفًا قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ خَمْسَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ ع إِذْ مَرَّ عَلَى عَذْرَةٍ يَابِسَةٍ فَوَطِئَ عَلَيْهَا فَأَصَابَتْ ثَوْبَهُ فَقُلْتُ

عن أحمد بن الحسين و هو تصحيف.

باب الرجل يطاء على العذرة أو غيرها من القدر

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام " نظيفا " يمكن أن يستدل بظاهره على اشتراط طهارة الأرض لتطهير النعل و إن أمكن أن يكون المراد خلوها من عين النجاسة.

قوله عليه السلام " خمسة عشر ذراعا " لعله لزوال عين النجاسة فإنها تزول بها غالبا، و نقل عن ابن الجنيد أنه اعتبر هذا التحديد، و قال في مشرق الشمسين:

اسم كان يعود بقرينه السياق في ما بين المكانين، و الظاهر أن المراد ما يحصل بالمشى عليه زوال عين النجاسة، كما يشعر به قوله عليه السلام " أو نحو ذلك ".

الحديث الثاني

: حسن.

قوله عليه السلام " إن الأرض " كان هذا للغبار النجس الذي مس النعل و يحتمل أن يكون لرفع توهم النجاسة الذي حصل للوطء على العذرة اليابسة، و الأول أولى كما لا يخفى، ثم اعلم أن الحكم بتطهير التراب باطن الخف، و أسفل القدم، و النعل مقطوع به في كلام الأصحاب و ظاهرم الاتفاق عليه، و ربما أشعر كلام المفيد باختصاص الحكم بالخف و النعل، و صرح ابن الجنيد بالتعميم، و مقتضى

جَعَلْتُ فِدَاكَ قَدْ وَطِئْتُ عَلَى عَذْرَةٍ فَأَصَابَتْ ثَوْبَكَ فَقَالَ أَلَيْسَ هِيَ يَابِسَةٌ فَقُلْتُ بَلَى فَقَالَ لَا بَأْسَ إِنَّ الْأَرْضَ تُطَهَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا

٣ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ نَزَلْنَا فِي مَكَانٍ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ زُقَاقٌ قَدِرٌ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ أَيْنَ نَزَلْتُمْ فَقُلْتُ نَزَلْنَا فِي دَارٍ فَلَانٍ فَقَالَ إِنَّ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ زُقَاقًا قَدِرًا أَوْ قُلْنَا لَهُ إِنَّ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ زُقَاقًا قَدِرًا فَقَالَ

كلامه الاكتفاء في حصول التطهير بمسحها بغير الأرض من الأعيان الطاهرة، وربما ظهر من كلام الشيخ في الخلاف عدم طهارة أسفل الخف بمسحه بالأرض، فإنه استدل فيه بجواز الصلاة فيه بكونه مما لا يتم فيه الصلاة. ثم ظاهر ابن الجنيّد اشتراط طهارة الأرض وبيوستها، وهو أحوط، ولا يعتبر المشى بل يكفي المسح إلى أن يذهب العين، و قال في الحبل المتين: و لعل المراد بالأرض في قوله عليه السلام- الأرض يطهر بعضها بعضا ما يشتمل نفس الأرض و ما عليها من القدم و النعل و الخف، و قال في المعالم: و كان المراد من هذه العبارة بمعونة سياق الكلام الواقعة فيه، أن النجاسة الحاصلة في أسفل القدم و ما هو بمعناه بملاقاة الأرض المتنجسة على الوجه المؤثر يطهر بالمسح في محل آخر من الأرض، فسمى زوال الأثر الحاصل من الأرض تطهيرا لها، كما يقول: الماء مطهر للبول، بمعنى أنه مزيل للأثر الحاصل منه و على هذا يكون الحكم المستفاد من الحديث المذكور و ما في معناه مختصا بالنجاسة المكتسبة من الأرض النجسة.

الحديث الثالث

: مجهول كالموثق.

و في الصحاح: الزقاق السكّة، و يدل على حرمة تنجيس المسجد أو إدخال النجاسة فيه مطلقا، و يمكن أن يقال: لعله للصلاة في تلك النعل، لكنه خلاف الظاهر و قال في المدارك: قوله عليه السلام "الأرض يطهر بعضها بعضا" يمكن أن يكون معناه أن الأرض يطهر بعضها، و هو المماس لا سفن النعل أو الطاهر منها بعض الأشياء

↓

ص: ١٢٣

لَا بَأْسَ الْأَرْضِ تُطَهَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا قُلْتُ وَ السَّرْقِينُ الرَّطْبُ أَطَأَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَا يَضُرُّكَ مِثْلُهُ

٤ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيِّهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَطَأُ فِي الْعَدْرَةِ أَوْ الْبَوْلِ أَيْعِيدُ الْوُضُوءَ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يَغْسِلُ مَا أَصَابَهُ وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِذَا كَانَ جَافًا فَلَا يَغْسِلُهُ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْخَنْزِيرِ يَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ فَيَمُرُّ عَلَى الطَّرِيقِ فَيَسِيلُ مِنْهُ الْمَاءُ أَمْرٌ عَلَيْهِ حَافِيًا فَقَالَ أَلَيْسَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ جَافٌ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَلَا بَأْسَ إِنَّ الْأَرْضَ تُطَهَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا

بَابُ الْمَذْيِ وَالْوَدْيِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي

و هو النعل و القدم، و يحتمل أن يكون المراد أن أسفل القدم و النعل، إذا تنجس بملاقاة بعض الأرض النجسة يطهره البعض الآخر الطاهر إذا مشى عليه فالمطهر في الحقيقة ما ينجس بالبعض الآخر و علقه بنفس البعض مجازا.

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور، و آخره مرسل.

الحديث الخامس

: مختلف فيه.

و يمكن أن يستدل بهذا على اشتراط الجفاف أيضا إلا أن يقال: الظاهر الجفاف عن هذه الرطوبة التي مر قبيله، و هو الماء الذي سال عن بدن الخنزير.

باب المذى والودى

الحديث الأول

: حسن.

و المياه التي تخرج من الإنسان سوى البول و المنى ثلاثة و لا خلاف بين علمائنا



ص: ١٢٤

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ إِنْ سَالَ مِنْ ذَكَرِكَ شَيْءٌ مِنْ مَذْيٍ أَوْ وَدْيٍ وَ أَنْتَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا تَغْسِلْهُ وَ لَا تَقْطَعْ الصَّلَاةَ وَ لَا تَنْقُضْ لَهُ الْوُضُوءَ وَ إِنْ بَلَغَ عَقِيْبَكَ فَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ النُّخَامَةِ وَ كُلُّ شَيْءٍ يَخْرُجُ مِنْكَ بَعْدَ الْوُضُوءِ فَإِنَّهُ مِنَ الْحَبَائِلِ أَوْ مِنَ الْبُؤَاسِ بِرٍ وَ لَيْسَ بِشَيْءٍ فَلَا تَغْسِلْهُ مِنْ ثُوبِكَ إِلَّا أَنْ تَقْدَرَهُ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَذْيِ فَقَالَ مَا هُوَ وَ النُّخَامَةُ إِلَّا سَوَاءٌ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عَنِ الْمَذْيِ فَقَالَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَ لَا يُغْسَلُ مِنْهُ ثَوْبٌ وَ لَا جَسَدٌ إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُخَاطِ وَ الْبُرَاقِ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمَذْيِ يَسْبِيلُ حَتَّى يُصَيَّبَ الْفَخْدَ فَقَالَ لَا يَقْطَعُ صَلَاتَهُ وَ لَا يَغْسِلُهُ مِنْ فَخْدِهِ إِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَخْرَجِ الْمَنِيِّ إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ النُّخَامَةِ

فى عدم الانتقاض بها إلا ابن الجنيد، فإنه ذهب إلى الانتقاض بالمذى إذا كان عقيب شهوة و فى القاموس: و المذى بسكون الذال و المذى كغنى و المذى ساكنة اللام ما يخرج منك عند الملاعبة و التقبيل، و الودى بالمهملة ما يخرج عقيب البول و لم نجد بالمعجمة فى اللغة، لكن ذكر الشهيد الثانى (ره) و بالمعجمة ما يخرج عقيب الإنزال و قال فى المذى: إنه ماء رقيق لزج يخرج عقيب الشهوة، و على ما عرفت لا يظهر لتقييد ابن الجنيد (ره) وجه وجهه، و ينبغى أن يحمل البواسير على ما إذا كان الخارج منها غير الدم، أو يكون عدم الغسل لأنه معفو عنه، لا طاهرا و يكون المراد من قوله "تقدره" تجده قدرا أى نجسا فيدخل الدم فيه، و فيه بعد، و الأظهر أن المعنى، إلا أن يستقدره طبعك و تستنكف عنه.

الحديث الثانى

: موثق، و يمكن الاستدلال به على الطهارة.

الحديث الثالث

: حسن.

الحديث الرابع

: حسن .



ص: ١٢٥

بَابُ أَنْوَاعِ الْغُسْلِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ الْعِيدَيْنِ وَ حِينَ تُحْرِمُ وَ حِينَ تَدْخُلُ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةَ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَ يَوْمَ تَزْوُرُ الْبَيْتَ وَ حِينَ تَدْخُلُ الْكَعْبَةَ وَ فِي لَيْلَةِ تِسْعِ عَشْرَةَ وَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ مَنْ غَسَلَ مِيْتًا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْغُسْلِ الْجُمُعَةِ فَقَالَ وَاجِبٌ فِي السَّفَرِ وَ الْحَضَرِ إِلَّا أَنَّهُ رُخِّصَ لِلنِّسَاءِ فِي السَّفَرِ لِقَلَّةِ الْمَاءِ وَ قَالَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَاجِبٌ وَ غُسْلُ الْحَائِضِ إِذَا

باب أنواع الغسل

الحديث الأول

: مجهول كالصحيح .

قوله عليه السلام " و العيدين " حدد بعض الأصحاب وقتها بالزوال، و بعضهم بالصلاة، و ظاهر هذا الخبر إلى آخر اليوم، إلا أن يقال المراد بالعيدين صلاتهما، و بعض الأخبار يؤكد ما ذكرناه من الامتداد إلى آخر اليوم و نسب القول بالوجوب في العيدين إلى الظاهرية.

قوله عليه السلام " تزور البيت " الظاهر أن المراد به طواف الحج، و يحتمل مطلق الطواف أيضا، و فيه دلالة على أنه يكفي الغسل ذلك اليوم و لا تلزم المقارنة.

قوله عليه السلام " و من غسل ميئا " ظاهره غسل المس لا غسل الميت كما فهمه الشيخ رحمه الله.

الحديث الثاني

: موثق .

قوله عليه السلام " في السفر و قلته الماء " ظاهره اجتماعهما، و يحتمل أن يكون كل منهما على رأسها و في التهذيب: لقلته الماء.



ص: ١٢٦

طَهَّرْتُ وَاجِبٌ وَ غُسْلُ الْمُسِيْتَحَاضَةِ وَاجِبٌ إِذَا احْتَسَّتْ بِالْكَرْسُفِ فَجَازَ الدَّمُ الْكَرْسُفَ فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ لِكُلِّ صِيْلَتَيْنِ وَ لِلْفَجْرِ غُسْلٌ وَ إِنْ لَمْ يَجْزِ الدَّمُ الْكَرْسُفَ فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً وَ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صِيْلَةٍ وَ غُسْلُ النِّفْسَاءِ وَاجِبٌ وَ غُسْلُ الْمَوْلُودِ وَاجِبٌ وَ غُسْلُ الْمِيْتِ وَاجِبٌ وَ غُسْلُ الزِّيَارَةِ وَاجِبٌ وَ غُسْلُ دُخُولِ الْبَيْتِ وَاجِبٌ وَ غُسْلُ الْإِسْتِسْقَاءِ وَاجِبٌ وَ غُسْلُ أَوَّلِ لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ يُسْتَحَبُّ وَ غُسْلُ لَيْلَةِ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ غُسْلُ لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ سُنَّةٌ لَا تَتْرُكُهَا فَإِنَّهُ يُرْجَى فِي إِحْدَاهُنَّ لَيْلَةُ الْقَدْرِ وَ غُسْلُ يَوْمِ

قوله عليه السلام " و إن لم يجز " شامل للقليلة و المتوسطة إلا أن القليلة خارج بالنصوص فيبقى المتوسطة و هذا مستند المشهور

فى تثليث أقسام المستحاضة، و لا يخفى عدم دلالة على كون الغسل لصلاة الغداة.

قوله عليه السلام " لكل صلاة " أى واجب، و يفهم منه وجوب الوضوء مع الغسل، و يمكن حمله على صلاة لم يقارنها الغسل للأخبار الكثيرة أو يحمل على الاستحباب، و المشهور أن غسل المولود غسل كسائر الأغسال لا غسل، و أيضا المشهور استحبابه، و قال ابن حمزة بوجوبه لهذا الخبر و ما يشابهه من الأخبار الأخر، و حملت على تأكيد الاستحباب.

قوله عليه السلام و غسل الزيارة واجب " الظاهر أن المراد منها طواف الحج، و الأكثر حملوه على مطلق الزيارة، و لا حاجة لنا فى إثباته إلى هذا الخبر، للأخبار الكثيرة الواردة لاستحباب الغسل لها عموما و خصوصا قوله عليه السلام " فى إحداهن " كذا فى التهذيب أيضا و فى الفقيه إحداهما، و هو الأظهر، و على الأول إما تجوز فى الجمع، أو بإضافة الليلة الأولى.

قوله عليه السلام " و غسل الاستخارة " ذكر الأكثر أنه ليس المراد الغسل لكل استخارة، بل لصلاة الاستخارة المنقولة، و قد ورد فيها الغسل فى الخبر المخصوص، و يشكل التخصيص لإطلاق هذا الخبر، و حمله على العهد بعيد، بل الظاهر أن لا يقيد بصلاتها أيضا.



ص: ١٢٧

الْفِطْرِ وَ غُسْلُ يَوْمِ الْأَضْحَى سُنَّةٌ لَا أَحَبُّ تَرْكَهَا وَ غُسْلُ الْإِسْتِخَارَةِ يُسْتَحَبُّ الْعَمَلُ فِي غُسْلِ الثَّلَاثِ اللَّيَالِي مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ - لَيْلَةُ تِسْعَ عَشْرَةَ وَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ ثَلَاثَ وَ عَشْرِينَ
بَابُ مَا يُجْزَى الْغُسْلُ مِنْهُ إِذَا اجْتَمَعَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ إِذَا اغْتَسَيْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَجْزَأَكَ غَسْلُكَ ذَلِكَ لِلْجَنَابَةِ وَ الْجُمُعَةِ وَ عَرَفَةَ وَ النَّحْرَ وَ الْحَلْقَ وَ الذَّبْحَ وَ الزِّيَارَةَ وَ إِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْكَ حُقُوقٌ أَجْزَأَهَا عَنْكَ غُسْلٌ وَاحِدٌ قَالَ ثُمَّ قَالَ وَ كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ يُجْزَى غُسْلُ وَاحِدٍ لِجَنَابَتِهَا وَ إِحْرَامِهَا وَ جُمُعَتِهَا وَ غُسْلِهَا مِنْ حَيْضِهَا وَ عِيدِهَا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ قَالَ إِذَا اغْتَسَلَ الْجُنُبُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ

ثم لا يخفى ما فى هذا الخبر من بيان اختلاف مراتب الفضل و الاستحباب بالتعبير عن بعضها بالوجوب و بعضها بالسنة و بعضها بالاستحباب فتدبر.

قوله عليه السلام " و يستحب العلم " كان فى هذه العبارة سهوا، و يمكن أن يكون المراد أن غسل هذه الليالى لأجل العمل، و فى التهذيب نقل الخبر إلى قوله و غسل الاستخارة يستحب من غير هذه التتمة.

باب ما يجزى الغسل منه إذا اجتمع

الحديث الأول

: حسن.

قوله عليه السلام " و الجمعة " و فى بعض النسخ مكانها الحمامة، و المراد لغسل الحمامة، و تطهيرها، لا لغسلها و كأنها سهو من النساخ، و يدل على تداخل الأغسال إذا كان معها واجب، إما بأن ينوى الجميع، أو يقصد الجنابة و يجزى عنها.

الحديث الثانى

: ضعيف.



ص: ١٢٨

أَجْزَأَ عَنْهُ ذَلِكَ الْغُسْلُ مِنْ كُلِّ غُسْلٍ يَلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ

بَابُ وُجُوبِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ وَاجِبٌ عَلَيَّ كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْتَى

وقال في المدارك إذا اجتمع على المكلف غسلان فصاعدا، فيما أن يكون كلها واجبة أو مستحبة، أو يجتمع الأمران. الأول: أن تكون كلها واجبة و الأظهر التداخل مع الاقتصار على نية القربة، كما ذكره المصنف (ره) و كذا مع ضم الرفع أو الاستباحة مطلقا، و لو عين أحد الأحداث. فإن كان المعين هو الجنابة فالمشهور إجزاؤه عن غيره، بل قيل إنه متفق عليه، و إن كان غيره ففيه قولان أظهرهما أنه كالأول.

الثاني: أن تكون كلها مستحبة و الأظهر التداخل مع تعيين الأسباب، أو الاقتصار على القربة، لفحوى الأخبار، و مع تعيين البعض يتوجه الإشكال السابق، و إن كان القول بالإجزاء غير بعيد أيضا.

الثالث: أن يكون المراد بعضها واجبا و بعضها مستحبا و الأجود الاجتزاء بالغسل الواحد أيضا لما تقدم انتهى، و ما اختاره (ره) قوى كما يظهر من الأخبار.

باب وجوب الغسل يوم الجمعة

الحديث الأول

: حسن، و اختلف في غسل الجمعة، فالمشهور استحبابه، و ذهب الصدوقان إلى الوجوب كما هو ظاهر المصنف، فمن قال بالاستحباب يحمل الوجوب على تأكده لعدم العلم بكون الوجوب حقيقة في المعنى المصطلح، بل الظاهر من الأخبار خلافه و من قال بالوجوب يحمل السنة على مقابل الفرض أى ما ثبت



ص: ١٢٩

عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ

٢ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ الرِّضَاعَ عَنْ غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَقَالَ وَاجِبٌ عَلَيَّ كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْتَى عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ فِي الْحَضَرِ وَ عَلَى الرِّجَالِ فِي السَّفَرِ وَ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ فِي السَّفَرِ

وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ رُخِّصَ لِلنِّسَاءِ فِي السَّفَرِ لِقَلَّةِ الْمَاءِ

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَاحِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ عَنْ أَبِيهِ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ ع كَيْفَ صَارَ غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَتَمَّ صِيْلَاءَ الْفَرِيضَةِ بِصِيْلَاءِ النَّافِلَةِ وَ أَتَمَّ صِيْلَاءَ الْفَرِيضَةِ

بِصِيَامِ النَّافِلَةِ

وجوبه بالسنة لا بالقرآن، وهذا أيضا يظهر من الأخبار.

الحديث الثاني

: مجهول.

الحديث الثالث

: صحيح و آخره مرسل، ويمكن حمله على عدم تأكيد الاستحباب لخبر أم أحمد.

الحديث الرابع

: حسن على ما قيل بناء على إن الحسين بن خالد، هو الحسين بن أبي العلاء الخفاف. الممدوح، و الظاهر أنه الصيرفي المجهول لروايته كثيرا عن الرضا عليه السلام برواية الصدوق (ره) في كتبه، و قال الفاضل التستري لا أعرفه على هذا الوجه، و إن كان هو الحسن بن خالد على ما ينبه عليه بعض أخبار الفقيه حيث يروى عن الحسن بن خالد، عن أبي الحسن الأول فقد وثق، و كذا الكلام في نحوه.

قوله عليه السلام " و أتم وضوء النافلة " في أبواب الزيادات من التهذيب، وضوء الفريضة أى الفريضة بدل النافلة و فى الفقيه الوضوء بدونهما، و قد يستدل به على

↓

ص: ١٣٠

وَ أَتَمَّ وَضُوءَ الْفَرِيضَةِ بِغُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَا كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ سَهْوٍ أَوْ تَقْصِيرٍ أَوْ نِسْيَانٍ أَوْ نُقْصَانٍ
٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ صَبَّاحِ الْمُزَنِيِّ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ عَنِ الْأَضْيَعِ بَيْغِ قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَوِّخَ الرَّجُلَ يَقُولُ وَ اللَّهُ لَأَنْتَ أَعْجَزُ مِنَ التَّارِكِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ إِنَّهُ لَا يَزَالُ فِي طَهْرٍ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى عَنْ أُمِّهِ وَ أُمِّ أَحْمَدَ بِنْتِ مُوسَى قَالَتَا كُنَّا مَعَ أَبِي الْحَسَنِ ع بِالْبَادِيَةِ وَ نَحْنُ نُرِيدُ بَعْدَادَ فَقَالَ لَنَا يَوْمَ الْخَمِيسِ اغْتَسِلَا الْيَوْمَ لِعِدِّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ الْمَاءَ بِهَا غَدًا قَلِيلٌ فَاعْتَسِلْنَا يَوْمَ الْخَمِيسِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ
٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا

الاستحباب لكون نظيره مستحيين، و يشكل الاستدلال بمحض ذلك، و لعله يصلح للتأييد.

الحديث الخامس

: ضعيف.

الحديث السادس

: مجهول.

و يدل على جواز التقديم لخوف قلة الماء، وربما يشترط فيه السفر أيضا، و هو غير معلوم، و قد يقال بالجواز لسائر الأعدار بل غير عذر أيضا لما روى من جواز تقديم أعمال الجمعة يوم الخميس لضيقه و لا يخلو من إشكال.

الحديث السابع

: مرسل، و آخره أيضا مرسل.

و ظاهر أكثر الأصحاب عدم الفرق بين كون الفوات عمدا أو نسيانا لعذر و غيره، و قال الصدوق (ره) - و من نسى الغسل أو فاته لعذر فليغتسل بعد العصر أو يوم السبت فشرط العذر و أكثر الأخبار مطلقة.

↓

ص: ١٣١

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا بُدَّ مِنْ غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي السَّفَرِ وَ الْحَضَرِ فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَعُدْ مِنَ الْعَدِ وَ رُوِيَ فِيهِ رُخْصَةٌ لِلْعَلِيلِ
بَابُ صِفَةِ الْغُسْلِ وَ الْوُضُوءِ قَبْلَهُ وَ بَعْدَهُ وَ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ فِي مَكَانٍ غَيْرِ طَيِّبٍ وَ مَا يُقَالُ عِنْدَ الْغُسْلِ وَ تَحْوِيلِ الْخَاتَمِ عِنْدَ الْغُسْلِ
١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ
رَزِينِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَائِزِ فَقَالَ تَبْدَأُ بِكَفَيْكَ فَتَغْسِلُهُمَا ثُمَّ تَغْسِلُ فَوْجَكَ ثُمَّ تَصِيبُ
الْمَاءَ عَلَى

ثم اعلم أن ظاهر الأصحاب استحباب القضاء ليلة السبت، و التقديم ليلة الجمعة و الأخبار خالية عنهما، و يمكن أن يقال يوم السبت يشمل الليل لكونه أحد إطلاقيه، لكن يشكل الاستدلال به.

باب صفة الغسل و الوضوء قبله و بعده و الرجل يغتسل في مكان غير طيب و ما يقال عند الغسل و تحويل الخاتم عند الغسل

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام " تبدأ بكفيك " يظهر منه استحباب الغسل من الزند.

قوله عليه السلام " ثم تغسل فرجك " يمكن أن يستدل بظاهر هذا الخبر على وجوب تقديم رفع الخبث على الحدث، و اشتراط طهارة البدن عند الغسل، إلا أن يقال هذا محمول على الاستحباب على كل مذهب، إذ لم يقل أحد ظاهرا بوجوب رفع الخبث على جميع الغسل بل على غسل ذلك العضو.

قوله عليه السلام: " ثم تصب على رأسك " يحتمل أن يكون المراد به غسل الرأس ثلاث مرات و أن يكون عليه السلام أراد غسله بثلاث أكف من غير دلالة على تثليث

↓

ص: ١٣٢

رَأْسِكَ ثَلَاثًا ثُمَّ تَصِيبُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ مَرَّتَيْنِ فَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَاءُ فَقَدْ طَهَّرَ
٢ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُفِيضُ الْجُنُبُ عَلَى

رَأْسِهِ الْمَاءَ ثَلَاثًا لَا يُجْزئُهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ قُلْتُ كَيْفَ يَغْتَسِلُ الْجُنُبُ فَقَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ كَفَّهُ شَيْءٌ غَمَسَ بِهَا فِي الْمَاءِ ثُمَّ يَدَأُ بِفَرْجِهِ فَأَنْقَاهُ بِثَلَاثِ غُرْفٍ ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ أَكْفٍ ثُمَّ صَبَّ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ مَرَّتَيْنِ وَعَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ مَرَّتَيْنِ فَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَاءُ فَقَدْ أُجْرَاهُ

الغسل، وقد حكم جماعة من الأصحاب باستحباب تكرار الغسل ثلاثا في كل عضو، وقد دل هذا الحديث والحديث الآتي على المرتين فيما عدا الرأس وحكم ابن الجنييد بغسل الرأس ثلاثا واجتزأ بالدهن في البدن، واستحب للمرتمس ثلاث غوصات، أقول ويظهر من هذا الخبر وسائر الأخبار عدم وجوب الترتيب بين الجانبين.

قوله عليه السلام: "مرتين" يحتمل أن تكون المرتان باعتبار الجانبين لكنه بعيد خصوصا مع التصريح في الخبر الثاني وقوله عليه السلام "فما جرى عليه الماء فقد طهر" يحتمل أن يكون المراد منه محض اشتراط الجريان أو مع تبعض الغسل أيضا بمعنى أن كل عضو تحقق غسله فهو بحكم الطاهر في جواز المس به وإدخاله المسجد وغير ذلك من الأحكام.

الحديث الثاني

: مجهول كالصحيح.

و ظاهره تثليث الصب لا الغسل، والمعنى أنه لا يجزيه أقل من ذلك من أى من الثلاث الألف لتحقق الغسل غالبا.

الحديث الثالث

: حسن.

قوله عليه السلام: "و على منكبه الأيسر" لا يخفى أن هذا الخبر لا يدل على



ص: ١٣٣

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَصِيْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ بَعْضِ أَصِيْحَابِنَا قَالَ قَالَ تَقُولُ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ - اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنْ كُلِّ آفَةٍ تَمَحَّقُ بِهَا دِينِي وَ تُبْطِلُ بِهَا عَمَلِي وَ تَقُولُ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ - اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي وَ زَكِّ عَمَلِي وَ تَقَبَّلْ سِعْيِي وَ اجْعَلْ مَا عِنْدَكَ خَيْرًا لِي

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَيْبَا عُبَيْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا ارْتَمَسَ الْجُنُبُ فِي الْمَاءِ ارْتِمَاسَةً وَاحِدَةً

الترتيب بين الجانبين لعدم دلالة الواو عليه، وعلى تقدير دلالة الترتيب الذكرى عليه فإنما يدل على الترتيب فى الصب لا الغسل فتأمل.

الحديث الرابع

: مرسل.

قوله عليه السلام "اللهم طهر قلبى". أى من العقائد الباطلة و الأخلاق الذميمة و النيات الفاسدة، "و زك عملى" أى اجعله زاكيا

ناميا، أو ثوابه مضاعفا، أو اجعله طاهرا مما يدنسه من النيات الفاسدة و غيرها،" و اجعل ما عندك خيرا لى " أى تكون آخرتى أحسن لى من الدنيا، أو أكون إلى الآخرة أرغب منى إلى الدنيا

الحديث الخامس

: حسن.

و الظاهر أن الارتماس يتحقق بخروج جزء من الرأس و لا يشترط خروج جميع البدن عن الماء كما قيل، و قال فى الحبل المتين: الاجتزاء فى غسل الجنابة بارتماسه واحده مما لا خلاف فيه بين الأصحاب، و ألحقوا به بقيه الأغسال، و نقل الشيخ فى المبسوط، قولاً بأن فى الارتماس ترتيباً حكيمياً، و هذا القول لا يعرف قائله، غير أن الشيخ صرح بأنه من علمائنا، و فسر تارة بقصد الترتيب و اعتقاده حاله الارتماس، و أخرى بأن الغسل يترتب فى نفسه و إن لم يلاحظ المغتسل ترتيبه، و قال المحقق الشيخ على تبعاً للشهيد أن فائده التفسيرين يظهر فيمن وجد لمعه فيعيد على الأول و يغسلها على الثانى و فى نادر الغسل مرتباً فيبدأ بالارتماس

على



ص: ١٣٤

أَجْزَأُهُ ذَلِكُ مِنْ غُسْلِهِ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعُمَرَكِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرَأَةِ عَلَيْهَا السَّوَارُ وَ الدُّمْلُجُ فِي بَعْضِ ذِرَاعَيْهَا لَأَ تَدْرِي يَجْرِي الْمَاءُ تَحْتَهُ أَمْ لَا كَيْفَ تَضِيغُ إِذَا تَوَضَّأَتْ أَوْ اغْتَسَلَتْ قَالَ تُحَرِّكُهُ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَاءُ تَحْتَهُ أَوْ تَنْزَعُهُ وَ عَنِ الْخَاتِمِ الضَّيِّقِ لَأَ يَدْرِي هَلْ يَجْرِي الْمَاءُ تَحْتَهُ إِذَا تَوَضَّأَتْ أَمْ لَا كَيْفَ يَضِيغُ قَالَ إِنْ عَلِمَ أَنَّ الْمَاءَ لَأَ يَدْخُلُهُ فَلْيُخْرِجْهُ إِذَا تَوَضَّأَ ٧ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى وَ أَبُو دَاوُدَ جَمِيعاً عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَصَابَتْهُ

الثانى دون الأول انتهى، و للبحث فيه مجال واسع، و لا يخفى أن رعاية الترتيب الحكيمى بهذين التفسيرين، ربما يقتضى مقارنة النية الجزء من الرأس.

الحديث السادس

: صحيح.

و قال فى مشرق الشمسيين: السوار بكسر السين و الدمليج بالدال و اللام المضمومتين و أخره جيم شبيه بالسوار تلبسه المرأة فى عضدها و يسمى المعضد و لعل على بن جعفر أطلق الذراع على مجموع اليد تجوزاً.

قوله عليه السلام " إن علم " ظاهره الفرق بين الوضوء و الغسل باشتراط العلم بالعدم فى وجوب التخليل فى الأول و كفاية عدم العلم فى الثانى لكون الأمر فى الغسل أشد، و يمكن حمل ما فى الوضوء على الوجوب، و الثانى على الاستحباب أو على أنه لما كان الغالب فى الأول لاشتماله على الدمليج، عدم وصول الماء يكفى فيه عدم العلم بخلاف الثانى فإنه بخلافه.

الحديث السابع

: مرسل.

و ظاهره أنه يجزيه في الارتماس لا- للترتيب بأن ينوى كل عضو و يغسله، و إن احتمله أيضا، و قد أجرى الشيخ في المبسوط العقود تحت المجرى، و الوقوف

↓

ص: ١٣٥

جَنَابُهُ فَقَامَ فِي الْمَطْرِ حَتَّى سَالَ عَلَى جَسَدِهِ أَمْجُزُهُ ذَلِكَ مِنَ الْغُسْلِ قَالَ نَعَمْ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ الْيَمَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا لَمْ يَزْ بِأَسَا أَنْ يَغْسِلَ الْجُنْبُ رَأْسَهُ غُدُوَّةً وَ يَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ عِنْدَ الصَّلَاةِ

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي

تحت المطر مجرى الارتماس في سقوط الترتيب، و إليه ذهب العلامة في جملة من كتبه، و ذهب ابن إدريس إلى اختصاص الحكم بالارتماس.

الحديث الثامن

: حسن كالصحيح.

و اعلم أنه اختلف الأصحاب في وجوب الغسل لنفسه أو لغيره، فذهب ابن إدريس، و المحقق و جماعة إلى وجوب غسل الجنابة لغيره، و الراوندى و العلامة و والده و جماعة إلى الوجوب لنفسه، و يفهم من كلام الشهيد (ره) في الذكري وقوع الخلاف في غير غسل الجنابة أيضا من الطهارات، و لا- يتوهم إمكان الاستدلال بهذا الخبر على وجوب الغسل لنفسه لأنه لا خلاف في استحبابه قبل الوقت فإن استدل بأنه يلزم أن يكون بعضه واجبا و بعضه مستحبا عورض بأنه على تقدير الوجوب لنفسه أيضا يلزم كون بعضه واجبا لنفسه و بعضه واجبا لغيره، و الجواب بعدم فساد ذلك مشترك.

ثم اعلم أنهم اختلفوا أيضا فيما إذا تخلل الحدث الأصغر بين الغسل، فقليل يبطل الغسل، و قيل يجب إتمامه و الوضوء بعده و قيل لا يجب الوضوء أيضا، و ربما يؤيد الأخير هذا الخبر إذ قلما ينفك المكلف في مثل هذه المدة عن حدث فتدبر

الحديث التاسع

: حسن.

و يدل على وجوب الترتيب في الغسل بين الرأس و البدن، و على أنه شرط

↓

ص: ١٣٦

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ مَنْ اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابِهِ فَلَمْ يَغْسِلْ رَأْسَهُ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَغْسِلَ رَأْسَهُ لَمْ يَجِدْ بُدْأً مِنْ إِعَادَةِ الْغُسْلِ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ بَكْرٍ عَنْ كَرِبِ بْنِ كَرِبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ أَوْ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ بَعْدَ الْغُسْلِ فَقَالَ إِنْ كَانَ يَغْتَسِلُ فِي مَكَانٍ يَسِيلُ الْمَاءُ عَلَى رِجْلَيْهِ بَعْدَ الْغُسْلِ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَغْسِلَهُمَا وَ إِنْ كَانَ يَغْتَسِلُ فِي مَكَانٍ يَسْتَنْقِعُ رِجْلَاهُ فِي الْمَاءِ فَلْيَغْسِلَهُمَا

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ أَغْتَسِلُ فِي الْكَنِيفِ الَّذِي يُبَالُ فِيهِ وَ عَلَيَّ نَعْلٌ سِنْدِيَّةٌ فَقَالَ إِنْ كَانَ الْمَاءُ الَّذِي يَسِيلُ مِنْ جَسَدِكَ يُصِيبُ أَسْفَلَ قَدَمَيْكَ فَلَا تَغْسِلُ قَدَمَيْكَ

فى الغسل يبطل بالإخلال به سهوا أيضا.

الحديث العاشر

: مجهول.

قوله عليه السلام: " أن لا يغسلهما " ظاهره أنه إن كان رجلاه فى الطين المانع من وصول الماء إليهما يجب غسلهما، و إن لم يكن كذلك بل يسيل الماء الذى يجرى [على بدنه] على رجليه فلا يجب الغسل بعد الغسل أو الغسل، و يحتمل أن يكون المراد أنه يشترط فى تحقق الغسل عدم كون الرجلين فى الماء لعدم كفاية الغسل السابق على النية و عدم تحقق غسل بعده، و الظاهر أنه تكفى الاستدامة مع النية، أو المراد أنه إن كان يغتسل فى الماء الجارى و الماء يسيل على قدميه فلا يجب غسله، و إن كان فى الماء الواقف القليل فإنه يصير غسالته و لا يكفى لغسل الرجلين، و لعله أظهر الوجوه.

الحديث الحادى عشر

: حسن.

قوله عليه السلام " إن كان الماء " ظاهره أن هذا لتحقيق الغسل لا للتطهير، و إن كان سؤال السائل عنه فإنه يظهر منه جوابه أيضا فتأمل.



ص: ١٣٧

١٢ عَمَدَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْخَلِيلِ عَنْ يُونُسَ عَنْ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الْوُضُوءُ بَعْدَ الْغُسْلِ بَدْعُهُ

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ غَيْرُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ غُسْلٍ قَبْلَهُ وَضُوءٌ إِلَّا غُسْلَ الْجَنَابَةِ

وَ رُوِيَ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْغُسْلِ فِيهِ وَضُوءٌ إِلَّا غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ قَبْلَهُ وَضُوءاً وَ رُوِيَ أَيْ وَضُوءٌ أَطَهَرَ مِنَ الْغُسْلِ

١٤ عَمَدَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْخَاتَمِ إِذَا اغْتَسَلْتَ قَالَ حَوْلَهُ مِنْ مَكَانِهِ وَ قَالَ فِي الْوُضُوءِ تَدِيرُهُ وَ إِنْ نَسِيتَ حَتَّى تَقُومَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا آمُرُكَ أَنْ

الحديث الثانى عشر

: مجهول.

قوله عليه السلام: " بدعة " ظاهره أن البدعة باعتبار البعدية، و منهم من حمل على غسل الجنابة و لا حاجة إليه.

الحديث الثالث عشر

: صحيح، والأخيران مرسلان.

ويظهر من هذا الخبر مع الخبر السابق كون الوضوء مع غسل الجنابة بدعة، وقال في المدارك أجمع علماؤنا على أن غسل الجنابة يجزى عن الوضوء، و اختلف في غيره من الأغسال فالمشهور أنه لا يكفي بل يجب معه الوضوء للصلاة سواء كان فرضا أو سنة، وقال المرتضى (ره) لا يجب الوضوء مع الغسل سواء كان فرضا أو نقلا و هو اختيار ابن الجنيد و جماعة من المتأخرين و هو أقوى.

قوله عليه السلام "إلا غسل يوم الجمعة" فإنه غير مبيح. و إن أمكن حمله على تأكيد الاستحباب أيضا كما يدل عليه المرسله بعده.

الحديث الرابع عشر

: حسن.

و يحتمل أن يكون المراد من التحويل هو الإدارة و ظاهره المغايرة لما في



ص: ١٣٨

تُعِيدَ الصَّلَاةَ

١٥ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اغْتَسَلَ أَبِي مِنَ الْجَنَابَةِ فَقِيلَ لَهُ

الغسل من المبالغة، و على التقديرين الظاهر الاستحباب لعدم الأمر بالإعادة مع النسيان.

الحديث الخامس عشر

: صحيح.

و يمكن أن يكون المنع لا- جل التنبيه على أن المعصوم لا يسهو أو للتعليم بالنظر إلى غيره، و قال المحقق التستري (ره): و كان فيه أن من وقع منه حال النسيان ما يحرم لو وقع منه حال التذكر لم يجب نهيه و هو قضية الأصول، و قال الشيخ البهائي (ره): فاعل اغتسل في بعض النسخ غير مذكور، فضمير "قال" يرجع إلى الراوى و يحتمل رجوعه إلى الإمام عليه السلام فيكون حكاية عن شخص أنه فعل ذلك فلا يكون حجة و يمكن تأييد هذا الاحتمال بعصمة الإمام عليه السلام اللهم إلا أن يقال: لعل غرضه عليه السلام التعليم و فيه بعد، و لا يخفى أن ظاهره يعطى أجزاء المسح عن الغسل.

و قال رحمه الله في مشرق الشمسين: اللمعة بضم اللام و هى فى اللغه القطعة من الأرض المعشبة إذا يبس عشبها و صارت بيضاء كأنها تلمع بين الخضرة، و تطلق على القطعة من مطلق الجسم إذا خالفت ما حولها فى بعض الصفات، و يستفاد من هذا الحديث أن من سها عن شىء من واجبات الطهارة لا يجب على غيره تنبيهه عليه و الظاهر أنه لا فرق بين الطهارة و غيرها من العبادات. و لا يخفى ما فى ظاهره فإنه ينافى العصمة و لعل ذلك القائل كان مخطئا فى ظنه عدم إصابه الماء تلك اللمعة و يكون قول الأم عليه السلام ما عليك لو سكت ثم مسحه تلك اللمعة إنما صدر عند التعليم. و قال فى جبل المتين لعل اللمعة كانت من الجانب الأيسر فلم يفت الترتيب،

قَدْ أَبْقَيْتَ لُمْعَةً فِي ظَهْرِكَ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ فَقَالَ لَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ لَوْ سَكَتَ ثُمَّ مَسَحَ تِلْكَ اللَّمْعَةَ بِيَدِهِ
١٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَمَّا تَنَقَّضُ الْمَرْأَةُ
شَعْرَهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ

١٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا تَصْنَعُ النِّسَاءُ فِي الشَّعْرِ وَالْقُرُونِ فَقَالَ لَمْ
تَكُنْ هَذِهِ الْمِشْطَةُ

والمسح في قول الراوي " ثم مسح تلك اللمعة بيده " الظاهر أن المراد به ما كان معه جريان في الجملة و إطلاق المسح على مثل ذلك مجاز إذ الحق أن المسح و الغسل حقيقتان متخالفتان لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الآخر. ويمكن أن يستنبط من هذا الحديث أمر آخر و هو أن من أخبره شخص باشتغال عبادته على نقص و جب عليه قبول قوله و يلزمه تلافى ذلك النقصان، فإن الظاهر أن المراد من قوله عليه السلام لمن أخبره بتلك اللمعة، ما كان عليك لو سكت، إنك لو لم تخبرني بها لم يلزمني تداركها فإن الناس في سعة لما لا يعلمون فعلى هذا فهل يكفي في وجوب قبول قول المخبر بأمثال ذلك مطلق ظن صدقه أم لا بد من عدالته كل محتمل و لعل الاكتفاء بالأول أولى و الله يعلم.

الحديث السادس عشر

: مرسل.

و يدل على عدم وجوب غسل الشعر في الغسل، و يفهم من ظاهر المعبر، و الذكري الإجماع على عدم وجوب غسل الشعر و لا يظهر من كلام أحد وجوبه، إلا ما يفهم من ظاهر عبارة المفيد في المقنع و قد أولها الشيخ (ره).

الحديث السابع عشر

: حسن.

و في الصحاح القرن الخصلة من الشعر يقال للرجل قرنان أى ضفيران.
قوله: عليه السلام " هذه المشطه " بالجمع أو المصدر و الثانى أظهر، و قال الوالد

إِنَّمَا كُنَّ يَجْمَعُهُ ثُمَّ وَصَفَ أَرْبَعَهُ أَمْكِنَهُ ثُمَّ قَالَ يُبَالِغَنَّ فِي الْغُسْلِ
بَابُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صِفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ
مَتَى يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فَقَالَ إِذَا أَدْخَلَهُ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ وَالْمَهْرُ وَالرَّجْمُ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَضِحَائِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ الْمَرْأَةَ قَرِيبًا مِنَ
الْفَرْجِ فَلَا يُنْزِلَانِ مَتَى يَجِبُ

العلامة رحمه الله يعنى لم يكن فى زمان رسول الله صلى الله عليه وآله هذه الصفات بل كن يفرقن أشعار رؤوسهن فى أربعة أمكنه و كان إيصال الماء إلى ما تحت الشعر سهلا، و أما الـان فيلزم أن يبالغن حتى يصل الماء إلى البشرة، و قال الفاضل التستري كان هذه الأمكنة مواضع الشعر المجموع و لعلها المقدم و المؤخر و اليمين و اليسار.

باب ما يوجب الغسل على الرجل و المرأة

الحديث الأول

: صحيح.

و الظاهر أن الضمير فى قوله " أدخله " راجع إلى الفرج و يشمل الفرجين للمرأة و أما شموله لدبر الغلام ففيه إشكال لذكر المهر و الرجم.
قوله عليه السلام: " المهر " أى تمام المهر أو يستقر.

الحديث الثانى

: صحيح.

و فسر الأصحاب التقاءهما بمحاذاتهما، لأن الملاقاة حقيقة غير متصورة فإن مدخل الذكر أسفل الفرج، و هو مخرج الولد و الحيض، و موضع الختان أعلاه، و بينهما ثقبه البول، و حصول الجنابة بالتقاء الختانين إجماعى، و الظاهر أنه لا خلاف أيضا فى وجوب الغسل عند مواراة الحشفة مطلقا سواء حصل التقاء



ص: ١٤١

الغسل فقال إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فقلت التقاء الختانين هو غيبوبة الحشفة قال نعم

٣ و بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن ع عن الرجل يصيب الجارية البكر لا يفضى إليها و لا ينزل عليها غسل و إن كانت ليس ببكر ثم أصابها و لم يفض إليها أ عليها غسل قال إذا وقع الختان على الختان فقد وجب الغسل البكر و غير البكر

٤ علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبى قال سألت أبا عبد الله ع عن المفضخ عليه غسل قال نعم إذا أنزل

٥ عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن سعد الأشعري قال

الختانين أولا و إن كان إثباته فى الصورة الأخيرة بالنظر إلى الروايات لا يخلو من إشكال، و قال فى الحبل المتين: قول محمد بن إسماعيل التقاء الختانين هو غيبوبة الحشفة، من قبيل حمل السبب على المسبب، و المراد أنه يحصل بغيبوبة الحشفة

الحديث الثالث

: صحيح.

قوله عليه السلام: " لا يفضى إليها " ظاهره أنه لم يفتضها و إن أمكن أن يكون بمعنى الإنزال فيكون الجملة بعدها تأكيدا لها و

كذا الثانى و إن كان الثانى، فى الثانى أظهر قوله عليه السلام: "البكر و غير البكر" الخبر محذوف أى سواء.

الحديث الرابع

: حسن.

و قال فى الجبل المتين يراده بالمفخذ من أصاب فيما بين الفخذين إما من دون إيلاج أصلا أو إيلاج ما دون الحشفة.

الحديث الخامس

: صحيح.



ص: ١٤٢

سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَلْمَسُ فَرْجَ جَارِيَتِهِ حَتَّى تُنْزَلَ الْمَاءُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبَاشِرَ يَعْبَثُ بِهَا بِيَدِهِ حَتَّى تُنْزَلَ قَالَ إِذَا أَنْزَلْتَ مِنْ شَهْوَةٍ فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ الْمَرْأَةَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ وَ تُنْزَلُ الْمَرْأَةُ عَلَيْهَا غُسْلُ قَالَ نَعَمْ

٧ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنِ الْحُسَيْنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْمَرْأَةِ تَعَابَتْ زَوْجَهَا مِنْ خَلْفِهِ فَتَحَرَّكَ عَلَى ظَهْرِهِ فَتَأْتِيهَا الشَّهْوَةُ فَتُنْزَلُ الْمَاءُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ أَوْ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ قَالَ إِذَا جَاءَتْهَا الشَّهْوَةُ فَأَنْزَلْتَ الْمَاءَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي دُبُرِهَا فَلَمْ يُنْزَلْ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِمَا وَ إِنْ أَنْزَلَ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ

و لا خلاف بين المسلمين ظاهرا، فى أن إنزال المنى سبب للجنابة الموجبة للغسل بالإجماع أيضا سواء كان فى النوم أو اليقظة، و سواء كان للرجل أو المرأة إلا أنه اشترط بعض الجمهور مقارنة الشهوة و الدفع.

الحديث السادس

: صحيح.

الحديث السابع

: مجهول.

الحديث الثامن

: مرفوع.

و اختلف الأصحاب فى وجوب الغسل بوطئ دبر المرأة، فالأكثر و منهم السيد، و ابن الجنييد، و ابن حمزة، و ابن إدريس، و

المحقق والعلامة في جملة من كتبه على الوجوب، و الشيخ في الاستبصار والنهاية، وكذا الصدوق وسالار إلى عدم الوجوب، وأما دبر الرجل ففيه أيضا خلاف والسيد قائل هنا أيضا بالوجوب وتردد الشيخ في المبسوط، وذهب المحقق هنا إلى عدم الوجوب وكذا في وطى البهيمه ذهب السيد (ره) إلى وجوب الغسل بل ادعى السيد على الجميع إجماع الأصحاب

↑↓

ص: ١٤٣

وَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا

بَابُ احْتِلَامِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى فِي الْمَنَامِ حَتَّى يَجِدَ الشَّهْوَةَ فَهُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدِ احْتَلَمَ فَإِذَا اسْتَيْقَظَ لَمْ يَرَ فِي ثَوْبِهِ الْمَاءَ وَلَا فِي جَسَدِهِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَقَالَ كَانَ عَلِيُّ ع يَقُولُ إِنَّمَا الْغُسْلُ مِنَ الْمَاءِ الْأَكْبَرِ فَإِذَا رَأَى فِي مَنَامِهِ وَلَمْ يَرَ الْمَاءَ الْأَكْبَرَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ

واستدل على الجميع بخبر محمد بن مسلم وبكثير من الأخبار، ولا يخفى ما في الجميع من المناقشة إذ يمكن حمل الإدخال في خبر ابن مسلم على المتعارف وأيضاً على تقدير عمومته مخصص بأخبار التقاء الختانين، ولم يفرقوا في جميع المراتب بين الفاعل والمفعول.

باب احتلام الرجل والمرأة

الحديث الأول

: حسن.

واعلم أنه إذا تيقن أن الخارج منى فيجب عليه الغسل سواء كان مع الصفات التي ذكرها الأصحاب من مقارنة الشهوة وغيرها أم لا- وهذا مما أجمع عليه أصحابنا وأما إذا اشتبه الخارج ولم يعلم أنه منى أو لا فقد ذكر جمع من الأصحاب كالمحقق في المعتمد، والعلامة في المنتهى أنه يعتبر في حال الصحة باللذة والدفق وفتور الجسد، وفي المرض باللذة وفتور البدن ولا عبرة فيه بالدفق لأن قوة المريض ربما عجزت دفعه، وزاد جمع آخر كالشهيد في الذكرى علامة أخرى وهي قرب رائحته من رائحة الطلع والعجين إذا كان رطباً وبياض البيض إذا كان جافاً.

↑↓

ص: ١٤٤

٢ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ احْتَلَمَ فَلَمَّا اتَّبَعَهُ وَجَدَ بَلَلًا فَقَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ إِذَا كُنْتَ مَرِيضًا فَأَصَابَتْكَ شَهْوَةٌ فَإِنَّهُ رَبَّمَا كَانَ هُوَ الدَّافِقَ لَكِنَّهُ يَجِيءُ مَجِيئًا ضَعِيفًا لَيْسَ لَهُ قُوَّةٌ لِمَكَانٍ مَرَضِكَ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ قَلِيلًا قَلِيلًا فَاغْتَسَلَ مِنْهُ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ حَرِيْزٍ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَرَى فِي الْمَنَامِ وَيَجِدُ الشَّهْوَةَ فَيَسْتَيْقِظُ وَيَنْظُرُ فَلَا يَجِدُ شَيْئًا ثُمَّ يَمُكْتُ بَعْدَ فَيَخْرُجُ قَالَ إِنْ كَانَ مَرِيضًا فَلْيَغْتَسِلْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرِيضًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ فَمَا فَرْقُ بَيْنَهُمَا فَقَالَ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ صَحِيحًا جَاءَ بِدَفْقِهِ وَقُوَّةٍ وَإِذَا كَانَ مَرِيضًا لَمْ يَجِئْ إِلَّا بَعْدَ

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مَا يَرَى الرَّجُلُ قَالَ إِذَا أَنْزَلَتْ فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ تُنْزَلْ فَلَيْسَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ

الحديث الثاني

: مجهول كالصحيح.

و قال فى مشرق الشمسين: المراد بالاحتلام النوم المتعارف و المراد بالبلل القليل ما ليس معه دفع لقلته و عدم جريان العادة بخروج ذلك القدر فقط من المنى.

الحديث الثالث

: حسن.

الحديث الرابع

: حسن.

الحديث الخامس

: صحيح.



ص: ١٤٥

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يُجَامِعُهَا فِي الْمَنَامِ فِي فَرْجِهَا حَتَّى تُنْزَلَ قَالَ تَغْتَسِلُ وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ عَلَيْهَا غُسْلٌ وَ لَكِنْ لَا تُحَدِّثُوهُنَّ بِهَذَا فَيَتَّخِذْنَهُ عَلَةً

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَنَامُ وَ لَمْ يَرَ فِي نَوْمِهِ أَنَّهُ اخْتَلَمَ فَيَجِدُ فِي ثَوْبِهِ وَ عَلَى

الحديث السادس

: صحيح و آخره مرسل.

و قال الشيخ البهائي (ره) لعل مراده عليه السلام أنكم لا تذكروا لهن ذلك لئلا يجعلن ذلك وسيلة للخروج إلى الحمام متى شئن، من غير أن يكن صادقات فى ذلك، أو أنهن ربما جومعن خفيه عن أقاربهن فإذا رآهن أقاربهن يغتسلن و ليس لهن بعل، جعلن الاحتلام علة لذلك و هذا هو الأظهر.

و زاد فى مشرق الشمسين وجها آخر حيث قال: و يمكن أن يكون مراده عليه السلام أنكم لا تخبروهن بذلك لئلا يخطر ذلك ببالهن عند النوم و يتفكرن فيه فيحتلمن، إذ الأغلِب أن ما يخطر ببال الإنسان حين النوم و يتفكر فيه فإنه يراه فى المنام- و قال-

فى هذا الحديث دلالة على أنه لا يجب على العالم بأمثال هذه المسائل أن يعلمها للجاهل، بل يكره له ذلك إذا ظن ترتب مثل هذه المفسدة على تعليمه، وقال الفاضل التستري (ره) كان فيه أنه لا يجب تعليم الجاهل و تنبيه الفاضل و ليس ببعيد إذا لم يعلم تحقق سببه إذ لعله لا يحتلم أبدا نعم إذا علم حاله فالظاهر حرمة كتمان ما يعلمه إلا لضرورة.

الحديث السابع

: موثق.

و قال فى الدروس: واجد المنى على جسده أو ثوبه المختص يغتسل و يعيد كل صلاة لا يمكن سبقتها، و فى المبسوط يعيد ما صلاة بعد آخر غسل رافع و هو



ص: ١٤٦

فَحِذِهِ الْمَاءَ هَلْ عَلَيْهِ غُسْلٌ قَالَ نَعَمْ

بَابُ الرَّجْلِ وَالْمَرْأَةِ يَغْتَسِلَانِ مِنَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُمَا شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَجَنَبَ فَأَعْتَسَلَ قَبْلَ أَنْ يَبُولَ فَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ قَالَ يُعِيدُ الْغُسْلَ قُلْتُ فَالْمَرْأَةُ يَخْرُجُ مِنْهَا بَعْدَ الْغُسْلِ قَالَ لَا تُعِيدُ قُلْتُ فَمَا فَوْقَ بَيْنَهُمَا قَالَ لِأَنَّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ مَاءِ الرَّجْلِ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سِئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَجِدُ بَعْدَ ذَلِكَ بَلَلًا وَقَدْ كَانَ

احتياط حسن و لو اشترك الثوب أو الفراش فلا غسل.

باب الرجل والمرأة يغتسلان من الجنابة و يخرج منهما الشئ بعد الغسل

الحديث الأول

: موثق.

و لا- خلافاً بين الأصحاب ظاهراً فى أنه إذا خلط ماء الرجل و المرأة و خرج و علم أن الخارج مشتمل على ماء المرأة يجب عليها الغسل، و أما إذا شكك، فقرب فى الدروس الوجوب و هو مشكل بعد ورود هذا الخبر و تأييده بأخبار يقين الطهارة و الشك فى الحدث.

قوله عليه السلام " من ماء الرجل " أن يحمله على ذلك لأنه يحتمله و الأصل عدم وجوب شئ عليه.

الحديث الثانى

: حسن.

و اعلم أن البلل الخارج بعد الغسل لا- يخلو إما أن يعلم أنه منى أو بول أو غيرهما، أو لا يعلم، فإن علم أنه منى فلا خلاف فى وجوب الغسل و كذا إن

بَالَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَالَ إِنْ كَانَ بَالَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ فَلَا يُعِيدُ الْغُسْلَ
 ٣ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع
 عَنِ الْمَرْأَةِ تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ تَرَى نُطْفَةَ الرَّجُلِ بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ عَلَيْهَا غُسْلٌ فَقَالَ لَا
 ٤ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ

علم أنه بول في عدم وجوب الغسل و وجوب الوضوء و كذا إن علم غيرهما في عدم وجوب شيء منهما.
 و أما إذا اشتبه ففيه أربع صور لأن الغسل إما أن يكون بعد البول و الاجتهاد أو بدونها أو بدون البول فقط أو بدون الاجتهاد فقط.

أما الأول: فقد ادعوا الإجماع على عدم وجوب شيء من الغسل و الوضوء.

و أما الثاني: فالمشهور وجوب إعادة الغسل، و ادعى ابن إدريس عليه الإجماع و إن كان في الجمع بين الأخبار القول بالاستحباب أظهر، و يظهر من كلام الصدوق (ره) الاكتفاء بالوضوء في هذه الصورة.

و أما الثالث: فهو إما مع تيسر البول أو لا، أما الأول فالظاهر من كلامهم وجوب إعادة الغسل حينئذ أيضاً و يفهم من ظاهر الشرائع و النافع عدم الوجوب، و أما الثاني فظاهر المقنعة عدم وجوب شيء من الوضوء و الغسل حينئذ و هو الظاهر من كلام الأكثر و ظاهر أكثر الأخبار وجوب إعادة الغسل.

و أما الرابع: فالمعروف بينهم إعادة الوضوء حينئذ خاصة و قد نقل ابن إدريس عليه الإجماع و إن كان من حيث الجمع بين الأخبار لا يبعد القول بالاستحباب ثم المشهور بين الأصحاب عدم وجوب إعادة ما صلى بعد الغسل و قبل خروج البلل و نسب القول بالوجوب إلى بعض أصحابنا.

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع

: موثق على الظاهر، و قال الوالد العلامة رحمه الله أبو داود

قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُجْنِبُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ قَبْلَ أَنْ يَبُولَ فَيَجِدُ بَلًّا بَعْدَ مَا يَغْتَسِلُ قَالَ يُعِيدُ الْغُسْلَ وَ إِنْ كَانَ بَالَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ فَلَا يُعِيدُ
 غُسْلَهُ وَ لَكِنْ يَتَوَضَّأُ وَ يَسْتَنْجِي

بَابُ الْجُنْبِ يَأْكُلُ وَ يَشْرَبُ وَ يَقْرَأُ وَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ وَ يَخْتَضِبُ وَ يَدَّهْنُ وَ يَطْلِي وَ يَحْتَجِمُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي
 جَعْفَرٍ قَالَ الْجُنْبُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَ يَشْرَبَ غَسَلَ يَدَهُ وَ تَمَضَّضَ وَ غَسَلَ وَجْهَهُ وَ أَكَلَ وَ شَرِبَ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ قَالَ

غير معروف، إن كان الكليني يروى عنه وإلا فالظاهر أنه سليمان بن سفيان أبو داود المنشد المسترق وهو ثقة، وعلى هذا فالظاهر أن الواسطة أما الحسين بن محمد، أو محمد بن يحيى أو العدة انتهى، وينبغي حمله على ما إذا لم يستبرء للبول.

باب الجنب يأكل ويشرب ويقرأ ويدخل المسجد ويختضب ويدهن ويطلق ويحتجم

الحديث الأول

: حسن كالصحيح.

والمشهور كراهة الأكل والشرب قبل المضمضة والاستنشاق للجنب، وألحق بهما بعض الأصحاب الوضوء وظاهر الصدوق عدم الجواز قبل غسل اليد والمضمضة والاستنشاق، ولا يبعد حمل كلامه على الكراهة والأخبار خالية عن ذكر الاستنشاق ولعل الأصحاب نظروا إلى تلازمهما غالبا.

الحديث الثاني

: موثق كالصحيح.

والمشهور بين الأصحاب جواز قراءة ما عدا العزائم مطلقا، وكراهة ما زاد على السبع أو السبعين، وفي التذكرة أن ما زاد على

السبعين أشد كراهة وقال

↓

ص: ١٤٩

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجُنْبِ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَقْرَأُ قَالَ نَعَمْ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَقْرَأُ وَيَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَا شَاءَ
٣ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لِلْجُنْبِ أَنْ
يَمْشِيَ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا وَلَا يَجْلِسَ فِيهَا إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَمَسْجِدَ الرَّسُولِ ص

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَمَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجُنْبِ يَجْلِسُ فِي الْمَسَاجِدِ قَالَ لَا وَ لَكِنْ
يَمُرُّ فِيهَا كُلِّهَا إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَمَسْجِدَ الرَّسُولِ ص

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى

في المختلف وبعض أصحابنا لا يجوز إلا ما بينه وبين سبع آيات أو سبعين والزائد على ذلك محرمة، وقال في المنتهى: وقال بعض الأصحاب ويحرم ما زاد على السبعين وكان المراد به ابن البراج، ونقل عن سلار تحريم القراءة مطلقا، ولا خلاف بين الأصحاب ظاهرا في عدم جواز قراءة الجنب والحائض السور العزائم ولا أبعاضها، وظاهر الأخبار آية السجدة ومع عدم الظهور فهي محتملة لها احتمالا ظاهرا يمنع الاستدلال، لكن الإجماع يحملها على الأول والله يعلم.

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

وعدم جواز اللبث للجنب في المسجد، هو المعروف من مذهب الأصحاب، ولم يخالف في ذلك سوى سلار فقد جوزه على

كراهية و أيضا أطلق الحكم و لم يفرق بين المسجدين و غيرهما، و الصدوق أطلق القول بجواز الجواز، و لم يستثن المسجدين، و نسب الشهيد هذا الإطلاق إلى أبيه و المفيد أيضا، و ذكر الصدوق أيضا أنه لا بأس أن ينام الجنب في المسجد.

الحديث الرابع

: حسن.

الحديث الخامس

: موثق.



ص: ١٥٠

عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَبِي بصيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَمَّنْ قَرَأَ فِي الْمُضِيحِ وَ هُوَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ قَالَ لَا بَأْسَ وَلَا يَمَسُّ الْكِتَابَ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرِ عَنْ حَرِيزٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْجُنُبُ يَدُهُنَّ ثُمَّ يَغْتَسِلُ قَالَ لَا

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ قَالَ قُلْتُ لِلرَّضَاعِ الرَّجُلُ يُجْنِبُ فَيَصِيْبُ جَسَدَهُ وَ رَأْسَهُ الْخُلُوقَ وَ الطَّيْبَ وَ الشَّيْءُ اللَّكْدُ مِثْلُ عَلَمِكَ الرُّومِ وَ الطَّرَارِ وَ مَا أَشْبَهَهُ فَيَغْتَسِلُ فَإِذَا فَرَّغَ وَجَدَ شَيْئًا قَدْ بَقِيَ فِي جَسَدِهِ مِنْ أَثَرِ الْخُلُوقِ وَ الطَّيْبِ وَ غَيْرِهِ قَالَ لَا بَأْسَ

٨ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ

و نقل في المعتمد و المنتهى إجماع فقهاء الإسلام على حرمة المس على الجنب و لعلهما حملا الكراهية في كلام ابن الجنيدي على التحريم، أو لم يعتدا بخلافه.

الحديث السادس

: ضعيف.

و ذكر الشهيد في الدروس كراهة الادهان للجنب.

الحديث السابع

: صحيح.

قوله: " و الشيء اللكد من علك الروم و الطرار " و في بعض النسخ الطراد بالدال، و في بعضها الطراب، و لعله أظهر، قال في الصحاح لكد عليه الوسخ لكدا أى لزمه و لصق به، و قال العلك الذى يمضغ، و قال فى القاموس: طرار الرامك كصاحب، شىء أسود يخلط بالمسك و يفتح، و قال طرب به لصق، كان نفى البأس نظرا إلى أن الماء يصل إلى ما تحت هذه الأشياء، و فى علك الروم إشكال.

وقال الفاضل التستري: "و لعل في هذه الرواية دلالة على عدم اشتراط العلم بوصول الماء بجميع الجسد، و لعل هذا إذا فرغ من الغسل و لا يبعد العمل بالأول إذا كان شيئاً يسيراً نظراً إلى تحقق المسمى عرفاً، إلا أنى لا أعرف به قائلًا منا.

الحديث الثامن

: صحيح.



ص: ١٥١

٩ مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَخْتَضِبَ الْجُنْبُ وَيُجِنَّبَ الْمُخْتَضِبُ وَيَطَّلَى بِالنُّورَةِ

و رَوَى أَيْضاً أَنَّ الْمُخْتَضِبَ لَا يُجِنَّبُ حَتَّى يَأْخُذَ الْخِضَابَ وَ أَمَّا فِي أَوَّلِ الْخِضَابِ فَلَا

١٠ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُجِنَّبُ ثُمَّ يُرِيدُ النَّوْمَ قَالَ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَلْيَفْعَلْ وَ الْغُسْلُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ هُوَ نَامَ وَ لَمْ يَتَوَضَّأْ وَ لَمْ يَغْتَسِلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَحْتَجِمَ الرَّجُلُ وَ هُوَ جُنْبٌ

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَخْتَضِبَ الرَّجُلُ وَيُجِنَّبَ وَ هُوَ مُخْتَضِبٌ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَوَّرَ الْجُنْبُ وَيَحْتَجِمَ وَيَذْبَحَ وَ لَا يَذُوقُ شَيْئاً حَتَّى يَغْسِلَ يَدَيْهِ وَ يَتَمَضَّمُ فَإِنَّهُ يُخَافُ مِنْهُ الْوَضْحُ

وقال في الحبل المتين: النهى عن الوضع محمول عند أكثر الأصحاب على التحريم، و عند سلالر على الكراهة، و العمل على المشهور، و الظاهر أنه لا فرق في الوضع بين كونه من خارج المسجد أو داخله.

الحديث التاسع

: ضعيف، و آخره مرسل.

الحديث العاشر

: موثق.

الحديث الحادى عشر

: حسن.

الحديث الثانى عشر

: ضعيف على المشهور.

و فى الصحاح الوضح قد يكنى به عن البرص، و المشهور كراهه اختصاب الجنب، و يفهم من ظاهر المعبر و المنتهى نسبة القول بعدم الكراهه إلى الصدوق.

↓

ص: ١٥٢

بَابُ الْجُنْبِ يَعْرِقُ فِي الثَّوْبِ أَوْ يُصِيبُ جَسَدَهُ ثَوْبُهُ وَ هُوَ رَطْبٌ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجُنْبِ يَعْرِقُ فِي ثَوْبِهِ أَوْ يَغْتَسِلُ فَيَعَانِقُ امْرَأَتَهُ وَيُضَاجِعُهَا وَ هِيَ حَائِضٌ أَوْ جُنْبٌ فَيُصِيبُ جَسَدَهُ مِنْ عَرَقِهَا قَالَ هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ

باب الجنب يعرق فى الثوب أو يصيب جسده ثوبه و هو رطب

الحديث الأول

: حسن.

و لا خلاف بين الأصحاب فى طهارة عرق الحائض، و المستحاضة، و النفساء، و الجنب من الحلال، إذا خلا الثوب و البدن من النجاسة، و اختلفوا فى نجاسة عرق الجنب من حرام، فذهب ابنا بابويه، و الشيخان، و أتباعهما إلى النجاسة، بل نسب بعضهم هذا القول إلى الأصحاب، و المشهور بين المتأخرين الطهارة و قال فى المعالم: اعلم أن الشهيد (ره) فى الذكري بعد أن حكى عن المبسوط نسبة الحكم بنجاسة عرق الجنب من الحرام إلى رواية الأصحاب - قال - و لعله ما رواه محمد بن همام بإسناده إلى إدريس بن يزداد الكفرتوثى أنه كان يقول بالوقف فدخل سر من رأى فى عهد أبى الحسن عليه السلام و أراد أن يسأله عن الثوب الذى يعرق فيه الجنب أ يصلى فيه فيينا هو قائم فى طاق باب لانتظاره عليه السلام إذ حركه أبو الحسن عليه السلام بمقرعة، و قال مبتدئا إن كان من حلال فصل فيه و إن كان من حرام فلا تصل فيه، ثم قال و روى الكليني بإسناده إلى الرضا عليه السلام فى الحمام يغتسل فيه الجنب من الحرام و عن أبى الحسن عليه السلام لا يغتسل من غسلته فإنه يغتسل فيه من الزنا لكن فى طريق الأخيرين ضعف، و الأولى لم أقف عليها فى كتب الحديث الموجودة الان عندنا بعد التتبع انتهى، و أقول قد أوردت فى كتاب بحار الأنوار أخبارا موافقة

↓

ص: ١٥٣

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ يَصِيْبُ السَّمَاءَ وَ عَلَيَّ ثَوْبٌ فَنَبُلُهُ وَ أَنَا جُنْبٌ فَيُصِيبُ بَعْضَ مَا أَصَابَ جَسَدِي مِنَ الْمَنِيِّ أَ فَأُصَلِّي فِيهِ قَالَ نَعَمْ

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَاحِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنْ رَجُلٍ أَجْنَبَ فِي ثَوْبِهِ فَيَعْرِقُ فِيهِ فَقَالَ مَا أَرَى بِهِ بِأَسَافِقِيلَ إِنَّهُ يَعْرِقُ حَتَّى لَوْ شَاءَ أَنْ يَعَصِرَهُ عَصِيرَهُ قَالَ فَقَطَّبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي وَجْهِ الرَّجُلِ وَ قَالَ إِنْ أَبَيْتُمْ فَشَيْءٌ مِنْ مَاءٍ يَنْضِحُهُ بِهِ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا يُجْنِبُ الثَّوْبُ الرَّجُلَ وَ لَا يُجْنِبُ الرَّجُلُ الثَّوْبَ

للرواية الأولى من الخرائج للراوندى و غيره و مع ذلك لا يبعد حملة على الكراهه و الله يعلم.

الحديث الثاني

: حسن .

و حمل على ما إذا لم يعلم أن خصوص الموضوع الذى أصاب النجس رطب أو لم تكن الرطوبة بحد تسرى النجاسة إليه بها، أو على التقيّة لمساهلتهم فى أمر المنى كثيرا، و كذا فى الخبر الثانى و إن لم يكن قوله عليه السلام صريحا فى كون المنى، فيه و قس عليهما الأخبار الأخرى فتأمل .

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور .

و فى الصحاح قطب ووجهه تقطيا أى عبس .

الحديث الرابع

: مجهول .

قوله عليه السلام " لا- يجنب الثوب الرجل " لعل المراد به الثوب الذى عرق فيه الجنب، و قال الوالد العلامة قدس سره أى لا ينجسه بحسب الظاهر، فإما محمول



ص: ١٥٤

٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الثَّوْبِ تَكُونُ فِيهِ الْجَنَابَةُ فَتُصَيَّبُ السَّمَاءُ حَتَّى يَبْتَلَّ عَلَيَّ قَالَ لَا بَأْسَ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَبُولُ وَهُوَ جُنْبٌ ثُمَّ يَسْتَنْجِي فَيُصَيَّبُ ثَوْبُهُ جَسَدَهُ وَهُوَ رَطْبٌ قَالَ لَا بَأْسَ

بَابُ الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ يُصَيَّبَانِ الثَّوْبَ وَالْجَسَدَ

١ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَوَّاشِ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عُمَيْرَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَنِيِّ يُصَيَّبُ الثَّوْبَ قَالَ إِنْ عَرَفْتَ مَكَانَهُ فَاغْسِلْهُ وَإِنْ خَفِيَ عَلَيْكَ مَكَانَهُ فَاغْسِلْهُ كُلَّهُ

على التقيّة لموافقته لمذهب كثير من العامة من طهارة المنى، أو على العرق القليل الذى لا يسرى، و إما على أنه لا يصيره جنبا، حتى يجب عليه الغسل و لا يجنب الرجل الثوب، أى عرق الجنب ليس بنجس حتى يجب منه غسل الثوب .

الحديث الخامس

: موثق كالصحيح .

الحديث السادس

: صحيح .

قوله عليه السلام " لا بأس " أى مع عدم العلم بملاقاة الجزء النجس من الثوب للبدن الرطب.

باب المنى و المذى يصيبان الثوب و الجسد

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

و لا خلاف بين علمائنا فى وجوب غسل الجميع لو خفى عليه موضعه كما تدل عليه تلك الأخبار.



ص: ١٥٥

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ مُيَسَّرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَمْرُ الْجَارِيَةِ فَتَغْسِلُ ثَوْبِي مِنَ الْمَنِيِّ فَلَا تُبَالِغْ غَسْلَهُ فَأُصَلِّي فِيهِ فَإِذَا هُوَ يَابِسُ قَالَ أَعِدْ صَلَاتَكَ أَمَا إِنَّكَ لَوْ كُنْتَ غَسَلْتَ أَنْتَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ
٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ قَالَ اغْسِلِ الثَّوْبَ كُلَّهُ إِذَا خَفِيَ عَلَيْكَ مَكَانُهُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا احْتَلَمَ الرَّجُلُ فَأَصَابَ ثَوْبَهُ شَيْءٌ فَلْيَغْسِلِ الَّذِي أَصَابَهُ وَ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَصَابَهُ شَيْءٌ وَ لَمْ يَسْتَيْقِنْ وَ لَمْ يَرَ مَكَانَهُ فَلْيَنْضَحْهُ بِالْمَاءِ وَ إِنْ يَسْتَيْقِنُ أَنَّهُ قَدْ أَصَابَهُ وَ لَمْ يَرَ مَكَانَهُ فَلْيَغْسِلْ ثَوْبَهُ كُلَّهُ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمَذْيِ

الحديث الثانى

: حسن.

قوله عليه السلام: " لم يكن عليك شىء " إما لأنك كنت تبالغ فلا يبقى أثره أو أنك إذا عملت ذلك بنفسك كنت قد بذلت جهدك فلم يضرك إذا رأيت بعده و لعل فى الخبر إيماء إلى جواز الاتكال على الغير فى إزالة النجاسة و الله يعلم.

الحديث الثالث

: موثق.

الحديث الرابع

: حسن.

قوله عليه السلام " فلينضحه " أى استحبابا على المشهور.

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

و يدل على طهارة المذى مطلقا كما هو المشهور و قال ابن الجنيدي بنجاسة ما كان بشهوة.

↑↓

ص: ١٥٦

يُصِيبُ الثُّوبَ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ

٦ الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ مُضَيْبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا نَزَى فِي الْمَذَى وَضُوءًا وَلَا غَسْلًا مَا أَصَابَ الثُّوبَ مِنْهُ إِلَّا فِي الْمَاءِ الْأَكْبَرِ

بَابُ الْبَوْلِ يُصِيبُ الثُّوبَ أَوْ الْجَسَدَ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْبَوْلِ يُصِيبُ الْجَسَدَ قَالَ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور، و الاستثناء منقطع.

باب البول يصيب الثوب أو الجسد

الحديث الأول

: حسن.

قوله عليه السلام " فإنما هو ماء " قال الفاضل التستري (ره): كان مقتضى الفحوى أنه إذا لم يكن ماء احتاج إلى أكثر من صب مرتين انتهى، و فيه تأمل لأن الظاهر من التعليل أنه يكفي الصب، و لا يحتاج إلى الغسل و العصر و الدلك لأنه ماء و وقع على الجسد فتأمل.

ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب وجوب غسل الثوب و البدن من البول مرتين، و أسنده في المعبر إلى علمائنا، و استقرب العلامة في المنتهى الاكتفاء فيه بما يحصل معه الإزالة و لو بالمرّة و به جزم الشهيد في البيان، و هو مشكل لأن فيه اطراحا للروايات الصحيحة من غير معارض، و قال السيد في المدارك: " نعم لو قيل باختصاص المرتين بالثوب و الاكتفاء في غيره بالمرّة كان وجهها قويا لضعف الأخبار المتضمنة للمرتين في غير الثوب، و في غير البول خلاف فذهب جماعة إلى عدم وجوب التعدد في غير البول، و ذهب بعضهم إلى المرتين فيما له قوام

↑↓

ص: ١٥٧

مَرَّتَيْنِ فَإِنَّمَا هُوَ مَاءٌ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الثُّوبِ يُصِيبُهُ الْبَوْلُ قَالَ اغْسِلْهُ مَرَّتَيْنِ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ يَبُولُ عَلَى الثُّوبِ قَالَ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ قَلِيلًا ثُمَّ يَعْصِرُهُ

٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ قَالَ قُلْتُ لِلرَّضَاعِ الطَّنْفَسَةُ وَ الْفِرَاشُ يُصَيَّبُ بِهِمَا الْبَوْلُ كَيْفَ يُصَيَّبُ بِهِمَا وَ هُوَ تَخِينٌ كَثِيرُ الْحَشْوِ قَالَ يُغْسَلُ مَا

كالمنى، و المشهور بين المتأخرين التعدد مطلقا.

أقول: ولا- يبعد القول بوجوب الغسل مرتين لبول الرجل، و مرة لبول الصبي غير الرضيع، و الصب في الرضيع كما هو ظاهر الخير.

قوله عليه السلام " ثم يعصره " قال الفاضل التستري (ره) لم يحضرني في حكم العصر غيره و لعلهم، لا يقولون بوجوبه في صورة الصب على بول الصبي فالاستدلال به على وجوب العصر في غسل بول الكبير غير مستحسن، و بالجملة حيث اشتملت الأمر هنا بالصب دون الغسل أمكن أن يكون العصر لإدخال الماء في جميع أجزاء الثوب و لا- يلزم مثله في صورة الغسل بالماء الذي ينفصل عن الثوب في الجملة، و يدخل في أعماقه من غير عصر انتهى.

و المشهور بين الأصحاب وجوب العصر فيما يرسب فيه الماء، فمنهم من اعتبر العصر مرتين فيما يجب غسله كذلك و اكتفى بعضهم بعصر بين الغسلتين، و ظاهر الصدوق العصر بعد الغسلتين و المشهور أن العصر في القليل و بعضهم أوجبه في الكثير أيضا.

الحديث الثاني

: صحيح.

و قال في القاموس: الطنفسه مثلثه الطاء و الفاء و بكسر الطاء و فتح الفاء و بالعكس واحده الطنفس للسط و الثياب و الحصر من سعف عرضه ذراع انتهى، و نقل العلامة في المنتهى هذا الخبر، و قال إنه محمول على ما إذا لم تسر النجاسة في أجزائه، و أما مع سريانها فيغسل جميعه، و يكتفى بالتقليب و الدق عن العصر، و قال

↓

ص: ١٥٨

ظَهَرَ مِنْهُ فِي وَجْهِهِ

٣ أَحْمَدُ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الثُّوبِ يُصَبُّ بِهِ الْبَوْلُ فَيَنْفَعُ إِلَى الْجَانِبِ الْمَآخِرِ وَ عَنِ الْفَرْوِ وَ مَا فِيهِ مِنَ الْحَشْوِ قَالَ اغْسَلْ مَا أَصَابَ مِنْهُ وَ مَسَّ الْجَانِبَ الْمَآخِرَ فَإِنْ أَصَبَتْ مَسَّ شَيْءٍ مِنْهُ فَاغْسَلْهُ وَ إِلَّا فَانْضِجْهُ بِالْمَاءِ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ حَكَمِ بْنِ حُكَيْمٍ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَبُولُ فَلَا أَصِيبُ الْمَاءَ وَ قَدْ أَصَابَ يَدِي شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ فَأَمْسَحُ بِالْحَائِطِ أَوْ التُّرَابِ ثُمَّ تَغْرُقُ يَدِي فَأَمْسَحُ وَجْهِي أَوْ بَعْضَ جَسَدِي أَوْ يُصِيبُ ثَوْبِي قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

الوالد العلامة (ره) يدل ظاهرا على عدم السرايه و يمكن أن يقال: المراد به أن يرفع ظاهرهما و يغسله و يعصره و يوضع حتى يبس أو يوضع على الحشو بناء على أن مثل هذه الرطوبة لا يتعدى انتهى كلامه رفع الله مقامه.

الحديث الثالث

: موثق.

و قال الفاضل التستري (ره): لا- يخفى أن هذه الروايات تتضمن الغسل، و الغسل لا يستلزم العصر في فهمنا بل الظاهر أنهم

يعترفون به حيث يحكمون بعدم الحاجة إلى العصر في الغسل في الكثير فإن مقتضاه أن حقيقته الغسل يتحقق من دون العصر فحينئذ إيجاب العصر بالمناسبات العقلية، لا سيما العصر بحيث يبلغ الجهد في نزع الماء في غاية التأمل و الإشكال في نظرنا.

الحديث الرابع

: حسن.

و الظاهر أن حكم بن حكيم هو أبو خلاد الثقفي.

و يمكن حمله على التقيّة لذهاب جماعه من العامه إلى عدم وجوب إزالة ما لا يدرکه الطرف من النجاسات، و ربما كان عندهم القول بمطهرية التراب للبول مطلقا و ربما يستأنس بهذا لما أبداه بعض المتأخرين من عدم تنجيس المتنجس، و حكي العلامة (ره) في المختلف على السيد المرتضى أنه قال في جواب المسائل الميافارقيات: إن البول قد عفى عنه فيما ترشش عند الاستنجاء كرووس الإبر، و نقل

↓

ص: ١٥٩

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ سَيِّمَاعَةَ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِذَا أَصَابَ الثُّوبَ شَيْءٌ مِنْ بَوْلِ السُّنُورِ فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَهُ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ قَالَ تَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ وَ إِنْ كَانَ قَدْ أَكَلَ فَاغْسِلْهُ غَسْلًا وَ الْعَلَامُ وَ الْجَارِيَةُ فِي ذَلِكَ شَرَعٌ سِوَاهُ

٧ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَزْوَانَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْحَكِيمِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنِّي أَغْدُو إِلَى السُّوقِ فَأَحْتَاجُ إِلَى الْبَوْلِ وَ لَيْسَ عِنْدِي مَاءٌ ثُمَّ أَتَمَسَّحُ وَ أَتَشْفُ بِيَدِي ثُمَّ أَمْسِيحُهَا بِالْحَائِطِ وَ بِالْأَرْضِ ثُمَّ أَحْكُ جَسَدِي بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ لَا بَأْسَ

ابن إدريس عن بعض الأصحاب في مطلق النجاسات.

و قال الفاضل التستري (ره) كان فيه أن إزالة العين مطهر و يحتمل أن يكون نفى البأس لعدم العلم بأن العرق انفصل من الموضع النجس انتهى، و يمكن أن يكون نفى البأس في الصلاة مع هذه النجاسة لعدم إصابته الماء فلا يدل على أن زوال العين مطهر و الله يعلم.

الحديث الخامس

: حسن أو موثق.

و يدل على نجاسة بول السنور و يومئ إلى الاكتفاء في إزالته بمسمى الغسل.

الحديث السادس

: حسن.

و المشهور اختصاص حكم الرضيع بالغلام دون الجارية مع أن الخبر يدل على مساواتهما في ذلك.

الحديث السابع

: مجهول.

و حمل على عدم سرايه النجاسه بالبدن عند الحك.



ص: ١٦٠

٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَذْخُلُ الْخَلَاءَ وَفِي يَدِي خَاتَمٌ فِيهِ اسْمٌ مِنَ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ لَا وَلَا تُجَامِعُ فِيهِ

وَ رَوَى أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ مِنَ الْخَلَاءِ فَلْيُحَوِّلْهُ مِنَ الْيَدِ الَّتِي يَسْتَنْجِي بِهَا بَابَ أَبْوَالِ الدَّوَابِّ وَ أَرْوَانِهَا
١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّهُمَا قَالَا لَا تَغْسِلُ ثَوْبَكَ مِنْ بَوْلِ شَيْءٍ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

الحديث الثامن

: حسن، أو موثق، و آخره مرسل.

و حملا على الكراهة مع عدم سرايه النجاسه إلى الاسم المقدس.

باب أبوالدواب و أروانها

الحديث الأول

: حسن و قال في المدارك: أجمع علماء الإسلام على نجاسة البول و الغائط مما لا يؤكل لحمه، سواء كان من الإنسان أو غيره، إذا كان ذا نفس سائلة، و الأخبار الواردة بنجاسة البول في الجملة مستفيضة، إلا أن المتبادر منه بول الإنسان، و يدل على نجاسته من غير المأكول مطلقا حسنة ابن سنان أما الأرواث فلم أقف فيها على نص يقتضى نجاستها على وجه العموم، و لعل الإجماع في موضع لم يتحقق فيه الخلاف كاف في ذلك و قد وقع الخلاف في موضعين:

أحدهما: رجيع الطير فذهب ابن بابويه و ابن أبي عقيل و الجعفي إلى طهارته مطلقا، و قال الشيخ في المبسوط: "بول الطيور و ذرقها كلها طاهر إلا الخشاف" و قال في الخلاف: "ما أكل فذرقه طاهر، و ما لم يؤكل فذرقه نجس و به قال أكثر الأصحاب".
و ثانيهما: بول الرضيع و المشهور أنه نجس و قال ابن الجنيد بطهارته.



ص: ١٦١

٢ حَمَادٌ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَلْبَانِ اللَّيْلِ وَ النِّعَمِ وَ الْبَقْرِ وَ أَبْوَالِهَا وَ لُحُومِهَا فَقَالَ لَا تَوْضَأُ مِنْهُ
إِنْ أَصَابَكَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ ثَوْبًا لَكَ فَلَا تَغْسِلْهُ إِلَّا أَنْ تَنْظِفَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَبْوَالِ الدَّوَابِّ وَ الْبَعَالِ وَ الْحَمِيرِ فَقَالَ اغْسِلْهُ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ مَكَانَهُ فَاغْسِلِ الثَّوْبَ كُلَّهُ وَ إِنْ شَكَّكَ فَانْضِجْهُ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ اغْسِلْ ثَوْبَكَ مِنْ أَبْوَالِ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

الحديث الثاني

: حسن.

قوله عليه السلام "إن أصابك منه شيء" في التهذيب- وإن أصابك- مع الواو، فيحتمل أن يكون المراد انتقاض الوضوء بشرب الألبان، أو هي مع الأبول، و يحتمل أن يكون المراد بالتوضي غسل البدن منه، و يكون ما بعده تأكيداً له. و اختلف الأصحاب في أبوال البغال و الحمير و الدواب، فذهب الأكثر إلى طهارتها و كراهة مباشرتها، و قال الشيخ في النهاية و ابن الجنيد بنجاستها، و أجاب القائلون بالطهارة عن الأخبار الدالة على النجاسة بالحمل على الاستحباب، و هو مشكل لانتفاء ما يصلح للمعارضه و هذا كله في أبوالها، فأما أرواؤها فقال السيد في المدارك يمكن القول بنجاستها أيضاً لعدم القائل بالفصل و لا يبعد الحكم بطهارتها تمسكاً بمقتضى الأصل السالم عن المعارض، و بروايه الحلبي و أبي مريم انتهى و لعل ما اختاره أخيراً أقوى.

الحديث الثالث

: حسن.



ص: ١٦٢

- ٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي أَبْوَالِ الدَّوَابِّ تُصِيبُ الثَّوْبَ فَكْرَهُهُ فَقُلْتُ لَهُ أَلَيْسَ لِحُومِهَا حَلَالًا قَالَ بَلَى وَ لَكِنْ لَيْسَ مِمَّا جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْأَكْلِ
- ٥ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبِي بَانٍ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي مَرْزِيمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي أَبْوَالِ الدَّوَابِّ وَ أَرْوَائِهَا قَالَ أَمَّا أَبْوَالُهَا فَاعْسِلْ إِنَّ أَصَابَكَ وَ أَمَّا أَرْوَائُهَا فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ
- ٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِي بَانٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا يَأْسُ بِرَوْثِ الْحَمِيرِ وَ اغْسِلْ أَبْوَالَهَا
- ٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتْنَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مَالِكِ الْجُهَنِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَمَّا يَخْرُجُ مِنْ مَنْخَرِ الدَّابَّةِ يُصِيبُنِي قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ
- ٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ أَصَابَ الثَّوْبَ شَيْءٌ مِنْ بَوْلِ السُّورِ فَلَا يَضِلُّحُ الصَّلَاةُ فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَهُ
- ٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ شَيْءٍ يَطِيرُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ وَ خُرْثِهِ

الحديث الرابع

: مجهول، و هو جامع بين الأخبار فيشكل القول بالطهارة.

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.
قوله عليه السلام: " من ذلك " أى من أن يمكن الاحتراز عنها.

الحديث السادس

: موثق كالصحيح.

الحديث السابع

: ضعيف على المشهور.

الحديث الثامن

: حسن أو موثق.

الحديث التاسع

: حسن.



ص: ١٦٣

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْأَعَزِّ النَّخَّاسِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي أَعَالِجُ الدَّوَابَّ فَرُبَّمَا خَرَجْتُ بِاللَّيْلِ وَقَدْ بَالَتْ وَرَأَيْتُ فَيَضْرِبُ أَحَدَهَا بِرِجْلِهِ أَوْ يَدِهِ فَيَنْضَحُ عَلَيَّ ثِيَابِي فَأُصِيبُ فَأَرَى أَثْرَهُ فِيهِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ

بَابُ الثُّوبِ يُصِيبُهُ الدَّمُ وَالْمِدَّةُ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنِ الْمُعَلَّى أَبِي عُمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع وَهُوَ يَصِلُنِي فَقَالَ لِي قَائِدِي إِنَّ فِي ثَوْبِهِ دَمًا فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ قَائِدِي أَخْبَرَنِي أَنَّ بِثَوْبِكَ دَمًا فَقَالَ لِي إِنَّ بِي دَمَامِيلَ وَ لَسِيْتُ أَعْسَلُ ثَوْبِي حَتَّى تَبْرَأَ

الحديث العاشر

: مجهول.

باب الثوب يصيبه الدم و المدة

إشارة

و فى القاموس المدة بالكسر ما يجتمع فى الجرح من القيح.

: موثق.

و لا خلاف بين الأصحاب فى العفو عن دم القرح و الجرح فى الجملة فمنهم من قال بالعفو مطلقا، و منهم من اعتبر السيلان فى جميع الوقت أو تعاقب الجريان على وجه لا يتسع فتراتهما لأداء الفريضة، و الذى يستفاد من الروايات العفو عن هذا الدم فى الثوب و البدن سواء شقت إزالته أم لا و سواء كان له فترة ينقطع فيها بقدر الصلاة أم لا و أنه لا يجب إبدال الثوب و لا تخفيف النجاسة و لا عصب موضع الدم بحيث يمنع من الخروج كما اختاره جماعة، و استقرب العلامة فى المنتهى و جوب الإبدال مع الإمكان. و قال فى المدارك: ينبغى أن يراد بالبرء الأمن من خروج الدم منهما و إن لم يندمل أثرهما.

↓

ص: ١٦٤

٢ أَحْمَدُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ بِهِ الْقَرْحُ أَوْ الْجُرْحُ وَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرْبِطَهُ وَ لَا يَغْسِلَ دَمَهُ قَالَ يُصَلِّي وَ لَا يَغْسِلُ ثَوْبَهُ كُلَّ يَوْمٍ إِلَّا مَرَّةً فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَغْسِلَ ثَوْبَهُ كُلَّ سَاعَةٍ
٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ الدَّمُ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ عَلَيَّ وَ أَنَا فِي الصَّلَاةِ قَالَ إِنْ رَأَيْتَ وَ عَلَيْكَ ثَوْبٌ غَيْرُهُ فَاطْرَحْهُ وَ صَلِّ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ غَيْرُهُ فَامْضِ فِي صَلَاتِكَ وَ لَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ مَا لَمْ

الحديث الثانى

: موثق.

و قال فى المعالم: ذهب جماعة من الأصحاب منهم العلامة فى النهاية و المنتهى و التحرير إلى أنه يستحب لصاحب القروح و الجروح غسل ثوبه فى كل يوم مرة، و احتج له فى المنتهى و النهاية بأن فيه تطهيرا من غير مشقة فكان مطلوبا، و برواية سماعة، و الوجه الأول من الحجّة غير صالح لتأسيس حكم شرعى، و الرواية فى طريقها ضعف و كان البناء فى العمل بها على التساهل فى أدلة السنن.

الحديث الثالث

: حسن.

و أجمع الأصحاب على أن الدم المسفوح و هو الخارج من ذى النفس الذى ليس أحد الدماء الثلاثة و لا دم القروح و الجروح إن كان أقل من درهم بغلى لم تجب إزالته للصلاة و إن كان أزيد من مقدار الدرهم وجبت إزالته و إنما الخلاف بينهم فيما بلغ حد الدرهم فقال الشيخان و ابنا بابويه و ابن إدريس تجب إزالته و قال السيد فى الانتصار و سلار لا تجب إزالته و مستندا هما قويان، و يمكن حمل الإعادة فى مقدار الدرهم على الاستحباب.

ثم الروايات إنما تضمنت لفظ الدرهم و ليس فيها توصيف بكونه بغليا أو غيره، و لا تعيين لقدره و الواجب حمله على ما كان متعارفا فى زمانهم عليهم السلام، و ذكر الصدوق أن المراد بالدرهم الوافى الذى قدره درهم و ثلث، و نحوه قال المفيد، و قال

↓

ص: ١٦٥

يَزِدُّ عَلَى مِقْدَارِ الدَّرْهِمِ وَمَا كَانَ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ رَأَيْتُهُ قَبْلُ أَوْ لَمْ تَرَهُ وَإِذَا كُنْتَ قَدْ رَأَيْتَهُ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ مِقْدَارِ الدَّرْهِمِ فَضَيَّعْتَ غَسَلَهُ وَصَلَّيْتَ فِيهِ صَلَاةً كَثِيرَةً فَأَعِدْ مَا صَلَّيْتَ فِيهِ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا عَ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَاءٍ بِدَمٍ مَا لَمْ يُدَكَّ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ فَيُصَلِّي فِيهِ الرَّجُلُ يَغْنَى دَمَ السَّمَكِ

٥ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَمْرُو مَحْمَدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ

ابن الجنيد: إنه ما كانت سعته سعة العقد الأعلى من الإبهام و لم يذكروا تسميته بالبغلي، وقال المحقق في المعبر و الدرهم هو الوافي الذي وزنه درهم و ثلث، و يسمى البغلي نسبةً إلى قرية بالجامعين و ضبطها المتأخرون بفتح الغين و تشديد اللام، و نقل عن ابن إدريس أنه شاهد هذه الدراهم المنسوبة إلى هذه القرية، و قال إن سعته تقرب من أخصم الراحة و هو ما انخفض من الكف و المسألة قوية الإشكال.

ثم الأصحاب قطعوا باستثناء دم الحيض عن هذا الحكم، و وجوب إزالة قليلة و كثيره كما ورد في بعض الأخبار، و ألحق به الشيخ دم الاستحاضة و النفاس، و ألحق القطب الراوندي دم نجس العين و الكل محل نظر، ثم إن الأحاديث الواردة في هذا الباب إنما دلت على العفو عن نجاسة الثوب بهذا القدر من الدم، و ليس فيها ذكر البدن، لكن الأصحاب حكموا بأنه لا فرق في هذا الحكم بين الثوب و البدن و لكن لا يعلم فيه مخالف و قد يفهم من بعض الأخبار أيضا.

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

قوله " ما لم يدك " أى لا يحتاج إلى التذكية من الذبح أو النحر فى الحل و الطهارة.

الحديث الخامس

: موثق.



ص: ١٦٦

رَجُلٍ يَسِيلُ مِنْ أَنْفِهِ الدَّمَ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَ بَاطِنَهُ يَعْنى جَوْفَ الْأَنْفِ فَقَالَ إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَ مَا ظَهَرَ مِنْهُ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنِ الْعَبِيدِ الصَّالِحِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ أُمُّ وَلَدٍ لِأَبِيهِ فَقَالَتْ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ وَ أَنَا أَسْتَحْيِي مِنْهُ قَالَ سَلِي وَ لَا تَسْتَحْيِي قَالَتْ أَصَابَ ثَوْبِي دَمَ الْحَيْضِ فَعَسَلْتُهُ فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ فَقَالَ اصْبِغِيهِ بِمَشْقٍ حَتَّى يَخْتَلِطَ وَ يَذْهَبْ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ دَمُكَ أَنْظِفْ مِنْ دَمِ غَيْرِكَ إِذَا كَانَ فِي ثَوْبِكَ شِبْهُ النَّضْحِ مِنْ دَمِكَ

و يدل على عدم وجوب إزالة البواطن كما هو المشهور.

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

وقال في القاموس: المشق بالكسر و الفتح المغرة، و قال: المغرة و يحرك طين أحمر، و الظاهر أنه لم يكن عبرة باللون بعد إزالة العين، و يحصل من رؤية اللون أثر في النفس فلذا أمرها عليه السلام بالصبيغ لثلاثا تتميز و يرتفع استنكاف النفس. و يحتمل أن يكون الصبيغ بالمشق مؤثرا في إزالة الدم و لونه لكنه بعيد.

الحديث السابع

: مرفوع و قد اختلف الأصحاب في وجوب إزالة الدم المتفرق إذا كان بحيث لو جمع بلغ الدرهم، فقال ابن إدريس، و الشيخ في المبسوط و المحقق: لا يجب إزالته مطلقا يجب إزالته و قال الشيخ في النهاية: لا يجب، إزالته ما لم يتفاحش، و قال سلا، و ابن حمزة: و اختاره العلامة في جملة من كتبه.

ثم الفرق بين دم المصلى و غيره خلاف المشهور بين الأصحاب، و يمكن أن يكون ذلك لكونه جزءا من حيوان غير مأكول اللحم فلذا لا يجوز الصلاة فيه، فيكون الحكم مخصوصا بدم مأكول اللحم، و يؤيده أن أخبار جواز الصلاة

↓

ص: ١٦٧

فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ دَمٌ غَيْرِكَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا فَاغْسِلْهُ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ دَمِ الْبَرَاغِيثِ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ هَلْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ قَالَ لَا وَإِنْ كَثُرَ فَلَا بَأْسَ أَيْضًا بِشَبْهِهِ مِنَ الرُّعَافِ يَنْضَحُهُ وَ لَا يَغْسِلُهُ وَ رَوَى أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَغْسَلُ بِالرَّيْقِ شَيْءٌ إِلَّا الدَّمَ

٩ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرِّيَّانِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عَ هَلْ يَجْرِي دَمُ الْبُقِّ مَجْرَى دَمِ الْبَرَاغِيثِ وَ هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقِيَسَ

في ما نقص عن الدرهم و عمومها معارض بعموم أخبار عدم جواز الصلاة في أجزاء ما لا يوكل لحمه و بينهما عموم من وجه و ليست إحداها أولى بالتخصيص من الأخرى فتبقى أخبار عدم جواز الصلاة في الدم سالمة عن المعارض.

و مع جميع ذلك لا يبعد القول بالكرهية لضعف الخبر، و إرساله، و أصل البراءة مع تحقق الشك في الحكم، و منع كون الأمر للوجوب، و يمكن حملة على ما زاد على الدرهم مجتمعا و يكون المعنى أنه إذا كان من جرح أو قرح بك فلا بأس به و إن كان من غيرك تجب إزالته لكونه زائدا عن الدم فيكون مؤيدا للقول الأخير و الله يعلم

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور، و آخره مرسل.

وقال في المدارك: طهارة دم ما لا نفس له كدم السمك مذهب الأصحاب و حكى فيه الشيخ رحمه الله في الخلاف و المصنف في المعبر الإجماع، و ربما ظهر من كلام الشيخ رحمه الله في المبسوط و الجمل نجاسة هذا النوع من الدم و عدم وجوب إزالته و هو بعيد و لعله يريد بالنجاسة المعنى اللغوي.

قوله عليه السلام " ينضحه " قال الوالد (ره): صفة للرعاف أى يكون الرعاف متفرقا و لا يوجد فيه مقدار درهم مجتمعا، و يحتمل

أن يكون مبنيًا على طهارة

↓

ص: ١٦٨

بَدَمِ الْبَقِّ عَلَى الْبَرَاغِيثِ فَيَصَلِّي فِيهِ وَ أَنْ يَقِيسَ عَلَى نَحْوِ هَذَا فَيَعْمَلُ بِهِ فَوْقَ عِ يَجُوزُ الصَّلَاةُ وَ الطُّهُرُ مِنْهُ أَفْضَلُ
بَابُ الْكَلْبِ يُصِيبُ الثُّوبَ وَ الْجَسَدَ وَ غَيْرَهُ مِمَّا يُكْرَهُ أَنْ يَمَسَّ شَيْءٌ مِنْهُ
١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ
الدم القليل مثل رأس الإبر كما قال به بعض العلماء و يكون معفوا انتهى.

ثم اعلم أن المشهور اختصاص العفو بالدم المتفرق، و حكى العلامة في المختلف عن ابن إدريس أنه قال بعض أصحابنا إذا
ترشش على الثوب أو البدن مثل رؤوس الإبر من النجاسات فلا بأس بذلك ثم قال ابن إدريس و الصحيح وجوب إزالتها قليلة
كانت أم كثيرة.

قوله عليه السلام " لا يغسل بالريق " يمكن حمله على الدم الخارج في داخل الفم فإنه يطهر الفم بزوال عينه فكأن الريق طهره أو
على ما كان أقل من الدرهم فتكون الإزالة لتقليل النجاسة لا للتطهير، و قال ابن الجنيد في مختصره: لا بأس أن يزال بالبصاق عين
الدم من الثوب، و نسب الشهيد في الذكرى إليه القول بطهارة الثوب بذلك، و حمل العلامة - رحمه الله - هذا الخبر على الدم
الظاهر كدم السمك.

الحديث التاسع

: ضعيف على المشهور.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: ليس في هذه الأخبار دلالة على الطهارة و النجاسة فإن كان الأصل في الدم مطلقا النجاسة و لا
أتحققه لم يمكن الخروج منه بمجرد هذه الأخبار لاحتمالها بمجرد العفو، و إن كان الأصل الطهارة و عدم وجوب الاجتناب
مطلقا فهذه تصلح تأييدا.

باب الكلب يصيب الثوب و الجسد و غيره مما يكره أن يمس شيء منه

الحديث الأول

: مرسل.

و لا خلاف بين الأصحاب في وجوب الغسل بمس الكلب و الخنزير رطبا إلا

↓

ص: ١٦٩

عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا مَسَّ ثَوْبَكَ الْكَلْبُ فَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَانْضِجْهُ وَ إِنْ كَانَ رَطْبًا فَاغْسِلْهُ
٢ حَمَادُ بْنُ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْكَلْبِ يُصِيبُ شَيْئًا مِنْ جَسَدِ الرَّجُلِ قَالَ يَغْسَلُ
الْمَكَانَ الَّذِي أَصَابَهُ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعُمَرَ كِيِّ بْنِ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْفَأْرَةِ الرَّطْبَةِ قَدْ وَقَعَتْ

فِي الْمَاءِ تَمْشِي عَلَى الثُّيَابِ أَوْ يُصَلِّي فِيهَا قَالَ اغْسِلْ مَا رَأَيْتَ مِنْ أَثَرِهَا وَمَا لَمْ تَرَهُ فَانْضِجْهُ بِالْمَاءِ

ما يظهر من كلام الصدوق رحمه الله من الاكتفاء بالرش في كلب الصيد، ولا خلاف أيضا في استحباب الرش بمسهما جافين، و يعزى إلى ابن حمزة القول بوجوب الرش و هو الظاهر من كلام المفيد رحمه الله، بل الظاهر من الأخبار أن قلنا إن الظاهر من الأمر فيها الوجوب و يزيد هنا أنه جمع مع الغسل الواجب، و قال في المعالم عزى في المختلف إلى ابن حمزة إيجاب مسح البدن بالتراب إذا أصابه الكلب أو الخنزير أو الكافر بغير رطوبة.

و قال الشيخ في النهاية: إن مس الإنسان بيده كلبا أو خنزيرا أو ثعلبا أو أرنباً أو فأرة أو وزغاً أو صافح ذمياً أو ناصيباً معلنا بعداوة آل محمد عليهم السلام و جب غسل يده إن كان رطباً، و إن كان يابساً مسحه بالتراب، و حكى في المعتمد عن الشيخ أنه قال في المبسوط: كل نجاسة أصابت البدن و كانت يابسة لا يجب غسلها و إنما يستحب مسح اليد بالتراب و لا نعرف للمسح بالتراب وجوباً أو استحباباً وجهاً.

الحديث الثاني

: حسن.

الحديث الثالث

: صحيح.

و ذهب الشيخ في النهاية، و المفيد رحمه الله إلى نجاسة الفأرة و الوزغ، و استدل لهم في الفأرة بهذا الخبر و في الوزغ بالأخبار الواردة بالترج، و المشهور بين



ص: ١٧٠

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ يَحِلُّ أَنْ يَمَسَّ الثُّغْلَبَ وَ الْأَرْنَبَ أَوْ شَيْئاً مِنَ السَّبَاعِ حَيًّا أَوْ مَيِّتاً قَالَ لَا يَضُرُّهُ وَ لَكِنْ يَغْسِلُ يَدَهُ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقَعُ ثَوْبُهُ عَلَى جَسَدِ الْمَيِّتِ قَالَ إِنْ كَانَ غُسِّلَ فَلَا تَغْسِلُ مَا أَصَابَ ثَوْبَكَ مِنْهُ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يُغْسَلْ فَاعْسِلْ مَا أَصَابَ ثَوْبَكَ مِنْهُ يَغْنَى إِذَا بَرَدَ الْمَيِّتُ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ الْعُمَرَ كِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ ثَوْبَهُ خَنْزِيرٌ فَلَمْ يَغْسِلْهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ وَ هُوَ فِي صَلَاتِهِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ إِنْ كَانَ دَخَلَ الْأَصْحَابَ الطَّهَارَةَ، وَ حَمَلُوا الْأَخْبَارَ عَلَى الْأَسْتِحْبَابِ.

الحديث الرابع

: مرسل.

و قال في المدارك: بهذه الرواية استدل الشهيد رحمه الله في الذكري على تعدى نجاسة الميتة مع اليوسه و هو غير جيد إذ

اللازم منه ثبوت الحكم المذكور مع الحياة أيضا و هو معلوم البطلان، و الأجود حملها على الاستحباب لضعف سندها و وجود المعارض.

قوله عليه السلام " و لكن يغسل يده " أى وجوبا فى بعض الموارد و استحبابا فى بعضها.

الحديث الخامس

: مجهول.

و لا خلاف بين الأصحاب ظاهرا فى نجاسة ميتة الحيوان ذى النفس السائلة سواء كان آدميا أو غيره، لكن الأدمى لا ينجس إلا بالبرد و يطهر بالغسل، و لا خلاف فى نجاسة ما لاقى الميتة رطبا مطلقا، و أما إذا لاقاها مع الجفاف فالمشهور

↓

ص: ١٧١

فِي صَلَاتِهِ فَلْيَمُضِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْضَحْ مَا أَصَابَ مِنْ تَوْبِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَثَرٌ فَيَغْسِلُهُ

بَابُ صِفَةِ التَّيْمِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيِّهِلٍ جَمِيعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ التَّيْمِ

عدم النجاسة، و ذهب العلامة إلى أن ما يلاقيها ينجس نجاسة حكمية يجب غسله و لا يتعدى إلى غيره بل تردد فى نجاسة ما يلاقي الشعر و الوبر منها أيضا.

الحديث السادس

: صحيح.

باب صفة التيمم

الحديث الأول

: حسن أو موثق.

و يدل على الاكتفاء بالضربة الواحدة فى التيمم مطلقا، و اختلف الأصحاب فى عدد الضربات فيه فقال الشيخان فى النهاية و المبسوط و المقنعة: ضربة للوضوء و ضربتان للغسل، و هو اختيار الصدوق، و سلا، و أبى الصلاح، و ابن إدريس، و أكثر المتأخرين، و قال المرتضى فى شرح الرسالة: الواجب ضربة واحدة فى الجميع، و هو اختيار ابن الجنيد، و ابن أبى عقيل، و المفيد فى المسائل الغريبة، و نقل عن المفيد فى الأركان اعتبار الضربتين فى الجميع، و حكاه المحقق فى المعتمد، و العلامة فى المنتهى و المختلف عن على بن بابويه و ظاهر كلامه فى الرسالة اعتبار ثلاث ضربات ضربة باليدين للوجه، و ضربة باليسار لليمين، و ضربة باليمين لليسا و لم يفرق بين الوضوء و الغسل، و حكى فى المعتمد القول بالضربات الثلاث عن قوم منا و قال الطيبي فى شرح المشكاة فى شرح حديث عمار: أن فى الخبر فوائد منها أنه يكفى فى التيمم ضربة واحدة للوجه و الكفين، و هو قول على و ابن عباس و عمار و جمع من التابعين، و الأكثرون من فقهاء الأمصار إلى أن التيمم ضربتان، انتهى.

فَضْرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ ثُمَّ رَفَعَهَا فَنَفَضَهَا ثُمَّ مَسَحَ بِهَا جَبِينَهُ وَ كَفَّيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً

فظهر من هذا أن القول المشهور بين العامة الضربتان، و أن الضربة مشهور عندهم من مذهب أمير المؤمنين صلوات عليه، و عمار التابع له، و ابن عباس التابع له عليه السلام في أكثر الأحكام فظهر أن أخبار الضربة أقوى و أخبار الضربتين حملها على التقية أولى.

قوله عليه السلام " فنفضها " استحباب نفض اليدين مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا و قد أجمعوا على عدم وجوبه و استحباب الشيخ مسح إحدى اليدين بالأخرى بعد النفض و لا نعلم مستنده، و المشهور بين الأصحاب عدم اشتراط علق شيء من التراب بالكف، و نقل عن ابن الجنيّد رحمه الله اشتراطه.

قوله عليه السلام " جبينه " ظاهره أنه يكفي مسح طرفي الجبهة بدون مسحها، و يمكن أن يراد بهما الجبهة معهما بأن تكون الجبهة نصفها مع الجبين الأيمن و نصفها مع الأيسر و الإتيان بهذه العبارة لتأكيد إرادة الجبين كأنهما مقصودان بالذات.

ثم اعلم أن مسح الجبهة من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف إجماعى، و أوجب الصدوق مسح الجبين و الحاجبين أيضا، و قال أبوه يمسح الوجه بأجمعه، و المشهور في اليدين أن حدهما الزند، و قال على بن بابويه امسح يديك من المرفقين إلى الأصابع، و ذكر العلامة و من تأخر عنه أنه يجب البدأ في مسح الكف بالزند إلى أطراف الأصابع، و أجمعوا على وجوب تقديم مسح الجبهة على اليد اليمنى و اليمنى على اليسرى، و أيضا نقل الإجماع على وجوب الموالاة فيه، و لو أخل بالمتابعة بما لا يعد تفريقا عرفا لم يضر قطعا، و إن طال الفصل أمكن القول بالبطلان و ذكر جمع من الأصحاب أن من الواجبات طهارة محل المسح و هو أحوط مع القدرة.

قوله عليه السلام " مرة واحدة " الظاهر أنه متعلق بالمسح و يمكن تعلقه بالضرب أيضا على التنازع.

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّيْمُمِ فَتَلَمَّا هَذِهِ الْأَيَّةُ - وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا وَ قَالَ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ قَالَ فَاْمَسَحَ عَلَى كَفَيْكَ مِنْ حَيْثُ مَوْضِعِ الْقَطْعِ وَ قَالَ وَ مَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْكَاهِلِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّيْمُمِ قَالَ فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْبَسَاطِ فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ ثُمَّ مَسَحَ كَفَيْهِ إِحْدَاهُمَا

الحديث الثاني

: مرسل.

و يمكن أن يكون المعنى أن المراد هنا في الآية ما يقوله العامة في القطع و يكون ذكر الآيتين لبيان أن لليد معاني متعددة، و قوله عليه السلام " و ما كان ربك نسيًّا " لبيان أن الله تعالى لم يبيهم أحكامه بل بينها بحججه عليهم السلام فيجب الرجوع إليهم، و لعل الأظهر أن هذا استدلال منه عليه السلام بأنه تعالى لما ذكر اليد في القطع لم يحدها، و في الوضوء حدها بالمرافق و قد تبين من السنة أن القطع من الزند فتبين أن كلما أطلق تعالى اليد أراد بها إلى الزند، و لذا قال عليه السلام - و ما كان ربك نسيًّا -

أى أنه تعالى لم ينس بيان أحكامه بل بينها فى كتابه على وجه يفهمها حججه عليهم السلام. وفيه: إن موضع القطع عند أصحابنا أصول الأصابع فهو مخالف للمشهور و موافق لما ذهب إليه بعض أصحابنا من أن التيمم من موضع القطع، و يمكن أن يقال: هذا إلزامى على العامة و موضع القطع عندهم الزند، و نقل ابن إدريس عن بعض الأصحاب أن المسح من أصول الأصابع إلى رؤوسها فى التيمم و هذا الخبر [إلزام] يصلح مستندا لهم.

الحديث الثالث

: حسن.

و قال فى الحبل المتين: ما تضمنه هذا الخبر من ضربه عليه السلام بيده على البساط



ص: ١٧٤

على ظهر الأخرى

٤ على بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي أيوب الخزاز عن أبي عبد الله ع قال سألتُه عن التيمم فقال إنَّ عمَّارَ بنَ ياسرٍ أصابته جنابةٌ فتممَّكَ كما تتممُّكَ الدابةُ فقال له رسولُ الله ص يا عمَّارُ تممَّكَ كما تتممُّكَ الدابةُ فقلتُ له كيف التيممُ فوضعَ يدهُ على المسحِ ثمَّ رفعها فمسحَ وجهه ثمَّ مسحَ فوقَ الكفِّ قليلاً

و رواه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب

٥ محمد بن يحيى عن الحسين بن علي الكوفي عن النوفلي عن غياث

لا إشعار فيه بما يظهر من كلام المرتضى رحمه الله من جواز التيمم بغبار البساط و نحوه.

قوله عليه السلام "أحدهما" لعل المراد كلا منهما.

الحديث الرابع

: صحيح، و سنده الثانى حسن.

و قال فى الصحاح: تممكت الدابة أى تمرغت، و المسح بالكسر البلاس، و فى بعض النسخ السنج بالسين المهملة المفتوحة و النون الساكنة و أخره جيم معرب سنك و المراد به حجر الميزان، و يقال له صبغة بالصاد أيضا، و ربما يقرأ بالياء المثناة من تحت و الحاء المهملة و المراد به ضرب من البرد أو عباءة مخططة، و لا إشعار فيه على التقدير الأول بجواز التيمم على الحجر، و لا على الثانى بجوازه بغبار الثوب، لما عرفت و قد يقرأ بالياء الموحدة.

قوله عليه السلام "فوق الكف" كان فيه عدم وجوب استيعاب ظهر الكف، و مثله أفتى ابن بابويه فى بيان التيمم للجنازة، و يحتمل أن يكون المراد أنه مسح الكف و ابتداء من فوق الكف أى من الزند، أو من فوق الزند من باب المقدمة.

الحديث الخامس

: مجهول.

و يدل على كراهة التيمم من موضع يطأه الناس بأرجلهم.

بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ص لَا وُضُوءَ مِنْ مُوْطَأٍ قَالَ النَّوْفَلِيُّ يَعْنِي مَا تَطَأَ عَلَيْهِ بِرِجْلِكَ
 ٦ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَلَوِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ جُمُهورٍ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعُرَنِيِّ عَنْ غِيَاثِ بْنِ
 إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَهَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنْ يَتَيَّمَّ الرَّجُلُ بِتُرَابٍ مِنْ أَثَرِ الطَّرِيقِ
 بَابُ الْوَقْتِ الَّذِي يُوجِبُ التَّيْمَمَ وَمَنْ تَيَّمَّ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ
 ١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا لَمْ تَجِدْ مَاءً وَارْتَدَّتْ
 التَّيْمَمَ فَأَخْرَجِ التَّيْمَمَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ فَاتَكَ الْمَاءُ لَمْ تَفُتِكَ الْأَرْضُ

الحديث السادس

: مجهول.

باب الوقت الذي يوجب التيمم و من تيمم ثم وجد الماء

الحديث الأول

: صحيح.

و أجمع الأصحاب على عدم جواز التيمم للفريضة الموقته قبل دخول الوقت، كما أطبقوا على وجوبه مع تضيقه و لو ظنا و إنما
 الخلاف في جوازه مع السعة فذهب الشيخ و السيد المرتضى و جمع من الأصحاب إلى أنه لا يصح إلا في آخر الوقت، و نقل
 عليه السيد الإجماع، و ذهب الصدوق رحمه الله إلى جوازه في أول الوقت، و قواه في المنتهى، و استقر به في البيان، و قال ابن
 الجنيدي: إن وقع اليقين بفوت الماء آخر الوقت أو غلب الظن فالتيمم في أول الوقت أحب إلى، و استجوده المحقق في المعبر، و
 اختاره العلامة في أكثر كتبه، و في قوله: " فإن فاتك الماء " إشعار برجاء وجود الماء.

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُدَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَسَافِرُ الْمَاءَ فَلْيَطْلُبْ مَا دَامَ
 فِي الْوَقْتِ فَإِذَا خَافَ أَنْ يَفُوتَهُ الْوَقْتُ فَلْيَتَيَّمَّ وَ لِيُصَلِّ فِي آخِرِ الْوَقْتِ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَ لِيَتَوَضَّأَ لِمَا يَسْتَقْبَلُ
 ٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالِ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ طَهُورًا وَ
 كَانَ جُنْبًا فَلْيَمْسَحْ مِنَ الْأَرْضِ وَ يُصَلِّ فَإِذَا وَجَدَ مَاءً فَلْيَغْتَسِلْ وَ قَدْ أَجْزَأَتْهُ صَلَاتُهُ النَّبِيُّ صَلَّى
 ٤ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ
 لِأَبِي جَعْفَرٍ ع

الحديث الثاني

: حسن.

و يدل على وجوب الطلب ما دام الوقت باقيا و عدم تقديره بقدر و سيأتي القول فيه:

الحديث الثالث

: حسن.

و قال فى المدارك: من تيمم تيمما صحيحا و صلى ثم خرج الوقت لم يجب عليه القضاء، قال فى المنتهى: و عليه إجماع أهل العلم و نقل عن السيد المرتضى رحمه الله أن الحاضر إذا تيمم لفقدان الماء وجب عليه الإعادة إذا وجدته، و لم نقف له فى ذلك على حجة، و المعتمد سقوط القضاء مطلقا، و لو تيمم و صلى مع سعة الوقت ثم وجد الماء فى الوقت فإن قلنا باختصاص التيمم باخر الوقت بطلت صلاته مطلقا، و إن قلنا بجوازه مع السعة فالأصح عدم الإعادة، و هو خيرة المصنف فى المعبر، و الشهيد فى الذكري، و نقل عن ابن الجنيدي، و ابن أبى عقيل القول بوجوب الإعادة، و هو ضعيف، و الأخبار محمولة على الاستحباب، انتهى. و ما اختاره جيد.

الحديث الرابع

: حسن كالصحيح، و فى التهذيب صحيح.



ص: ١٧٧

يُصَلِّي الرَّجُلُ بِوُضوءٍ وَاحِدٍ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ كُلَّهَا قَالَ نَعَمْ مَا لَمْ يُحْدِثْ قُلْتُ فَيُصَلِّي بِتَيْمُمٍ وَاحِدٍ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ كُلَّهَا قَالَ نَعَمْ مَا لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يُصَبَّ مَاءٌ قُلْتُ فَإِنْ أَصَابَ الْمَاءَ وَ رَجَا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى مَاءٍ آخَرَ وَ ظَنَّ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَيْهِ كُلَّمَا أَرَادَ فَعَسِيرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ - قَالَ يَنْقُضُ ذَلِكَ تَيْمُمَهُ وَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ التَّيْمُمَ قُلْتُ فَإِنْ أَصَابَ الْمَاءَ وَ قَدْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ فَلْيَنْصَرِفْ وَ لِيَتَوَضَّأْ مَا لَمْ يَرُكَّعْ فَإِنْ كَانَ قَدْ رُكَّعَ فَلْيَمْضِ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّ التَّيْمُمَ أَحَدُ الطَّهُورَيْنِ

قوله عليه السلام: " فيصلى بتيمم واحد " هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب، و قال بعض العامة: ينتقض التيمم بخروج الوقت لأنها طهارة ضرورية فيتقدر بالوقت كالمستحاضة، و لا ريب فى بطلانه.

قوله عليه السلام: " فإن أصاب الماء و رجا " لا خلاف فيه بين الأصحاب.

قوله عليه السلام: " فإن أصاب الماء و قد دخل " قال فى المدارك: إذا وجد التيمم الماء و تمكن من استعماله فله صور:

إحداها: أن يجده قبل الشروع فى الصلاة فينتقض تيممه و يجب عليه استعمال الماء فلو فقدته بعد التمكن من ذلك أعاد التيمم، قال فى المعبر: و هو إجماع أهل العلم، و إطلاق كلامهم يقتضى أنه لا فرق فى ذلك بين أن يبقى من الوقت مقدار ما يسع الطهارة و الصلاة و عدمه، و هو مؤيد لما ذكرناه فيما سبق أن من أحل باستعمال الماء حتى ضاق الوقت يجب عليه الطهارة المائية و القضاء لا التيمم و الأداء.

و ثانيها: أن يجده بعده الصلاة و لا إعادة عليه لما سبق لكن ينتقض تيممه لما يأتى، قال فى المعبر: و هو وفاق أيضا.

و ثالثها: أن يجده فى أثناء الصلاة و قد اختلف فيه كلام الأصحاب، فقال الشيخ فى المبسوط و الخلاف: يمضى فى صلاته و لو تلبس بتكبيره الإحرام، و هو اختيار المرتضى و ابن إدريس، و قال الشيخ فى النهاية: يرجع ما لم يركع، و هو



٥ الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبِي إِيَّانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَجِدُ الْمَاءَ فَيَتِيمُّ وَيُقِيمُ فِي الصَّلَاةِ فَجَاءَ الْعَلَامُ فَقَالَ هُوَ ذَا الْمَاءِ فَقَالَ إِنْ كَانَ لَمْ يَزَكَعْ فَلْيَنْصِرِفْ وَ لِيَتَوَضَّأْ وَإِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ فَلْيَمُضْ فِي صَلَاتِهِ

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ

اختيار ابن أبي عقيل، و ابن بابويه، و المرتضى في شرح الرسالة، انتهى و لعل الأول أقوى.

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

و قال في المدارك: أجاب العلامة رحمه الله في المنتهى عن روايتي زرارة و عبد الله بن عاصم، بالحمل على الاستحباب، أو على أن المراد بالدخول في الصلاة الشروع في مقدماتها كالأذان، و بقوله: " ما لم يركع " ما لم يتلبس بالصلاة، و بقوله: " و إن كان ركع " دخوله فيها إطلاقاً لاسم الجزء على الكل، و لا يخفى ما في هذا الحمل من البعد و شدة المخالفة للظاهر، أما الأول فلا بأس به، و يمكن الجمع بين الروايات أيضاً بحمل المطلق على المقيّد إلا أن ظاهر قوله في روايته محمد بن عمران - ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة - يأباه، إذ المتبادر منه أول وقت الدخول، و كذا التعليل المستفاد من روايته زرارة فإنه شامل لما قبل الركوع و بعده و هنا مباحث.

الأول، إذا حكمنا بإتمام الصلاة مع وجود الماء فهل يعيد التيمم لو فقد الماء قبل فراغه من الصلاة أم لا، فيه قولان أظهرهما عدم الإعادة.

الثاني: لو كان في نافله فوجد الماء احتمل مساواته للفريضة، و به جزم الشهيد في البيان، و يحتمل قويا انتقاض تيممه لجواز قطع النافلة اختياراً.

الحديث السادس

: مختلف فيه، و الصحة أقوى.

و قال في المدارك: أجمع علماؤنا و أكثر العامة، على أن من كان عذره عدم الماء



ص: ١٧٩

قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَكُونُ فِي السَّفَرِ وَ تَحْضُرُ الصَّلَاةَ وَ لَيْسَ مَعِيَ مَاءٌ وَ يُقَالُ إِنَّ الْمَاءَ قَرِيبٌ مِنَّا أَ فَاطْلُبُ الْمَاءَ وَ أَنَا فِي وَقْتِ يَمِينًا وَ شِمَالًا قَالَ لَا تَطْلُبُ الْمَاءَ وَ لَكِنْ تَيْمَّمُ فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ التَّخَلُّفَ عَنْ أَصْحَابِكَ فَتَضِلَّ فَيَأْكُلَكَ السَّبُعُ

٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ بِالرَّكِيَّةِ وَ لَيْسَ مَعَهُ دَلْوٌ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْزِلَ الرَّكِيَّةَ إِنَّ رَبَّ الْمَاءِ هُوَ رَبُّ الْأَرْضِ فَلْيَتَيْمَّمْ

لا يسوغ له التيمم إلا بعد الطلب إذا أمل الإصابة و كان في الوقت سعة، حكى في المعبر و المنتهى، و لا ينافي ذلك رواية داود الرقي، و يعقوب بن سالم، لضعف سندهما و لا شعارهما بالخوف على النفس أو المال، و نحن نقول به.

و اختلف الأصحاب فى كيفية الطلب وحده، فقال الشيخ فى المبسوط:

و الطلب واجب قبل تضيق الوقت فى رحله و عن يمينه و عن يساره و سائر جوانبه، رمية سهم أو سهمين إذا لم يكن هناك خوف و نحوه، قال فى النهاية: و لم يفرق بين السهلة و الحزنه، و قال المفيد و ابن إدريس: بالسهمين فى السهلة و بسهم فى الحزنه، و لم يقدره السيد المرتضى فى الجمل، و لا الشيخ فى الخلاف بقدر، و حسن فى المعبر القول بوجوب الطلب ما دام الوقت باقيا، و المعتمد اعتبار الطلب من كل جهة يرجو فيها الإصابة بحيث يتحقق عرفا عدم وجدان الماء.

الحديث السابع

: حسن.

و فى الصحاح: الركية البئر و جمعها الركى، و قال الشيخ البهائى رحمه الله:

الظاهر أن المراد به ما إذا كان فى النزول إليها مشقة كثيرة، أو كان مستلزما لإفساد الماء، و المراد بعدم الدلو عدم مطلق الإله، فلو أمكنه بل طرف عمامته مثلا ثم عصرها و الوضوء بمائها، لوجب عليه و هذا ظاهر.

قوله عليه السلام: " هو رب الأرض " يشعر بكون المراد بالصعيد الأرض و بجواز



ص: ١٨٠

٨ الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ لَا يَكُونُ مَعَهُ مَاءٌ وَ الْمَاءُ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَ يَسَارِهِ غَلَوَتَيْنِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ قَالَ لَا أَمْرُهُ أَنْ يُعَرِّرَ بِنَفْسِهِ فَيَعْرِضَ لَهُ لِصٍّ أَوْ سَبْعٍ
٩ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ وَ عَبْسَةَ بْنِ مُضَعَبٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا أَتَيْتَ الْبَيْرَ وَ أَنْتَ جُنْبٌ وَ لَمْ تَجِدْ دَلْوًا وَ لَا شَيْئًا تَعْرِفُ بِهِ فَتَيَمَّمْ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّ رَبَّ الْمَاءِ وَ رَبَّ الصَّعِيدِ وَاحِدٌ وَ لَا تَفْعُ فِي الْبَيْرِ وَ لَا تُفْسِدْ عَلَى الْقَوْمِ مَاءَهُمْ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ مُسَدِّكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي سَفَرٍ وَ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ فَنَسِيَهُ وَ تَيَمَّمْ وَ صَلَّى التيمم بالحجر فتدبر.

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

و فى الصحاح: التغيير حمل النفس على الغرور، و قد غرر بنفسه تغيريرا و تغررة.

الحديث التاسع

: مجهول كالصحيح، و فى التهذيب صحيح.

قوله عليه السلام: " و لا يفسد " أى بال غسل بناء على أن اغتسال الجنب موجب للترح أو بالنجاسة لإزالة المنى فيه، أو بأن يموت و يفسد ماء القوم، أو بأن يخلط بالحما و الطين، أو بالاستقذار الحاصل لنفس القوم بعد العلم بهذا الاستعمال، و على التقادير

يمكن أن يكون المنع لعدم رضاء القوم باستعمال مائهم.

الحديث العاشر

: موثق.

وقال في المدارك: لو أدخل بالطلب و ضاق الوقت فتيمم و صلى ثم وجد الماء في محل الطلب فالأظهر أنه كعدمه و قيل: بوجوب الإعادة هنا تعويلا على روايته

↓

ص: ١٨١

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مَعَهُ مِائَةً قَبِيلَ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُعِيدَ الصَّلَاةَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ تَيْمُمِ الْحَائِضِ وَالْجُنْبِ سِوَاءِ إِذَا لَمْ يَجِدَا مَاءً قَالَ نَعَمْ

بَابُ الرَّجُلِ يَكُونُ مَعَهُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ فِي السَّفَرِ وَيَخَافُ الْعَطَشَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي السَّفَرِ وَ لَيْسَ مَعَهُ مَاءٌ إِلَّا قَلِيلٌ وَ خَافَ أَنْ يَخَافَ عَطَشًا فَلَا يُهْرِيقُ مِنْهُ قَطْرَةً وَ لَيْتَيْمُمٌ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّ الصَّعِيدَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَبِي بصير، و هي مع ضعف سندها بعثمان، و اشتراك أبي بصير، و جهالة المسؤول، إنما يدل على الإعادة إذا نسي الماء في رحله، و تيمم و صلى ثم ذكر في الوقت، و هو خلاف محل النزاع.

قوله عليه السلام: " قال نعم " قال في المدارك: اعلم أن الظاهر من كلام الأصحاب تساوى الأغسال في كيفية التيمم، و هو الظاهر من كلام المفيد في المقنعة، فإنه لم يذكر التيمم بدلا من الوضوء، و استدلل له الشيخ (ره) بخبر أبي بصير و عمار، قال في الذكري: و خرج بعض الأصحاب وجوب تيممين على غير الجنب بناء على وجوب الوضوء هناك، و لا بأس به و الخبران غير مانعين منه لجواز التسوية في الكيفية لا الكمية، و ما ذكره أحوط، و إن كان الأظهر الاكتفاء بالتيمم الواحد.

باب الرجل يكون معه الماء القليل في السفر و يخاف العطش

الحديث الأول

: حسن.

و قوله عليه السلام: " أحب إلي " يشعر بجواز الغسل أيضا حيثئذ و المشهور عدمه.

↓

ص: ١٨٢

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يُجْنِبُ وَ مَعَهُ مِنَ الْمَاءِ قَدْرٌ مَا يَكْفِيهِ لِشُرْبِهِ أَوْ يَتِيمُمُ أَوْ يَتَوَضَّأُ قَالَ التَّيْمُمُ أَفْضَلُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا جُعِلَ عَلَيْهِ نِصْفُ الطَّهُورِ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ وَ جَمِيلِ قَالَا - قُلْنَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِمَامُ قَوْمٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي السَّفَرِ وَ لَيْسَ مَعَهُ مِائَةٌ يَكْفِيهِ لِلْغَسْلِ أَوْ يَتَوَضَّأُ بَعْضُهُمْ وَ يَصِلِي بِهِمْ قَالَ لَأَوْ لَكِنْ يَتِيمُمُ وَ يَصِلِي بِهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَدْ جَعَلَ

التُّرَابَ طَهُورًا

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ قَالَ إِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ مُبْتَلَّةً وَ لَيْسَ فِيهَا تُرَابٌ وَ لَا مَاءً فَانظُرْ أَجْفًا مَوْضِعَ تَجْدُهُ فَتَيَّمْ مِنْ عُبَارِهِ أَوْ شَيْءٍ

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: " نصف الطهور " أى جعل عليه مسح نصف أعضاء الوضوء تخفيفا، و الأمر بالوضوء مع احتياجه إلى الماء ينافى التخفيف.

الحديث الثالث

: حسن.

و المشهور بين الأصحاب كراهة إمامة التيمم بالمتوضين، بل قال فى المنتهى: إنه لا- يعرف فيه خلافا إلا ما حكى عن محمد بن الحسن الشيبانى من المنع من ذلك، و لو لا ما يتخيل من انعقاد الإجماع على هذا الحكم لأمكن القول بجواز الإمامة على هذا الوجه من غير كراهة.

الحديث الرابع

: حسن مقطوع.

و قال الوالد العلامة قدس سره: رواه فى التهذيب فى الصحيح، عن عبد الله بن المغيرة، عن رفاعه عن أبى عبد الله عليه السلام، و فى الموثق كالصحيح عن عبد الله، عن ابن أبى بكير، عن زرارة عن أبى جعفر عليه السلام فى معناه، و الظاهر أن عبد الله نقل فى كتابه فتوى لا رواية.



ص: ١٨٣

مُعْبَرٌ وَ إِنْ كَانَ فِي حَالٍ لَا تَجِدُ إِلَّا الطِّينَ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَتَيَّمَّ بِهِ
بَابُ الرَّجْلِ يُصَيِّبُهُ الْجَنَابَةُ فَلَا يَجِدُ إِلَّا التَّلْجَ أَوْ الْمَاءَ الْجَامِدَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ

و قال فى الحبل المتين: يستفاد منه عدم جواز التيمم بالأرض الرطبة مع وجود التراب، و أنها متقدمة على الطين، و أنه يجب تحرى الأ-جف منها عند الاضطرار إلى التيمم بها، و ربما يستنبط- من تعليقه عليه السلام الأمر بالتيمم بها على فقد الماء و التراب- تسويغ التيمم بالحجر الرطب إلا مع فقد التراب، لشمول اسم الأرض للحجر، و لو قلنا بعدم شموله له ففى الحديث دلالة على تقديم التراب على الحجر الجاف كما هو مذهب الشيخين فى النهاية، و المقنعة، و مختار ابن إدريس، و ابن حمزة، و سلا ر لأن الأرض الرطبة لما كانت مقدمة عليه كما يقتضيه اقتصاره عليه السلام على قوله ليس فيها ماء و لا تراب دون أن يقول و لا

حجر فالتراب مقدم عليه بطريق أولى.

باب الرجل تصيبه الجنابة فلا يجد إلا الثلج أو الماء الجامد

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام: " يتيمم " استدل به سلالر على التيمم بالثلج و لا يخفى أن الظاهر التيمم بالتراب كما فهمه الشيخ و على تقدير عدم ظهوره لا يمكن الاستدلال به، ثم [إنه] ذهب الشيخ فى النهاية إلى تقدم الثلج على التراب كما يظهر من بعض الأخبار، و يمكن القول بالتفصيل بأنه إن حصل الجريان فالثلج مقدم و إلا فالتراب، و قال فى المختلف: لو لم يجد إلا الثلج و تعذر عليه كسره و إسخانه قال الشيخان وضع يديه عليه باعتماد حتى تتدنيا ثم يتوضأ بتلك الرطوبة بأن يمسح يده على وجهه بالنداوة، و كذا بقیة أعضائه، و كذا فى الغسل، فإن خشى من ذلك آخر الصلاة

↓

ص: ١٨٤

رَجُلٍ أَجْنَبَ فِي السَّفَرِ وَ لَمْ يَجِدْ إِلَّا التَّلْجَ أَوْ مَاءً جَامِداً فَقَالَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الضَّرُورَةِ يَتِيمَمُ وَ لَا أَرَى أَنْ يَعودَ إِلَى هَذِهِ الأَرْضِ الَّتِي تُوبِقُ دِينَهُ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ إِنْ أَجْنَبَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَ إِنْ اِخْتَلَمَ تَتِيمَمَ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ

حتى يتمكن من الطهارة المائية أو الترابية. و قال المرتضى: إذا لم يجد إلا الثلج ضرب بيديه و يتيمم بنداوته، و كذا قال سلالر و منع ابن إدريس من التيمم به و الوضوء و الغسل منه و حكم بتأخير الصلاة إلى أن يجد الماء أو التراب، و الوجه ما قاله الشيخان. قوله عليه السلام " و لا أرى أن يعود " فيه دلالة على أن من صلى بتيمم فصلاته لا تخلو من نقص و إن كانت مبرئة للذمة و أنه يجب عليه إزالة هذا النقص عن صلاته المستقبلية بالخروج عن محل الاضطرار.

الحديث الثانى

: مرفوع.

و قال فى المدارك: من عدم الماء مطلقا أو تعذر عليه استعماله يجوز له الجماع لعدم وجوب الطهارة المائية عليه، و لو كان معه ما يكفيه للوضوء فكذلك قبل دخول الوقت، أما بعده فجزم العلامة فى المنتهى بتحريمه لأنه يفوت الواجب و هو الصلاة بالمائية، و فيه نظر، و قال: إطلاق النص و كلام أكثر الأصحاب يقتضى أنه لا فرق فى تيمم المريض بين متعمد الجنابة و غيره، و يؤيده أن الجنابة على هذا التقدير غير محرم إجماعا كما نقله فى المعتبر فلا يترتب على فاعله عقوبة و ارتكاب التغرير بالنفس عقوبة.

و قال الشيخان: إن أجنب نفسه مختارا لم يجز له التيمم، و إن خاف التلف أو الزيادة فى المرض، و استدل عليه فى الخلاف بصحيحه عبد الله بن سليمان و صحيحه

التَّلْفَ إِنْ اغْتَسَلَ قَالَ يَتِيَّمٌ وَ يُصَلِّي فَإِذَا أَمِنَ الْبُرْدَ اغْتَسَلَ وَ أَعَادَ الصَّلَاةَ

بَابُ التَّيْمَمِ بِالطِّينِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا كُنْتَ فِي حَالٍ لَا تَقْدِرُ إِلَّا عَلَى الطِّينِ فَتَيِّمَ

محمد بن مسلم، و أجاب عنهما في المعبر بعدم الصراحة في الدلالة لأن العنت المشقة و ليس كل مشقة تلفا و لأن قوله عليه السلام " على ما كان " ليس حجة في محل النزاع و إن دل بإطلاقه فدفع الضرر المظنون واجب عقلا لا يرتفع بإطلاق الرواية و لا يخص بها عموم نفي الحرج و هو جيد.

الحديث الثالث

: مرسل.

و قال الشيخ رحمه الله: من تعمد الجنابة و خشى على نفسه من استعمال الماء يتيمم و يصلى ثم يعيد، و احتج بخبر جعفر بن بشير، و عبد الله بن سنان، و قال في المدارك: هما لا يدلان على ما اعتبره من القيد، و الأجود حملهما على الاستحباب لأن مثل هذا المجاز أولى من التخصيص و إن كان القول بالجوب لا يخلو من رجحان.

باب التيمم بالطين

الحديث الأول

: صحيح، و آخره مرسل.

و قال في المدارك: و مع فقد الغبار يتيمم بالوحل، و المستند في ذلك بعد الإجماع روايتا أبي بصير و رفاعه و لو أمكن تجفيف الوحل بحيث يصير ترابا و التيمم به و جب ذلك، و قدم على الغبار قطعا، و اختلف الأصحاب في كيفية التيمم بالوحل، فقال الشيخان: إنه يضع يديه على الأرض ثم يفر كهما و يتيمم به و هو خيرة المعبر، و قال آخرون: يضع يديه على الوحل و يتربص فإذا يبس تيمم به

بِهِ فَإِنَّ اللَّهَ أَوْلَى بِالْعُدْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَكَ ثَوْبٌ جَافٌ أَوْ لَبْدٌ تَقْدِرُ أَنْ تَنْفُضَهُ وَ تَتَيَّمَّ بِهِ

وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى صَعِيدٌ طَيِّبٌ وَ مَاءٌ طَهُورٌ بَابُ الْكَسِيرِ وَ الْمَجْدُورِ وَ مَنْ بِهِ الْجِرَاحَاتُ وَ تُصَيِّهُمُ الْجَنَابَةُ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجْلِ يَكُونُ بِهِ الْقَرْحُ وَ الْجِرَاحَةُ يُجْنَبُ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ لَا يَغْتَسَلَ وَ يَتَيَّمَّ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ

و استوجهه في التذكرة إن لم يخف فوت الوقت و هو بعيد، و قال: إذا فقد التراب و ما في معناه، و جب التيمم بغبار الثوب، أو

عرف الدابة، أو لبد السرج، أو غير ذلك مما فيه غبار، قال في المعتمر: و هو مذهب علمائنا، و أكثر العامة، و إنما يجوز التيمم بالغبار مع فقد التراب كما نص عليه الشيخ و أكثر الأصحاب، و ربما ظهر من عبارة المرتضى في الجمل جواز التيمم به مع وجود التراب أيضا، و هو بعيد لأنه لا يسمى صعيدا، بل يمكن المناقشة في جواز التيمم به مع إمكان التيمم بالطين، إلا أن الأصحاب قاطعون بتقديم الغبار على الوحل و ظاهرهم الاتفاق عليه قوله عليه السلام "صعيد طيب" قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المعنى أن الطين مركب من الصعيد الطيب و من الماء، فلا يدل على أن الطين صعيد بقول مطلق، و يحتمل أن يكون المراد أن الله تعالى أمر بالصعيد و بالماء، و الصعيد هنا حاصل فيستفاد منه أن الطين صعيد.

باب الكسير و المجذور و من به الجراحات و تصيهم الجنابة

الحديث الأول

: صحيح.

الحديث الثاني

: حسن.



ص: ١٨٧

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ قَالَ يَتِيمُ الْمَجْدُورُ وَ الْكَسِيرُ بِالْتُّرَابِ إِذَا أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ
٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَجْدُورٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ قَالَ إِنْ
كَانَ أَجْنَبَ هُوَ فَلْيَغْتَسِلْ وَ إِنْ كَانَ اِحْتَلَمَ فَلْيَتِيمَم
٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ وَ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْغِفَارِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ ع قَالَ إِنْ النَّبِيُّ ص ذُكِرَ لَهُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ عَلَى جُرْحٍ كَانَ بِهِ فَأَمَرَ بِالْغُسْلِ فَأَغْتَسَلَ فَكُرِّهَتْ فَفَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ص قَتَلُوهُ
قَتَلَهُمُ اللَّهُ إِنَّمَا كَانَ دَوَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالَ
٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْكِينٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قِيلَ لَهُ إِنْ فُلَانًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَ
هُوَ مَجْدُورٌ فَعَسَلُوهُ

الحديث الثالث

: مرفوع.

الحديث الرابع

: مجهول.

قوله عليه السلام "فكر" كذا في أكثر النسخ و في بعضها فكن قال في الصحاح الكن السترة، و قال الكز بالضم داء تأخذ من شدة البرد، و قد كز الرجل فهو مكزوز إذا تقبض من البرد.

قوله عليه السلام "دواء العي" في الصحاح عى إذا لم يهتد لوجه، يحتمل أن يكون صفة مشبهة من عى إذا عجز و لم يهتد إلى العلم بالشىء و أن يكون مصدرا، و قال فى شرح المصاييح: العى بكسر العين و تشديد الياء التحير فى الكلام، و المراد به هنا الجهل، يعنى لم لم تسألوا إذا لم تعلموا شيئا فإن الجهل داء شديد و شفاؤه السؤال و التعلم من العلماء، و كل جاهل لم يستح عن التعلم و تعلم يجد شفاء.

الحديث الخامس

: حسن، و فى بعض النسخ ابن سكين و هو ثقة، و فى بعضها ابن مسكين و هو مجهول، و لا يضر ذلك لأنه بمنزلة مرسل ابن أبى عمير، و لو كان فاعل قال فى قوله- قال و روى- ابن أبى عمير كما هو ظاهر لكان حسنا

↓

ص: ١٨٨

فَمَاتَ فَقَالَ قَتَلُوهُ أَلَّا سَأَلُوا أَلَّا يَمَمُوهُ إِنَّ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ قَالَ وَ رُوِيَ ذَلِكَ فِي الْكَسِيرِ وَ الْمَبْطُونِ يَتِيمٌ وَ لَا يَغْتَسِلُ
بَابُ النَّوَادِرِ

١ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى الرَّضَاعِ وَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِبْرِيْقٌ يُرِيدُ أَنْ يَتَهَيَّأَ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ فَدَنَوْتُ مِنْهُ لِأَصْبَ عَلَيْهِ فَأَبَى ذَلِكَ وَ قَالَ مَهْ يَا حَسَنُ فَقُلْتُ لَهُ لِمَ تَنْهَانِي أَنْ أَصْبَ عَلَى يَدِكَ تَكَرَّرَ أَنْ أُوجَرَ قَالَ تُوجَرُ أَنْتَ وَ أُوزَرُ أَنَا فَقُلْتُ لَهُ وَ كَيْفَ ذَلِكَ فَقَالَ أَمَا سَمِعْتَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ

أيضا و لعله فى الكسير محمول على عدم إمكان الجيرة، و يحتمل التخيير أيضا أو تخصيص الجيرة بالوضوء و الأوسط أظهر.

باب النوادر

الحديث الأول

: ضعيف.

قوله عليه السلام "تؤجر أنت" يحتمل أن يكون استفهاما، و قوله عليه السلام "و أوزر أنا" جملة حالية و على ظاهره يدل على أن الجاهل يثاب على فعل يراه حسنا و يمكن حمله على الكراهة و لا يكون المعاونة على المكروه مكروها، أو يكون مكروها من جهة و مندوبا من جهة، و قال الشيخ البهائى رحمه الله: استدل العلامة فى المنتهى و غيره بهذه الرواية على كراهة الاستعانة و الظاهر أن المراد الصب على نفس العضو، و هو التولية المحرمة كما يرشد إليه قوله "على يدك" و لم يقل فى يدك، و كما يدل عليه قوله عليه السلام "و أوزر أنا" إذ لا وزر فى المكروه، فلا استدلال بها على كراهة الاستعانة محل تأمل. و قال: الباء فى عبادة ربه ظرفية، و التفسير المشهور لهذه الآية، و لا يجعل أحدا شريكا مع ربه فى العبودية فلعل كلا المعنيين مراد فإن الإمام عليه السلام لم ينف ذلك التفسير هذا و لا يخفى أن

↓

ص: ١٨٩

عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا وَ هَا أَنَا ذَا أَنْتَوَضَّاءٌ لِلصَّلَاةِ وَ هِيَ الْعِبَادَةُ فَأَكْرَهُ أَنْ يُشْرَكَنِي فِيهَا أَحَدٌ

٢ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ صَبَّاحِ الْحَدَّاءِ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُغِيرِيَّةِ عَنْ شَيْءٍ مِنَ السُّنَنِ فَقَالَ مَا مِنْ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ وُلْدِ آدَمَ إِلَّا وَقَدْ جَرَتْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ وَ مِنْ رَسُولِهِ سُنَّةٌ عَرَفَهَا مِنْ عَرَفَهَا وَ أَنْكَرَهَا مِنْ أَنْكَرَهَا فَقَالَ رَجُلٌ فَمَا السُّنَّةُ فِي دُخُولِ الْخَلَاءِ قَالَ تَذَكُّرُ اللَّهِ وَ تَتَعَوُّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَ إِذَا فَرَعْتَ قُلْتَ - الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَخْرَجَ مِنِّي مِنَ الْأَذَى فِي يُسْرٍ وَ عَافِيَةٍ قَالَ الرَّجُلُ فَأَلَانَسَانُ يَكُونُ عَلَى تِلْكَ

الضمير في قوله عليه السلام " و هي العبادة" و قوله " إن يشركني فيها" راجعين إلى الصلاة و الغرض منع الشرك في الوضوء: فكأنه لعدم تحققها بدونه، أو بدله كالجزم منها، و لا يبعد أن يجعل الباء في الآية للسببية، و كذا " في " في قوله عليه السلام فيها، و حينئذ لا يحتاج إلى تكلف جعل الوضوء كالجزم من الصلاة فتدبر.

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

و كان فيه دلالة على استحباب عدم الفاصلة كثيرا بين الوضوء و الصلاة، و الظاهر أن الغرض بيان الاشتراط.

الحديث الثالث

: مجهول.

قوله عليه السلام: " من المعتزلة" و في بعض النسخ - المغيرية - و هو أظهر، قال في الملل و النحل: المغيرية أصحاب المغيرة بن سعيد العجلي ادعى أن الإمام بعد محمد بن علي بن الحسين، محمد بن عبد الله بن الحسن، و كان المغيرة مولى لعبد الله بن خالد

↓

ص: ١٩٠

الْحَالِ وَ لَا يَصْبِرُ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهُ قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ آدَمِيٌّ إِلَّا وَ مَعَهُ مَلَكَانِ مُوَكَّلَانِ بِهِ فَإِذَا كَانَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ثَنِيًا بَرَقَتْهُ ثُمَّ قَالَ يَا ابْنَ آدَمَ انْظُرْ إِلَى مَا كُنْتَ تَكْدُحُ لَهُ فِي الدُّنْيَا إِلَى مَا هُوَ صَائِرٌ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلَّى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ تَوَضَّأَ فَتَمَنَّدَلَ كَانَتْ لَهُ حَسَنَةٌ وَ إِنْ تَوَضَّأَ وَ لَمْ يَتَمَنَّدَلَ حَتَّى يَجِفَّ وَضُوءُهُ كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عُمَيْرَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْجِدَاءِ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى ع مَنْ تَوَضَّأَ لِلْمَغْرِبِ كَانَ وَضُوءُهُ ذَلِكَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ فِي نَهَارِهِ مَا خَلَا الْكَبَائِرَ وَ مَنْ تَوَضَّأَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ كَانَ وَضُوءُهُ ذَلِكَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ فِي لَيْلَتِهِ إِلَّا الْكَبَائِرَ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَاسِمِ الْخَزَّازِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ بَيْنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع قَاعِدٌ وَ مَعَهُ ابْنَتُهُ مُحَمَّدٌ إِذْ قَالَ

القصري و في القاموس كدح في العمل كمنع سعى و عمل لنفسه خيرا أو شرا.

الحديث الرابع

: ضعيف.

الحديث الخامس

: مجهول.

والظاهر يومه مكان ليلته و كأنه من النسخ، أو الرواة بقرينه أنه نقل هذا الخبر عن سماعه بعد ذلك بزيادة، و هنا فى أكثر النسخ يومه، و فى ثواب الأعمال فى نهاره إلا-الكبائر، و من توضحاً للصحيح كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه فى ليلته إلا الكبائر، و على ما فى أكثر نسخ المتن يحتمل أن يكون المراد الليلة السابقة، أو يكون الظرف متعلقاً بالكفارة فيكون المراد جميع الذنوب و الله يعلم.

الحديث السادس

: ضعيف.

قوله عليه السلام: " بينا أمير المؤمنين عليه السلام " أصل - بينا - بين فأشبع الفتحة وقفا فصارت ألفا، يقال بينا و بينما، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف و أبقيت الألف المشبعة وصلها مثلها وقفا، و هما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة، و يضافان إلى جملة

↓

ص: ١٩١

من فعل و فاعل و مبتدأ و خبر و يحتاجان إلى جواب يتم به المعنى، و الأوضح فى جوابهما أن لا يكون فيه إذ و إذا، و قد جاء فى الجواب كثيرا تقول بينا زيد جالس دخل عليه عمرو و إذ دخل عليه و إذا دخل عليه، على ما ذكره الجوهري و - بينا - هنا مضاف إلى جملة ما بعده و هى - أمير المؤمنين عليه السلام جالس - و أقحم جزئى الجملة الظرف المتعلق بالخبر و قدم عليه توسعا، أما كلمة " ذات " فقد قال الشيخ الرضى (رضى الله عنه) فى شرح الكافية: و أما ذا و ذات و ما تصرف منهما إذا أضيف إلى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التنزيل المذكور، إذ معنى - جئت ذا صباح - أى وقتا صاحب هذا الاسم، فذا من الأسماء الستة و هو صفة موصوف محذوف و كذا جئت ذات يوم أى مده صاحبه هذا الاسم، و اختصاص ذا بالبعض و ذات بالبعض الآخر يحتاج إلى سماع، و أما ذا صباح و ذا غبوق فليس من هذا الباب، لأن الصبوح و الغبوق ليسا زمانين، بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضيف المسمى إلى اسمه. و قيل: إن ذا و ذات فى أمثال هذه المقامات مقحمة بلا ضرورة داعية إليها بحيث يفيدان معنى غير حاصل قبل زيادتهما مثل - كاد - فى قوله تعالى (وَ مَا كَادُوا يُفْعَلُونَ) و الاسم فى بسم الله على بعض الأقوال، و ظرف المكان المتأخر أعنى مع متعلق بجالس أيضا.

و اختلف فى إذا الفجائية هذه هل هى ظرف مكان أو ظرف زمان فذهب المبرد إلى الأول، و الزجاج إلى الثانى، و بعض إلى أنها حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف زائد و على القول بأنها ظرف مكان، قال ابن جنى عاملها الفعل الذى بعدها لأنها غير مضافة إليه و عامل - بينا و بينما - محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى الفقرة المذكورة فى الحديث قال أمير المؤمنين عليه السلام بين أوقات جلوسه يوما من الأيام مع محمد بن الحنفية و كان ذلك القول فى مكان جلوسه، و قال شلوبين:

إذ مضافة إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعل و لا فى بينا و بينما لأن المضاف إليه

يَا مُحَمَّدُ ائْتِنِي بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ فَأَتَاهُ بِهِ فَصَبَّهُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ قَالَ

لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وإنما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام، وإذ بدل منهما ويرجع الحاصل إلى ما ذكرنا على قول ابن جنى، وقيل: العامل ما يلي بين بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تألى اسم الشرط فيه، والحاصل حينئذ أمير المؤمنين عليه السلام جالس مع محمد بين أوقات يوم من الأيام في مكان، قوله "يا محمد إلى آخره" وقيل بين خبر لمبتدأ محذوف والمصدر المسبوك من الجملة الواقعة بعد إذ مبتدأ والمال حينئذ أن بين أوقات جلوسه عليه السلام مع ابنه قوله يا محمد إلى آخره- ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بقوله- يا محمد إلى آخره- وعلى قول الزجاج وهو كون إذا ظرف زمان يكون مبتدأ مخرجا عن الظرفية خبره- بينا وبينما- فالمعنى حينئذ، وقت قول أمير المؤمنين عليه السلام حاصل بين أوقات جلوسه يوما من الأيام مع محمد بن الحنفية.

قوله عليه السلام: "آتني" يدل على أن طلب إحضار الماء ليس من الاستعانة المكروهة.

قوله عليه السلام "فصبه" في التهذيب وغيره فأكفاه، وقال الجوهري كفات الإناء كيبته وقلبه فهو مكفوء وزعم ابن الأعرابي أن أكفاه لغة فصيحة الضبط.

قوله عليه السلام "بيده اليمنى" كذا في أكثر نسخ الفقيه والتهذيب أيضا، وفي بعض نسخ التهذيب وغيره بيده اليسرى على يده اليمنى وعلى كلتا النسختين الأكفاء إما للاستنجاء أو لغسل اليد قبل إدخالها الإناء، والأول أظهر ويؤيده استحباب الاستنجاء باليسرى على نسخة الأصل، وعلى الأخرى يمكن أن يقال:

الظاهر أن الاستنجاء باليسرى إنما يتحقق بأن تباشر اليسرى العورة وأما الصب فلا بد أن يكون باليمنى في استنجاء الغائط وأما استنجاء البول فإن لم تباشر اليد العورة فلا يبعد كون الأفضل الصب باليسار، وإن باشرتها فالظاهر أن الصب باليمنى أولى.

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا وَلَمْ يَجْعَلْهُ نَجَسًا ثُمَّ اسْتَنْجَى فَقَالَ- اللَّهُمَّ حَصِّنْ فَرْجِي وَاعْفُ وَاسْتُرْ عَوْرَتِي وَحَرِّمْهَا عَلَى النَّارِ ثُمَّ اسْتَنْشَقَ فَقَالَ- اللَّهُمَّ لَا تُحَرِّمْ عَلَيَّ رِيحَ الْجَنَّةِ وَاجْعَلْنِي مِمَّنْ يَشْمُ رِيحَهَا وَطِيْبَهَا وَرِيحَانَهَا ثُمَّ تَمَضَّمْ

قوله عليه السلام "الحمد لله" في الفقيه وغيره- بسم الله الحمد لله- أى أستعين، أو أتبرك باسمه تعالى وأحمده.

قوله "طهورا" أى مطهرا كما يناسب المقام، ولأن التأسيس أولى من التأكي د" ولم يجعله نجسا" أى متأثرا من النجاسة، أو بمعناه فإنه لو كان نجسا لم يمكن استعماله فى إزالة النجاسة، ولعل كلمة "ثم" فى الموضع منسلخة عن معنى التراخى كما قيل فى قوله تعالى (ثُمَّ أَنْشَأْنَا لَهُ خَلْقًا آخَرَ) والمراد بتحسين الفرج ستره وصونه عن الحرام وعطف-الإعفاف- عليه تفسيري أو الإعفاف عن الشبهات والمكروهات، وقال الشيخ البهائى (ره) عطف العورة من قبيل عطف العام على الخاص فإن العورة كل ما يستحى، والأولى أن يقال: عطف الستر من قبيل عطف الخاص على العام فلا تغفل و"حرمها" أى العورة بالمعنى الأخص أو الفرج وفى بعض الروايات حرمها باعتبار لفظى الفرج والعورة وإن اتحد معناهما أو يقرأ عورتى بتشديد الياء.

قوله عليه السلام "ثم استنشق" أقول: الرواية فى سائر الكتب بتقديم المضمضة على الاستنشاق كما هو المشهور فيهما، وفى الكتاب بالعكس، ولعله من النساخ والمشهور استحباب تقديم المضمضة، وذهب الشيخ فى المبسوط إلى عدم جواز تأخير المضمضة عن الاستنشاق، وقال فى الذكري: هذا مع قطع النظر عن اعتقاد شرعية التغيير أما معه فلا شك فى تحريم الاعتقاد لا

عن شبهة، و أما الفعل فالظاهر لا انتهى، و الاستنشاق اجتذاب الماء بالأنف، و أما الاستنثار فلعله مستحب آخر و لا يبعد كونه

↑

ص: ١٩٤

فَقَالَ- اللَّهُمَّ أَنْطِقْ لِسَانِي بِذِكْرِكَ وَ اجْعَلْنِي مِمَّنْ تَرْضَى عَنْهُ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ فَقَالَ- اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي- يَوْمَ تَسْوَدُ فِيهِ الْوُجُوهُ وَ لَا تَسْوَدُ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيِضُ فِيهِ

داخلا في الاستنشاق عرفا و يشم بفتح الشين من باب علم، و يظهر من الفيروزآبادي أنه يجوز الضم فيكون من باب نصر و الريح الرائحة و في الفقيه و غيره ريحها و روحها و طيبها. و قال الجوهري: الروح نسيم الريح و يقال: أيضا يوم روح أى طيب و روح و ريحان أى رحمة و رزق و أول الدعاء استعاذة من أن يكون من أهل النار فإنهم لا يشمون ريح الجنة حقيقة و لا مجازا و المضمضة تحريك الماء في الفم كما ذكره الجوهري و الدعاء في الفقيه و أكثر كتب الدعاء و الحديث هكذا (اللهم لقنى حجتى يوم ألقاك و أطلق لسانى بذكرك) و فى بعضها- بذكراك- و التلقين التفهيم و هو سؤال منه تعالى أن يلهمهم يوم لقائه ما يصير سببا لفكاك رقابهم من النار كما قال تعالى (يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا) و قرأ بتخفيف النون من التلقى كما قال تعالى (وَلَقَاهُمْ نَضْرَةٌ وَسُرُورًا) و الأول أظهر.

" و يوم اللقاء " إما يوم القيامة و الحساب، أو يوم الدفن و السؤال، أو يوم الموت أو الأعم، و إنطاق اللسان عبارة عن توفيق الذكر مطلقا، و بياض الوجه و سواده إما كناية عن بهجة السرور و الفرح و كابة الخوف و الخجلة، أو المراد بهما حقيقة السواد و البياض، و فسر بالوجهين قوله تعالى (يَوْمَ تَبْيِضُ وَجُوهٌُ وَ تَسْوَدُ وَجُوهٌُ) و يمكن أن يقرأ قوله عليه السلام " تبيض و تسود " على المضارع الغائب من باب الأفعال، فالوجه مرفوعة فيهما بالفاعلية و أن يقرأ بصيغة المخاطب من باب التفعيل مخاطبا إليه تعالى فالوجه منصوبة فيهما على المفعولية كما ذكره الشهيد الثاني

↑

ص: ١٩٥

الْوُجُوهُ ثُمَّ غَسَلَ يَمِينَهُ فَقَالَ- اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي يَمِينِي وَ الْخُلْدَ بِيَسَارِي ثُمَّ غَسَلَ شِمَالَهُ فَقَالَ- اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَ لَا تَجْعَلْهَا مَغْلُولَةً إِلَيَّ عُنُقِي وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ مَقْطَعَاتِ النَّيْرَانِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ فَقَالَ- اللَّهُمَّ غَشِّنِي بِرَحْمَتِكَ

رفع الله درجته، و الأول هو المضبوط في كتب الدعاء المسموع عن المشايخ الأجلاء ثم الظاهر أن التكرير للإلحاح في الطلب و التأكيد فيه، و هو مطلوب في الدعاء فإنه تعالى يحب الملحني في الدعاء، و يمكن أن تكون الثانية تأسيسا على التنزل فإن ابيضاض الوجه تنور فيها زائدا على الحالة الطبيعية، فكأنه يقول: إن لم تنورها فأبقها على الحالة الطبيعية و لا- تسودها" و الكتاب " كتاب الحسنات و إعطائه باليمين علامة الفلاح يوم القيامة كما قال تعالى (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ يَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا وَ يَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا).

قوله عليه السلام " و الخلد بيساري " فى سائر الكتب و الخلد فى الجنان يحتمل وجوها:

الأول: أن المراد بالخلد الكتاب المشتمل على توقيع كونه مخلدا فى الجنان على حذف المضاف، و باليسار اليد اليسرى، و الباء صلة لأعطنى، كما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: يعطى كتاب أعمال العباد بإيمانهم و براءة الخلد فى الجنان بشمائلهم، و هو أظهر الوجوه.

الثانى: أن المراد باليسار اليسر خلاف العسر كما قال تعالى (فَسَيُبَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى) فالمراد هنا طلب الخلود فى الجنة من غير أن يتقدمه عذاب النار و أهوال يوم القيامة و سهولة الأعمال الموجبة له.

الثالث: أن يراد باليسار مقابل الإعسار أى اليسار بالطاعات، أى أعطى الخلد فى الجنان بكثرة طاعاتى فالباء للسببية فيكون فى الكلام إيهام التناسب و

↑↓

ص: ١٩٦

وَبَرَكَاتِكَ وَعَفْوِكَ ثُمَّ مَسَحَ عَلَى رِجْلَيْهِ فَقَالَ - اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَدَمَيَّ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزِلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ وَاجْعَلْ سَعْيِي فِيمَا يُرْضِيكَ عَنِّي ثُمَّ التَفَّتْ إِلَى مُحَمَّدٍ فَقَالَ

وهو الجمع بين المعنيين المتناسبين بلفظين لهما معنيان متناسبان، كما قيل فى قوله تعالى (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ) فإن المراد بالنجم ما ينجم من الأرض أى ما يظهر ولا ساق له كالبقول، وبالشجر ما له ساق فالنجم. بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه بمعنى الكواكب يناسبها وهذا الوجه مع لطفه لا يخلو من بعد.

الرابع: أن الباء للسببية أى أعطى الخلد بسبب غسل يسارى وعلى هذا فالباء فى قوله - يمينى أيضاً للسببية، ولا يخفى بعده لا سيما فى اليمين لأن إعطاء الكتاب مطلقاً ضرورى، وإنما المطلوب الإعطاء باليمين الذى هو علامة الفائزين أقول فى سائر الكتب بعد قوله بيسارى وحاسبى حساباً يسيراً.

وقال الشهيد الثانى قدس الله روحه: لم يطلب دخول الجنة بغير حساب لمقامه واعترافاً بتقصيره عن الوصول إلى هذا القدر من القرب لأنه مقام الأصفياء، بل طلب سهولة الحساب تفضلاً من الله تعالى وعفواً عن المناقشة بما يستحقه وتحرير الحساب بما هو أهله، وفيه مع ذلك اعتراف بحقية الحساب مضافاً إلى الاعتراف بأخذ الكتاب وذلك بعض أحوال يوم الحساب.

وقوله عليه السلام "اللهم لا تعطنى كتابى بشمالى" إشارة إلى قوله سبحانه (وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ. فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا وَيَصِيلى سَعِيرًا) وقوله "ولا- من وراء ظهري" كما فى غير نسخ الكتاب "ولا- تجعلها مغلوله إلى عنقى" إلى ما روى من أن المجرمين يعطى كتابهم من وراء ظهورهم بشمالهم حال كونها مغلوله إلى أعناقهم.

قوله عليه السلام "من مقطعات النيران" قال الجزرى: المقطع من الثياب كل

↑↓

ص: ١٩٧

يَا مُحَمَّدُ مَنْ تَوَضَّأَ بِمِثْلِ مَا تَوَضَّأْتُ وَقَالَ مِثْلَ مَا قُلْتُ خَلَقَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ فِطْرَةٍ مَلَكًا يُقَدِّسُهُ وَيُسَبِّحُهُ وَيُكَبِّرُهُ وَيُهَلِّلُهُ وَيَكْتُبُ لَهُ ثَوَابَ ذَلِكَ

ما يفصل ويخاط من قميص وغيره، انتهى. وهذا إشارة إلى قوله تعالى (قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ) فإما أن تكون جبةً وقميصاً حقيقةً من النار، مثل الرصاص والحديد، أو تكون كنايةً عن لصدوق النار بهم كالجبة والقميص، ولعل السر فى كون ثياب النار مقطعات أو التشبيه بها كونها أكثر اشتمالاً على البدن من غيرها، فالعذاب بها أشد، وفى بعض نسخ الحديث والدعاء مقطعات بالفاء والطاء المعجمة جمع مفضعة بكسر الطاء من فضع الأمر بالضم فظاعة فهو فظيع أى شديد شنيع، وهو تصحيف، والأول موافق للآية الكريمة حيث يقول (فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ).

"التغشية" التغطية و"البركة" النماء والزيادة. وقال فى النهاية: فى قولهم - وبارك على محمد وآل محمد - أى أثبت لهم و آدم ما أعطيته من التشريف والكرامة، وهو من برك البعير إذا ناخ فى موضع فلزمه، وتطلق البركة أيضاً على الزيادة، والأصل الأول، انتهى. ولعل الرحمة بالنعم الأخروية أخص، كما أن البركة بالدنيوية أنسب، كما يفهم من موارد استعمالهما، ويحتمل التعميم فيهما، وقال الوالد قدس سره: يمكن أن تكون الرحمة عبارةً عن نعيم الجنة وما يوصل إليها، والبركات عن نعيم الدنيا

الظاهرة و الباطنة من التوفيقات للأعمال الصالحة و العفو عن الخلاص من غضب الله و ما يؤدي إليه.
 قوله عليه السلام " من كل قطرة " أى بسببها أو من عملها، بناء على تجسم الأعمال، و التسييح و التقديس مترادفان بمعنى التنزيه،
 و يمكن تخصيص التقديس بالذات و التسييح بالصفات و التكبير بالأفعال و قوله عليه السلام " إلى يوم القيمة " إما متعلق بىكتب
 أو بخلق، أو بهما و بالأفعال الأربعة على التنازع.

↑↓

ص: ١٩٨

٧ عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَائٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ وَ هُوَ
 يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَكَّةَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ص الْفَجْرَ ثُمَّ جَلَسَ مَعَ أَصْحَابِهِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَقُومُ الرَّجُلُ بَعْدَ الرَّجُلِ حَتَّى لَمْ
 يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا رَجُلَانِ أَنْصَرِيٌّ وَ ثَقَفِيٌّ فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ص قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَكُمَا حَاجَةً وَ تَرِيدَانِ أَنْ تَسْأَلَا عَنْهَا فَإِنْ شِئْتُمَا
 أَخْبَرْتُكُمَا بِحَاجَتِكُمَا قِيلَ أَنْ تَسْأَلَانِي وَ إِنْ شِئْتُمَا فَاسْأَلَا عَنْهَا قَالَا بَلْ تُخْبِرُنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَكَ عَنْهَا فَإِنَّ ذَلِكَ أَجْلَى لِلْعَمَى وَ أَبْعَدُ
 مِنَ الْإِزْتِيَابِ وَ أُثْبِتُ لِلْإِيْمَانِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَمَا أَنْتَ يَا أَخَا ثَقِيفٍ فَإِنَّكَ جِئْتَ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ وُضُوئِكَ وَ صِلَاتِكَ مَا لَكَ
 فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَيْرِ أَمَا وُضُوئُكَ فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ يَدَكَ فِي إِيْنَاكَ ثُمَّ قُلْتَ بِسْمِ اللَّهِ تَنَاءَثَرْتَ مِنْهَا مَا أَكْتَسَبْتَ مِنَ الذُّنُوبِ فَإِذَا
 غَسَلْتَ وَجْهَكَ تَنَاءَثَرْتَ الذُّنُوبَ الَّتِي أَكْتَسَبَتْهَا عَيْنَاكَ بِنَظَرِهِمَا وَ فُوكَ فَإِذَا غَسَلْتَ ذِرَاعَيْكَ تَنَاءَثَرْتَ الذُّنُوبَ عَنْ يَمِينِكَ وَ
 شِمَالِكَ فَإِذَا مَسَحْتَ رَأْسَكَ وَ قَدَمَيْكَ تَنَاءَثَرْتَ الذُّنُوبَ الَّتِي مَشَيْتَ إِلَيْهَا عَلَى قَدَمَيْكَ فَهَذَا لَكَ فِي وُضُوئِكَ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيْمَانِ

٩ أَبُو عَلِيٍّ الشَّعْرِيُّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَهْرَانَ عَنْ صَبَّاحٍ

الحديث السابع

: صحيح على الظاهر، و إن قيل باشتراك محمد بن قيس.

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

و يحتمل أن يكون المراد بالشرط الجزء و النصف و على التقديرين يمكن أن يراد بالإيمان الصلاة كما قال تعالى (وَ مَا كَانَ اللَّهُ
 لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ) أى صلاتكم أو الإيمان المشتمل على العبادات لأنه أحد إطلاقاته. فى الأخبار.

الحديث التاسع

: مرسل، و ظاهره الأعم من التجديد.

↑↓

ص: ١٩٩

الْحِيْدَاءِ عَنْ سَيِّمَاعَةَ قَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ ع فَصَلَّى الظُّهْرَ وَ الْعَصِيْرَ بَيْنَ يَدَيَّ وَ جَلَسْتُ عِنْدَهُ حَتَّى حَضَرَتِ الْمَغْرِبُ فَدَعَا
 بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ قَالَ لِي تَوَضَّأُ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَنَا عَلَى وُضُوئِي فَقَالَ وَ إِنْ كُنْتُ عَلَى وُضُوءٍ إِنْ مَنْ تَوَضَّأَ لِلْمَغْرِبِ

كَانَ وَضُوؤُهُ ذَلِكُ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ فِي يَوْمِهِ إِلَّا الْكِبَائِرَ وَ مَنْ تَوَضَّأَ لِلصُّبْحِ كَانَ وَضُوؤُهُ ذَلِكُ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ فِي لَيْلَتِهِ إِلَّا الْكِبَائِرَ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعْدَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الطُّهُرُ عَلَى الطُّهُرِ عَشْرُ حَسَنَاتٍ

١١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَ غَيْرُهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا فَرَعَ أَحَدُكُمْ مِنْ وَضُوئِهِ فَلْيَأْخُذْ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَلْيَمْسَحْ بِهِ قَفَاهُ يَكُونُ ذَلِكُ فَكَأَنَّكَ رَقِيتَهُ مِنَ النَّارِ

١٢ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَغْتَسِلُ بِمَاءِ الْوَرْدِ وَ يَتَوَضَّأُ بِهِ لِلصَّلَاةِ قَالَ

الحديث العاشر

: مرسل.

و يشمل الوضوء بعد الغسل بل الغسل بعد الغسل أيضا، و لم أر التصريح بهما في كلامهم.

الحديث الحادي عشر

: ضعيف على المشهور.

و الظاهر أنه محمول على التقيء، و يحتمل أن يكون الثواب على هذا الفعل للتقيء.

الحديث الثاني عشر

: ضعيف على المشهور.

و المشهور بين الأصحاب عدم جواز التوضؤ و الاغتسال بالمضاف مطلقا و خالف فيه ابن بابويه فجوز رفع الحدث بماء الورد، و لم يعتبر المحقق خلافه حيث ادعى الإجماع على عدم حصول الرفع به لمعلومية نسبه، أو لانعقاد الإجماع بعده، و المعتمد المشهور، احتج ابن بابويه بهذه الرواية، و قال في المدارك: و هو ضعيف لاشتمال

↓

ص: ٢٠٠

لَا بَأْسَ بِذَلِكَ

١٣ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْبَانَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَمَّنْ مَسَّ عَظْمَ الْمَيِّتِ قَالَ إِذَا كَانَ سَنَةً فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ مَسْجِدِ الرَّسُولِ ص فَاصْتَلَمَ فَأَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فَلْيَتَيَمَّمْ وَ لَمَّا يَمُرَّ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا مُتَيَمِّمًا حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَ كَذَلِكَ الْحَائِضُ إِذَا أَصَابَهَا الْحَيْضُ تَفْعَلُ كَذَلِكَ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَمُرَّ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَ لَا يَجْلِسَانِ فِيهَا

سنده على سهل بن زياد، و محمد بن عيسى عن يونس، و قد نقل الصدوق عن شيخه ابن الوليد أنه لا يعتمد على حديث محمد

بن عيسى، عن يونس، و حكم الشيخ في كتاب الأخبار بشذوذ هذه الرواية و أن العصابة أجمعت على ترك العمل بظاهرها، ثم أجاب عنها باحتمال أن يكون المراد بالوضوء التحسين و التنظيف، أو أن يكون المراد بماء الورد الماء الذى وقع فيه الورد دون أن يكون معتصرا منه، و ما هذا شأنه فهو بالإعراض عنه حقيق، و نقل المحقق فى المعبر اتفاق الناس جميعا على أنه لا يجوز الوضوء بغير ماء الورد من المائعات.

الحديث الثالث عشر

: مجهول.

قوله عليه السلام " إذا جاز سنه " كأنه لذهاب الدسومة التى تكون فى العظم، و المراد بالعظم عظم الميتة من الحيوانات، أو الميت الذى لم يغسل، و يحتمل أن يكون السؤال باعتبار غسل المس.

الحديث الرابع عشر

: مرفوع.

قوله عليه السلام " فاحتلم " أى رأى فى النوم ما يوجب الاحتلام.
قوله عليه السلام " فليتيمم " قال فى المدارك: هذا مذهب أكثر علمائنا، و مستنده



ص: ٢٠١

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ حَيْثُ دَخَلْتُ حُبًّا فِيهِ مَاءٌ وَ خَرَجْتُ مِنْهُ قَالَ إِنْ وَجَدَ مَاءً غَيْرَهُ فَلْيَهْرِقْهُ

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ الْعُمَرَ كِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَعَفَ فَأَمْتَخَطَ فَصَارَ بَعْضُ ذَلِكَ الدَّمِ قِطْعًا صَدًّا غَارًا فَأَصَابَ إِنْاءَهُ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ الْوُضُوءُ مِنْهُ فَقَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَشْتَبِينُ فِي الْمَاءِ فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ شَيْئًا بَيْنًا فَلَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَعَفَ وَ هُوَ يَتَوَضَّأُ فَيَقْطُرُ قَطْرَةً فِي إِنْاءِهِ هَلْ يَصْلُحُ الْوُضُوءُ مِنْهُ قَالَ لَا

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ صَفْوَانَ

صحيحه أبو حمزة، و نقل عن ابن حمزة القول بالاستحباب و هو ضعيف، و قيل: الحائض كالجنب فى ذلك لمرفوعه محمد بن يحيى، و أنكر المصنف فى المعبر الوجوب لقطع الرواية، و لأنه لا سبيل لها إلى الطهارة بخلاف الجنب، ثم حكم بالاستحباب و كان وجهه ما ذكره رحمه الله من ضعف السند، و ما اشتهر بينهم من التسامح فى أدلة السنن قوله عليه السلام: " و لا يحبسان " الظاهر أن المراد به مطلق المكث بقريته المقابلة.

الحديث الخامس عشر

: موثق.

قوله عليه السلام " فليهرقه " حمل على استحباب للسم.

الحديث السادس عشر

: صحيح.

و استدلل به الشيخ على أن ما لا يدركه الطرف من الدم لا ينجس القليل، و المشهور خلافه، و حملوا هذا الخبر على أنه علم إصابة الدم الإناء و شك في الوصول إلى الماء بقرينه السؤال الثاني.

الحديث السابع عشر

: صحيح.



ص: ٢٠٢

قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ اِحْتَاَجَ إِلَى الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ وَ هُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ فَوَجَدَ بِقَدْرِ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ بِمَائِهِ دِرْهَمٌ أَوْ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَ هُوَ وَاجِدٌ لَهَا يَشْتَرِي وَ يَتَوَضَّأُ أَوْ يَتَيْمَّمُ قَالَ لَا بَلْ يَشْتَرِي قَدْ أَصَابَنِي مِثْلُ ذَلِكَ فَاشْتَرَيْتُ وَ تَوَضَّأْتُ وَ مَا يُشْتَرَى بِذَلِكَ مَالٌ كَثِيرٌ

هَذَا آخِرُ كِتَابِ الطَّهَارَةِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي وَ هُوَ خَمْسَةٌ وَ أَرْبَعُونَ بَابًا وَ يَتْلُوهُ كِتَابُ الْحَيْضِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
قوله عليه السلام " و ما يشتري بذلك " و في بعض النسخ يسوؤني، و في بعضها " يسرني " و على نسخة " يشتري " ما موصولة أى الذى يشتري بهذا المال مال كثير من الثواب الأخرى فلا يبالي بكثرة المال، و كذا على نسخة- يسرني- أى ما يصير سببا لسرورى فى الآخرة بسبب ذلك الشراء ثواب عظيم، أو المراد سرورى إن اشترى ذلك بمال كثير، و الحاصل أن كثرة الثمن أحب إلى، و يحتمل أن تكون نافية، و الباء للعرض أى ما يسرني أن يفوت عنى هذا و يكون لى مال كثير، و على نسخة يسوؤنى يتعين أن تكون نافية، و يحتمل بعيدا أن تكون موصولة بنحو ما مر من التقريب.



ص: ٢٠٣

كِتَابُ الْحَيْضِ أَبْوَابُ الْحَيْضِ

١ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَدِيمِ بْنِ الْحُرِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى حَدَّ لِلنِّسَاءِ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَقَالَ مَا جَازَ الشَّهْرَ فَهُوَ رِيْبَةٌ

كتاب الحيض

باب الحيض

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

الحديث الثاني

: حسن .

و ظاهر هذا الخبر مخالف لكلام كافة الأصحاب و لكثير من الأخبار، و يمكن حمله مع بعد على أن الرية و الاختلاط يحصل بهذا القدر و إن لم يترتب عليه الحكم المذكور فى الآيه أو المراد أنه مع تجاوز الشهر عن العادة تحصل الرية المقصودة من الآيه غالباً و الله أعلم.

↑↓

ص: ٢٠٤

بَابُ أَدْنَى الْحَيْضِ وَ أَقْصَاهُ وَ أَدْنَى الطُّهْرِ

- ١ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَحَانِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ أَدْنَى مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيْضِ فَقَالَ ثَلَاثَةٌ وَ أَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ
- ٢ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ أَقَلُّ مَا يَكُونُ الْحَيْضُ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ وَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ عَشْرَةٌ أَيَّامٌ
- ٣ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ أَدْنَى مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيْضِ فَقَالَ أَدْنَاهُ ثَلَاثَةٌ وَ أَبْعَدُهُ عَشْرَةٌ
- ٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يَكُونُ الْقُرْءُ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَمَا زَادَ أَقَلُّ

باب أدنى الحيض و أقصاه و أدنى الطهر

الحديث الأول

: مجهول، و الحكمان إجماعيان.

الحديث الثانى

: حسن كالصحيح.

الحديث الثالث

: حسن كالصحيح.

الحديث الرابع

: صحيح.

" و القرء " بمعنى الطهر و هذا بيان و توضيح لما سبقه قوله عليه السلام " فما زاد " الظاهر أنه معطوف على الأقل أى فصاعداً، و قوله " أقل " مبتدأ و " عشرة " خبره و الجملة مبنية للجملة السابقة، و قال الشيخ البهائى رحمه الله: الفاء فى قوله عليه السلام - فما زاد فصيحته أى فالقرء ما زاد، و يمكن جعل ما زاد مبتدأ أو أقل مبتدأ ثانياً و عشرة خبره، و الجملة خبر المبتدأ الأول، و قال فى

مَا يَكُونُ عَشْرَةً مِنْ حِينَ تَطْهَرُ إِلَى أَنْ تَرَى الدَّمَ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَدْنَى الطُّهْرِ عَشْرَةٌ أَيَّامٌ وَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ أَوَّلَ مَا تَحِيضُ رُبَّمَا كَانَتْ كَثِيرَةَ الدَّمِ فَيَكُونُ حَيْضُهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَلَا تَزَالُ كُلَّمَا كَبُرَتْ نَقَصَتْ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِذَا رَجَعَتْ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ اِرْتَفَعَ حَيْضُهَا وَ لَا يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ فِي أَيَّامٍ حَيْضُهَا تَرَكَتِ الصَّلَاةَ فَإِنْ اسْتَمَرَّتْ بِهَا الدَّمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَهِيَ حَائِضٌ وَ إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ بَعْدَ مَا رَأَتْهُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ اعْتَسَلَتْ وَ صِلَّتْ وَ انْتظرتْ مِنْ يَوْمٍ رَأَتْ الدَّمَ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ رَأَتْ فِي تِلْكَ الْعَشْرَةِ أَيَّامٍ مِنْ يَوْمٍ رَأَتْ الدَّمَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ حَتَّى يَتِمَّ لَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَذَلِكَ الَّذِي رَأَتْهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مَعَ هَذَا الَّذِي رَأَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْعَشْرَةِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَ إِنْ مَرَّ بِهَا مِنْ يَوْمٍ رَأَتْ الدَّمَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ لَمْ تَرَ الدَّمَ فَذَلِكَ الْيَوْمُ وَ الْيَوْمَانِ الَّذِي رَأَتْهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحَيْضِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ عِلَّةٍ إِمَّا مِنْ قَرْحَةٍ فِي جَوْفِهَا وَ إِمَّا مِنَ الْجَوْفِ فَعَلَيْهَا أَنْ كَذَلِكَ فَالْقَرءُ مَا زَادَ عَلَى أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةٍ وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ "أَقَلُّ مَا يَكُونُ عَشْرَةٌ" إِلَى آخِرِهِ لَعَلَّهُ ذَكَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلتَّوْضِيحِ وَ رَفَعَ مَا عَسَاهُ يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَرءِ مَعْنَاهُ الْآخِرُ وَ لَفْظُهُ يَكُونُ تَامَةً وَ عَشْرَةٌ بِالرَّفْعِ خَيْرٌ أَقَلُّ.

الحديث الخامس

: مرسل.

قوله عليه السلام "تركت الصلاة" لا خلاف في أن ذات العادة الوقتية تترك العبادة بمجرد رؤية الدم إذا رأت في أيام عاداتها. قوله عليه السلام "إذا استمر بها الدم" اختلف الأصحاب في اشتراط التوالى في الأيام الثلاثة فقال الشيخ رحمه الله في الجمل: أقله ثلاثة أيام متواليات و هو اختيار المرتضى و ابنى بابويه، و قال فى النهاية: إن رأت يوماً أو يومين ثم رأت قبل انقضاء العشرة ما يتم. به ثلاثة فهو حيض و إن لم ير حتى يمضى عشرة فليس بحيض، و احتج عليه بروايه يونس، و هى ضعيفه مرسله، و يظهر من روض الجنان أنه على

تُعِيدُ الصَّلَاةَ تِلْكَ الْيَوْمَيْنِ الَّتِي تَرَكَتْهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا فَيَجِبُ أَنْ تَقْضِيَ مَا تَرَكَتْ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ وَ الْيَوْمَيْنِ وَ إِنْ تَمَّ لَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَ هُوَ أَدْنَى الْحَيْضِ وَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الْقِضَاءُ وَ لَا يَكُونُ الطُّهْرُ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَ كَانَ حَيْضُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ انْقَطَعَ الدَّمُ اعْتَسَلَتْ وَ صَلَّتْ فَإِنْ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الدَّمَ وَ لَمْ يَتِمَّ لَهَا مِنْ يَوْمٍ طَهَّرَتْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَذَلِكَ مِنَ الْحَيْضِ تَدْعُ الصَّلَاةَ وَ إِنْ رَأَتْ الدَّمَ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ الثَّانِي الَّذِي رَأَتْهُ تَمَامَ الْعَشْرَةِ أَيَّامٍ وَ دَامَ عَلَيْهَا عِدَّتْ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ الدَّمَ الْأَوَّلَ وَ الثَّانِي عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُهُ الْمُسْتَحَاضَةُ

القول بعدم اشتراط التوالى لو رأت الأول و الخامس و العاشر فالثلاثة حيض لا غير، و مقتضاه أن أيام النقاء طهر.

وقال فى المدارك: هو مشكل لأن الطهر لا يكون أقل من عشرة إجماعاً، و أيضاً فقد صرح المصنف فى المعبر، و العلامة فى المنتهى و غيرهما من الأصحاب بأنها لو رأت ثلاثة ثم رأت العاشر كانت الأيام الأربعة و ما بينهما من أيام النقاء حيضاً و الحكم فى المسألتين واحد، و اختلف الأصحاب فى المعنى المراد من التوالى فظاهر الأكثر الاكتفاء فيه برؤية الدم فى كل يوم من الأيام

الثلاثة وقتا ما عملا بالعموم و قيل يشترط اتصاله في مجموع الثلاثة الأيام، و رجح بعض المتأخرين اعتبار حصوله في أول الأول و آخر الآخر و في أى جزء كان من الوسط و هو بعيد.

قوله عليه السلام " من يوم طهرت " أى من آخر يوم كانت طاهرة قبل الحيض، أو آخر جزء من طهرها السابق أو المراد يتم لها من يوم طهرت مع ما رأت من الدم قبله عشرة فالمراد حصول تتمه العشرة من ذلك اليوم.

قوله عليه السلام " تمام العشرة " أى تتمه العشرة مع الدم السابق و النقاء المتخلل

↑↓

ص: ٢٠٧

وَ قَالَ كُلُّ مَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا مِنْ صُفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَ كُلُّ مَا رَأَتْهُ بَعْدَ أَيَّامِ حَيْضِهَا فَلَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ

بَابُ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ قَبْلَ أَيَّامِهَا أَوْ بَعْدَ طُهْرِهَا

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ قَبْلَ عَشْرَةِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضَةِ الْأُولَى وَ إِنْ كَانَ بَعْدَ الْعَشْرِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَامِرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ قَبْلَ وَقْتِ حَيْضِهَا فَقَالَ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ قَبْلَ وَقْتِ حَيْضِهَا فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ فَإِنَّهُ رَبُّمَا تَعَجَّلَ بِهَا الْوَقْتُ

و الظاهر أنها ذات عادة كما يظهر من أول الخبر، و حمله بعض الأصحاب على ما إذا صادف الدم الثانى جزءا من العادة، و يشكل حينئذ الحكم يكون العشرة مطلقا حيضا، إلا أن يحمل على كون عاداتها عشرة و الأولى حملها على غير ذات العادة أو على أنها تعمل عمل الحيض إلى العشرة استظهارا كما ذهب إليه المرتضى رحمه الله.

باب المرأة ترى الدم قبل أيامها أو بعد طهرها

الحديث الأول

: حسن.

و يمكن أن يكون مبدء العشرة الأولى أول الحيض و مبدء العشرة الثانية منتهاه و أن يكون مبدؤهما في الموضعين مبدء الحيض، فالمراد بكونها من الحيضة الثانية أنها من مقدماتها لا أنها يحكم عليها أنها حيض و أن يكون مبدؤهما منتهاه فالمراد بكونها من الحيضة الأولى أنها من توابعها التى نشأت منها.

الحديث الثانى

: موثق.

و يدل على أن أكثر الاستظهار ثلاثة، و نقل فى المعبر إجماع الأصحاب على

↑↓

ص: ٢٠٨

فَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ مِنْ أَيَّامِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهِنَّ فَلْتَرَبِّصْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ مَا تَمَضَى أَيَّامُهَا فَإِذَا تَرَبَّصْتَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمَ فَلْتَصْنَعْ كَمَا تَصْنَعُ الْمُسْتَحَاضَةُ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا كَانَتْ أَيَّامُ الْمَرْأَةِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ لَمْ تَسْتَظْهِرْ وَإِذَا كَانَتْ أَقَلَّ اسْتَظْهِرَتْ

بَابُ الْمَرْأَةِ تَرَى الصُّفْرَةَ قَبْلَ الْحَيْضِ أَوْ بَعْدَهُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ

ثبوت الاستظهار لذات العادة مع استمرار الدم إذا كانت عاداتها دون العشرة بترك العباد، و اختلف في وجوب الاستظهار و استحبابه فالمشهور بين القدماء الأول و بين المتأخرين الثاني و اختلف أيضا في عدده فقال الشيخ في النهاية: تستظهر بيوم أو يومين بعد العادة، و هو قول الصدوق و المفيد، و قال المرتضى رحمه الله: إلى العشرة و الظاهر من الأخبار التخيير بين اليوم و اليومين و الثلاثة و اختاره صاحب المدارك و قال أيضا فيه ذكر المصنف و غيره أن الدم متى انقطع على العاشر تبين كون الجميع حيضا فيجب عليها قضاء صوم العشرة و إن كانت قد صامت بعد انقضاء العادة لتبين فساده دون الصلاة، و إن تجاوز العشرة تبين أن ما تجاوز عن العادة طهر كله فيجب عليها قضاء ما أخلت به من العباد في ذلك الزمان و يجزيها ما أتت به من الصلاة و الصيام لتبين كونها طاهرا، و عندي في هذه الأحكام توقف لعدم الظفر بما يدل عليها من النصوص و الاستفادة من الأخبار أن ما بعد أيام الاستظهار استحاضة و أنه لا يجب قضاء ما فاتها في أيام الاستظهار مطلقا انتهى، و هو جيد.

الحديث الثالث

: مرسل.

باب المرأة ترى الصفرة قبل الحيض أو بعده

الحديث الأول

: حسن كالصحيح.



ص: ٢٠٩

عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الصُّفْرَةَ فِي أَيَّامِهَا فَقَالَ لَا تُصَلِّي حَتَّى تَنْقُضِيَ أَيَّامَهَا وَإِنْ رَأَتْ الصُّفْرَةَ فِي غَيْرِ أَيَّامِهَا تَوَضَّأَتْ وَ صَلَّتْ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الصُّفْرَةَ فَقَالَ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْحَيْضِ بِيَوْمَيْنِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحَيْضِ بِيَوْمَيْنِ فَلَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ

٣ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الصُّفْرَةَ قَبْلَ انْقِضَاءِ أَيَّامِ عِدَّتِهَا لَمْ تُصَلِّ وَإِنْ كَانَتْ صُفْرَةً بَعْدَ انْقِضَاءِ أَيَّامِ قُرْبَانِهَا صَلَّتْ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الصُّفْرَةَ فَقَالَ مَا كَانَ قَبْلَ الْحَيْضِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَ مَا كَانَ بَعْدَ الْحَيْضِ فَلَيْسَ مِنْهُ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ قَالَ قَالَ الصُّفْرَةَ قَبْلَ الْحَيْضِ بِيَوْمَيْنِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَ بَعْدَ أَيَّامِ الْحَيْضِ لَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ وَ هِيَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حَيْضٌ

و هذه الأخبار و خبر يونس المتقدم تدل على أن الاستظهار لا يكون إلا إذا كان الدم عبيطا أسود فلا تغفل،

الحديث الثانى

: حسن أو موثق.

قوله عليه السلام " و إن كان بعد الحيض بيومين " لعل المراد به ما تراه بعد يومئ الاستظهار و يكون المراد ب قوله عليه السلام فليس من الحيض أنه ليس ظاهرا منها و إن كان مع الانقطاع يحكم بكونه حيضا.

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع

: ضعيف.

الحديث الخامس

: صحيح مقطوع.



ص: ٢١٠

بَابُ أَوَّلِ مَا تَحِيضُ الْمَرْأَةُ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَارِيَةِ الْبِكْرِ أَوَّلَ مَا تَحِيضُ فَتَقَعِدُ فِي الشَّهْرِ فِي يَوْمَيْنِ وَ فِي الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ يَخْتَلِفُ عَلَيْهَا لَمَّا يَكُونُ طَمُثُهَا فِي الشَّهْرِ عِدَّةَ أَيَّامٍ سِوَاءَ مَا قَالَتْ فَلَهَا أَنْ تَجْلِسَ وَ تَدْعَ الصَّلَاةَ مَا دَامَتْ تَرَى الدَّمَ مَا لَمْ تَجْزِ الْعَشْرَةَ فَإِذَا اتَّفَقَ الشَّهْرَانِ عِدَّةَ أَيَّامٍ سِوَاءَ فَتَلُكُ أَيَّامَهَا

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَرْأَةُ تَرَى الدَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةَ قَالَ تَدْعُ الصَّلَاةَ قُلْتُ فَإِنَّهَا تَرَى الطُّهْرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةَ قَالَ تَصِيَلِي قُلْتُ فَإِنَّهَا تَرَى الدَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةَ قَالَ تَدْعُ الصَّلَاةَ قُلْتُ فَإِنَّهَا تَرَى الطُّهْرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةَ

باب أول ما تحيض المرأة

الحديث الأول

: موثق.

قوله عليه السلام " و تدع الصلاة " ظاهره أن الحيض يكون أقل من ثلاثة و هو مخالف للإجماع فيمكن أن يكون المراد أنها تحيض في الشهر يومين ثم تنقطع فتراه قبل العشرة، و قيل فيه تأويلات بعيدة. قوله عليه السلام " عدة أيام سواء " يفهم منه أنه لا عبرة باستواء الاثنيين كما وقع في كلام السائل، فتأمل.

الحديث الثاني

: حسن، أو موثق.

وهو مخالف لما أجمعوا عليه من كون أقل الطهر عشرة، ويمكن أن يكون المراد أنها ترى الدم بصفة الاستحاضة ثلاثة أو أربعة في ضمن العشرة التي هي أيام الطهر لا متصلا بما رآته في الثلاثة أو الأربعة بصفة الحيض وإن لأن بعيدا جدا، والظاهر

↓

ص: ٢١١

قَالَ تَصَلَّى قُلْتُ فَإِنَّهَا تَرَى الدَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةً قَالَ تَدْعُ الصَّلَاةَ تَصْنَعُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ شَهْرٍ فَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ عَنْهَا وَإِلَّا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جَارِيَةٍ حَاضَتْ أَوَّلَ حَيْضِهَا فَدَامَ دَمُهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَهِيَ لَا تَعْرِفُ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا فَقَالَ أَقْرَانُهَا مِثْلُ أَقْرَانِ نِسَائِهَا - فَإِنْ كَانَتْ نِسَاؤُهَا مُخْتَلِفَاتٍ فَأَكْثَرَ جُلُوسِهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَأَقَلَّهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

بَابُ اسْتِبْرَاءِ الْحَائِضِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ وَغَيْرِهِ عَنْ يُونُسَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ فَلَا تَدْرِي أَطَهَّرَتْ أَمْ لَا قَالَ تَقُومُ قَائِمًا وَتَلْزِقُ بَطْنَهَا بِحَائِطٍ وَتَسْتَدْخِلُ قُطْنَةً بَيْضَاءَ وَتَرْفَعُ

أن هذا حكم المبتدئة في الشهر الأول كما ذهب إليه بعض الأصحاب، و العمومات مخصصة به

الحديث الثالث

: مرفوع.

والمراد بالنساء إما أقران البلد أو الأقارب و لم يظهر منه الترتيب و التفصيل اللذين ذكرهما الأصحاب، و لا يخفى أن الظاهر من هذا الخبر التخيير بين الثلاثة و العشرة و إن لم يكن أظهر مما ذكره الأصحاب من كون الثلاثة في شهر و العشرة في آخر فلا يمكن الاستدلال به على مطلوبهم كما لا يخفى

باب استبراء الحائض

الحديث الأول

: مرسل.

و في الصحاح العبيط الدم الخالص الطرى و حمل الأكثر تلك الخصوصيات على الاستحباب و الأحوط الإتيان به كما ورد في الخبر

↓

ص: ٢١٢

رَجُلُهَا الْيُمْنَى فَإِنْ خَرَجَ عَلَى رَأْسِ الْقُطْنَةِ مِثْلَ رَأْسِ الدُّبَابِ دَمٌ عَيْبُطٌ لَمْ تَطْهُرْ وَ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ فَقَدْ طَهَّرْتَ تَغْتَسِلُ وَ تَصَلَّى

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا أَرَادَتْ الْحَائِضُ أَنْ تَغْتَسِلَ فَلْتَسِ تَدْخِلُ قُطْنَةً فَإِنْ خَرَجَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الدَّمِ فَلَا تَغْتَسِلُ وَ إِنْ لَمْ تَرَ شَيْئًا فَلْتَغْتَسِلُ وَ إِنْ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ صُفْرَةً

فَلْتَوَضَّأْ وَ لْتُصَلِّ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الطَّاطِرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ شَرْحِبِيلِ الْكِنْدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ كَيْفَ تَعْرِفُ الطَّامِثَ طَهْرَهَا قَالَ تَعْتَمِدُ بِرِجْلِهَا الْيُسْرَى عَلَى الْحَائِطِ وَ تَسْتَدْخِلُ الْكُرْسِفَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَإِنْ كَانَ نَمًّا مِثْلَ رَأْسِ الذُّبَابِ خَرَجَ عَلَى الْكُرْسِفِ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ

الحديث الثاني

: صحيح.

و هذا شامل لما كان في العادة أو بعدها في العشرة و حمل على ما بعد العادة بل الاستظهار أيضا.

الحديث الثالث

: ضعيف.

و يمكن أن يكون خرج جزاء الشرط و أن يكون الجزاء محذوفا، و قال في المدارك: الحائض متى انقطع دمها ظاهرا لدون العشرة و جب عليها الاستبراء و هو طلب براءة الرحم من الدم بإدخال القطنه و الصبر هنيهة ثم إخراجها لتعلم النقاء و عدمه، و الظاهر حصوله بأى كيفية اتفقت لا طلاق قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم، و الأولى أن تعتمد برجلها اليسرى على حائط أو شبهه، و تستدخل القطنه بيدها اليمنى لروايه شرحبيل.

الحديث الرابع

: صحيح و الظاهر أنهم كن ينظرون في الفرج و كان عليه السلام يعيب ذلك و يقول ما كان

↓

ص: ٢١٣

ع أَنَّهُ بَلَعَهُ أَنَّ نِسَاءً كَانَتْ إِخْرَدَاهُنَّ تَدْعُو بِالْمِضْبَاحِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ تَنْظُرُ إِلَى الطُّهْرِ فَكَانَ يَعْيبُ ذَلِكَ وَ يَقُولُ مَتَى كَانَتْ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ كَمَا يَنْهَى النِّسَاءَ أَنْ يَنْظُرْنَ إِلَى أَنْفُسِهِنَّ فِي الْمَحِيضِ بِاللَّيْلِ وَ يَقُولُ إِنَّهَا قَدْ تَكُونُ الصُّفْرَةَ وَ الْكُدْرَةَ

٦ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبُصْرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَخِيرَ ع وَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ ابْنَةَ شَهَابٍ تَقْعُدُ أَيَّامَ أَفْرَائِهَا فَإِذَا هِيَ اغْتَسَلَتْ رَأَتْ الْقَطْرَةَ بَعِيدَ الْقَطْرَةَ قَالَ فَصَالَ مُرَهَا فَلْتَقُمْ بِأَصْلِ الْحَائِطِ كَمَا يَقُومُ الْكَلْبُ ثُمَّ تَأْمُرُ امْرَأَةً فَلْتَعْمُرَ بَيْنَ وَرَكَيْتَيْهَا عَمْرًا شَدِيدًا فَإِنَّهُ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يَبْقَى فِي الرَّحِمِ يُقَالُ لَهُ الْإِرَاقَةُ وَ إِنَّهُ سَيَخْرُجُ كُلُّهُ ثُمَّ قَالَ لَا تُخْبِرُوهُنَّ بِهَذَا وَ شِجْبِهِ وَ دَرُوهُنَّ وَ عَلْتَهُنَّ الْقَدِرَةَ قَالَ فَفَعَلْتُ بِالْمَرْأَةِ الَّذِي قَالَ فَانْقَطَعَ عَنْهَا فَمَا عَادَ إِلَيْهَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَتْ

نساء النبي أو النساء في زمنه عليه السلام يضعن ذلك بل كن يتخذن الكرسف و كان الليل لأن نور السراج فيه أظهر و عليه ينبغى حمل الخبر الثاني أيضا. قوله عليه السلام "إنها قد تكون الصفرة و الكدرة" أى أنهما لا تظهران بالسراج في الفروج، و

يحتمل أن يكون المراد من الخبر الثاني مطلق الملاحظة في الليل سواء كان على الكرسف أو في الفرج لأن الصفرة الضعيفة لا تظهر فيها، لكنه بعيد.

الحديث الخامس

: حسن.

الحديث السادس

: مرسل مجهول.

قوله عليه السلام " لا تخبروهن " الظاهر أن الضمير راجع إلى نساء العامة، و يحتمل على بعد أن يكون المراد مطلق النساء.



ص: ٢١٤

بَابُ غُسْلِ الْحَائِضِ وَ مَا يُجْزئُهَا مِنَ الْمَاءِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ النِّسَاءَ الْيَوْمَ أَخِيدُنَّ مَسْطاً نَعْمِدُ إِخِيدَاهُنَّ إِلَى الْقَرَامِلِ مِنَ الصُّوفِ تَفْعَلُهُ الْمَاشِطَةُ تَصْنَعُهُ مَعَ الشَّعْرِ ثُمَّ تَحْشُوهُ بِالرِّيَاحِينَ ثُمَّ تَجْعَلُ عَلَيْهِ خِرْقَةً رَقِيقَةً ثُمَّ تَخِيطُهُ بِمَسَلَةٍ ثُمَّ تَجْعَلُهُ فِي رَأْسِهَا ثُمَّ تُصِيبُهَا الْجَنَابَةَ فَقَالَ كَانَ النِّسَاءُ الْأَوَّلُ إِنَّمَا يَمْتَسِطُنَ الْمُقَادِيمَ فَإِذَا أَصَابَهُنَّ الْغُسْلُ بَقَدْرٍ مُرْهَا أَنْ تُرَوَّى رَأْسِهَا مِنَ الْمَاءِ وَ تَعَصِّرَهُ حَتَّى يَزُورَ فَإِذَا رَوَى فَلَا بَأْسَ عَلَيْهَا قَالَ قُلْتُ فَالْحَائِضُ قَالَ تَنْقُضُ الْمَسْطَ نَقْضاً

باب غسل الحائض و ما يجزيها من الماء

الحديث الأول

: حسن.

و قال في الصحاح: القرامل ما تشد المرأة في شعرها، و قال المسألة بالكسر واحدة المسال و هي الإبر العظام.
قوله عليه السلام " إنما يمشطن المقاديم " أى كن يجمعونه فلا يمنع من وصول الماء بسهولة قوله " بقدر " أى بجنابته، و قال في المنتقى قوله: إذا أصابهن الغسل تغدر، معناه تترك الشعر على حاله و لا تنقض، قال في القاموس: غدره تركه و بقاه كغادره انتهى، و فيما عندنا من النسخ بالقاف و الذال كما ذكرنا.

قوله عليه السلام " تنقض المشط نقضا " محمول على الاستحباب لأن الجنابة أكثر وقوعا من الحيض و النقض فى كل مرة لا يخلو من عسر و حرج بخلاف الحيض فإنها فى الشهر مرة و أيضا الخبائث الحاصلة من الحيض أكثر منها من الجنابة، فتأمل



ص: ٢١٥

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ عَنْ حَسَنِ الصَّيْقَلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الطَّامِثُ تَغْتَسِلُ بِتَشَعْرِ أَرْطَالٍ مِنْ مَاءٍ

٣ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ تَرَى الطُّهْرَ وَهِيَ فِي السَّفَرِ وَ لَيْسَ مَعَهَا مِنَ الْمَاءِ مَا يَكْفِيهَا لُغْسِهَا وَقَدْ حَضَرَتِ الصَّلَاةَ قَالَ إِذَا كَانَ مَعَهَا بِقَدْرِ مَا تَغْسِلُ بِهِ فَرَجَّهَا فَتَغْسِلُهُ ثُمَّ تَتَيَّمُ وَ تَصَلِّي قُلْتُ فَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ قَالَ نَعَمْ إِذَا غَسَلْتَ فَرَجَهَا وَ تَتَيَّمْتَ فَلَا بَأْسَ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْحَائِضُ مَا بَلَغَ بَلَلُ الْمَاءِ مِنْ شَعْرِهَا أَجْزَأُهَا

٥ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث الثاني

: مجهول.

و حمل على المدني كما ذكره الصدوق (ره) و به خبر أيضا و كثير من الأخبار يدل على أن معناه مقدار الماء للحيض أكثر منه للجنابة.

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

و يدل على اشتراط الغسل للجماع وجوبا أو استحبابا و على جواز التيمم بدلا منه فيه.

الحديث الرابع

: صحيح.

و يدل على أن التسعة الأرتال على الاستحباب.

الحديث الخامس

: موثق.

و حمل على لون الزعفران أو على الزعفران القليل الذي لم يمنع من وصول

↓

ص: ٢١٦

فِي الْحَائِضِ تَغْتَسِلُ وَ عَلَى جَسَدِهَا الزَّعْفَرَانُ لَمْ يَذْهَبْ بِهِ الْمَاءُ قَالَ لَا بَأْسَ

بَابُ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ وَ هِيَ جُنُبٌ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ يُجَامِعُهَا زَوْجُهَا فَتَحِيضُ وَ هِيَ فِي الْمُعْتَسَلِ تَغْتَسِلُ أَوْ لَا تَغْتَسِلُ قَالَ قَدْ جَاءَهَا مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ فَلَا تَغْتَسِلُ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ وَ هِيَ

جُنُبٌ هَلْ عَلَيْهَا غُسْلُ الْجَنَابَةِ قَالَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضُ وَاحِدٌ
٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ
الماء و لم يصر سببا لصيرورته مضافا.

باب المرأة ترى الدم و هي جنب

الحديث الأول

: حسن.

و استدل بهذا الخبر على أن غسل الجنابة واجب لغيره و يمكن حمل النهي على عدم تضيق الوجوب أو على أن الغسل لا يتبعض بالنظر إلى الإحداث بل هو رفع الحدث مطلقا كالوضوء فإذا حدث هذا الحدث لا يجوز الغسل لرفع الجنابة دونه.

الحديث الثاني

: صحيح.

و قال الوالد العلامة (قدس سره): الذى يظهر منه أن المراد أنه يكفى غسل واحد بعد طهرها لجنابتها و حيضها فلا تحتاج إلى أن تغتسل الآن غسل الجنابة، أو المراد أنه بعد الطهر لا تحتاج إلى تعدد الغسل فإنهما واحد الكيفية و كل واحد منهما يجزى عن الآخر.



ص: ٢١٧

سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الْمَرْأَةُ تَرَى الدَّمَ وَ هِيَ جُنُبٌ أ تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ أَمْ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ الْحَيْضِ فَقَالَ قَدْ أَتَاهَا
مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ

بَابُ جَامِعٍ فِي الْحَائِضِ وَ الْمُسْتَحَاضَةِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ سَأَلُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنِ الْحَائِضِ وَ السُّنَّةِ فِي وَقْتِهِ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ص سَنَّ فِي الْحَائِضِ ثَلَاثَ سِنِينَ بَيْنَ فِيهَا كُلِّ مُشْكِلٍ لِمَنْ سَمِعَهَا وَ فَهَمَهَا حَتَّى لَا يَدَعَ لِأَحَدٍ مَقَالًا فِيهِ بِالرَّأْيِ أَمَا إِحْدَى السُّنَنِ
فَالْحَائِضُ الَّتِي لَهَا أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ قَدْ أَحْصَيْتَهَا بِلَا اِخْتِلَاطٍ عَلَيْهَا ثُمَّ اسْتَحَاضَتْ وَ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ وَ هِيَ فِي ذَلِكَ تَعْرِفُ أَيَّامَهَا وَ مَبْلَغَ
عَدْدِهَا فَإِنَّ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا - فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ اسْتَحَاضَتْ فَاسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فَاتَتْ أُمَّ سَلَمَةَ -

الحديث الثالث

: مجهول و يؤيد ما ذكرنا في الخبر الأول أخيرا

باب جامع في الحائض و المستحاضة

الحديث الأول

: مرسل كالصحيح.

قوله عليه السلام: "تعرف أيامها". أى وقتها من الشهر.

قوله عليه السلام: "أو قدر حيضها" حمل على ما إذا لم ينقطع على العشرة.

قوله عليه السلام: "عزف" كذا فى أكثر النسخ بالزاي و الفاء، قال فى القاموس:

عزفت نفسى عنه زهدت فيه و انصرفت عنه و فى بعض النسخ عرق، و روى فى المشكاة هكذا كأنما ذلك عرق و ليس بحيض بالعين المهملة و الراء المهملة و القاف، و قال الطيبى: معناه أن ذلك دم عرق و ليس بحيض. و قال فى شرح المصباح: معناه أن ذلك دم عرق انشق و ليس بحيض تميزه القوة المولدة بإذن الله من أجل الجنين و تدفعه إلى الرحم فى مجاريه المعتادة و يجتمع فيه و لذلك يسمى حيضا من قولهم استحوض الماء أى اجتمع فإذا كثر و أخذه الرحم و لم يكن جنين، أو كان أكثر مما

↑

ص: ٢١٨

فَسَيَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ ص عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ تَدْعُ الصَّلَاةَ قَدْرَ أَقْرَائِهَا أَوْ قَدْرَ حَيْضِهَا وَقَالَ إِنَّمَا هُوَ عِزْقٌ وَأَمْرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَ تَسْتَشْفِرَ بِثَوْبٍ وَ تُصَلِّيَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هَيْدِهِ سُنَّةُ النَّبِيِّ ص فِي الَّتِي تَعْرِفُ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا لَمْ تَخْتَلِطْ عَلَيْهَا أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهَا كَمْ يَوْمٌ هِيَ وَ لَمْ يَقُلْ إِذَا زَادَتْ عَلَى كَذَا يَوْمًا فَأَنْتِ مُسْتَحَاضَةٌ وَ إِنَّمَا سَنَّ لَهَا أَيَّامًا مَعْلُومَةً مَا كَانَتْ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ بَعِيدًا أَنْ تَعْرِفَهَا وَ كَذَلِكَ أَفْتَى أَبِي ع وَ سُئِلَ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ فَقَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ عِزْقٌ غَابِرٌ أَوْ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ - فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلْ وَ تَتَوَضَّأْ لِكُلِّ صِلْمَةٍ قِيلَ وَ إِنْ سَأَلَ قَالَ وَ إِنْ سَأَلَ مِثْلَ الْمُثَعْبِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هَذَا تَفْسِيرُ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ هُوَ مُوَافِقٌ لَهُ فَهَذِهِ سُنَّةُ الَّتِي تَعْرِفُ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَقْتُهَا إِلَّا أَيَّامَهَا قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ وَ أَمَّا سُنَّةُ الَّتِي قَدْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ مُتَقَدِّمَةً ثُمَّ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهَا مِنْ طُولِ الدَّمِ فَزَادَتْ وَ نَقَصَتْ حَتَّى أَغْفَلَتْ عَدَدَهَا وَ مَوَضَعَهَا مِنَ الشَّهْرِ فَإِنَّ سُنَّتَهَا غَيْرُ ذَلِكَ وَ

يحتمله ينصب عنه قوله عليه السلام: "إن تغسل" أى غسل الانقطاع، و فى الصحاح استشف الرجل بشوبه إذا رد طرفه بين رجله إلى حجزته.

قوله عليه السلام: "غابر" قال فى الصحاح: غير الجرح بالكسر غيرا اندمل على فساد ثم ينقص بعد ذلك، و منه سمي العرق الغبر بكسر الباء لا يزال ينتقص، و فى روايات العامة عاند، قال فى النهاية: منه حديث المستحاضة أنه عرق عاند شبه به لكثرة ما تخرج منه على خلاف عادته، و قيل: العاند الذى لا يرقى انتهى. و قال فى الصحاح: فى حديث الاستحاضة إنما هى ركضة من الشيطان يريد الدفعة، و قال فى المغرب: قوله فى الاستحاضة: إنما هى ركضة من ركضات الشيطان، فإنما جعلها كذلك لأنه آفة و عارض و الضرب و الإيلام من أسباب ذلك، و إنما أضيفت

↑

ص: ٢١٩

ذَلِكَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ص فَقَالَتْ إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ فَقَالَ النَّبِيُّ ع لَيْسَ ذَلِكَ بِحَيْضٍ إِنَّمَا هُوَ عِزْقٌ فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَ إِذَا أَذْبَرْتَ فَأَغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ وَ صِلِّي وَ كَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي كُلِّ صِلْمَةٍ وَ كَانَتْ تَجْلِسُ فِي مِرْكَانٍ لِأُخْتِهَا وَ كَانَتْ صُفْرَةَ الدَّمِ تَغْلُو الْمَاءَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَمَا تَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ص أَمْرَ هَذِهِ بَعِيرٍ مَا أَمَرَ بِهِ تِلْكَ أَلَا تَرَاهُ لَمْ يَقُلْ لَهَا دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ وَ لَكِنْ قَالَ لَهَا إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَ إِذَا أَذْبَرْتَ فَأَغْسِلِي وَ صِلِّي فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ هَيْدِهِ امْرَأَةٌ قَدْ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهَا أَيَّامُهَا لَمْ تَعْرِفْ عَدَدَهَا وَ لَا وَقْتُهَا أَلَا تَسْمَعُهَا تَقُولُ إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ وَ كَانَ أَبِي يَقُولُ إِنَّهَا اسْتَحْيَضَتْ سَبْعَ سَبْعِينَ فَفِي أَقْلٍ مِنْ هَذَا تَكُونُ الرِّيْبَةُ وَ الْإِخْتِلَاطُ - فَلِهَذَا اخْتِجَتْ إِلَى أَنْ تَعْرِفَ إِقْبَالَ الدَّمِ مِنْ إِذْبَارِهِ وَ تَعَيَّرَ لَوْنِهِ مِنَ السَّوَادِ

إِلَى غَيْرِهِ وَ ذَلِكَ أَنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ وَ لَوْ كَانَتْ تَعْرِفُ أَيَّامَهَا مَا احتاجتْ إِلَى مَعْرِفَةِ لَوْنِ الدَّمِ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي الْحَيْضِ أَنْ تَكُونَ الصُّفْرَةَ وَ الكُدْرَةَ فَمَا فَوْقَهَا فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ إِذَا عُرِفَتْ حَيْضًا كُلُّهُ إِنْ كَانَ الدَّمُ أَسْوَدَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ قَلِيلَ الدَّمِ وَ كَثِيرَهُ أَيَّامِ الْحَيْضِ

إلى الشيطان و إن كانت من فعل الله لأنها ضرر و [وسيلة] سيئه و الله تعالى يقول:

" ما أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ " أى بفعلك و مثل هذا يكون بوسوسة الشيطان.

و قال فى النهاية: و المعنى أن الشيطان قد وجه بذلك طريقا إلى التلبس عليها فى أمر دينها و طهرها و صلاتها حتى أنساها عاداتها.

قوله عليه السلام: " و إن سال " أقول: حمل هذا على القليلة بعيد مع أن الظاهر أن الاغتسال للانقطاع و لكل صلاة يتعلق بالوضوء فتوجيهه إما بأن يحمل على الكثيره و يعلق قوله: " لكل صلاة " بكل شىء من الاغتسال و الوضوء و المراد إما فى وقت كل صلاة لأذن الصلاتين تقعان فى وقت واحد و إما مع التفريق، أو المراد من قوله و إن سال أنه ليس بيض و إن سال لا أنه يتوضأ لكل صلاة و إن سال فتأمل. و فى

↓

ص: ٢٢٠

حَيْضُ كُلُّهُ إِذَا كَانَتْ الْأَيَّامُ مَعْلُومَةً فَإِذَا جَهِلَتْ الْأَيَّامُ وَ عِدَدُهَا احتاجتْ إِلَى النَّظَرِ حِينَئِذٍ إِلَى إِقْبَالِ الدَّمِ وَ إِدْبَارِهِ وَ تَعْيِيرِ لَوْنِهِ ثُمَّ تَدْعُ الصَّلَاةَ عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ وَ لَا أَرَى النَّبِيَّ ص قَالَ اجْلِسْ كَذَا وَ كَذَا يَوْمًا فَمَا زَادَتْ فَأَنْتِ مُسْتَحَاضَةٌ كَمَا لَمْ تُؤْمَرْ الْأُولَى بِذَلِكَ وَ كَذَلِكَ أَبِي ع أَقْتَى فِي مِثْلِ هَذَا وَ ذَاكَ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِنا اسْتَحَاضَتْ فَسَأَلْتُ أَبِي ع عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ إِذَا رَأَيْتِ الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ فَدَعِي الصَّلَاةَ وَ إِذَا رَأَيْتِ الطُّهْرَ وَ لَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ فَاغْتَسِلِي وَ صِلِي قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَرَى جَوَابَ أَبِي ع هَاهُنَا غَيْرَ جَوَابِهِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الْأُولَى أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا لِأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى عِدَدِ الْأَيَّامِ وَ قَالَ هَاهُنَا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ وَ أَمَرُ هَاهُنَا أَنْ تَنْظُرِي إِلَى الدَّمِ إِذَا أَقْبَلَ وَ أَذْبَرَ وَ تَعْيِيرَ وَ قَوْلُهُ الْبَحْرَانِيَّ شَبَهُهُ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ص إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ وَ إِنَّمَا سَمَّاهُ أَبِي بَحْرَانِيًّا لِكَثْرَتِهِ وَ لَوْنِهِ فَهَذَا سُنَّةُ النَّبِيِّ ص فِي الَّتِي اختلطَ عَلَيْهَا أَيَّامُهَا حَتَّى لَا تَعْرِفَهَا وَ إِنَّمَا تَعْرِفُهَا بِالدَّمِ مَا كَانَ مِنْ قَلِيلِ الْأَيَّامِ وَ كَثِيرِهِ

الصباح ثعبت الماء ثعبا فجرته و المنعب بالفتح واحد مئاعب الحياض.

قوله عليه السلام: " إنى أستحاض " قال فى المغرب استحاضت بضم التاء استمر بها الدم.

قوله عليه السلام: " ليس ذلك بحيض " الظاهر أن حالها كان كما ذكره عليه السلام أولا أى أغفلت و نسيت عددها و موضعها من الشهر أو أنها زادت أيامها على العادة و نقصت عنها مرتين أو أكثر على خلاف حتى انتقضت عاداتها و إن لم تنسها فتأمل.

و قال الطيبى: قوله " إذا أقبلت حيضك " يحتمل أن يكون المراد به الحالة التى كانت تحيض فيكون ردا إلى العادة و أن يكون المراد به الحال التى تكون للحيض من قوة الدم فى اللون و القوام انتهى و المراد الثانى كما أفاده عليه السلام.

و قال فى الصباح: الممرن بالكسر إجانة تغسل فيها الثياب. و روى فى

↓

ص: ٢٢١

قَالَ وَ أَمَّا السُّنَّةُ الثَّلَاثَةُ فَهِيَ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَيَّامٌ مُتَقَدِّمَةٌ وَ لَمْ تَرَ الدَّمَ قَطُّ وَ رَأَتْ أَوَّلَ مَا أَدْرَكَتْ وَ اسْتَمَرَّتْ بِهَا فَإِنَّ سُنَّةَ هَذِهِ غَيْرُ سُنَّةِ الْأُولَى وَ الثَّانِيَةِ وَ ذَلِكَ أَنَّ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا - حَمْنَةٌ بِنْتُ جَحْشٍ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ص فَقَالَتْ إِنِّي اسْتَحِضْتُ حَيْضَةً شَدِيدَةً فَقَالَ لَهَا

احتشيتي كرسيفاً فقالت إنه أشد من ذلك إني أئجه ثجاً فقال تلجمي و تحيضتي في كل شهر في علم الله سته أيام أو سبعة ثم اغتسلي غسلاً و صومي ثلثه و عشرين يوماً أو أربعة و عشرين و اغتسلي للفجر غسلاً و أخرى الظهر و عجلي العصر و اغتسلي غسلاً و أخرى المغرب و عجلي العشاء و اغتسلي غسلاً قال أبو عبيد الله ع فآراه قد سن في هذه غير ما سن في الأولى و الثانية و ذلك لأن أمرها مخالف لأمر هاتيك ألما ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها تحيضتي سبعة فيكون قد أمرها بتزك الصلاة أياماً و هي مستحاضة غير حائض و كذلك لو كان حيضها أكثر من سبع و كانت أيامها عشراً أو أكثر لم يأمرها بالصلاة و هي حائض ثم مما يزيد هذا بياناً قوله ع لها تحيضتي و ليس يكون التحيض إلا للمرأة التي تريد أن تكلف ما تعمل

المشكاة عن أسماء بنت عميس قالت قلت يا رسول الله إن فاطمة بنت أبي جيش استحاضت منذ كذا و كذا فلم تصل فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم سبحان الله هذا من الشيطان ليجلس في مركن فإذا رأت صفارة فوق الماء فلتغتسل للظهر و العصر غسلاً واحداً إلى آخره: أقول: يظهر من هذا الخبر إن جلوسها في المركن كان لاستعلام صفة الدم أنها بصفة الاستحاضة أم لا.

قوله عليه السلام "ألا تسمعا" كان استدلاله عليه السلام باعتبار أن هذه العبارة لا تطلق إلا إذ استدام الدم كثيراً و الأغلب أنه في هذه الحالة تنسى المرأة عاداتها و قال في المغرب: و أما دم بحراني فهو شديد الحمرة فمنسوب إلى بحر الرحم و هو عمقها و هذا من تغييرات النسب و عن القتيبي هو دم الحيض لا دم الاستحاضة، و قال في القاموس:

البحر عمق الرحم و الباهر الدم الخالص الحمرة و دم الرحم كالبحراني. و قال في

↑

ص: ٢٢٢

الحائض أ لا تراه لم يقل لها أياماً معلومة تحيضتي أيام حيضك و مما يبين هذا قوله لها في علم الله لأنه قد كان لها و إن كانت الأشياء كلها في علم الله تعالى و هذا بين واضح أن هذه لم تكن لها أيام قبل ذلك قط و هذه سته التي استمر بها الدم أول ما تراه أفصي و وقتها سبع و أفصي طهرها ثلاث و عشرون حتى يصير لها أياماً معلومة فتنتقل إليها فجميع حالات المستحاضة تدور على هذه السنن الثلاثة - لا تكاد أيدا تخلو من واحد منها إن كانت لها أيام معلومة من قليل أو كثير فهي على أيامها و خلقها الذي جرت عليه ليس فيه عداد معلوم مؤقت غير أيامها فإن اختلطت الأيام عليها و تقدمت و تأخرت و تغيرت عليها الدم ألواناً فسنتها إقبال الدم و إزبارته و تغير حالاته و إن لم تكن لها أيام قبل ذلك و استحاضت أول ما رأت فوقيتها سبع و طهرها ثلاث و عشرون فإن استمر بها الدم شهراً فعلت في كل شهر كما قال لها فإن انقطع الدم في أقل من سبع أو أكثر من سبع فإنها تغتسل ساعة ترى الظهر و تصلي فلا تزال كذلك حتى تنظر ما يكون في الشهر الثاني فإن انقطع الدم لوقته في الشهر الأول سواء حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتاً و خلقاً معروفاً تعمل عليه و تدع ما سواه

النهاية: و قيل نسب إلى البحر لكثرة وسعته. و في القاموس حمته بنت جحش صحابية و قال في الصحاح: ثجبت الماء و الدم أئجه ثجا إذا سيلته، و قال: اللجام أيضا ما تشده الحائض. و في الحديث تلجمي أي شدي لجاما. و قال في المغرب: اللجم شد اللجام و اللجمة و هي خرقة عريضة طويلة تشدها المرأة في وسطها من أحد طرفيها ما بين رجليها إلى الجانب الآخر و ذلك إذا غلب سيلان الدم و إلا قال احتشيتي.

قوله عليه السلام: "و كانت أيامها عشراً أو أكثر" لعل الأكثر محمول على ما إذا رأت في الشهر مرتين أو كانت ترى أكثر و إن كانت استحاضة قوله "أياماً معلومة" مفعول للقول أو ظرف لقوله تحيض مقدر و قوله "تحيض أيام حيضتك"

وَ تَكُونُ سُنَّتَهَا فِيمَا تَسْتَقْبِلُ إِنْ اسْتَحَاضَتْ قَدْ صَارَتْ سُنَّةً إِلَى أَنْ تُحْبَسَ أَقْرَاؤُهَا وَ إِنَّمَا جُعِلَ الْوَقْتُ أَنْ تَوَالِيَ عَلَيْهَا حَيْضَتَانِ أَوْ ثَلَاثُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ص لِتَبِي تَعْرِفُ أَيَّامَهَا دَعَى الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْقَرْءَ الْوَاحِدَ سُنَّةً لَهَا فَيَقُولَ دَعَى الصَّلَاةَ أَيَّامَ قُرْبِكَ وَ لَكِنْ سَنَّ لَهَا الْأَقْرَاءَ وَ أَدْنَاهُ حَيْضَتَانِ فَصَاعِدًا وَ إِذَا اخْتَلَطَ عَلَيْهَا أَيَّامُهَا وَ زَادَتْ وَ نَقَصَتْ حَتَّى لَا تَقِفَ مِنْهَا عَلَى حَدٍّ وَ لَا مِنْ الدَّمِّ عَلَى لَوْنٍ عَمِلَتْ بِإِقْبَالِ الدَّمِّ وَ إِذْبَارِهِ وَ لَيْسَ لَهَا سُنَّةٌ غَيْرُ هَذَا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ص إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعَى الصَّلَاةَ وَ إِذَا أُذْبِرَتْ فَاعْتَسِمِي وَ لِقَوْلِهِ إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدٌ يُعْرَفُ كَقَوْلِ أَبِي ع إِذَا رَأَيْتِ الدَّمَ الْبُحْرَانِيَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَ لَكِنَّ الدَّمَ أَطْبَقَ عَلَيْهَا فَلَمْ تَزَلِ الِاسْتِحَاضَةَ دَارَةً وَ كَانَ الدَّمُّ عَلَى لَوْنٍ وَاحِدٍ وَ حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فَسُنَّتُهَا السَّبْعُ وَ الثَّلَاثُ وَ الْعِشْرُونَ لِأَنَّهَا قَصَّتْهَا كَقِصَّةِ حَمْنَةَ حِينَ قَالَتْ إِنِّي أُثْجُهُ ثَجًّا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُسْتَحَاضَةُ تَنْظُرُ أَيَّامَهَا فَلَا بَيَانَ لِلجَمْلَةِ السَّابِقَةِ.

قوله عليه السلام: "قد كان لها" أى لأن كونه فى علم الله مخصوصه بها لأن المراد اختصاصه بعلم الله دون علمنا و الظاهر أن علم هذا مخصوص به تعالى لأنه يعلم أن كل أحد أى الأيام يختار لهذا فتأمل.
قوله عليه السلام: "وأقصى طهرها" أى مثلاً أو فى جانب النقصان فتدبر.
قوله عليه السلام: "حيضتان فصاعداً" يدل على أن أقل الجمع اثنان إلا أن يقال الغرض نفي الاعتداد بواحد و أما الاثنان فقد علم من خارج و فى الصحاح الدرّة كثرة اللبن و سيلانه.

الحديث الثانى

: فى مجهول كالصحيح.

تُصَلُّ فِيهَا وَ لَمَّا يَقْرَبُهَا بَعْلُهَا فَإِذَا جَازَتْ أَيَّامَهَا وَ رَأَتْ الدَّمَ يَنْقُبُ الْكُرْسُفَ اغْتَسَلَتْ لِلظُّهْرِ وَ الْعَصِيرِ تُؤَخَّرُ هَيْدِهِ وَ تُعَجَّلُ هَيْدِهِ وَ لِلْمَغْرِبِ وَ الْعِشَاءِ غُسْلًا تُؤَخَّرُ هَيْدِهِ وَ تُعَجَّلُ هَيْدِهِ وَ تَغْتَسِلُ لِلصُّبْحِ وَ تَحْتَشِي وَ تَسْتَشْفِرُ وَ لَا تُحْيِي وَ تَضُمُّ فَخِذَيْهَا فِي الْمَسْجِدِ وَ سَائِرِ جَسَدِهَا خَارِجٍ وَ لَا يَأْتِيهَا بَعْلُهَا فِي أَيَّامِ قُرْبِهَا وَ إِنْ كَانَ الدَّمُّ لَا يَنْقُبُ الْكُرْسُفَ تَوَضَّأَتْ

قوله عليه السلام: "و رأى الدم" ذهب المفيد (ره) إلى الاكتفاء بالوضوء مع الغسل و عدم وجوب الوضوء للصلاة الثانية، و اقتصر الشيخ فى النهاية و المبسوط على الأغسال، و كذا المرتضى و ابنا بابويه و ابن الجنيد، و نقل عن ابن إدريس أنه أوجب مع هذه الأغسال الوضوء لكل صلاة، و ذهب إليه عامة المتأخرين. و قد بالغ المحقق فى الاعتبار فى نفي هذا القول و التشنيع على قائله و قال؟ لم يذهب إلى ذلك أحد من طائفتنا، و ظاهر الأخبار عدم وجوب الوضوء مطلقاً و لا خلاف فى وجوب الأغسال الثلاثة فى الكثرة و ظاهر الخبر أن حكم المتوسطه كحكم الكثرة.

قوله عليه السلام: "و لا تحنى" أى و لا تحنى ظهره كثيراً مخافة أن يسيل الدم، و قيل: إنه مأخوذ من الحناء، و فى بعض النسخ [و لا- تحيى] أى تصلى تحية المسجد و تضم فخذيها فى المسجد و سائر جسدها خارج ليكون موضع الدم خارجاً عنه لثلاثاً

يتعدى إليه، و يمكن أن يكون المراد بالمسجد مصلاها الذي كانت تصلى عليه و قال الشيخ البهائي رحمه الله: في بعض نسخ التهذيب المضبوطة المعتمدة تحتشى بالشين المعجمة المشددة و في بعضها تحتبى بالتاء المثناة من فوق و الباء الموحدة و المنقول عن العلامة في الثانية لا تحبى باليائين أى لا تصلى تحية المسجد، و في بعض النسخ [لا تحنى] بالنون و حذف حرف المضارعة أى لا تختضب.

قوله عليه السلام: " و لا يأتيها بعلمها " الظاهر من العبارة أن القرء هنا بمعنى الطهر أو أيام رؤية الدم مطلقا بقريته قوله عليه السلام: " و هذه يأتيها بعلمها " إلى آخره لكن

↓

ص: ٢٢٥

وَ دَخَلَتِ الْمَسْجِدَ وَ صَلَّتْ كُلَّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ وَ هَذِهِ يَأْتِيهَا بَعْلُهَا إِلَّا فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا
 ٣ مُحَمَّدٌ عَنِ الْفَضْلِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ مُحَمَّدِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تُسَيِّتُحَاضُ فَقَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَنِ الْمَرْأَةِ تُسَيِّتُحَاضُ فَأَمَرَهَا أَنْ تَمُكَّثَ أَيَّامَ حَيْضِهَا لِمَا تُصَلُّ فِيهَا ثُمَّ تَغْتَسِلَ وَ تَسُدُّ دُخَانَ قُطْنَةً وَ تَسَيِّتُفَرِّ بِثَوْبٍ ثُمَّ تُصَلِّي حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ وَرَاءِ الثَّوْبِ قَالَ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ الدَّمِيَّةُ بَيْنَ كُلِّ صِلَاتَيْنِ وَ الْإِسْتِذْفَارُ أَنْ تَطَيَّبَ وَ تَسْتَجِمِرَ بِالْذُّخْنِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ وَ الْإِسْتِغْفَارُ أَنْ تَجْعَلَ مِثْلَ ثَفْرِ الدَّابَّةِ
 الأصحاب حملوها على الحيض بدلالة سائر الأخبار

الحديث الثالث

: كالصحيح.

قوله عليه السلام: " و تستنفر " قال في النهاية: استنفر المستحاضة أن تشد فرجها بخرقه و توثق في شيء تشده على وسطها مأخوذ من ثفر الدابة التي تجعل تحت ذنبها، و في بعض النسخ تستنفر قال في القاموس: الذفر محركه شدة ذكاء الريح كالذفرة، و الظاهر أنها نسخة الجمع كالبدل بقريته التفسير أو يكون في الكتاب الذي أخذ المصنف الخبر منه النسختان معا ففسرهما أو ذكر أحدهما استطرادا و الظاهر أنه كان في هذا الخبر بالذال و في الخبر السابق بالتاء ففسرهما ههنا.

قوله عليه السلام " الذمية " و في بعض النسخ الذمية بالذال المهملة و هو أظهر، و كان المراد أن المرأة إذا كانت كثيرة الدم بحيث يخرج الدم بين الصلاتين أو في أثناء الأولى عن الخرقه تغتسل بينهما، إما وجوبا مطلقا كما هو ظاهر الخبر، أو مع التفريق و عدم الجمع كما هو مذهب الأصحاب، أو استحبابا، و إنما حملنا مع خروج الدم عن الخرقه لظاهر قوله عليه السلام: " حتى يخرج الدم " و أما على الذال المعجمة فالمراد أنها تؤمر بالاعتسال في وقت بين الصلاتين. قوله عليه السلام: " و الاستنفر "

↓

ص: ٢٢٦

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ قَالَ الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا ثَقَبَ الدَّمُ الْكُرْسُفَ اغْتَسَلَتْ لِكُلِّ صِلَاتَيْنِ وَ لِلْفَجْرِ غُسْلًا - وَ إِنْ لَمْ يَجْزِ الدَّمُ الْكُرْسُفَ فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً وَ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صِلَاةٍ وَ إِنْ أَرَادَ زَوْجُهَا أَنْ يَأْتِيَهَا فَحِينَ تَغْتَسِلُ هَذَا إِنْ كَانَ دَمُهَا عَيْبًا وَ إِنْ كَانَتْ صُفْرَةً فَعَلَيْهَا الْوُضُوءُ
 الظاهر أنه من كلام المؤلف لا الراوى.

: موثق.

و يدل على حكم المتوسطة في الجملة لكن لا- يدل على اختصاص الغسل بصلاة الفجر و الذى ظهر لنا من الأخبار أن دم الاستحاضة إذا سال فهو حدث يوجب الغسل و الاحتشاء لمنع السيالان فإذا لم يسلم من وقت صلاة إلى وقت أخرى لم يجب الغسل لها و إن خرج من القطنه أو أخرجها و سال و جب الغسل فهذا الغسل إما لأنه لا بد من أن تغير الخرقه في اليوم و الليلة مرة فيسيل الدم فتغتسل أو لأن الغالب أن مثل هذه المرأة يخرج دمها في اليوم و الليلة مرة من وراء الكرسف إذا كان دما عبيطاً، فتظهر فائدة التقييد بالعبيط و كذا في الوجه الأول إذ الغالب في الصفره أنها مع إخراج القطنه أيضا لا تسيل.

ثم اعلم أنه لم يرد خبر يدل على وجوب تغير القطنه في القليله و تغييرها مع الخرقه في القسمين الآخرين، و علل بعدم العفو عن هذا الدم و هو أيضا لا دليل عليه. و يظهر من العلامة في المنتهى دعوى الإجماع على تغيير القطنه و لعله الحججه و أما الوضوء لكل صلاة فقال في المعتبر إنه مذهب الخمسه و أتباعهم. و قال ابن أبى عقيل لا يجب في هذه الحالة وضوء و لا غسل. ثم إنه لم يذكر أحد من الأصحاب في هذا القسم وجوب تغير الخرقه و يظهر من المفيد (ره) في المقنعه وجوبه و لعل مراده الاستحباب استظهارا.



ص: ٢٢٧

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمُسْتِحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فَتَصِيءُ لِي الظُّهْرَ وَ الْعَصِيرَ ثُمَّ تَغْتَسِلُ عِنْدَ الْمَغْرَبِ فَتَصِيءُ لِي الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ ثُمَّ تَغْتَسِلُ عِنْدَ الصُّبْحِ فَتَصِيءُ لِي الْفَجْرَ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْلُهَا إِذَا شَاءَ إِلَّا أَيَّامَ حَيْضِهَا فَيَعْتَرِلُهَا بَعْلُهَا قَالَ وَ قَالَ لَمْ تَفْعَلْهُ أَمْرًا قَطُّ احْتِسَابًا إِلَّا عُوفِيَتْ مِنْ ذَلِكَ

الحديث الخامس

: حسن.

و قال في النهاية: فيه " من صام رمضان إيمانا و احتسابا " أى طلبا لأجر الله و ثوابه و الاحتساب من الحسب كالاعتداد من العدم، و إنما قيل لمن ينوى بعمله وجه الله احتسبه لأن له حينئذ أن يعتد عمله فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه يعتد به، و المشهور في المتوسطة أنها تغتسل للصبح و تتوضأ لسائر الصلوات، و نقل عن ابن الجنيد و ابن أبى عقيل أنهما سويا بين هذا القسم و بين الكثيره في وجوب ثلاثه أغسال، و به و جزم في المعتبر و رجحه في المنتهى و إليه ذهب بعض المتأخرين و هو الظاهر من أكثر الأخبار، و يظهر من الأخبار أنها بحكم القليله.

ثم اعلم أن الظاهر من كلام الأ-كثر أن المتوسطة هي التي ثقب الدم الكرسف و لم يسلم منها إلى الخرقه و الكثيره هي التي تعدى دمها إلى الخرقه، و إنما ذكر تغير الخرقه في المتوسطة لوصول رطوبة الدم إليها بالمجاورة: و كلام المفيد (ره) في المقنعه يدل على لزوم وصول الدم إلى الخرقه في المتوسطة و سيالانه عن الخرقه في الكثيره، و كذا رأيت في كلام المحقق الشيخ على (ره) في بعض حواشيه، و يظهر من بعض الأخبار أيضا كما يومى إليه ما مر من خبر الحلبي، و الأول أظهر و أشهر، و ذهب جماعة إلى جواز دخولها المساجد بدون تلك الأفعال، و اختلفوا في وطئها فذهب جماعة إلى اشتراط جميع ذلك في حل الوطء، و ذهب بعض إلى عدم اشتراط شيء من ذلك فيه، و بعض إلى اشتراط الغسل فقط كما يظهر من كثير من الأخبار،

و بعض إلى اشتراط الوضوء أيضا.



ص: ٢٢٨

٦ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِذَا مَكَثَتِ الْمَرْأَةُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ تَرَى الدَّمَ ثُمَّ طَهَّرَتْ فَمَكَثَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ طَاهِرَةً ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعِيدَ ذَلِكَ أَمْسَكَكَ عَنِ الصَّلَاةِ قَالَ لَا هَيْدَةَ مُسْتَحَاضَةً تَغْتَسِلُ وَ تَسْتَدْخِلُ قُطْنَهُ بَعْدَ قُطْنِهِ وَ تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغَسَلٍ وَ يَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِنْ أَرَادَ

٧ عِدَّةً مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ دَاوُدَ مَوْلَى أَبِي الْمَغْرَاءِ الْعَجَلِيِّ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ ثُمَّ يَمْضِي وَ قَتَّ طُهْرَهَا وَ هِيَ تَرَى الدَّمَ قَالَ فَقَالَ تَسِي تَطْهَرُ بِيَوْمٍ إِنْ كَانَ حَيْضُهَا دُونَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَ إِنْ اسْتَمَرَ الدَّمَ فِيهَا مُسْتَحَاضَةً وَ إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ اغْتَسَلَتْ وَ صَلَّتْ قَالَ قُلْتُ لَهُ فَالْمَرْأَةُ يَكُونُ حَيْضُهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ أَوْ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حَيْضُهَا دَائِمٌ مُسْتَقِيمٌ ثُمَّ تَحِيضُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ يَنْقَطِعُ عَنْهَا الدَّمُ فَتَرَى الْبَيَاضَ لَا صِبْغَةَ وَ لَا دَمًا قَالَ تَغْتَسِلُ وَ تُصَلِّي قُلْتُ تَغْتَسِلُ وَ تُصَلِّي وَ تَصُومُ ثُمَّ يَعُودُ الدَّمُ - قَالَ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ أَمْسَكَكَ عَنِ الصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ قُلْتُ فَإِنَّهَا تَرَى الدَّمَ يَوْمًا وَ تَطْهَرُ يَوْمًا قَالَ فَقَالَ إِذَا رَأَتْ

الحديث السادس

: مجهول كالصحيح.

قوله عليه السلام: "تغتسل" أى لانقطاع الحيض أو مجمل يفسره ما بعده، و قال فى المدارك اعتبار الجمع بين الصلاتين إنما هو ليحصل الاكتفاء بغسل واحد فلو أفردت كل صلاة بغسل جاز قطعاً و جزم فى المنتهى باستحبابه.

الحديث السابع

: مرسل.

و يدل على أن أقل الاستظهار يوم و أنه مشروط بكون العادة أقل من عشرة. قوله: "فإن استمر الدم" أى بعد الاستظهار قوله: "ثم تحيض" أى بعد إن كانت عاداتها سبعة أو ثمانية تحيض فى شهر ثلاثة أيام ثم ينقطع عنها الدم على خلاف العادة.

قوله عليه السلام "ثم يعود الدم" أى قبل انقضاء أيام العادة. قوله: "ترى الدم"



ص: ٢٢٩

الدَّمِ أَمْسِكَكَ وَ إِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ صَلَّتْ فَإِذَا مَضَتْ أَيَّامَ حَيْضِهَا وَ اسْتَمَرَ بِهَا الطُّهْرُ صَلَّتْ فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِيهَا مُسْتَحَاضَةً قَدْ انْتَضَمَتْ لَكَ أَمْرُهَا كُلُّهُ

بَابُ مَعْرِفَةِ دَمِ الْحَيْضِ مِنْ دَمِ الِاسْتِحَاضَةِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع امْرَأَةً فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ يَسْتَمِرُّ بِهَا الدَّمُ فَلَا تَدْرِي حَيْضٌ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ قَالَ فَقَالَ لَهَا إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ حَارٌّ عَيْبٌ أَسْوَدٌ لَهُ دَفْعٌ وَ حَرَارَةٌ وَ دَمٌ يَوْمًا وَ تَطْهَرُ يَوْمًا " أى بعد الثلاثة أو مطلقاً بناء على عدم اشتراط التوالى و الأول أظهر، و الغسل فى الأطهار المتخللة بناء على

احتمال استمرار الطهر لا ينافي الحكم بكونه حيضا بعد رؤية الدم فى العادة " فإذا رأت الدم " أى بعد العادة و الانتظام هنا بمعنى النظم. قال فى القاموس: انتظمه بالرمح اختله، أو هو لازم و فاعله أمرها، و التأنيث باعتبار المضاف إليه أو باعتبار العموم المستفاد من الإضافة و الأول أظهر.

باب معرفة دم الحيض عن دم الاستحاضة

الحديث الأول

: حسن.

قوله عليه السلام: " له دفع " أى شدة و سرعته عند خروجه. و فى الصحاح اندفع الفرس أى أسرع فى سيره، و المشهور بين الأصحاب أن كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض و إن لم يكن بتلك الصفات، و عملوا بتلك الأخبار الدالة على صفات الحيض فى المبتدئ أو المضطرب إذا استمرت بهما الدم. و قال صاحب المدارك: هذا الحكم ذكره الأصحاب كذلك. و قال فى المعبر: إنه إجماع، و هو مشكل جدا من حيث ترك المعلوم ثبوته فى الذمة تعويلا على مجرد الإمكان، و الأظهر أنه إنما

↓

ص: ٢٣٠

الاستحاضة أصغر يارد فإذا كان للدم حرارة و دفع و سواد فلتدع الصلاة قال فخر جت و هى تقول و الله أن لو كان امرأة ما زاد على هذا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ جَمِيعاً عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ إِذَا كَانَ دَمُ الْاسْتِحَاضَةِ وَ الْحَيْضِ لَيْسَ يَخْرُجَانِ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ إِذَا كَانَ دَمُ الْاسْتِحَاضَةِ بَارِداً وَ دَمُ الْحَيْضِ حَاراً
٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ سَأَلْتَنِي امْرَأَةً مِمَّنْ أَنْ أُدْخِلَهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَاسْتَأْذَنَتْ لَهَا فَأَذِنَ لَهَا فَدَخَلَتْ وَ مَعَهَا مَوْلَاهُ لَهَا فَقَالَتْ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى زَيْتُونَهُ لَا شَرْقِيَّةٍ وَ لَا غَرْبِيَّةٍ مَا عَنَى بِهَذَا فَقَالَ لَهَا أَيُّتَهُمَا الْمَرْأَةُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَضْرِبِ الْأَمْثَالَ لِلشَّجَرَةِ إِنَّمَا ضَرَبَ الْأَمْثَالَ لِبَنِي آدَمَ سِوَى عَمَّا تُرِيدِينَ قَالَتْ أَخْبَرَنِي عَنِ اللَّوَاتِي بِاللَّوَاتِي مَا حِدُّهُنَّ فِيهِ قَالَ حِدُّ الرِّثَانِ إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُتِيَ بِهِنَّ وَ الْبِسْنَ مُقَطَّعَاتٍ مِنْ نَارٍ وَ قَمِيعَنَ بِمَقَامِعٍ مِنْ نَارٍ وَ سُرْبِلَنَ مِنَ النَّارِ وَ أُدْخِلَ فِي أَجْوَابِهِنَّ إِلَى رُءُوسِهِنَّ أَعْمِدَةٌ مِنْ نَارٍ وَ قُدْفٌ بِهِنَّ فِي النَّارِ أَيُّتَهُمَا الْمَرْأَةُ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ عَمِلَ هَذَا الْعَمَلَ قَوْمٌ لَوْطٍ وَ اسْتَعْنَى الرَّجَالُ بِالرِّجَالِ فَبَقِيْنَ النِّسَاءُ بِغَيْرِ رِجَالٍ فَفَعَلْنَ كَمَا
يحكم بكونه حيضا إذا كان بصفة الحيض أو كان فى العادة. انتهى كلامه و لا يخلو من قوة.

الحديث الثانى

: مجهول كالصحيح.

و قال الشيخ البهائى (ره): المراد بعدم خروج الدمين من مكان واحد أن مقرهما فى باطن المرأة متخالفان فخرج كل منهما من موضع خاص.

الحديث الثالث

: موثق.

قوله عليه السلام: "إنما ضرب الأمثال" ورد في روايات أخر كما مر بعضها أن هذا التمثيل للأئمة عليهم السلام وأنه عليه السلام أجابها هنا مجملا و أعرض عن التفصيل لعدم قابليتها للفهم كما قيل في قوله تعالى "قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ". الآية. و في الصحاح

↓

ص: ٢٣١

فَعَلَ رِجَالُهُنَّ لَيْسَ تَغْنَى بَعْضُهُنَّ بَعْضٍ فَقَالَتْ لَهُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ مَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَحِيضُ فَتَجُوزُ أَيَّامَ حَيْضِهَا قَالَتْ إِنْ كَانَ حَيْضُهَا دُونَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ اسْتِطَهَرَتْ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ ثُمَّ هِيَ مُسِيَّتَحَاضَةٌ قَالَتْ فَإِنَّ الدَّمَ يَسِيْتَمُرُّ بِهَا الشَّهْرَ وَ الشَّهْرَيْنِ وَ الثَّلَاثَةَ كَيْفَ تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ قَالَتْ تَجْلِسُ أَيَّامَ حَيْضِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صِلْمَاتَيْنِ فَقَالَتْ لَهُ إِنْ أَيَّامَ حَيْضِهَا تَخْتَلِفُ عَلَيْهَا وَ كَانَ يَتَقَدَّمُ الْحَيْضُ الْيَوْمَ وَ الْيَوْمَيْنِ وَ الثَّلَاثَةَ وَ يَتَأَخَّرُ مِثْلَ ذَلِكَ فَمَا عَلِمَهَا بِهِ قَالَ دَمُ الْحَيْضِ لَيْسَ بِهِ خَفَاءٌ هُوَ دَمٌ حَارٌّ تَجِدُ لَهُ حُرْفَةً وَ دَمُ الْإِسِيَّتَحَاضَةِ دَمٌ فَاسِدٌ بَارِدٌ قَالَ فَالْتَفَتَتْ إِلَى مَوْلَاتِهَا فَقَالَتْ أَتَرَاهُ كَانَ امْرَأَةً مَرَّةً

بَابُ مَعْرِفَةِ دَمِ الْحَيْضِ وَ الْعُذْرَةِ وَ الْقَرْحَةِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ وَ رَوَاهُ أَحْمَدُ أَيْضاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ

المقمة واحدة المقامع من حديد، و قد قمعته إذا ضربته بها. و قال: السربال القميص و سربلته فتسربل أى ألبسته السربال.

قوله عليه السلام: "تختلف عليها" يمكن أن يكون هذا ابتداء حيضها و لم تستقر لها عادة لاختلاف الدم، و أن تكون لها عادة فسيت للاختلاف، و اختلفوا في الأولى هل هي كالثانية مضطربة أو الأولى في حكم المبتدئة، و لا اختلاف في حكمهما في أنهما ترجعان أولاً إلى التميز مع حصول شرائطه و هي كون ما تشابه الحيض لا ينقص عن ثلاثة و لا يزيد على عشرة و توالى الثلاثة على مذهب من يعتبره، و هل يعتبر فيه بلوغ الدم الضعيف مع أيام النقاء أقل الطهر خلاف.

باب معرفة دم الحيض و العذرة و القرحة

الحديث الأول

: صحيح.

و قال في الصحاح: المعصرة الجارية أول ما أدركت و حاضت، يقال: قد

↓

ص: ٢٣٢

خَلْفِ بْنِ حَمَّادِ الْكُوفِيِّ قَالَ تَزَوَّجَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا جَارِيَةً مُعَصِرَةً لَمْ تَطْمُثْ فَلَمَّا اقْتَضَتْهَا سَأَلَ الدَّمَ فَمَكَثَتْ سَائِلًا لَا يَنْقَطِعُ نَحْوًا مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ قَالَ فَأَرَوْهَا الْقَوَائِلَ وَ مِنْ ظُنُونَا أَنَّهُ يُبْصِرُ ذَلِكَ مِنَ النِّسَاءِ فَاخْتَلَفْنَا فَقَالَ بَعْضُ هَذَا مِنْ دَمِ الْحَيْضِ وَ قَالَ بَعْضُ هُوَ مِنْ دَمِ الْعُذْرَةِ فَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ فَقَهَاءَهُمْ - كَأَبِي حَنِيفَةَ وَ غَيْرِهِ مِنْ فُقَهَائِهِمْ فَقَالُوا هَذَا شَيْءٌ قَدْ أَشْكَلَ وَ الصَّلَاةُ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ فَلْتَوَضَّأْ وَ لْتَصَلِّ وَ لِيُمْسِكْ عَنْهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ فَإِنْ كَانَ دَمُ الْحَيْضِ لَمْ يَضُرَّهَا الصَّلَاةُ وَ إِنْ كَانَ دَمُ الْعُذْرَةِ كَانَتْ قَدْ أَدَّتِ الْفَرْصَ فَفَعَلَتْ الْجَارِيَةَ ذَلِكَ وَ حَجَجْتُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ فَلَمَّا صَرْنَا بِمِنَى بَعَثْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنْ لَنَا مَسْأَلَةٌ قَدْ ضَمْنَا بِهَا ذُرْعًا فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَأْذَنَ لِي فَاتِيكَ وَ أَسْأَلُكَ عَنْهَا فَبَعَثَ إِلَيَّ إِذَا هَدَّاتِ الرَّجُلُ وَ انْقَطَعَ الطَّرِيقُ

فَأَقْبِلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

أعصرت كأنه دخلت عصر شبابها أو بلغته، و يقال: هي التي قاربت الحيض لأن الأعصار في الجارية كالمراهقة في الغلام. و قال في النهاية إياكم و السمر بعد هدأة الرحل الهدأة و الهدوء السكون عن الحركات، أى بعد ما يسكن الناس عن المشى و الاختلاف في الطرق. و فى الصحاح الفسطاط بيت من شعر، و فى القاموس اقتضها افترعها.

قوله عليه السلام: " و لتوضاً " أى للأحداث الأخر، أو المراد غسل الفرج، و قال فى القاموس: نهى لعدده صمد إليه أى قصد.

قوله عليه السلام: " ثم عقد بيده اليسرى " قال فى النهاية: فيه فتح اليوم من ردم يأجوج مثل هذه و عقد بيده تسعين، ردمت الثلثة ردماً إذا سددها، و عقد التسعين من موضوعات الحساب و هو أن تجعل رأس الإصبع السبابة فى أصل الإبهام و تضمها حتى لا يبين بينهما إلا خلل يسير، و قال فى مشرق الشمسين: أراد به أنه يوضع رأس ظفر مسبحة يسراه على المفصل الأسفل من إبهامها و لعله عليه السلام إنما عقد باليسرى

↑

ص: ٢٣٣

قَالَ خَلْفٌ فَرَأَيْتُ اللَّيْلَ حَتَّى إِذَا رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ قَلَّ اخْتِلَافُهُمْ بِيَمْنَى تَوَجَّهْتُ إِلَى مِضْرَبِهِ فَلَمَّا كُنْتُ قَرِيباً إِذَا أَنَا بِأَسْوَدَ قَاعٍ عَدِ عَلَى الطَّرِيقِ فَقَالَ مِنَ الرَّجُلِ فَقُلْتُ رَجُلٌ مِنَ الْحَاجِّ فَقَالَ مَا اسْمُكَ قُلْتُ خَلْفٌ بِنُ حَمَادٍ قَالَ ادْخُلْ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَقَدْ أَمَرَنِي أَنْ أَقْعُدَ هَاهُنَا فَإِذَا أَتَيْتَ أَذْنُتُ لَكَ فَدَخَلْتُ وَ سَلَّمْتُ فَرَدَّ السَّلَامَ وَ هُوَ جَالِسٌ عَلَى فِرَاشِهِ وَحَدَهُ مَا فِي الْفُسْطَاطِ غَيْرُهُ فَلَمَّا صَرْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ سَأَلَنِي وَ سَأَلْتُهُ عَنْ حَالِهِ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ تَزَوَّجَ جَارِيَةً مُعَصِّرًا لَمْ تَطْمَئِنَّ فَلَمَّا افْتَضَّهَا سَالَ الدَّمُ فَمَكَثَ سَائِلًا لَا يَنْقَطِعُ نَحْوًا مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَ إِنَّ الْقَوَائِلَ اخْتَلَفْنَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُهُنَّ دَمُ الْحَيْضِ وَ قَالَ بَعْضُهُنَّ دَمُ الْعُذْرَةِ فَمَا يَتَّبِعِي لَهَا أَنْ تَصْنَعَ قَالَ فَلَتَّقِ اللَّهَ فَإِنْ كَانَ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ فَلْتَمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَرَى الطُّهْرَ وَ لِيَمْسِكْ عَنْهَا بَعْلُهَا وَ إِنْ كَانَ مِنَ الْعُذْرَةِ فَلْتَتَّقِ اللَّهَ وَ لَتَتَّوَضَّأْ وَ لَتَصَلِّ وَ يَأْتِيهَا بَعْلُهَا إِنْ أَحَبَّ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ وَ كَيْفَ لَهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا مِمَّا هُوَ حَتَّى يَفْعَلُوا مَا يَتَّبِعِي قَالَ فَالْتَفَتَ يَمِينًا وَ شِمَالًا فِي الْفُسْطَاطِ مَخَافَةً أَنْ يَسْمَعَ كَلَامَهُ أَحَدٌ قَالَ ثُمَّ نَهَدَ إِلَيَّ فَقَالَ يَا خَلْفُ سِرَّ اللَّهُ سِرَّ اللَّهِ فَلَا تُدْبِعُوهُ وَ لَا تَعْلَمُوا هَذَا الْخَلْقَ أَصُولَ دِينِ اللَّهِ بَلِ ارْضُوا لَهُمْ مَا رَضِيَ اللَّهُ لَهُمْ مِنْ ضَمَالٍ قَالَ ثُمَّ عَقَدَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى تَسْعِينَ ثُمَّ قَالَ تَسْتَدْخُلُ الْقُطْنَةَ ثُمَّ تَدْعُهَا مَلِيًّا ثُمَّ تُخْرِجُهَا إِخْرَاجًا رَفِيقًا فَإِنْ كَانَ الدَّمُ مُطَوَّقًا فِي الْقُطْنَةِ فَهُوَ مِنْ

مع أن العقد باليمنى أخف و أسهل تنبيهها على أنه ينبغى للمرأة إدخال القطنه بيسراها صوتا لليد اليمنى عن مزاوله أمثال هذه الأمور كما كره الاستنجاء بها، و فيه أيضا دلالة على أن إدخالها يكون بالإبهام صوتا للمسبحة من ذلك.

بقى هنا شيء لا بد من التنبيه عليه و هو أن هذا العقد الذى ذكره الراوى إنما هو عقد تسعمائة لا عقد تسعين لأن أهل الحساب وضعوا عقود أصابع اليد اليمنى للأحاد و العشرات و أصابع اليسرى للمئات و الألوف و جعلوا عقود المئات فيها على صورة عقود العشرات فى اليمنى من غير فرق كما تضمنته رسائلهم المشهورة

↑

ص: ٢٣٤

الْعُذْرَةَ وَ إِنْ كَانَ مُسْتَنْقِعًا فِي الْقُطْنَةِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ قَالَ خَلْفٌ فَاسْتَحَفَّنِي الْفَرْحُ فَبَكَيْتُ فَلَمَّا سَكَنَ بَكَائِي قَالَ مَا أَبْكََاكَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَنْ كَانَ يُحْسِنُ هَذَا غَيْرُكَ قَالَ فَرَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَ قَالَ وَ اللَّهُ إِنِّي مَا أَخْبِرُكَ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص عَنْ جَبْرِئِيلَ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ مَجْشُوبٍ عَنْ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوَيْهَةَ قَالَ سَأَلَ سَيْئِلٌ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ

رَجُلٍ اقْتَضَى امْرَأَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ فَرَأَتْ دَمًا كَثِيرًا لَمَّا يَنْقَطِعُ عَنْهَا يَوْمًا كَيْفَ تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ قَالَ تُمْسِكُ الْكَرْسُفَ فَإِنْ خَرَجَتِ الْقُطْنَةُ مُطَوَّقَةً بِالدَّمِ فَإِنَّهُ مِنَ الْعِذْرَةِ تَغْتَسِلُ وَ تُمْسِكُ مَعَهَا قُطْنَةً وَ تُصِلِّي فَإِنْ خَرَجَ الْكَرْسُفُ مُنْغَمِسًا بِالدَّمِ فَهُوَ مِنَ الطَّنْثِ تَقْعُدُ عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ الْحَيْضِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ عَنْ أَبِي بَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَتَاهُ مِنَّا بِهَا

فلعل الراوى و هم فى التعبير، أو أن ما ذكره اصطلاح آخر فى العقود غير مشهور، و قد وقع مثله فى حديث العامه روى مسلم فى صحيحه أن النبى صلى الله عليه و آله وضع يده اليمنى فى التشهد على ركبته اليمنى و عقد ثلاثه و خمسين. و قال شراح ذلك الكتاب: إن هذا غير منطبق على ما اصطلاح عليه أهل الحساب و إن الموافق لذلك الاصطلاح أن يقال و عقد تسعه و خمسين. قوله عليه السلام: " مطوقا " قال الشيخ البهائى (ره): وجه دلالة تطوق الدم على كونه دم عذره أن الاقتضاض ليس إلا خرق الجلده الرقيقه المنتسجه على فم الرحم فإذا خرق الدم من جوانبها بخلاف دم الحيض.

الحديث الثانى

: صحيح.

الحديث الثالث

: مرفوع.

و قال فى القاموس: الفتى الشاب الجمع فتيان و هى الفتات الجمع فتيات.
قوله عليه السلام: " إصبعها الوسطى " يمكن أن يقال: إنما ذكر سابقا إدخال



ص: ٢٣٥

قَرَحِيَّةٌ فِي فَرْجِهَا وَ الدَّمُ سَائِلٌ لَمَّا تَدْرِي مِنْ دَمِ الْحَيْضِ أَوْ مِنْ دَمِ الْقَرَحِيَّةِ فَصَالَ مُرَهَا فَلْتَسِدَتْ عَلَى ظَهْرِهَا ثُمَّ تَرْفَعُ رِجْلَيْهَا ثُمَّ تَسْتَدْخِلُ إِصْبَعَهَا الْوُسْطَى فَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ

الإبهام و هنا إدخال الوسطى لأن المقصود هنا كان تميز الحيض و العذرة و لم يكن لوصول القطنة إلى قعر الرحم مدخلا فى ذلك و كان الإبهام أقوى فلذا اختارها.

و المقصود فى هذا الخبر تميز الحيض من القرحة و لا- يتأتى ذلك إلا بإيصال القطنة إلى قعر الرحم و الوسطى أطول الأصابع فلذا خصها بالذكر، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: " من جانب الأيسر " قال الصدوق (رحمه الله): من علامات الحيض الخروج من جانب الأيسر، و كذا الشيخ و أتباعه، و عكس ابن الجنيد، و اختلف كلام الشهيد (رحمه الله) فى هذه المسألة فأفتى فى البيان بالأول و فى الذكرى و الدروس بالثانى، و منشأ هذا الاختلاف متن الرواية، فما فى الكافى موافق لفتوى الذكرى و الدروس، و ما فى التهذيب موافق لفتوى البيان. قيل:

و يمكن ترجيح رواية التهذيب بأن الشيخ أعرف بوجوه الحديث و أضبط، خصوصا مع فتواه بمضمونها فى النهاية و المبسوط. و فيهما معا نظر بين يعرفه من يقف على أحوال الشيخ و وجوه فتواه، نعم يمكن ترجيحها بإفتاء الصدوق فى كتابه بمضمونها مع

أن عاداته فيه نقل متون الأخبار.

ويمكن ترجيح رواية الكليني بتقدمه و حسن ضبطه كما يعلم من كتابه الذي لا يوجد مثله، و بأن الشهيد (رحمه الله) ذكر في الذكري أنه وجد الرواية في كثير من نسخ التهذيب كما في الكافي، و ظاهر كلام ابن طوس أن نسخ التهذيب القديمة كلها موافقة له أيضا، و قال السيد في المدارك و كيف كان فالأجود اطراح هذه الرواية كما ذكر المحقق في المعبر لضعفها و إرسالها و اضطرابها و مخالفتها للاعتبار لأن القرحة يحتمل كونها في كل من الجانبين و الأولى الرجوع إلى حكم الأصل و اعتبار الأوصاف.

بقي هنا شيء: و هو أن الرواية مع تسليم العمل بها إنما يدل على الرجوع

↑↓

ص: ٢٣٦

مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ - فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَ إِنِ خَرَجَ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فَهُوَ مِنَ الْقَرْحَةِ
بَابُ الْحَبْلِى تَرَى الدَّمَ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ نَعِيمٍ الصَّحَّافِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِذَا رَأَى الدَّمَ تَرَى الدَّمَ وَ هِيَ حَامِلٌ كَيْفَ تَضَعُ بِالصَّلَاةِ قَالَ فَقَالَ لِي إِذَا رَأَتْ الْحَامِلُ الدَّمَ بَعْدَ مَا تَمَضَى عَشْرُونَ يَوْمًا مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَتْ تَرَى فِيهِ الدَّمَ مِنَ الشَّهْرِ الَّذِي كَانَتْ تَقْعُدُ فِيهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الرَّجْمِ وَ لَا مِنَ الطَّمْثِ فَلْتَتَوَضَّأْ وَ تَحْتَشَى بِكُرْسُفٍ وَ تُصَلِّ وَ إِذَا رَأَتْ الْحَامِلُ الدَّمَ قَبْلَ الْوَقْتِ

إلى الجانب مع اشتباه الدم بالقرحة، و ظاهر كلام المحقق و غيره اعتبار الجانب مطلقا و هو غير بعيد فإن الجانب إن كان له مدخل في حقيقة الحيض و جب اطراده و إلا فلا.

باب الحبلى ترى الدم

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام: "إذا رأت الحامل الدم" اختلف الأصحاب فى حيض الحامل فذهب الأ-كثر إلى الاجتماع و قال الشيخ فى النهاية: ما تجده المرأة الحامل فى أيام عاداتها يحكم بكونه حيضا و ما تراه بعد عاداتها بعشرين يوما فليس من الحيض. و قال فى الخلاف: إنه حيض قبل أن يستبين الحمل لا بعده، و نقل فيه الإجماع. و قال المفيد (رحمه الله): و ابن الجنيد لا يجتمع حيض مع حمل و من فى قوله "من الوقت" ابتدائية و فى قوله "من الشهر" تبعضية. قوله عليه السلام: "و تستنفر" من استنفر الكلب إذا أدخل ذنبه بين فخذي، و المراد به أن تعمد إلى خرقة طويلة تشد أحد طرفيها من قدام و يخرجها من بين فخذيها و تشد طرفها الآخر من خلف. و ظاهره عدم وجوب الوضوء أصلا.

↑↓

ص: ٢٣٧

الَّذِي كَانَتْ تَرَى فِيهِ الدَّمَ بِقَلِيلٍ أَوْ فِي الْوَقْتِ مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ فَإِنَّهُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ عَدَدَ أَيَّامِهَا الَّتِي كَانَتْ تَقْعُدُ فِي حَيْضَتِهَا فَإِنَّ انْقِطَاعَ الدَّمِ عَنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلْ وَ لْتُصَلِّ وَ إِنِ لَمْ يَنْقَطِعِ الدَّمُ عَنْهَا إِلَّا بَعْدَ مَا تَمَضَى الْأَيَّامُ الَّتِي كَانَتْ تَرَى فِيهَا

الدَّمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَلْتَغْتَسِلْ ثُمَّ تَحْتَشِي وَ تَسْتَدْفِرُ وَ تُصَلِّ الظُّهْرَ وَ العَصْرَ ثُمَّ لَتَنْظُرَ فَإِنْ كَانَ الدَّمُ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَ بَيْنَ المَغْرِبِ لَا يَسِيلُ مِنْ خَلْفِ الكُرْسُفِ فَلْتَتَوَضَّأْ وَ لَتُصَلِّ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ مَا لَمْ تَطْرَحِ الكُرْسُفَ فَإِنْ طَرَحْتَ الكُرْسُفَ عَنْهَا فَسَالَ الدَّمُ وَ جَبَّ عَلَيْهَا الغُسْلُ وَ إِنْ طَرَحْتَ الكُرْسُفَ وَ لَمْ يَسِلِ الدَّمُ فَلْتَتَوَضَّأْ وَ لَتُصَلِّ وَ لَا غُسْلَ عَلَيْهَا قَالَ وَ إِنْ كَانَ الدَّمُ إِذَا أَمْسَكَتِ الكُرْسُفَ يَسِيلُ مِنْ خَلْفِ الكُرْسُفِ صَبِيًّا لَا يَزْفَأُ فَإِنْ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ تَحْتَشِي وَ تُصَلِّي

قوله عليه السلام: " ثم تنتظر " قيل المعتبر في قلة الدم و كثرته بأوقات الصلاة و هو خيرة الشهيد في الدروس، و قيل: إنه كغيره من الأحداث متى حصل كفى في وجوب موجه و عليه الأكثر و ذكر الشهيد رحمه الله أن خبر حسين ابن نعيم يدل على اعتبار وقت الصلاة و لا يخفى أنه على خلافه و تظهر فائدة القولين فيما لو كثر قبل الوقت ثم طرأت القلة فعلى الأول لا يجب الغسل و على الثاني يجب ثم ظاهر هذا الخبر أن زمان اعتبار الدم من وقت الصلاة إلى وقت صلاة أخرى و قال في المدارك: لم يتعرض الأصحاب لبيان زمان اعتبار الدم و لا قدر القطنه مع أن الحال قد تختلف بذلك و الظاهر أن المرجع فيهما إلى العادة فتدبر.

قوله عليه السلام: " ما لم تطرح الكرسف " ظاهره أن الغسل في الكثيره باعتبار خروج الدم لأنه حدث فصاحبه القليلة إذا رفعت الكرسف و سال فهو بحكم الكثيره يجب عليها الغسل و يمكن حمله على أنه إذا كان مع عدم الكرسف يسيل يظهر أنه مع حمل الكرسف و الصبر بين زمان الصلاتين يسيل البتة فهذا تقديري.

قوله عليه السلام: " وجب عليها الغسل " قال المدارك: استدلل بها على أن على المتوسطة غسل واحد، و الجواب أن موضع الدلالة فيها قوله عليه السلام: " فإن طرحت

↑

ص: ٢٣٨

وَ تَغْتَسِلَ لِلْفَجْرِ وَ تَغْتَسِلَ لِلظُّهْرِ وَ العَصْرِ وَ تَغْتَسِلَ لِلْمَغْرِبِ وَ العِشَاءِ قَالَ وَ كَذَلِكَ تَفْعَلُ الْمُسِيءَةَ تَحَاضُّهُ فَإِنَّهَا إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ أَذْهَبَ اللَّهُ بِالدَّمِ عَنْهَا

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحُبْلَى قَدِ اسْتَبَانَ حَبْلُهَا تَرَى مَا تَرَى الْحَائِضُ مِنَ الدَّمِ قَالَ تِلْكَ الْهَرَاقَةُ مِنَ الدَّمِ إِنْ كَانَ دَمًا كَثِيرًا أَحْمَرَ فَلَا تُصَلِّ وَ إِنْ كَانَ قَلِيلًا أَصْفَرَ فَلَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا الْوُضُوءُ ٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحُبْلَى تَرَى الدَّمَ كَمَا كَانَتْ تَرَى أَيَّامَ حَيْضَتِهَا مُسْتَقِيمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ فَقَالَ تُمْسِكُ عَنِ الصَّلَاةِ كَمَا كَانَتْ تَضِيغُ فِي حَيْضَتِهَا فَإِذَا طَهُرَتْ صَلَّتْ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعًا عَنْ صِهْبَانَ بْنِ يُحْيَى عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع

الكرسف عنها و سال الدم و جب عليها الغسل " و هو غير محل النزاع فإن موضع الخلاف ما إذا لم يحصل السيلان، مع أنه لا إشعار في الخبر بكون الغسل للفجر فحمله على ذلك تحكّم، و لا يبعد حمله على الجنس و يكون تتمه الخبر كالمبين له قوله عليه السلام: " صبا " و في بعض النسخ - صبيا - قال في القاموس: الصبيب الماء المصبوب، و قال رقاء الدمع جف و سكن.

الحديث الثاني

: مرسل.

و كان المصنف (ره) جمع بين الأخبار المتنافية الواردة في هذا الباب، بأنه إذا كان دم الحامل بصفة الحيض لونا و كثره و لا

يتقدم ولا يتأخر كثيرا فهو حيض، وإلا فاستحاضة، وهذا وجه قريب حسن.

الحديث الثالث

: صحيح.

الحديث الرابع

: صحيح.



ص: ٢٣٩

عَنِ الْحُبَلِيِّ تَرَى الدَّمَ وَهِيَ حَامِلٌ كَمَا كَانَتْ تَرَى قَبْلَ ذَلِكَ فِي كُلِّ شَهْرٍ هَلْ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ قَالَ تَتْرُكُ إِذَا دَامَ
٥ عِدَّةً مِنْ أَضْيَاحِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَبُو دَاوُدَ جَمِيعاً عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ وَ فَصَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْحُبَلِيِّ تَرَى الدَّمَ أ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ فَقَالَ نَعَمْ إِنَّ الْحُبَلِيَّ رُبَّمَا قَذَفَتْ بِالدَّمِ
٦ عَلَيَّ بِنِ إِبرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلْتُ فِدَاكَ الْحُبَلِيُّ رُبَّمَا طَمِثَتْ
فَقَالَ نَعَمْ وَ ذَلِكَ أَنَّ الْوَلَدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ غِذَاؤُهُ الدَّمُ فَرُبَّمَا كَثُرَ فَفَضَلَ عَنْهُ فَإِذَا فَضَلَ دَفَعْتَهُ فَإِذَا دَفَعْتَهُ حَرَمَتْ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ
وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَأَخَّرَ الْوِلَادَةُ بَابُ النُّفْسَاءِ
١ عَلَيَّ بِنِ إِبرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ عُمَرَ بْنِ أَدْنِيَةَ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ وَ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ النُّفْسَاءُ تَكْفُفُ
عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا

الحديث الخامس

: صحيح.

الحديث السادس

: حسن.

باب النفساء

الحديث الأول

: حسن.

و اختلف الأصحاب في أكثر أيام النفاس فقال الشيخ (ره) في النهاية: و لا يجوز لها ترك الصلاة إلا في الأيام التي كانت تعتاد فيها الحيض، ثم قال بعد ذلك:
و لا يكون حكم نفاسها أكثر من عشرة أيام. و نحوه قال في الجمل و المبسوط. و قال المرتضى رضى الله عنه، أكثر أيام النفاس ثمانية عشر يوماً، و هو اختيار ابن الجنيد و ابن بابويه. و قال ابن أبي عقيل في كتابه المتمسك أيامها عند آل الرسول

الَّتِي كَانَتْ تَمْكُثُ فِيهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَعْمَلُ كَمَا تَعْمَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ امْرَأَةً عَبْدِ الْمَلِكِ وَلَدَتْ فَعَدَّ لَهَا أَيَّامَ حَيْضِهَا ثُمَّ أَمَرَهَا فَاعْتَسَلَتْ وَاخْتَشَتْ وَ أَمَرَهَا أَنْ تَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ نَظِيفَيْنِ وَ أَمَرَهَا بِالصَّلَاةِ فَقَالَتْ لَهُ لَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ أَدْخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَعَنِي أَقُومُ خَارِجًا عَنْهُ وَ أَسْجُدُ فِيهِ فَقَالَ قَدْ أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ قَالَ فَاَنْقَطِعِ الدَّمَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَ رَأَتْ الطُّهْرَ وَ أَمَرَ عَلِيُّ ع بِهَذَا فَبَلَّغْتُمُ فَانْقَطَعَ الدَّمُ عَنِ الْمَرْأَةِ وَ رَأَتْ الطُّهْرَ فَمَا فَعَلْتُمْ صَاحِبَتِكُمْ قُلْتُ مَا أَدْرِي

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ قَالَ سَأَلْتُ امْرَأَةً أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَتْ

عليهم السلام أيام حيضها وأكثره أحد وعشرون يوماً فإن انقطع دمها في تمام حيضها صلت وصامت، وإن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوماً ثم استظهرت بيوم أو يومين وإن كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغتسلت واصلت. وذهب جماعة منهم العلامة في جملة من كتبه، والشهيد في الذكري إلى أن ذات العادة المستقرة في الحيض تتنفس بقدر عاداتها، والمبتدئة بعشرة أيام، واختار في المختلف أن ذات العادة ترجع إلى عاداتها، والمبتدئة تصبر ثمانية عشر يوماً ويمكن حمل أخبار الثمانية عشر على التقية أو على الرخصة والمسألة لا تخلو من إشكال.

الحديث الثاني

: حسن أو موثق.

قوله: "وأسجد فيه" إلى هذا الموضع من كلام السائل حيث ينقل ما جرى بين عبد الملك وزوجته فقرر عليه السلام ما أمر به عبد الملك بأن هذا موافق لما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام وصار أمرهما سبباً لرفع العلة عن المرأتين، ثم سأل عليه السلام السائل هل انتفعت المرأة بما أمرها به عبد الملك وارتفعت علتها أم لا قال لا أدري.

الحديث الثالث

: مرفوع.

إِنِّي كُنْتُ أَقْعُدُ مِنْ نَفَاسِي عِشْرِينَ يَوْماً حَتَّى أَقْتُونِي بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْماً فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ لِمَ أَفْتُوكَ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْماً فَقَالَ رَجُلٌ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص قَالَ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عَمَيْسٍ حِينَ نَفَسَتْ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ص وَ قَدْ أَتَى بِهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْماً وَ لَوْ سَأَلْتَهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَ تَفْعَلَ مَا تَفْعَلُهُ الْمُسْتَحَاضَةُ

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ قُلْتُ لَهُ النَّفْسَاءُ مَتَى تُصَلِّي قَالَ تَقْعُدُ بِقَدْرِ حَيْضِهَا وَ تَسِيْتُظْهَرُ بِيَوْمَيْنِ فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ وَ إِلَّا اغْتَسَلْتَ وَ اخْتَشْتِ وَ اسْتَنْفَرْتِ وَ صَلَّيْ وَ إِنْ جَارَ الدَّمُ الْكُرْسُفَ تَعَصَّبْتَ وَ اغْتَسَلْتَ ثُمَّ صَلَّي الْعِدَّةَ بِغُسْلٍ وَ الطُّهْرَ وَ الْعَصْرَ بِغُسْلٍ وَ الْمَغْرَبَ وَ الْعِشَاءَ بِغُسْلٍ وَ إِنْ لَمْ يَجْزِ الدَّمُ الْكُرْسُفَ صَلَّي بِغُسْلٍ وَاحِدٍ قُلْتُ وَ الْحَائِضُ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ سِوَاءَ

قال في المدارك: ويمكن الجمع بين الأخبار بحمل الأخبار الواردة بالثمانية عشر على المبتدئة كما اختاره في المختلف، أو بالتخيير بين الغسل بعد انقضاء العادة والصبر إلى ثمانية عشر، فكيف كان فلا ريب في أن للمعتادة الرجوع إلى العادة لاستفاضة الروايات الواردة بذلك وصراحتها وإنما يحصل التردد في المبتدئة خاصة من الروايات الواردة بالثمانية عشر، ومن أن مقتضى رجوع المعتادة إلى العادة كون النفاس حيضا في المعنى فيكون أقصاه عشرة، وطريق الاحتياط بالنسبة إليها واضح.

الحديث الرابع

: صحيح.

اعلم أنه قد اختلف عبارات الأصحاب في بيان المتوسطة والكثيرة كما أوأنا إليه سابقا فيظهر من بعضهم اشتراط التجاوز عن الكرسف في المتوسطة والخرقه في الكثيرة، ومن بعضهم ظهور اللون خلف الكرسف وإن لم يصل الدم إلى الخرقه فإن وصل فهي كثيرة، ولا يخفى أن هذا الخبر على الأخير أدل، ويمكن أن يكون



ص: ٢٤٢

فَإِنْ انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ وَإِلَّا فَهِيَ مُسَيِّئَةٌ تَصِيحُ مِثْلَ النُّفَسَاءِ سِوَاءَ ثَمَّ تُصَلِّيَ وَ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ عَلَى حَالٍ فَإِنَّ النَّبِيَّ ص قَالَ الصَّلَاةُ عِمَادُ دِينِكُمْ

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ تَجْلِسُ النُّفَسَاءُ أَيَّامَ حَيْضِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ ثُمَّ تَسْتَظْهِرُ وَ تَغْتَسِلُ وَ تُصَلِّي ٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَقْعُدُ النُّفَسَاءُ أَيَّامَهَا الَّتِي كَانَتْ تَقْعُدُ فِي الْحَيْضِ وَ تَسْتَظْهِرُ بِيَوْمَيْنِ

بَابُ النُّفَسَاءِ تَطْهَرُ ثُمَّ تَرَى الدَّمَ أَوْ رَأَتْ الدَّمَ قَبْلَ أَنْ تَلِدَ

١ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الْمَأْوُولِ ع فِي امْرَأَةٍ نَفَسَتْ فَتَرَكَتِ الصَّلَاةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ تَطْهَرَتْ ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ تَدْعُ الصَّلَاةَ لِأَنَّ أَيَّامَهَا أَيَّامُ الطُّهْرِ وَ قَدْ جَازَتْ أَيَّامَ النُّفَسِ المراد بغسل واحد غسل انقطاع الحيض أى يكفيها ذلك الغسل ولا يحتاج إلى غسل آخر و يكون المراد بتجاوز الكرسف ثقبه

الحديث الخامس

: موثق.

الحديث السادس

: موثق كالصحيح.

باب النفساء تطهر ثم ترى الدم أو رأت الدم قبل أن تلد

الحديث الأول

: موثق، و محمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر بن عون الأسدي على الظاهر، و يقال إنه غيره.

↑

ص: ٢٤٣

٢ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبرَاهِيمَ عَ عَنِ امْرَأَةٍ نَفَسَتْ فَمَكَثَتْ ثَلَاثِينَ يَوْماً أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ طَهَّرَتْ وَ صَدَّقَتْ ثُمَّ رَأَتْ دَمًا أَوْ صُفْرَةً قَالَ إِنْ كَانَتْ صُفْرَةً فَلْتُغْتَسِلْ وَ لْتُصَلِّ وَ لَا تُمَسِّكْ عَنِ الصَّلَاةِ

٣ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الْمَرْأَةِ يُصَبِّهَا الطَّلُقُ أَيَّاماً أَوْ يَوْمَيْنِ فَتَرَى الصُّفْرَةَ أَوْ دَمًا فَقَالَ تُصَلِّي مَا لَمْ تَلِدْ فَإِنْ غَلَبَهَا الْوَجَعُ فَفَاتَهَا صَلَاةٌ لَمْ تَقْدِرْ أَنْ تُصَلِّيَهَا مِنَ الْوَجَعِ فَعَلَيْهَا فَضَاءٌ تِلْكَ الصَّلَاةِ بَعْدَ مَا تَطَهَّرُ

بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيْسَى عَنْ حَرِيْزِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْحَائِضِ تَطَهَّرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ تَذَكَّرَ

الحديث الثاني

: صحيح.

و الأمر بالغسل إما بالحمل على غير القليله أو عليها أيضا استحبابا، و لعل الخبر الأول محمول على ما إذا صادف العاده أو كان بصفة الحيض و هذا على عدمهما و هذا مما يدل على أن قول الأصحاب- كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض ليس على عمومه كما أو مانا إليه سابقا، و الله يعلم.

الحديث الثالث

: موثق، و عليه عمل الأصحاب.

باب ما يجب على الحائض في أول أوقات الصلاة

الحديث الأول

: حسن.

و يدل على عدم جواز غسل الجمعة للحائض، و على رجحان الوضوء لها في

↑

ص: ٢٤٤

اللَّهِ- قَالَ أَمَّا الطُّهُرُ فَلَا وَ لَكِنَّهَا تَتَوَضَّأُ فِي وَفْتِ الصَّلَاةِ ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَ تَذْكُرُ اللَّهَ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ حَمَادِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ تَتَوَضَّأُ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَأْكُلَ وَ إِذَا كَانَ وَفْتِ الصَّلَاةِ تَوَضَّأَتْ وَ اسْتَقْبَلَتِ الْقِبْلَةَ وَ هَلَلَتْ وَ كَبَّرَتْ وَ تَلَّتِ الْقُرْآنَ وَ ذَكَرَتْ اللَّهَ عَزَّ وَ

جَلَّ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ يَتَّبِعِي لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَوَضَّأَ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ ثُمَّ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ وَتَذْكُرَ اللَّهَ مِقْدَارَ مَا كَانَتْ تُصَلِّي

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ طَامِثًا فَلَا تَحِلُّ لَهَا الصَّلَاةُ وَعَلَيْهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ ثُمَّ تَقْعُدَ

أوقات الصلوات و ذكر الله بقدر الصلاة كما ظهر من غيره، و المشهور فيها الاستحباب، و ظاهر المصنف الوجوب كما نقل عن ابن بابويه أيضا لحسن زرارة، و هو مع عدم صراحته في الوجوب محمول على الاستحباب جمعا بين الأدلة و لو لم يتمكن من الوضوء ففي مشروعية التيمم لها قولان أظهرهما العدم.

الحديث الثاني

: مجهول كالصحيح و يدل على ما مر و على استحباب الوضوء عند الأكل أيضا و يمكن أن يراد بالوضوء عند الأكل غسل اليد.

الحديث الثالث

: حسن.

الحديث الرابع

: حسن كالصحيح.

و الفراغ بمعنى القصد جاء متعديا باللام أيضا قال في القاموس: فرغ له و إليه قصده، و يمكن أن يكون الفراغ بمعناه المشهور و اللام سببية. و أن تكون تفرغ فحذفت منه إحدى التائين يقال: تفرغ أي تخلى من الشغل. و قال في المنتهى

↓

ص: ٢٤٥

فِي مَوْضِعٍ طَاهِرٍ وَ تَذْكُرَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ تُسَبِّحَهُ وَ تُحَمِّدَهُ وَ تُهَلِّلَهُ كَمِقْدَارِ صَلَاتِهَا ثُمَّ تَفْرُغُ لِحَاجَتِهَا

بَابُ الْمَرْأَةِ تَحِيضٌ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ تُصَلِّيَهَا أَوْ تَطْهُرَ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا فَتَتَوَانَى فِي الْغُسْلِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يُونُسَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ ع قُلْتُ الْمَرْأَةُ تَرَى

الطُّهْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ كَيْفَ تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ قَالَتْ إِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ بَعْدَ مَا يَمْضِي مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ أَرْبَعَةَ أَفْدَامٍ فَلَا تُصَلِّي إِلَّا

الْعَصِيرَ لِأَنَّ وَقْتِ الطُّهْرِ دَخَلَ عَلَيْهَا وَ هِيَ فِي الدَّمِّ وَ خَرَجَ عَنْهَا الْوَقْتُ وَ هِيَ فِي الدَّمِّ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا أَنْ تُصَلِّيَ الطُّهْرَ وَ مَا طَرَحَ

اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَ هِيَ فِي الدَّمِّ أَكْثَرَ قَالَ وَ إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ بَعْدَ مَا يَمْضِي مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ أَرْبَعَةَ أَفْدَامٍ فَلْتَمْسِكْ

ينبغي أن يراد من اللام في لحاجتها معنى إلى لينتظم مع المعنى المناسب هنا لتفرغ و هو تقصد ففي القاموس فرغ إليه قصد.

باب المرأة تحيض بعد دخول وقت الصلاة قبل أن تصلحها أو تطهر قبل دخول وقتها فتتوانى في الغسل

الحديث الأول

: موثق.

و يدل على أن مناط القضاء إدراك وقت الفضيلة كما ذهب إليه بعض الأصحاب، و يظهر من المصنف أيضا اختيار هذا القول، و المشهور أن الحكم منوط بوقت الإجزاء في الأول و الآخر و هو أحوط.

قوله عليه السلام: " و ما طرح الله عنها " الغرض رفع الاستبعاد عن الحكم بأنه كيف لا تقضى الظهر مع أنه يمكنها الإتيان بها و بالعصر إلى الغروب مرارا فأجاب عليه السلام بأن مدار الوجوب و القضاء على حكم الشارع فكما أنه حكم بعدم قضاء ما فات

↓

ص: ٢٤٦

عَنِ الصَّامَةِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنَ الدَّمِ فَلْتَقْضِ صِلَاءَ الظُّهْرِ لِأَنَّ وَقْتَ الظُّهْرِ دَخَلَ عَلَيْهَا وَ هِيَ طَاهِرَةٌ وَ خَرَجَ عَنْهَا وَقْتُ الظُّهْرِ وَ هِيَ طَاهِرَةٌ فَضَيَّعَتْ صَلَاةَ الظُّهْرِ فَوَجِبَ عَلَيْهَا قَضَاؤُهَا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْحَائِضِ تَطَهَّرُ عِنْدَ الْعَصْرِ تُصَلِّي الْأُولَى قَالَ - لَا إِنَّمَا تُصَلِّي الصَّلَاةَ الَّتِي تَطَهَّرُ عِنْدَهَا

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ إِذَا رَأَتِ الْمَرْأَةُ الظُّهْرَ وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهَا وَقْتُ الصَّلَاةِ ثُمَّ أَخْرَجَتْ الغُسلَ حَتَّى تَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَطَتْ فِيهَا فَإِذَا طَهَّرَتْ فِي وَقْتِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ فَأَخْرَجَتْ الصَّلَاةَ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى ثُمَّ رَأَتْ دَمًا كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَطَتْ فِيهَا

٤ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

في أيام الحيض مع كثرته فكذا حكم بعدم قضاء ما لم تدرك جزءا من وقت فضيلتها طاهرا، و يدل على أنه لا يكفي لوجوب قضاء الظهر إدراك مقدار الطهارة و الصلاة من أول الوقت بل لا بد من خروج وقت الفضيلة و هي طاهر لأنه كان لها التأخير ما دام وقت الفضيلة باقيا فلا يلزمها القضاء لعدم التفريط بخلاف ما إذا خرج وقت الفضيلة فإنها فرطت بالتأخير عنه فيلزمها القضاء فتدبر.

الحديث الثاني

: مجهول، و في بعض النسخ معمر بن يحيى فالخبر صحيح.

و قال الفاضل التستري (ره) لعل هذا عند تضيق الوقت بحيث لم يبق وقت إلا للعصر و إلا فالظاهر أن وقت الإجزاء موسع.

الحديث الثالث

: مجهول.

الحديث الرابع

: حسن.

↓

ص: ٢٤٧

قَالَ قَالَ أَيَّمَا امْرَأَةٍ رَأَتْ الطُّهْرَ وَ هِيَ قَادِرَةٌ عَلَى أَنْ تَغْتَسِلَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ فَفَرَطَتْ فِيهَا حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءٌ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَطَتْ فِيهَا وَإِنْ رَأَتْ الطُّهْرَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ فَقَامَتْ فِي تَهَيُّئِهِ ذَلِكَ فَجَارَ وَقْتُ صَلَاةٍ وَ دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى فَلَيْسَ عَلَيْهَا قَضَاءٌ وَ تُصَلِّي الصَّلَاةَ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا

٥ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي الْوَرْدِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي صَلَاةِ الطُّهْرِ وَقَدْ صَلَّتْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ تَرَى الدَّمَ قَالَ تَقُومُ مِنْ مَسْجِدِهَا وَ لَا تَقْضِي الرُّكَعَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ رَأَتْ الدَّمَ وَ هِيَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَقَدْ صَلَّتْ رَكَعَتَيْنِ فَلْتَقُمْ مِنْ مَسْجِدِهَا إِذَا طَهَّرَتْ فَلْتَقْضِ الرُّكَعَةَ الَّتِي فَاتَتْهَا مِنَ الْمَغْرِبِ

بَابُ الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي الصَّلَاةِ فَتَحُضُّ بِالْحَيْضِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ

قوله عليه السلام: " ودخل وقت صلاة أخرى " يمكن حمله على وقت الاختصاص لكن ظاهر هذه الأخبار كلها وقت الفضيلة كما فهمه المصنف (ره).

الحديث الخامس

: حسن .

و عمل بمضمونه الصدوق (ره) قال العلامة (ره) في المختلف: و التحقيق في ذلك أنها إن فرطت بتأخير الصلاة في الموضعين وجب عليها قضاء الصلاة فيهما و إن لم تفرط لم يجب عليها شيء في الموضعين، و الرواية متأولة على من فرطت في المغرب دون الظهر، و إنما يتم قضاء الركعة بقضاء باقى الصلاة و يكون إطلاق الركعة على الصلاة مجازا.

باب المرأة تكون في الصلاة فتحس بالحيض

الحديث الأول

: موثق و يدل على عدم بطلان الوضوء بمس الفرج، و على



ص: ٢٤٨

فِي الصَّلَاةِ فَتُظَنُّ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ قَالَ تَدْخُلُ يَدَهَا فَتَمَسُّ الْمَوْضِعَ فَإِنْ رَأَتْ شَيْئًا أَنْصَرَفَتْ وَ إِنْ لَمْ تَرَ شَيْئًا أَتَمَّتْ صَلَاتَهَا

بَابُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ

١ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ بَنِي مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ أَبَانَ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَا الْحَائِضُ تَقْضِي الصِّيَامَ وَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْحَائِضُ تَقْضِي الصَّلَاةَ قَالَ لَا قُلْتُ تَقْضِي الصَّوْمَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ مِنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا قَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ

٣ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ قَضَاءِ الْحَائِضِ الصَّلَاةَ ثُمَّ تَقْضِي الصَّوْمَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِي الصَّلَاةَ وَ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِي صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ وَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص

لزوم استعمال حالها إذا ظنت جريان الدم و يمكن حمله على الفضل لجواز البناء على الصلاة التي شرعت فيها صحيحة، و الأحوط العمل بالخبر و إن لم تكن صحيحة.

باب الحائض تقضى الصوم و لا تقضى الصلاة

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

و هذا الحكم أعنى قضاء الصوم دون الصلاة إجماعى منصوص فى عدة أخبار و الفارق النص، و قال فى المدارك: و الظاهر عدم الفرق بين الصلاة اليومية و غيرها و استثنى من ذلك الزلزلة لأن وقتها العمر و فى الاستثناء نظر يظهر من التعليل.

الحديث الثانى

: ضعيف.

و كان استبعاده نشأ عن قياس الصلاة بالصوم فلذا أجابه عليه السلام برد القياس.

الحديث الثالث

: حسن.

و كان المراد أنه صلى الله عليه و آله كان يأمرها أن تأمر النساء المؤمنات بذلك لأنها عليها السلام



ص: ٢٤٩

كَانَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ فَاطِمَةَ عَ وَ كَانَتْ تَأْمُرُ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنَاتِ

٤ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبِيانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلِ الْجَعْفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عِ إِنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ رَوَى عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ لَهُ إِنَّ الْخِيَارِضَ تَقْضَى الصَّلَاةَ فَقَالَ مَا لَهُ لَأَوْفَقَهُ اللَّهُ إِنَّ امْرَأَةَ عِمْرَانَ نَذَرَتْ مَا فِي بَطْنِهَا مُحَرَّرًا وَ الْمُحَرَّرُ لِلْمَسْجِدِ يَدْخُلُهُ ثُمَّ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ أَبَدًا فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى... وَ لَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى فَلَمَّا وَضَعَتْهَا أَدْخَلْتُهَا الْمَسْجِدَ فَسَاهَمَتْ

كانت متبرئة من الحيض كما ورد فى الأخبار أنها كانت كالحورية لا ترى الدم.

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و يحتمل أن يكون للمحرر فى شرعهم عبادات مخصوصة تستوعب جميع أوقاتهم فلو كان عليها قضاء الصلوات التي فاتتها لزم التكليف بما لا يطاق، و يحتمل أن يكون باعتبار أصل الكون فى المسجد فإنه عبادة أيضا و هذا أظهر من العبارة كما لا يخفى، و يمكن أن يكون هذا إلزاما على المخالفين بما كانوا يعتقدونه من الاستحسانات و إلا فيمكن أن يقال إنما سقط ههنا للضرورة، و يمكن أن يقال: لما كان بناء استدلالهم على الحكم بوجود قضاء كل عبادة فاتت عن المكلف فمنعه عليه السلام و ذكر هذا

سندا للمنع و لا يتوجه المنع على السند.

وقال بعض الأفاضل: يحتمل أنه كان في تلك الشريعة يجب على الحائض قضاء ما فاتها من الصلاة في محل الفوات، أو على من كانت في خدمة المسجد كما قد يفهم من قوله عليه السلام فهل كانت تقدر على أن تقضى تلك الأيام التي خرجت و هي عليها أن تكون الدهر في المسجد فإن هذا الكلام مشعر بما ذكرته فهو في معنى هل تقدر على الخروج لأجل القضاء خارج المسجد أو كيف تبقى خارجه بعد الظهر لأجل القضاء و هي عليها أن تكون الدهر في المسجد مع عدم مانع كالحيض و هو نظير اعتبار مثل وقت الفوات في هذه الشريعة عند من يعتبره، و دون هذا الاحتمال احتمال عدم

↑↓

ص: ٢٥٠

عَلَيْهَا الْأَنْبِيَاءُ فَأَصَابَتِ الْقُرْعَةُ زَكَرِيًّا وَ كَفَلَهَا زَكَرِيًّا فَلَمْ تَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى بَلَغَتْ فَلَمَّا بَلَغَتْ مَا تَبْلُغُ النِّسَاءُ خَرَجَتْ فَهَلْ كَانَتْ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَقْضِيَ تِلْكَ الْأَيَّامَ الَّتِي خَرَجَتْ وَ هِيَ عَلَيْهَا أَنْ تَكُونَ الدَّهْرَ فِي الْمَسْجِدِ

بَابُ الْحَائِضِ وَ النِّسَاءِ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ

١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ حَمَّادٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْحَائِضُ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَ تَحْمَدُ اللَّهَ

جواز فعل مثل القضاء في المسجد مع الخدمة فإنه يمكن اعتبارها في تلك الشريعة على وجه لا يجوز أو لا يسع معها القضاء. قيل: و يحتمل أن يكون الكون في المسجد و خدمته على وجه لا يحصل معه إلا الصلاة المؤداة لا المقضية فلا وقت لقضاء ما فات مع ذلك، و يحتمل أن يكون ذكر قصة مريم لفائدة أن الله سبحانه لم يكلف الحائض بقضاء الصلاة لهذه العلة، ثم إنه يظهر من بعض الأخبار أنها عليها السلام لم تكن ترى الدم كفاطمة عليها السلام فيمكن أن يكون الغرض إلزام مغيرة بما كان يعتقده في ذلك و الله يعلم.

باب الحائض و النساء تقرأ القرآن

الحديث الأول

: مجهول كالصحيح.

وقال في المدارك عند قول المحقق الرابعة لا- يجوز لها قراءة شيء من العزائم و يكره لها ما عدا ذلك الكلام في هذين الحكمين كما تقدم في الجنب، و يستفاد من العبارة كراهة السبع المستثناة للجنب و استحسنة الشارح لانتفاء النص المقتضى للتخصيص و هو غير جيد، بل المتجه إباحة قراءة ما عدا العزائم من غير كراهة بالنسبة إليها مطلقا لانتفاء ما يدل على الكراهة بطريق الإطلاق أو التعميم حتى يحتاج

↑↓

ص: ٢٥١

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَقْرَأُ الْحَائِضُ الْقُرْآنَ وَ النِّسَاءُ وَ الْجُنُبُ أَيْضاً

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنِ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ

الطَّامِثِ تَسْمَعُ السَّجْدَةَ قَالَ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْعَزَائِمِ فَلْتَسْجُدْ إِذَا سَمِعْتَهَا

٤ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّعْوِيدِ يُعَلَّقُ عَلَى الْحَائِضِ فَقَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ فِي جِلْدٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ قَصَبَةٍ حَدِيدٍ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزْدَةَ عَنْ

استثناء السبع إلى المخصص، وروايه سماعه التي هي الأصل في كراهة قراءة ما زاد على السبع المختصة بالجنب فتبقى الأخبار الصحيحة المتضمنة لإباحة قراءة الحائض ما شاءت سالمة عن المعارض انتهى وهو جيد.

الحديث الثاني

: حسن.

الحديث الثالث

: صحيح.

والمشهور بين الأصحاب أنها لو تلت السجدة أو سمعتها يجب عليها السجود، وخالف في ذلك الشيخ (ره) فحرم عليها السجود بناء على اشتراط الطهارة فيه، ونقل عليه في التهذيب الإجماع والظاهر عدم الاشتراط تمسكا بإطلاق الأمر الخالي من التقييد وخصوص هذه الرواية ورواية أبي بصير.

الحديث الرابع

: مجهول كالصحيح.

و كأنه محمول على الاستحباب للتعظيم، و يظهر منه عدم حرمة استعمال مثل هذه الظروف من الفضة التي لا تسمى آنية عرفا، و الحديد و إن كان فيه كراهة لكن لا ينافي ذهاب كراهة حمل التعويد و تخفيفها بسبب ذلك، و الله أعلم.

الحديث الخامس

: حسن و آخره مرسل.



ص: ٢٥٢

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّعْوِيدِ يُعَلَّقُ عَلَى الْحَائِضِ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ قَالَ وَقَالَ تَقْرُؤُهُ وَتَكْتُبُهُ وَ لَا تُصَبِّهُ يَدَهَا وَ رُوِيَ أَنَّهَا لَا تَكْتُبُ الْقُرْآنَ

بَابُ الْحَائِضِ تَأْخُذُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ لَا تَضَعُ فِيهِ شَيْئًا

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ كَيْفَ صَارَتْ الْحَائِضُ تَأْخُذُ مَا فِي الْمَسْجِدِ وَ لَا تَضَعُ فِيهِ فَقَالَ لِأَنَّ الْحَائِضَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَضَعَ مَا فِي يَدِهَا فِي غَيْرِهِ وَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَأْخُذَ مَا فِيهِ إِلَّا

منه

و لا يخفى عدم دلالة الخبر على جواز الكتابة و القراءة للقرآن للحائض لأن التعويد أعم منه إلا أن يستدل بعمومه أو إطلاقه، و فيه دلالة على المنع من مس الأذعية و الأسماء و سائر ما يجعل تعويذا و فى أكثرها على المشهور محمول على الكراهة فتأمل.

باب الحائض تأخذ من المسجد و لا تضع فيه شيئا

الحديث الأول

: صحيح.

و النهى عن الوضع محمول عند أكثر الأصحاب على التحريم، و عند سائر على الكراهة، و العمل على المشهور، و ذكر الأكثر أنه لا فرق فى الوضع بين كونه من خارج المسجد أو داخله كما تقتضيه إطلاق الخبر.

↓

ص: ٢٥٣

بَابُ الْمَرْأَةِ يَرْتَفِعُ طَمْثُهَا ثُمَّ يَعُودُ وَ حَدُّ الْيَأْسِ مِنَ الْمَحِيضِ

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ امْرَأَةٍ ذَهَبَ طَمْثُهَا سِنِينَ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا شَيْءٌ قَالَ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ حَتَّى تَطْهُرَ

٢ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيِّهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَرْأَةُ الَّتِي قَدْ يَسَّتْ مِنَ الْمَحِيضِ حَدُّهَا خَمْسُونَ سَنَةً وَ رُوي سِتُونَ سَنَةً أَيْضًا

٣ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ خَمْسِينَ سَنَةً لَمْ

باب المرأة يرتفع طمثها ثم يعود و حد اليأس من المحيض.

الحديث الأول

: صحيح.

و ظاهره ترك الصلاة بمجرد الرؤية و يمكن حمله على ما إذا صادف العادة.

الحديث الثانى

: ضعيف على المشهور، و أخره مرسل.

الحديث الثالث

: صحيح.

و يظهر بانضمام الخبر السابق أن القرشية تياس لستين، و لم أجد رواية بإلحاق النبطية بالقرشية، و فى شرح الشرائع أنه لم يوجد

لها رواية مسنده، و قال فى المدارك: المراد بالقرشية من انتسب إلى قريش بأبيها كما هو المختار فى نظائره، و يحتمل الاكتفاء بالأمر هنا لأن لها مدخلا فى ذلك بسبب تقارب الأمزجة و من ثم اعتبرت الخالات و بناتهن فى المبتدئة و أما النبطية فذكرها المفيد و من تبعه معترفين بعدم النص عليها ظاهرا، و اختلفوا فى معناها، و الأجدود عدم الفرق بينها و بين غيرها، و قد أجمع الأصحاب و غيرهم على أن ما تراه المرأة بعد بأسها لا يكون حيضا، و إنما

↓

ص: ٢٥٤

تَرَحُّمَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مِنْ قُرَيْشٍ
٤ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَ النَّبِيَّ
قَدْ بَيَّسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ خَمْسُونَ سَنَةً
بَابُ الْمَرْأَةِ يَرْتَفِعُ طَمَثُهَا مِنْ عِلَّةٍ فَتُسْقَى الدَّوَاءَ لِيُعَوِّدَ طَمَثُهَا
١ عَدَدَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى النَّخَّاسِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ
قُلْتُ أَشْتَرَى الْجَارِيَةَ

الخلافا فيما يتحقق به اليأس، و قد اختلف فيه كلام المصنف (ره) فجزم هنا باعتبار بلوغ الستين مطلقا، و اختار فى باب الطلاق من هذا الكتاب اعتبار الخمسين كذلك.

و جعله فى النافع أشهر الروايتين، و رجح فى المعتبر الفرق بين القرشية و غيرها باعتبار الستين فيها خاصة و الاكتفاء فى غيرها بالخمسين، و احتج عليه بمرسلة ابن أبى عمير، و هى مع قصور سندها لا تدل على المدعى صريحا. و الأجدود اعتبار الخمسين مطلقا لصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج قال فى المعتبر: و رواه أيضا أحمد بن محمد بن أبى نصر فى كتابه عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام و قد ورد بالستين رواية أخرى عن عبد الرحمن بن الحجاج أيضا عن الصادق عليه السلام و فى طريقها ضعف فالعمل بالأول متعين. ثم إن قلنا بالفرق بين القرشية و غيرها فكل امرأة علم انتسابها إلى قريش و هو النضر بن كنانة أو انتفاؤها عنه فحكمها واضح، و من اشتبه نسبها كما هو الأغلب فى هذا الزمان من عدم العلم بنسب غير الهاشميين فالأصل يقتضى عدم كونها قرشية و يعضده استصحاب التكليف بالعبادة إلى أن يتحقق المسقط.

الحديث الرابع

: مجهول كالصحيح.

باب المرأة يرتفع طمثها من علة فتسقى الدواء ليعود طمثها.

الحديث الأول

: صحيح.

↓

ص: ٢٥٥

فَتَمَكَّتْ عِنْدِي الْأَشْهُرُ لَمَّا تَطَمَّتْ وَ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ كِبَرٍ وَ أَرِيهَا النَّسَاءَ فَيَقْلَنَ لِي لَيْسَ بِهَا حَبْلٌ فَلِي أَنْ أَنْكِحَهَا فِي فَرْجِهَا فَقَالَ إِنَّ

الطَّمْثَ قَدْ تَحْبِسُهُ الرِّيحُ مِنْ غَيْرِ حَبَلٍ فَلَمَّا بَيَّأَسَ أَنْ تَمَسَّهَا فِي الْفَرْجِ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ بِهَا حَبَلٌ فَمَا لِي مِنْهَا قَالَ إِنْ أَرَدْتَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ

٢ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَتْ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ اشْتَرَيْتِ الْجَارِيَةَ فَرُبَّمَا احْتَبَسَ طَمْثُهَا مِنْ فَسَادِ دَمٍ أَوْ رِيحٍ فِي الرَّحِمِ فَتَسْقَى الدَّوَاءَ لِذَلِكَ فَطَمْتُ مِنْ يَوْمِهَا أَوْ فَيَجُوزُ لِي ذَلِكَ وَ أَنَا لَا أَذْرِي ذَلِكَ مِنْ حَبَلٍ هُوَ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ فَقَالَ لِي لَا تَفْعَلِ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ إِنَّمَا ارْتَفَعَ طَمْثُهَا مِنْهَا شَهْرًا وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ حَبَلٍ إِنَّمَا كَانَ نُظْفَةً كَنُظْفَةِ الرَّجُلِ الَّذِي يَغْرُلُ فَقَالَ لِي إِنَّ النُّظْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ تَصِيرُ إِلَى عَلَقَتِهِ ثُمَّ إِلَى مُضْغَةٍ ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ وَ إِنَّ النُّظْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الرَّحِمِ لَمْ يُخْلَقْ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا تَسْقِمْهَا دَوَاءً إِذَا ارْتَفَعَ طَمْثُهَا شَهْرًا وَ جَازَ وَقْتُهَا الَّذِي كَانَتْ تَطْمُثُ فِيهِ

الحديث الثاني

: صحيح.

قوله عليه السلام: " لا تفعل ذلك " لاحتمال كونه من الحمل.

قوله: " لو كان " الظاهر أن مراد السائل أنه لو كان بها حبل أيضا لما لم يجز أكثر من شهر لم يخلق بعد منه إنسان حتى يكون سقى الدواء موجبا لقتل إنسان بل هو تضييع نطفة كالعزل، فأجاب عليه السلام بالفرق بينهما بأن النطفة عند العزل لم تستقر في الرحم، و أما إذا استقرت فتصير مبدأ لنشوء آدمى فيحرم تضييعه، و يمكن أن يكون مراده أن الحمل لو كان فإنما هو من نطفة ضعيفة معزولة قد استقر قليل منها في الرحم بأن يكون قد علم أن مولاها السابق كان يعزل عنها، و الجواب حينئذ أن القليل و الكثير إذا استقرت في الرحم تصير مبدأ للنشوء فيحترم لذلك و لا يخفى بعده فتأمل.

↓

ص: ٢٥٦

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقَدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً مُدْرِكَةً وَ لَمْ تَحِضْ عِنْدَهُ حَتَّى مَضَى لِذَلِكَ سِتُّهُ أَشْهُرٍ وَ لَيْسَ بِهَا حَبَلٌ قَالَ إِنْ كَانَ مِثْلَهَا تَحِيضٌ وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ كِبَرٍ فَهَذَا عَيْبٌ تُرَدُّ مِنْهُ

بَابُ الْحَائِضِ تَخْتَضِبُ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلِ بْنِ الْيَسَعِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَخْتَضِبُ وَ هِيَ حَائِضٌ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ تَخْتَضِبُ الْمَرْأَةُ وَ هِيَ طَامِثٌ قَالَ نَعَمْ

بَابُ غَسَلِ ثِيَابِ الْحَائِضِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سَوْرَةَ بْنِ كَلَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ أَوْ تَغْسِلُ ثِيَابَهَا الَّتِي لَبِسَتْهَا فِي طَمْثِهَا قَالَ تَغْسِلُ مَا أَصَابَ ثِيَابَهَا مِنَ الدَّمِ وَ تَدْعُ مَا سِوَى ذَلِكَ قُلْتُ

الحديث الثالث

: صحيح و كان الأنسب ذكرها في كتاب البيع.

باب الحائض تختضب.

الحديث الأول

: حسن، و المشهور الكراهة و عدم البأس لا ينافيها.

الحديث الثاني

: صحيح و في بعض النسخ بعد قوله عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة فالخبر ضعيف على المشهور.

باب غسل ثياب الحائض.

الحديث الأول

: حسن، و عليه عمل الأصحاب.



ص: ٢٥٧

لَهُ وَ قَدْ عَرَفَتْ فِيهَا قَالَ إِنَّ الْعَرَقَ لَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ مُحَرَّرٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْحَائِضُ تُصَيِّمِي فِي ثَوْبِهَا مَا لَمْ يُصِبْهُ دَمٌ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْخَسِيِّ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنِ الْعَبِيدِ الصَّالِحِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ أُمُّ وَلَدٍ لِأَبِيهِ فَقَالَتْ جَعَلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ وَأَنَا أَسْتَحْيِي مِنْهُ فَقَالَ سَلِي وَلَا تَسْتَحْيِي قَالَتْ أَصَابَ ثَوْبِي دَمُ الْحَيْضِ فَعَسَلْتُهُ فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ فَقَالَ اصْبِغِيهِ بِمَشْقٍ حَتَّى يَخْتَلِطَ وَ يَذْهَبْ

بَابُ الْحَائِضِ تُنَاوِلُ الْخُمْرَةَ أَوْ الْمَاءَ

١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَائِضِ تُنَاوِلُ الرَّجُلَ الْمَاءَ فَقَالَ قَدْ كَانَ بَعْضُ نِسَاءِ النَّبِيِّ ص تَسْكُبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ وَ هِيَ حَائِضٌ وَ تُنَاوِلُهُ الْخُمْرَةَ تَمَّ كِتَابُ الْحَيْضِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ

الحديث الثاني

: مجهول.

الحديث الثالث

: مجهول.

و الظاهر أنه لما لم يكن عبرة باللون بعد إزالة العين و يحصل من رؤيته اللون أثر في النفس فلذا أمرها عليه السلام بالصنع لثلا تتميز و ترتفع استنكاف النفس، و يحتمل أن يكون الصنع بالمشق مؤثرا في إزالة الدم و لونه لكنه بعيد، و المشق طين أحمر.

باب الحائض تناول الخمره أو الماء.

الحديث الأول

: كالصحيح.

و قال فى الصحاح: الخمره بالضم سجاده صغيرة من سعف.

↓

ص: ٢٥٨

كِتَابُ الْجَنَائِزِ بَابُ عَلْلِ الْمَوْتِ وَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَمُوتُ بِكُلِّ مَيْتَةٍ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ النَّاسُ يَعْتَبِطُونَ اعْتِبَاطًا فَلَمَّا كَانَ زَمَانَ إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ يَا رَبِّ اجْعَلْ لِلْمَوْتِ عَلَةً يُوجَرُ بِهَا الْمَيِّتُ وَ يُسَلَّى بِهَا عَنِ الْمُصَابِ قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ الْمَوْمَ وَ هُوَ الْبِرْسَامُ ثُمَّ أَنْزَلَ بَعْدَهُ الدَّاءَ

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الجنائز

باب علل الموت و أن المؤمن يموت بكل ميته.

الحديث الأول

: مرسل.

و قال فى الصحاح: يقال عبطت الناقة و عبطتها إذا ذبحتها و ليست بها عله، و قال مات فلان عبطه أى صحيحا شابا، و قال فى النهاية: الموم البرسام مع الحمى و قال البرسام بالكسر عله يهدى فيها.

قوله عليه السلام: "بعده الداء" أى سائر الأمراض.

↓

ص: ٢٥٩

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ النَّاسُ يَعْتَبِطُونَ اعْتِبَاطًا فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ ع يَا رَبِّ لَوْ جَعَلْتَ لِلْمَوْتِ عَلَةً يُعْرَفُ بِهَا وَ يُسَلَّى عَنِ الْمُصَابِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ الْمَوْمَ وَ هُوَ الْبِرْسَامُ ثُمَّ أَنْزَلَ الدَّاءَ بَعْدَهُ

٣ مُحَمَّدٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ سَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ الْحُمَى رَأْدُ الْمَوْتِ وَ هُوَ سَجْنُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَ هُوَ حَظُّ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَصِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ

اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَاتَ دَاوُدُ النَّبِيُّ ع يَوْمَ السَّبْتِ مَفْجُوءًا فَأَظَلَّتْهُ الطَّيْرُ بِأَجْنِحَتَيْهَا وَ مَاتَ

الحديث الثانى

: مختلف فيه.

قوله: " يعرف بها" أى وروده قبله فيهىء أمورہ بالوصية و غيرها، و يمكن أن يكون قوله: " يؤجر بها" الميت فى الخبر السابق شاملا لذلك أيضا فإنه يؤجر بسبب أصل المرض و بسبب ما يصير المرض سببا لإيقاعه من الأعمال الصالحة و الوصية و التوبة و غيرها، و إنما ارتكبنا ذلك لأن الراوى فى الخبرين واحد و القصة واحدة و سائر المضامين مشتركة.

الحديث الثالث

: مجهول.

و فى الصحاح الرائد الذى يرسل فى طلب الكلاء انتهى. و المراد أنها تأتى لتهيئة منزل الموت و لإعلام الناس بنزوله كما أن بقدم الرائد يستدل الناس على قدوم القوم.

الحديث الرابع

: مجهول.

و فى الصحاح التيه المفازة يتاه فيها.



ص: ٢٦٠

مُوسَى كَلِيمُ اللَّهِ ع فِي التَّيِّهِ فَصَاحَ صَائِحٌ مِنَ السَّمَاءِ مَاتَ مُوسَى ع وَ أَى نَفْسٍ لَا تَمُوتُ
٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيِّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي
جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّ مَوْتَ الْفَجَاءَةِ تَخْفِيفٌ عَنِ الْمُؤْمِنِ وَ أَخْذُهُ أَسْفٌ عَنِ الْكَافِرِ
٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ أَكْثَرُ مَنْ يَمُوتُ مِنْ مَوَالِينَا بِالْبَطْنِ الدَّرِيعِ
٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْحُمَى رَائِدُ الْمَوْتِ وَ سَيِّجُنُ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَرْضِهِ وَ قَوْرُهَا مِنْ جَهَنَّمَ وَ هِيَ حَطُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ
النَّارِ

الحديث الخامس

: ضعيف.

قوله عليه السلام: " و أخذه أسف" أى أخذه توجب تأسفه و يمكن أن يقرأ بكسر السين قال فى النهاية: فى حديث- موت الفجاءة راحة للمؤمن و أخذه أسف للكافر أى- أخذه غضب أو غضبان، يقال أسف يأسف أسفا فهو أسف إذا غضب.

الحديث السادس

: ضعيف و فى القاموس: البطن محركه داء البطن، و فى الصحاح: قتل ذريع أى سريع انتهى. و المراد هنا الإسهال الذى يتواتر الدفع فيه فيقتل، أو الأعم منه و من الأدوية التى تحدث بسبب كثرة الأكل كالهيمضة و القولنج و أشباههما.

الحديث السابع

: مرسل.

و فى القاموس فار العرق فورانا هاج انتهى. و كون فورها من جهنم لعله على المجاز أى لشدتها كأنها من جهنم، أو أنها تنبعث من الخطايا التى توجب النار



ص: ٢٦١

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صِفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ نَاجِيَةَ قَالَتْ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ إِنَّ الْمُؤْمِنَ يُبْتَلَى بِكُلِّ بَلِيَّةٍ وَ يَمُوتُ بِكُلِّ مَيْتَةٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ

٩ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مَيْتَةِ الْمُؤْمِنِ فَقَالَ يَمُوتُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ مَيْتَةٍ يَمُوتُ غَرَقًا وَ يَمُوتُ بِالْهَدْمِ وَ يُبْتَلَى بِالسَّبْعِ وَ يَمُوتُ بِالصَّاعِقَةِ وَ لَا تُصِيبُ ذَاكَرَ اللَّهِ تَعَالَى

١٠ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ عَنْ عُثْمَانَ النَّوَّائِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يُبْتَلَى الْمُؤْمِنَ بِكُلِّ بَلِيَّةٍ وَ يُمِيتُهُ بِكُلِّ مَيْتَةٍ وَ لَا يُبْتَلِيهِ بِذَهَابِ عَقْلِهِ أَمَا تَرَى أَيُّوبَ عَ كَيْفَ سَلَطَ إِبْلِيسَ

فلذا قال إنها حظ المؤمن من النار، و يحتمل أن يكون لحر جهنم مدخل فى حدوث الحمى فى الأبدان.

الحديث الثامن

: مجهول أو حسن، و لعله محمول على المؤمن الكامل.

الحديث التاسع

: موثق.

قوله عليه السلام: " و لا تصيب " أى الصاعقة أو جميع ما ذكر.

الحديث العاشر

: ضعيف على المشهور.

و ورد بهذا المضمون أخبار كثيرة أوردناها فى كتابنا الكبير و أما استبعاد المتكلمين - بأنه كيف يسلط الله إبليس على أنبيائه مع أنه تعالى (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ)* - فلا وجه له لأن الآية محمولة على التسلط فى الوسوسة و الإضلال كما ورد به الأخبار و تدل عليه نفس الآية أيضا، و تسلط إبليس على أبدانهم الشريفة ليس بأبعد من تسلط كفره الإنس عليها بالقتل و القطع

و أنواع التعذيب مع أن جميع ذلك بوسوسة هذا اللعين، و كذا لا يحسن رد الأخبار الواردة بأنه



عَلَى مَالِهِ وَوَلَدِهِ وَ عَلَى أَهْلِهِ وَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ وَ لَمْ يُسَلِّطْهُ عَلَى عَقْلِهِ تَرَكَ لَهُ مَا يُوحِّدُ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ بِهِ

بَابُ ثَوَابِ الْمَرَضِ

١ عَدَدُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَتَبَسَّمَ فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأْيُنَاكَ رَفَعْتَ رَأْسَكَ إِلَى السَّمَاءِ فَتَبَسَّمتَ قَالَ نَعَمْ عَجِبْتُ لِمَلَائِكِينَ هَبَطُوا مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ يَلْتَمِسَانِ عَبْدًا مُؤْمِنًا صَالِحًا فِي مُصَيِّمِي كَانَ يُصَيِّمِي فِيهِ لِيَكْتُبَا لَهُ عَمَلَهُ فِي يَوْمِهِ وَ لِيَلْتِيَهُ فَلَمْ يَجِدَاهُ فِي مُصَيِّمَاهُ فَعَرَجَا إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَا رَبَّنَا عَبْدُكَ الْمُؤْمِنُ فَلَانِ التَّمَسُّنَاهُ فِي مُصَيِّمَاهُ لِنَكْتُبَ لَهُ عَمَلَهُ لِيَوْمِهِ وَ لِيَلْتِيَهُ فَلَمْ نُصِبْهُ فَوَجَدْنَاهُ فِي حِبَالِكَ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ اكْتُبَا لِعَبْدِي مِثْلَ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ فِي صِحَّتِهِ

عليه السلام ابتلى ببلايا أخرجه الناس من القرية و نفروا منه بأنه موجب للتنفير و هو مناف لغرض البعثة إذ لو صح ذلك لكان في أول البعثة فأما بعد وضوح أمرهم و إتمام حجتهم فإذا ابتلى الله تعالى بعضهم ببعض البلايا تشديدا للتكليف عليهم و على أممهم ثم أزال ذلك بما يوضح و يكشف عن كمال منزلتهم و علو قدرهم عند ربهم و يصير حجتهم بذلك أتم فلا دليل على نفيه. و بالجملة الجزم ببطلان الأخبار المعتمدة بمجرد استبعاد الوهم ليس من طريقة المتقين نعم لو توقفوا في صحة بعض الخصوصيات الواردة بالأخبار الشاذة و لم يبادروا أيضا بالإنكار كان له وجه و الله يعلم.

باب ثواب المرض

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام: " في حبالك " قال في الحبل المتين أى وجدناه ممنوعا عن أفعاله الإرادية كالمربوط بالحبال.



ص: ٢٦٣

مِنَ الْخَيْرِ فِي يَوْمِهِ وَ لِيَلْتِيَهُ مَا دَامَ فِي حِبَالِي فَإِنَّ عَلِيَّ أَنْ أَكْتُبَ لَهُ أَجْرَ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ فِي صِحَّتِهِ إِذَا حَبَسْتُهُ عَنْهُ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ص إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا غَلَبَهُ ضَعْفُ الْكِبَرِ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ الْمَلَكَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ فِي حَالِهِ تِلْكَ مِثْلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَ هُوَ شَابٌّ نَشِيطٌ صَحِيحٌ وَ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا مَرِضَ وَ كَلَّ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا يَكْتُبُ لَهُ فِي سُقْمِهِ مَا كَانَ يَعْمَلُ مِنَ الْخَيْرِ فِي صِحَّتِهِ حَتَّى يَرْفَعَهُ اللَّهُ وَ يَقْبِضَهُ وَ كَذَلِكَ الْكَافِرُ إِذَا اشْتَغَلَ بِسُقْمِهِ فِي جَسَدِهِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مِنَ الشَّرِّ فِي صِحَّتِهِ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لِلْمَلَكِ الْمُوَكَّلِ بِالْمُؤْمِنِ إِذَا مَرِضَ اكْتُبَ لَهُ مَا كُنْتَ تَكْتُبُ لَهُ فِي صِحَّتِهِ فَإِنِّي أَنَا الَّذِي صَيَّرْتُهُ فِي حِبَالِي

الحديث الثاني

: ضعيف.

و قال في القاموس: نشط كسمع نشاطا بالفتح فهو ناشط و نشيط طابت نفسه للعمل و غيره.

قوله عليه السلام: " حتى يرفعه الله " لعله على المثال و يمكن إرجاع ضمير يرفعه إلى المرض و يقبضه إلى المريض و يكون الواو بمعنى أو، و لا يخفى بعده.

فإن قيل: كيف يكتب الشر على الكافر مع أنه لم يعمل. قلنا: لا- استبعاد في أن يكلفه الله تبرك العزم على الشر و يعاقبه عليه عقاب أصل الفعل. فإن قيل: ورد في الأخبار أن في تلك الأمة لا يكتب النية للشروع و المعاصي قلنا، لعل ذلك مخصوص بالمؤمنين لا بمطلق الأمة.

الحديث الثالث

: حسن. و المراد بالملك الجنس أو إنما وحد لأن كاتب الخير صاحب اليمين كما سيأتي.

↓

ص: ٢٦٤

٤ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع سَهْرٌ لَيْلَةٌ مِنْ مَرَضٍ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ سَنَةٍ
٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا صَعَدَ مَلَكًا الْعَبْدُ الْمَرِيضُ إِلَى
السَّمَاءِ عِنْدَ كُلِّ مَسَاءٍ يَقُولُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى مَاذَا كَتَبْتُمَا لِعَبْدِي فِي مَرَضِهِ فَيَقُولَانِ الشُّكَايَةُ فَيَقُولُ مَا أَنْصَيْتُ عَبْدِي إِنْ
حَبَسْتُمُوهُ فِي حَبْسٍ مِنْ حَبْسِي ثُمَّ أَمْنَعُهُ الشُّكَايَةَ فَيَقُولُ اكْتُبَا لِعَبْدِي مِثْلَ مَا كُنتُمَا تَكْتُبَانِ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ فِي صِحَّتِهِ وَ لَا تَكْتُبَا عَلَيْهِ سَيِّئَةً
حَتَّى أُطْلِقَهُ مِنْ حَبْسِي فَإِنَّهُ فِي حَبْسٍ مِنْ حَبْسِي

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع
قَالَ سَهْرٌ لَيْلَةٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ وَجَعٌ أَفْضَلُ وَ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ عِبَادَةِ سَنَةٍ
٧ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ دُرُسْتٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع يَقُولُ إِذَا مَرَضَ الْمُؤْمِنُ أَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ
جَلَّ إِلَى صَاحِبِ الشُّمَالِ لَأَ تَكْتُبَ عَلَيَّ

الحديث الرابع

: حسن.

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: " في حبس " أي حبس عظيم قال الشيخ البهائي (رحمه الله):
لعل المراد بالحبس الأول الفرد و بالحبس الثاني النوع.

الحديث السادس

: ضعيف.

الحديث السابع

: ضعيف قوله عليه السلام: " ما كنت تكتب " ظاهر تلك العبارات عدم تبدل ملائكة الأيام كما يظهر من غيرها، و ربما يظهر من بعض الأخبار أن في كل صباح و مساء يأتي ملكان غير ما كانا في اليوم السابق بل تبدلان في الصباح و المساء أيضا فيمكن

↓

ص: ٢٦٥

عَبْدِي مَا دَامَ فِي حَبْسِي وَ وَثَاقِي ذَنْبًا وَ يُوحَى إِلَيَّ صَاحِبِ الْيَمِينِ أَنْ أَكْتُبَ لِعَبْدِي مَا كُنْتُ تَكْتُبُهُ فِي صِحَّتِهِ مِنَ الْحَسَنَاتِ
٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْجَسَدُ إِذَا لَمْ
يَمْرُضْ أَشْرٌ وَ لَا خَيْرٌ فِي جَسَدٍ لَّا يَمْرُضُ بِأَشْرٍ

٩ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ حُمَّى لَيْلَةٍ
تَعْدِلُ عِبَادَةَ سَنَةٍ وَ حُمَّى لَيْلَتَيْنِ تَعْدِلُ عِبَادَةَ سَنَتَيْنِ وَ حُمَّى ثَلَاثٍ تَعْدِلُ عِبَادَةَ سَبْعِينَ سَنَةً قَالَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ سَبْعِينَ سَنَةً قَالَ فَلِأَمِّهِ
وَ أَبِيهِ

حمل تلك الأخبار على إجراء النوع مجرى الشخص أى ما كان يكتب شخص من نوعك.

الحديث الثامن

: مجهول.

قوله عليه السلام: " باشر " أى حال كونه متلبسا باشر أو بسببه و فى الصحاح " الأشر " البطر و هو شدة الفرح، و فى بعض النسخ بصيغة الفعل فيكون حالا أيضا.

الحديث التاسع

: ضعيف.

و يمكن حمله على أن العبادات لما كانت أثرها رفع الدرجات و تكفير السيئات و لما لم يكن له سيئه بقدر سبعين سنة يكفر به ذنوب أبويه، أو يكون المراد قبول عباداته.

و حمله بعض المعاصرين على أن العبادات لما كانت مختلفة بالنظر إلى الأشخاص فى الفضل فإن لم يكن له سبعون فبم يقاس، فالجواب أنه يقاس البقية بعبادات أبويه. و لا يخفى ما فيه. و ربما يقرأ يعدل على بناء التفعيل يعنى يجعل عبادة تلك

↓

ص: ٢٦٦

قَالَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ قَالَ فَلِقَرَابَتِهِ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ قَرَابَتَهُ قَالَ فَلِجِرَانِهِ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ حُمَّى لَيْلَةٍ كَفَّارَةٌ
لِمَا قَبْلَهَا وَ لِمَا بَعْدَهَا

بَابُ آخَرَ مِنْهُ

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ مَنْ مَرِضَ ثَلَاثًا فَلَمْ يَشْكُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ عَوَادِهِ أَبَدَلْتُهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ وَ دَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ فَإِنْ عَافَيْتَهُ عَافَيْتَهُ وَ

لَا ذَنْبَ لَهُ وَإِنْ قَبِضْتُهُ قَبِضْتُهُ إِلَى رَحْمَتِي

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَا مِنْ عَبْدٍ ابْتَلَيْتُهُ بِبَلَاءٍ فَلَمْ يَشْكُ إِلَيَّ عَوْدِهِ إِلَّا أْبَدَلْتُهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ وَدَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ فَإِنْ قَبِضْتُهُ قَبِضْتُهُ إِلَيَّ رَحْمَتِي وَ السنين مقبولة كاملة خالية عن النقص و الإفراط و التفريط. و يمكن أن يقال العلة في مضاعفه الثانية أكثر من الثالثة بكثير أن فيها تخرج عن حمى اليوم و يحتاج صاحبها إلى الطيب و تحتمل الأمراض المهلكة.

الحديث العاشر

: مجهول.

و يمكن أن يكون اختلاف الثواب باختلاف الأمراض أو الأشخاص أو مراتب الصبر و الرضا.

باب آخر منه

الحديث الأول

: ضعيف.

قوله عليه السلام: " و لا ذنب له " أى غفرت ذنوبه السابقة لا أنه لا يكتب له ذنب بعد ذلك.

الحديث الثانى

: مرسل.

قوله عليه السلام: " خيرا من لحمه " أى لم يكتب عليه عذاب، أو لا تكتسب بسببه و بالقوة التى تحصل منه سيئه موبقة غالبا، أو إلى مدة، و التفسير الاتى فى الخبر



ص: ٢٦٧

إِنْ عَاشَ عَاشَ وَ لَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ

٣ الْحَسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ غَالِبِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ أَيُّمَا عَبْدٍ ابْتَلَيْتُهُ بِبَلَاءٍ فَكُنْتُمْ ذَلِكَ مِنْ عَوْدِهِ ثَلَاثًا أْبَدَلْتُهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ وَ دَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ وَ بَشْرًا خَيْرًا مِنْ بَشْرِهِ فَإِنْ أَبَقَيْتُهُ أَبَقَيْتُهُ وَ لَا ذَنْبَ لَهُ وَ إِنْ مَاتَ مَاتَ إِلَيَّ رَحْمَتِي

٤ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكِنْدِيِّ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ عَنِ رَجُلٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ مَرِضَ لَيْلَةً فَقَبَلَهَا بِقَبُولِهَا كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُ عِبَادَةَ سِتِّينَ سَنَةً قُلْتُ مَا مَعْنَى قَبُولِهَا قَالَ لَا يَشْكُو مَا أَصَابَهُ فِيهَا إِلَى أَحَدٍ

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَزْرَمِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ اشْتَكَى لَيْلَةً فَقَبَلَهَا بِقَبُولِهَا وَ أَدَّى إِلَى اللَّهِ شُكْرَهَا كَانَتْ كَعِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً قَالَ أَبِي قُلْتُ لَهُ مَا قَبُولُهَا قَالَ يَصْبِرُ عَلَيْهَا وَ لَا يُخْبِرُ بِمَا كَانَ فِيهَا فَإِذَا أَصْبَحَ حَمَدَ اللَّهُ عَلَى مَا كَانَ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ مَرِضَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَكْتَمَهُ وَ لَمْ يُخْبِرْ بِهِ

أَحَدًا أَبَدَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
الأخير يؤيد الأول.

الحديث الثالث

: مجهول.

و فى الصحاح: البشرة و البشر ظاهر جلد الإنسان.

الحديث الرابع

: مرسل.

الحديث الخامس

: مجهول.

قوله عليه السلام " فإذا أصبح " هذا بيان لأداء الشكر.

الحديث السادس

: حسن.



ص: ٢٦٨

لَهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ وَ دَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ وَ بَشْرَةً خَيْرًا مِنْ بَشْرَتِهِ وَ شَعْرًا خَيْرًا مِنْ شَعْرِهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ وَ كَيْفَ يُبَدَلُهُ
قَالَ يُبَدَلُهُ لَحْمًا وَ دَمًا وَ شَعْرًا وَ بَشْرَةً لَمْ يُذْنَبْ فِيهَا
بَابُ حَدِّ الشُّكَايَةِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُرِّئِلَ عَنْ حَدِّ الشُّكَايَةِ لِلْمَرِيضِ فَقَالَ إِنَّ
الرَّجُلَ يَقُولُ حُمِمْتُ الْيَوْمَ وَ سَيَهْرُتُ الْبَارِحَةَ وَ قَدْ صَدَقَ وَ لَيْسَ هَذَا شِكَايَةً وَ إِنَّمَا الشُّكْوَى أَنْ يَقُولَ قَدْ ابْتَلَيْتُ بِمَا لَمْ يُبْتَلِ بِهِ
أَحَدٌ وَ يَقُولَ لَقَدْ أَصَابَنِي مَا لَمْ يُصَبْ أَحَدًا وَ لَيْسَ الشُّكْوَى أَنْ يَقُولَ سَهْرُتُ الْبَارِحَةَ وَ حُمِمْتُ الْيَوْمَ وَ نَحْوَ هَذَا
و لعل المراد أنه تعالى يرفع عنها حكم الذنب و استحقاق العقوبة كما ورد فى الأخبار كيوم ولدته أمه.

باب حد الشكاية

إشارة

قال الشيخ البهائى (ره) الشكاة على وزن الصلاة مصدر بمعنى الشكوى.

الحديث الأول

: حسن .

و كان هذا تفسير للشكاية التي تحبط الثواب، و إلا فالأفضل أن لا يخبر به أحدا كما يظهر من الأخبار السابقة، و يمكن حمل هذا الخبر على الأخبار لغرض كإخبار الطبيب مثلا.

↓

ص: ٢٦٩

بَابُ الْمَرِيضِ يُؤْذِنُ بِهِ النَّاسَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَوَلَادِ الْحَنَاطِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ يَنْبَغِي لِلْمَرِيضِ مِنْكُمْ أَنْ يُؤْذِنَ إِخْوَانَهُ بِمَرَضِهِ فَيَعُودُونَ فَيُؤْجِرُ فِيهِمْ وَ يُؤْجِرُونَ فِيهِ قَالَ فَقِيلَ لَهُ نَعَمْ هُمْ يُؤْجِرُونَ بِمَمَشَاهُمْ إِلَيْهِ فَكَيْفَ يُؤْجِرُ هُوَ فِيهِمْ قَالَ فَقَالَ بِاِكْتِسَابِهِ لَهُمُ الْحَسَنَاتِ فَيُؤْجِرُ فِيهِمْ فَيَكْتَبُ لَهُ بِذَلِكَ عَشْرَ حَسَنَاتٍ وَ يُرْفَعُ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ وَ يُمْحَى بِهَا عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي عَنْ يُونُسَ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ع إِذَا مَرِضَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْذِنِ لِلنَّاسِ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَ لَهُ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ

باب المريض يؤذن به الناس

الحديث الأول

: حسن .

في مستطرفات السرائر: من كتاب ابن محبوب، و عبد الله بن سنان، قالا سمعنا أبا عبد الله عليه السلام إلى آخر الخبر. قال الشيخ البهائي (ره): لفظ "في" بمعنى السببية، و الممشى مصدر ميمي بمعنى المشى.

الحديث الثاني

: صحيح .

الحديث الثالث

: مجهول أو ضعيف .

و يحتمل أن يكون الضمير المرفوع في قوله يسأله عائدا إلى العائد و إلى المريض. و على الأول: فكون دعائه مثل دعاء الملائكة في الاستجابة لأنه مغفور

↓

ص: ٢٧٠

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ عَائِدًا لَهُ فَلْيَسْأَلْهُ يَدْعُو لَهُ فَإِنَّ دُعَاءَهُ مِثْلُ دُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ

بَابُ فِي كَمْ يُعَادُ الْمَرِيضُ وَقَدْرُ مَا يَجْلِسُ عِنْدَهُ وَتَمَامُ الْعِيَادَةِ

١ عَدَّهُ مِنْ أَضِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا عِيَادَةَ فِي وَجَعِ الْعَيْنِ وَلَا تَكُونُ عِيَادَةٌ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِذَا وَجِبَتْ فَيَوْمٌ وَ يَوْمٌ لَا فَإِذَا طَالَتِ الْعِلَّةُ تَرِكَ الْمَرِيضُ وَعِيَالَهُ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ

كفر عن ذنوبه. و على الثانى: فباعتبار مشايعة الملائكة له فيتابعونه فى الدعاء، أو لما ذكرنا فى الأول، أو لوجه آخر فيهما لا نعرفه فتأمل.

باب فى كم يعاد المريض و قدر ما يجلس عنده و تمام العيادة

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: "لا عيادة" أى لا تأكيد فى عيادته أو تكره عيادته، و ربما يعلل بأنه يتضرر بذلك بسبب ما استصعبه بعض الناس من الطيب أو غيره أو بأنه لا يمكنه رؤيتهم و الاستئناس بهم أو لأنه من الأمراض المسرية.

قوله عليه السلام: "و لا تكون" الظاهر أن المراد أنه لا ينبغي أن يعاد المريض من أول ما يمرض إلى ثلاثة فإذا برأ قبل مضيها و إلا- فيوم و يوم لا- أو أن أقل العيادة أن يراه فى كل ثلاثة أيام، و يظهر منه أن رؤيته فى كل يوم أفضل مطلقا فلذا قال: "فإذا وجبت" إلى آخره. أو أن أقل العيادة أن يراه ثلاثة أيام متواليات و بعد ذلك يوما فيوما. قوله "فيوم" أى يوم يكون و يوم لا يكون، و الشائع فى مثل ذلك أن يقال: يوم يوم بفتحهما.

الحديث الثانى

: حسن.



ص: ٢٧١

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْعِيَادَةُ قَدْرُ فُوقِ نَاقِهِ أَوْ حَلْبِ نَاقِهِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَامِرٍ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو زَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مِيوَالِي لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ع قَالَ مَرَضَ بَعْضُ مِيوَالِيهِ فَخَرَجْنَا إِلَيْهِ نَعُودُهُ وَ نَحْنُ عِدَّةٌ مِنْ مِيوَالِي جَعْفَرٍ فَاسْتَقْبَلَنَا جَعْفَرٌ ع فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَقَالَ لَنَا أَيْنَ تُرِيدُونَ فَقُلْنَا نُرِيدُ فَلَانَا نَعُودُهُ فَقَالَ لَنَا قِفُوا فَوَقَفْنَا فَقَالَ مَعَ أَحَدِكُمْ تَفَاحِيَةٌ أَوْ سِفْرَجَلَةٌ أَوْ أُتْرُجَةٌ أَوْ لَعَقَةٌ مِنْ طِيبٍ أَوْ قِطْعَةٌ مِنْ عُودٍ بِخُورٍ فَقُلْنَا مَا مَعَنَا شَيْءٌ مِنْ هَذَا فَقَالَ أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ الْمَرِيضَ يَسْتَرِيحُ إِلَى كُلِّ مَا أُدْخِلَ بِهِ عَلَيْهِ

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَضِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ قَادِمٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَمَامُ الْعِيَادَةِ لِلْمَرِيضِ أَنْ تَضَعَ يَدَكَ عَلَى ذِرَاعِهِ وَ تُعْجَلَ الْقِيَامَ مِنْ عِنْدِهِ فَإِنَّ عِيَادَةَ النَّوْكَى أَشَدُّ عَلَى الْمَرِيضِ مِنْ وَجَعِهِ

و الظاهر أن الشك من الراوى. و يحتمل كون الإبهام و التخيير وقع من الإمام عليه السلام و قال فى الصحاح: الفواق و الفواق، ما بين الحلبتين من الوقت لأنها تحلب ثم تترك الناقة سويعه يرضعها الفصيل لتدر ثم تحلب. يقال: ما أقام عنده إلا فواقا، و فى الحديث "العيادة قدر فواق ناقة".

الحديث الثالث

: مجهول.

و قال الجوهرى: اللعقة بالضم اسم ما تأخذه الملعقة و بالفتح المرة الواحدة.

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و لعل وضع يده على ذراعه عند الدعاء. قال فى الدروس: و يضع العائد يده على ذراع المريض و يدعو له و فى القاموس النوك بالضم و الفتح الحمق و هذا نوك و الجمع نوكى كسكرى.

↑
↓

ص: ٢٧٢

٥ حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي يَحْيَى قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع تَمَامُ الْعِيَادَةِ أَنْ تَضَعَ يَدَكَ عَلَى الْمَرِيضِ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ص قَالَ إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْعَوَادِ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَمَنْ إِذَا عَادَ أَخَاهُ خَفَّفَ الْجُلُوسَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرِيضُ يُحِبُّ ذَلِكَ وَ يُرِيدُهُ وَ يَسْأَلُهُ ذَلِكَ وَ قَالَ ع مَنْ تَمَامَ الْعِيَادَةَ أَنْ يَضَعَ الْعَائِدُ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى أَوْ عَلَى جَبْهَتِهِ
بَابُ حَدِّ مَوْتِ الْفَجَاءَةِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ النَّهْدِيِّ رَفَعَ الْحَدِيثَ قَالَ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ ع يَقُولُ مَنْ مَاتَ دُونَ الْأَرْبَعِينَ فَقَدْ اخْتَرِمَ وَ مَنْ مَاتَ دُونَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَمَوْتُهُ مَوْتٌ فَجَاءَةٌ

الحديث الخامس

: مجهول.

الحديث السادس

: ضعيف.

قوله عليه السلام: " أن يضع " إلى آخره كان هذا على سبيل التمثيل و المراد إظهار الحزن و التأسف على مرضه، فإن هذان الفعلان متعارفان بين الناس لإظهار الحزن و التحسر، و إرجاع ضميرى يديه و جبهته إلى المريض بعيد جدا.

باب حد موت الفجأة

الحديث الأول

: مرفوع.

قوله عليه السلام: "دون الأربعين" أى سنه، و فى الصحاح اخترمهم الدهر و تخرمهم أى اقتطعهم و استأصلهم.

↓

ص: ٢٧٣

٢ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ بُهْلُولِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ مَنْ مَاتَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا كَانَ مَوْتُهُ مَوْتًا فَجَاءَهُ

بَابُ ثَوَابِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُيَسَّرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ مَنْ عَادَ امْرَأً مُسْلِمًا فِي مَرَضِهِ صَلَّى عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِنْ كَانَ صَبَاحًا حَتَّى يُمْسُوا وَإِنْ كَانَ مَسَاءً حَتَّى يُصْبِحُوا مَعَ أَنْ لَهُ خَرِيفًا فِي الْجَنَّةِ

الحديث الثانى

: مجهول.

باب ثواب عيادة المريض

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

و قال فى النهاية: فيه "عائد المريض على مخارف الجنة حتى يرجع" المخارف جمع مخرف بالفتح و هو الحائط من أى النخل أن العائد فيما يجوزه من الثواب كأنه على نخل الجنة يخترف ثمارها، و قيل: المخارف جمع مخرفة و هى سكة بين صفين من نخل يخترف من أيهما شاء أى يجتنى. و قيل: المخرفة الطريق أى أنه على طريق يؤديه إلى الجنة، و فى حديث آخر "عائد المريض فى خرافة الجنة" الخرافة بالضم اسم ما يخترف من النخل حين يدرك، و فى حديث آخر "عائد المريض له خريف فى الجنة" أى مخترف من ثمرها، فاعل بمعنى مفعول انتهى، و لعل المراد هنا قطعة من الجنة يخترف و يقتطع له كما يدل عليه الخبر الاتى و يحتمل أن يكون تسميته خريفا من باب تسمية المحل باسم الحال.

↓

ص: ٢٧٤

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيَسَى عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ مَنْ عَادَ مَرِيضًا شَيْعُهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَعْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ

٣ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَيَّمَا مُؤْمِنٍ عَادَ مُؤْمِنًا حَاضًا فِي الرَّحْمَةِ حَوْضًا فَإِذَا جَلَسَ عَمَرْتُهُ الرَّحْمَةُ فَإِذَا انْصَرَفَ وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَعْفِرُونَ لَهُ وَ يَسْتَرْجِمُونَ عَلَيْهِ وَ يَقُولُونَ طِبْتَ وَ طَابَتْ لِمَكَ الْجَنَّةُ إِلَى تِلْكَ السَّاعَةِ مِنْ غَدٍ وَ كَمَا أَنْ لَهَ يَا أَبَا حَمْرَةَ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ قُلْتُ وَ مَا الْخَرِيفُ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ زَاوِيَةٌ فِي الْجَنَّةِ يَسِيرُ الرَّأَكِبُ فِيهَا أَرْبَعِينَ عَامًا

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرُّقِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَيَّمَا مُؤْمِنٍ عَادَ مُؤْمِنًا فِي اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي مَرَضِهِ وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا مِنَ الْعَوَادِ يُعُودُهُ فِي قَبْرِهِ وَ يَسْتَعْفِرُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ عَادَ مَرِيضًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَلَّ

الحديث الثاني

: موثق.

قوله عليه السلام: "حتى يرجع إلى منزله" متعلق بالاستغفار فلا ينافي استمرار الاستغفار فقط إلى تلك الساعة من العدا أو المساء و الصباح، أو إلى يوم القيامة، مع أنه يحتمل أن يكون ذلك محمولاً على اختلاف العائدين في نياتهم، و كيفية عيادتهم و غير ذلك، كما أنه عليه يحمل الاختلافات الأخر.

الحديث الثالث

: مجهول.

الحديث الرابع

: مرسل.

الحديث الخامس

: صحيح.



ص: ٢٧٥

اللَّهُ بِهِ أَيْدَاءُ سَبْعِينَ أَلْفًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَغْشَوْنَ رَحْلَهُ وَيَسْبُحُونَ فِيهِ وَيُقَدِّسُونَ وَيُهَلِّلُونَ وَيُكَبِّرُونَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ نِصْفُ صِلَاتِهِمْ لِعَائِدِ الْمَرِيضِ

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ أَيُّمَا مُؤْمِنٍ عَادَ مُؤْمِنًا مَرِيضًا فِي مَرَضِهِ حِينَ يُضِيحُ شَيْعُهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ فَإِذَا قَعَدَ غَمَرَتْهُ الرَّحْمَةُ وَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ حَتَّى يُمَسِيَ وَإِنْ عَادَهُ مَسَاءً كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُضِيحَ

٧ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزَمٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ عَادَ مَرِيضًا فِي مَرَضِهِ حِينَ يُضِيحُ شَيْعُهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ فَإِذَا قَعَدَ غَمَرَتْهُ الرَّحْمَةُ وَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ مَلَكًا يَعُودُهُ فِي قَبْرِهِ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَيُّمَا مُؤْمِنٍ عَادَ مُؤْمِنًا حِينَ يُضِيحُ شَيْعُهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ فَإِذَا قَعَدَ غَمَرَتْهُ الرَّحْمَةُ وَاسْتَغْفَرُوا لَهُ حَتَّى يُمَسِيَ وَإِنْ عَادَهُ مَسَاءً كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُضِيحَ

و في الصحاح غشيه غشيا أى جاءه.

قوله عليه السلام: "رحله" أى منزله.

قوله عليه السلام: "صلواتهم" أى ذكرهم و تسييحهم لأنه مكان صلواتهم أو استغفارهم و دعائهم.

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

وقال فى الحبل المتين: يدل على أن عيادة المريض فى صدر النهار و آخره سواء فى ترتب الأجر، و ربما يستفاد من ذلك أن ما شاع من أنه لا ينبغى أن يعاد المريض فى المساء لا عبرة به.

الحديث السابع

: مرسل.

الحديث الثامن

: صحيح.



ص: ٢٧٦

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ فِيمَا نَاجَى بِهِ مُوسَى رَبَّهُ أَنْ قَالَ يَا رَبِّ مَا بَلَغَ مِنْ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ مِنَ الْأَجْرِ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَوْكُلُّ بِهِ مَلَكًا يَعُودُهُ فِي قَبْرِهِ إِلَى مَحْشَرِهِ
١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ع مَنْ عَادَ مَرِيضًا نَادَاهُ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ بِاسْمِهِ يَا فُلَانُ طِبْتَ وَ طَابَ لَكَ مَمَشَاكَ بِثَوَابٍ مِنَ الْجَنَّةِ
بَابُ تَلْقِينِ الْمَيِّتِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا حَضَرَتِ الْمَيِّتَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ فَلَقْنَاهُ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

الحديث التاسع

: ضعيف.

قوله " من عيادة المريض " يحتتمل أن يكون كلمة " من " زائده، و يحتتمل أن يكون سببياً و الضمير المرفوع فى بلغ راجعا إلى الإنسان، و مفعوله الضمير الراجع إلى - ما-، و " من " فى قوله " من الأجر " بيانية.

الحديث العاشر

: ضعيف.

و الممشى مصدر ميمى.

قوله عليه السلام: " بثواب " أى بسبب ثواب.

باب تلقين الميت

الحديث الأول

: حسن .



ص: ٢٧٧

٢ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّكُمْ تُلْقُونَ مَوْتَكُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ نَحْنُ نُلْقُنُ مَوْتَنَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ص

٣ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا أَدْرَكَتِ الرَّجُلَ عِنْدَ النَّزْعِ فَلَقْنَهُ كَلِمَاتِ الْفَرَجِ - لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا فِيهِنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ مَا تَحْتَهُنَّ وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * قَالَ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ لَوْ أَدْرَكَتُ عِكْرِمَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ لَنَفَعْتُهُ فَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع بِمَاذَا كَانَ يَنْفَعُهُ قَالَ يُلْقِنُهُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بِنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ مَرَضَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَأَتَيْتُهُ عَائِداً فَقُلْتُ لَهُ يَا ابْنَ أَخِي إِنَّ لَكَ عِنْدِي نَصِيحَةً أَوْ تَقْبَلُهَا فَقَالَ نَعَمْ فَقُلْتُ قُلْ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فَشَهِدَ بِذَلِكَ فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا لَا تَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْكَ عَلَى يَقِينٍ فَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ فَقُلْتُ قُلْ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ فَشَهِدَ بِذَلِكَ فَقُلْتُ

الحديث الثاني

: حسن .

قوله عليه السلام: "إنكم" أى من عندكم من العامة يكتفون فى التلقين بالشهادة بالتوحيد، و نحن نضم إليها الشهادة بالرسالة أو نكتفى بذلك لتضمنها لشهادة التوحيد أيضا، أو لأن أهل البيت عليهم السلام لا يغفلون عن التوحيد، و يحتمل أن يغفلوا عن الرسالة لشدة قربهم بالنبي صلى الله عليه و آله، و ربما يقال: إنكم تلقنون أمر فى صورة الخبر تقيه لأنهم يكتفون بالتهليل للخبر الذى ورد "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة" و نحن لا نحتاج إلى التقيه، و لا يخفى بعد ما سوى الأول.

الحديث الثالث

: حسن .

الحديث الرابع

: حسن .



ص: ٢٧٨

إِنَّ هَذَا لَا تَنْتَفِعُ بِهِ حَتَّى يَكُونَ مِنْكَ عَلَى يَقِينٍ فَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ فَقُلْتُ قُلْ أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا وَصِيُّهُ وَ هُوَ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ وَ الْإِمَامُ الْمُفْتَرَضُ الطَّاعَةُ مِنْ بَعْدِهِ فَشَهِدَ بِذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّكَ لَنْ تَنْتَفِعَ بِذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ مِنْكَ عَلَى يَقِينٍ فَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ

ثُمَّ سَمَّيْتُ الْمَائِمَةَ رَجُلًا رَجُلًا فَأَقَرَّ بِذَلِكَ وَذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى يَقِينٍ فَلَمْ يَلْبَثِ الرَّجُلُ أَنْ تُوفِّيَ فَجَزَعَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ جَزَعًا شَدِيدًا قَالَ فَغَبَّتْ عَنْهُمْ ثُمَّ أَتَيْتُهُمْ بَعِيدَ ذَلِكَ فَرَأَيْتُ عَرَاءَ حَسِينًا فَقُلْتُ كَيْفَ تَجِدُونَكُمْ كَيْفَ عَزَاؤُكُمْ أَتَيْتَهَا الْمَرْأَةُ فَقَالَتْ وَاللَّهِ لَقَدْ أَصَبْنَا بِمَصِيبِهِ عَظِيمًا بِوَفَاءِ فُلَانٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَانَ مِمَّا سَخَا بِنَفْسِي لِرُؤْيَا رَأَيْتُهَا اللَّيْلَةَ فَقُلْتُ وَمَا تِلْكَ الرَّؤْيَا قَالَتْ رَأَيْتُ فُلَانًا تَغْنِي الْمَيِّتَ حَيًّا سَلِيمًا فَقُلْتُ فُلَانٌ قَالَ نَعَمْ فَقُلْتُ لَهُ أَمَا كُنْتَ مِتَّ فَقَالَ بَلَى وَ لَكِنْ نَجَوْتُ بِكَلِمَاتٍ لَقْنِيهَا أَبُو بَكْرٍ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَكِدْتُ أَهْلِكَ

٥ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كُنَّا عِنْدَهُ وَ عِنْدَهُ حُمْرَانٌ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ مَوْلَى لَهُ فَقَالَ جُعِلَتْ فِدَاكَ هَذَا عِكْرِمَةُ فِي الْمَوْتِ وَ كَانَ يَرَى رَأَى

قوله "مما سخي بنفسى لرؤيا" كأنه بالبناء للمعلوم من باب منع و علم، أو على البناء للمجهول من باب التفعيل لمكان الباء و اللام لام التأكيد، و مدخوله خبر كان أى تلك الرؤيا جعلتنى سخيا فى هذه المصيبة، "فقلت فلان" أى أجدك أو أظنك أو أراك فلانا.

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور. و قال الشيخ البهائى (ره): عكرمة بكسر العين و إسكان الكاف و كسر الراء فقيه تابعى كان مولى ابن عباس مات سنة سبع و مائه.



ص: ٢٧٩

الْخَوَارِجِ وَ كَانَ مُنْقَطِعًا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَقَالَ لَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَنْظِرُونِي حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكُمْ فَقُلْنَا نَعَمْ فَمَا لَبِثَ أَنْ رَجَعَ فَقَالَ أَمَا إِنِّي لَوْ أَدْرَكْتُ عِكْرِمَةَ قَبِيلَ أَنْ تَفْعَ النَّفْسُ مَوْفَعَهَا لَعَلَّمْتُهُ كَلِمَاتٍ يَنْتَفِعُ بِهَا وَ لَكِنِّي أَدْرَكْتُهُ وَ قَدْ وَقَعَتِ النَّفْسُ مَوْفَعَهَا قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ وَ مَا ذَاكَ الْكَلَامُ قَالَ هُوَ وَ اللَّهُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ فَلَقْنَا مَوْتَاكُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ الْوَلَايَةَ

٦ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَا مِنْ أَحَدٍ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ إِلَّا وَكَلَّ بِهِ إِبْلِيسُ مِنْ شَيْطَانِهِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالْكَفْرِ وَ يُشَكِّكُهُ فِي دِينِهِ حَتَّى تَخْرُجَ نَفْسُهُ فَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ فَإِذَا حَضَرْتُمْ مَوْتَاكُمْ فَلَقْنَاهُمْ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ ص حَتَّى يَمُوتَ

وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ فَلَقْنَاهُ كَلِمَاتِ الْفَرَجِ وَ الشَّهَادَتَيْنِ وَ تُسَمَّى لَهُ الْإِقْرَارُ - بِالْأَيْمَةِ ع وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى يَنْقَطِعَ عَنْهُ الْكَلَامُ ٧ عَمْدَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا حَضَرَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْمَوْتُ قَالَ لَهُ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا بَيْنَهُمَا وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ

قوله عليه السلام " أنظرونى " على بناء المجرد بمعنى الانتظار أو على بناء الأفعال بمعنى الإمهال.

قوله عليه السلام: " فلقنوا " يحتمل أن يكون هذا التفریع باعتبار أنه إذا كان ينفع الكافر فالمسلم بطريق أولى، أو أنه لما كان نافعاً للاعتقادات فلقنوا لثلا يذهب الشيطان بدينكم، و شهادة الرسالة داخله فى الولاية

الحديث السادس

: ضعيف

الحديث السابع

: ضعيف على المشهور.



ص: ٢٨٠

وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * فَإِذَا قَالَهَا الْمَرِيضُ قَالَ أَذْهَبَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ بِأْسٌ

٨ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ اللَّهُ لَوْ أَنَّ عَبْدًا وَثِنٍ وَصَفَ مَا تَصِفُونَ عِنْدَ خُرُوجِ نَفْسِهِ مَا طَعِمَتِ النَّارُ مِنْ جَسَدِهِ شَيْئًا أَبَدًا

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص دَخَلَ عَلَيَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَ هُوَ يَقْضِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص قُلْ - لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ شَيْبَانَ اللَّهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبُّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * فَقَالَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اسْتَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ حَضَرَ رَجُلًا الْمَوْتَ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَلَانًا قَدْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ فَهَضِرْ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ مَعَهُ أَنَسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى آتَاهُ وَ هُوَ مُغْمَى عَلَيْهِ قَالَ فَقَالَ يَا مَلِكُ الْمَوْتِ كَفَّ عَنِ الرَّجُلِ حَتَّى أَسْأَلَهُ فَأَفَاقَ الرَّجُلُ فَقَالَ النَّبِيُّ ص مَا رَأَيْتُ قَالَ رَأَيْتُ بَيَاضًا كَثِيرًا وَ سَوَادًا كَثِيرًا قَالَ فَأَيُّهُمَا

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

و حمل على عدم معانيه أحوال الآخرة.

الحديث التاسع

: حسن قوله " و هو يقضى " على بناء المعلوم من قوله تعالى (فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ) و يحتمل المجهول أيضا أى يقع عليه قضاء الله و الأول هو الأظهر قال الجوهرى: قضى فلان أى مات و مضى.

الحديث العاشر

: ضعيف.

و لعل البياض عقائده و أعمال الحسنه و السواد أعماله، و فى بعض الأخبار أنه



ص: ٢٨١

كَأَنَّ أَقْرَبَ إِلَيْكَ فَقَالَ السَّوَادُ فَقَالَ النَّبِيُّ ص قُلِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الْكَثِيرَ مِنْ مَعَاصِيكَ وَ اقْبَلْ مِنِّي الْيَسِيرَ مِنْ طَاعَتِكَ فَقَالَ ثُمَّ أَعْمَى عَلَيْهِ فَقَالَ يَا مَلِكُ الْمَوْتِ حَفِّفْ عَنْهُ حَتَّى أَسْأَلَهُ فَأَفَاقَ الرَّجُلُ فَقَالَ مَا رَأَيْتُ قَالَ رَأَيْتُ بَيَاضًا كَثِيرًا وَ سَوَادًا كَثِيرًا قَالَ فَأَيُّهُمَا

كَأَنَّ أَقْرَبَ إِلَيْكَ فَقَالَ الْبَيَّاضُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص غَفَرَ اللَّهُ لِصَاحِبِكُمْ قَالَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا حَضَرَ تَمَّ مِيتًا فَقُولُوا لَهُ هَذَا الْكَلَامَ لِيَقُولَهُ

بَابُ إِذَا عَسَرَ عَلَى الْمَيِّتِ الْمَوْتُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ النَّزْعُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ ذَرِيحٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ص وَكَانَ مُسْتَقِيمًا فَتَزَعُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَعَسَلَهُ أَهْلُهُ ثُمَّ حَمَلَ إِلَى مُصَلَّاهُ فَمَاتَ فِيهِ

قال: رأيت أبيضين و أسودين فيمكن أن يكون الأبيضان الملكان، و الأسودان شيطانان يريدان إغواءه، أو أتاه الملائكة بصور حسنة و قبيحة لأنه إذا صادفوه من السعداء توجه إليه ملائكة الرحمة و إن كان من الأشقياء توجه إليه ملائكة الغضب.

باب إذا عسر على الميت الموت و اشتد عليه النزع

الحديث الأول

: حسن.

و الظاهر أن التغيل ليس غسل الميت، بل المراد إما الغسل من النجاسات، أو غسل استحباب لذلك و لم يذكره الأصحاب.



ص: ٢٨٢

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا عَسَرَ عَلَى الْمَيِّتِ مَوْتُهُ وَ نَزَعَهُ قُرْبَ إِلَى مُصَلَّاهُ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ النَّزْعُ فَضَعَهُ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ أَوْ عَلَيْهِ ٤ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبَانَ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَدْ رَزَقَهُ اللَّهُ هَذَا الرَّأْيَ وَ إِنَّهُ قَدْ اشْتَدَّ نَزْعُهُ فَقَالَ احْمِلُونِي إِلَى مُصَلَّاي فَحَمَلُوهُ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ هَلَكَ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ يَقُولُ لِابْنِهِ الْقَاسِمِ قُمْ يَا بَنِي فَقَرَأَ عِنْدَ رَأْسِ أَخِيكَ - وَ الصَّافَاتِ صَفًّا حَتَّى تَسْتَمَّهَا فَقَرَأَ فَلَمَّا بَلَغَ - أ هُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا قَضَى الْفَتَى فَلَمَّا سَجَى

الحديث الثاني

: صحيح.

و يدل على أن التقريب من المصلى أيضا كاف في ذلك. و يمكن حمل هذا على ما إذا خيف تلويث المصلى.

الحديث الثالث

: حسن.

قوله عليه السلام: " فيه أو عليه " أى المكان الذى يصلى فيه أو الثوب الذى يصلى عليه، و الحمل على ترديد الراوى بعيد.

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و ينبغي حمل الخبر الأول على هذا ليصح استشهاده عليه السلام بقوله " لأنه من الصحابة " وإلا فالاستشهاد بفعل أهله بعيد.

الحديث الخامس

: صحيح.

و في الصحاح: سجيت الميت تسجيه إذا مددت عليه ثوبا.

قوله عليه السلام: " إذا نزل به " بالبناء للمفعول أيضا أي إذا حضره الموت، و في

↓

ص: ٢٨٣

وَ خَرَجُوا أَقْبِلَ عَلَيْهِ يَعْتُوبُ بَيْنَ جَعْفَرٍ فَقَالَ لَهُ كُنَّا نَعْبُدُ الْمَيِّتَ إِذَا نَزَلَ بِهِ يُقْرَأُ عِنْدَهُ يَسُ. وَ الْقُرْآنَ الْحَكِيمَ وَ صَدَرَتْ تَأْمُرُنَا
بِالصَّافَاتِ فَقَالَ يَا بُنَيَّ لَمْ يُقْرَأْ عِنْدَ مَكْرُوبٍ مِنْ مَوْتٍ قَطُّ إِلَّا عَجَّلَ اللَّهُ رَاحَتَهُ

بَابُ تَوْجِيهِ الْمَيِّتِ إِلَى الْقَبْلَةِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الشَّعِيرِيِّ وَ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي تَوْجِيهِ الْمَيِّتِ تَسْتَقْبِلُ
بِوَجْهِهِ الْقَبْلَةَ وَ تَجْعَلُ قَدَمَيْهِ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ

٢ حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمَيِّتِ فَقَالَ
اسْتَقْبِلْ بِبَاطِنِ قَدَمَيْهِ الْقَبْلَةَ

بعض النسخ إذا نزل به الموت فهو على البناء للفاعل. ثم اعلم أن تخصيص الصافات لتعجيل الفرج لا ينافي استحباب قراءة يس عند الميت، و إن كان أكثر الأخبار الواردة في ذلك عامية، و يؤيده العمومات الواردة في بركة القرآن مطلقا و عند تلك الحالة.

باب توجيه الميت في القبلة

الحديث الأول

: حسن.

قوله عليه السلام: " و تجعل قدميه " الظاهر أن هذا بيان الاستقبال بالوجه، و يحتمل أن يكون الاستقبال برفع رأسه حتى يستقبل وجهه القبلة.

الحديث الثاني

: موثق.

و ظاهر هذا الخبر و ما قبله و ما بعده التوجيه بعد الموت، و حملة الأ-كثر على حال الاحتضار و يمكن تعميمه بحيث يشمل الحالتين، و الله يعلم.

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا مَاتَ لِأَحَدِكُمْ مَيِّتٌ فَسَجُّوهُ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ وَكَذَلِكَ إِذَا غُسِّلَ يُحْفَرُ لَهُ مَوْضِعُ الْمُغْتَسَلِ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ فَيَكُونُ مُسْتَقْبَلًا بِبَاطِنِ قَدَمَيْهِ وَوَجْهِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ

بَابُ أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُكْرَهُ عَلَى قَبْضِ رُوحِهِ

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ وَكَانَ خَيْرًا قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْيَقْظَانَ عَمَّا رَأَى الْأَسَدِيَّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَوْ أَنَّ مُؤْمِنًا أَقْسَمَ عَلَى رَبِّهِ أَنْ لَا يَمِيْتُهُ مَا أَمَاتَهُ أَبَدًا وَ لَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَوْ إِذَا حَضَرَ أَجْلُهُ بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ رِيحَيْنِ رِيحًا يُقَالُ لَهَا

الحديث الثالث

: حسن.

قوله عليه السلام: "فسبحوه" قال الشيخ البهائي (ره): كناية عن توجيهه إليها، يقال: قعدت تجاه زيد أى تلقاءه و الظاهر أن المراد بموضع المغتسل الحفرة التى تجتمع فيها ماء الغسل، و المستقبل بالبناء للمفعول بمعنى الاستقبال، و قد دل الحديث على وجوب التوجيه إلى القبلة حال الغسل أيضا و كثير من الأصحاب على استحباب ذلك.

باب أن المؤمن لا يكره على قبض روجه

الحديث الأول

: مجهول.

قوله "أو إذا حضر" التريديد من الراوى و ليس فى بعض النسخ كلمة -أو- فهو بيان لما تقدم. و الريحان تحتلان الحقيقة، و يمكن أن يكونا مجازين عما يعرض له من ألطافه تعالى كتمثل أهله و ما له و أولاده له بحيث يعلم أنها

الْمُنْسِيَّةُ وَ رِيحًا يُقَالُ لَهَا الْمُنْسِيَّةُ فَأَمَّا الْمُنْسِيَّةُ فَإِنَّهَا تُنْسِيهِ أَهْلَهُ وَ مَالَهُ وَ أَمَّا الْمُنْسِيَّةُ فَإِنَّهَا تُسْحِي نَفْسَهُ عَنِ الدُّنْيَا حَتَّى يَخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ سَدِيرِ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلْتُ فِدَاكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ هَلْ يُكْرَهُ الْمُؤْمِنُ عَلَى قَبْضِ رُوحِهِ قَالُوا لَمْ يَكُنْ إِلَّا إِذَا أَتَاهُ مَلَكُ الْمَوْتِ لِقَبْضِ رُوحِهِ جَزَعٌ عِنْدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ لَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ يَا وَلِيَّ اللَّهِ لَا تَجْزَعْ فَوَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ص لَأَنَا أَبْرُّ بِكَ وَ أَشْفَقُ عَلَيْكَ مِنَ الْإِسْمِ رَجِيمٌ لَوْ حَضَرَكَ افْتِيحُ عَيْنِكَ فَانظُرْ قَالَ وَ يُمْتَلُّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ فَاطِمَةُ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ وَ الْأَنْبِيَاءُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ ع فَيُقَالُ لَهُ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ فَاطِمَةُ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ وَ الْأَنْبِيَاءُ ع رُفَقَاؤُكَ قَالَ فَيَفْتَحُ عَيْنَهُ فَيَنْظُرُ فَيُنَادِي رُوحَهُ مُنَادٍ مِنْ قِبَلِ رَبِّ الْعِزَّةِ فَيَقُولُ- يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ إِلَى مُحَمَّدٍ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ- ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً بِالْوَلَايَةِ

لا تنفعه فهي المنسية، و رؤيه النبي و الأئمة صلوات الله عليهم و مكانه من الجنة فهي المسخيه، و في الصحاح: سخت نفسى عن الشىء إذا تركته.

الحديث الثانى

: ضعيف على المشهور.

و قال فى القاموس: السل انتزاعك الشىء و إخراجة فى رفق كالاستلال، انتهى. و التمثل بالأجساد المثاليه لمن مضى منهم صلوات الله عليهم و الإمام الحى - بجسده المقدس بحيث لا يراه غير الميت كما نقل مثل ذلك فى كثير من المعجزات، و الاستشكال - بأنه يتفق فى وقت واحد موت جماعة كثيرة - فلا وجه له، إذ يمكن أن لا يتفق ذلك فى زمان واحد، و على تقدير التسليم زمان الاحتضار ممتد غالباً فيمكن أن يحضروا عندهم جميعاً على التعاقب على أنه يمكن أن يروهم فى مكانهم أو يحضروا بأجساد مثاليه كثيرة فى حياتهم أيضاً، و ما قيل - من أن المراد تمثلهم فى الحس المشترك فيظنون أنهم يرونهم كالبرسم - فلا يخفى ما فيه، و الظاهر أن



ص: ٢٨٦

مَرْضِيَّةٌ بِالتَّوَابِ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي يَعْنِي مُحَمَّدًا وَ أَهْلَ بَيْتِهِ وَ ادْخُلِي جَنَّتِي فَمَا شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ اسْتِلَالِ رُوحِهِ وَ اللُّجُوقِ
بِالْمَنَادِي

بَابُ مَا يُعَايِنُ الْمُؤْمِنُ وَ الْكَافِرُ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَا عُقْبَةُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ الْعِبَادِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَ مَا بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَ بَيْنَ أَنْ يَرَى مَا تَقَرَّرَ بِهِ عَيْنُهُ إِلَّا أَنْ تَبْلُغَ نَفْسُهُ إِلَى هَيْدِهِ ثُمَّ أَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى الْوَرِيدِ ثُمَّ اتَّكَأَ وَ كَانَ مَعِيَ الْمُعَلَّى فَعَمَزَنِي أَنْ أَسْأَلَهُ فَقُلْتُ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ فَإِذَا بَلَغَتْ نَفْسُهُ هَيْدَهُ أَى شَيْءٍ يَرَى فَقُلْتُ لَهُ بَضْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً أَى شَيْءٍ فَقَالَ فِي كُلِّهَا يَرَى وَ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا ثُمَّ جَلَسَ فِي آخِرِهَا فَقَالَ يَا عُقْبَةُ فَقُلْتُ - لَبَيْكَ وَ سِدِّدِكَ فَقَالَ أَيَّتُهَا إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ فَقُلْتُ نَعَمْ يَا

الإيمان الإجمالى بأمثال ذلك أحوط و أولى، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: " و اللجوق بالمنادى " على بناء الفاعل، و يحتمل بناء المفعول أى المنادى له، من محمد و أهل بيته عليهم السلام و الجنة.

باب ما يعاين المؤمن و الكافر

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام " دينى مع دينك " لعل المراد أن دينى إنما يستقيم إذا كان تابعا لدينك و موافقا لما تعتقده فإذا ذهب دينى بسبب عدم علمى بما تعتقده كان ذلك أى الخسران و الهلاك و العذاب الأبدى، فذلك إشارة إلى ما هو المعلوم مما يترتب على من فسدت عقيدته، ثم قال: لا يتيسر لى السؤال عنك كل ساعة، فالفرصة فى تلك الساعة مغتصمة. و فى محاسن البرقى

هكذا " إنما ديني مع دمي فإذا ذهب دمي كان ذلك " فالمراد بالدم الحياه مجازا. أى لا أترك طلب الدين ما دمت حيا،

↑

ص: ٢٨٧

ابن رسول الله إنميا ديني مع دينك فإذا ذهب ديني كان ذلك كيف لي بك يا ابن رسول الله كل ساعية و بكيت فرق لي فقال يراهما والله فقلت بأبي وأمي من هما قال ذلك رسول الله ص وعلى ع يا عقيبه لئن تموت نفس مؤمنة أيدا حتى تراهما قلت فإذا نظر إليهما المؤمن أيزجع إلى الدنيا فقال لا يمضى أمامه إذا نظر إليهما مضى أمامه فقلت له يقولان شيئا قال نعم يدخلان جميعا على المؤمن فيجلس رسول الله ص عند رأسه وعلى ع عند رجليه فيكب عليه رسول الله ص فيقول يا وللي الله أبشر أنا رسول الله إنني خير لك مما تركت من الدنيا ثم ينهض رسول الله ص فيقوم على ع حتى يكب عليه فيقول يا وللي الله أبشر أنا على بن أبي طالب الذي كنت تحبه أميا لما نفعك ثم قال إن هذا في كتاب الله عز وجل قلت أين جعلني الله فداك هذا من كتاب الله قال في يؤنس قول الله عز وجل ها هنا- الذين آمنوا وكانوا يتقون. لهم البشري في الحياه الدنيا وفي الآخرة لا تبدل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم

فإذا ذهب دمي أى مت كان ذلك أى ترك الطلب، أو المعنى أنه إنما يمكنني تحصيل ما دمت حيا، فقوله- فإذا ذهب دمي- استفهام إنكارى أى بعد الموت كيف يمكنني طلب الدين.

قوله تعالى: "هُمُ الْبَشَرِي" * يحتمل أن يكون هذه البشارة من بشرى الدنيا، وأن يكون من بشرى الآخرة. و بشرى الدنيا المنامات الحسنه و أمثالها، و الأول أظهر، و لا ينافي ذلك ما ورد من أن بشرى الدنيا المنامات المبشره، و ما قيل: إنه ما ورد فى الكتاب و السنه من البشارات و المثوبات للصالحين و المؤمنين فإن هذا أحد أفرادها، و إثباته لا ينفي ما عداه و كلمات الله مواعيده، و فسرت فى الأخبار بالأئمة الأطهار عليهم السلام.

↑

ص: ٢٨٨

٢ على بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن خالد بن عمارة عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله ع إذا حيل بينه وبين الكلام أتاه رسول الله ص و من شاء الله فجلس رسول الله ص عن يمينه و الآخر عن يساره فيقول له رسول الله ص أمما ما كنت تزجو فهو ذا أماميك و أمما ما كنت تخاف منه فقد أمنت منه ثم يفتح له باب إلى الجنة فيقول هذا منزلك من الجنة فإن شئت ردذناك إلى الدنيا و لك فيها ذهب و فضة فيقول لا حاجه لي فى الدنيا فعند ذلك يبض لونه و يرشح جبينه و تقلص شفتاه و تنشتر منخراه و تدمع عينه اليسرى فأى هذه العلامات رأيت فاكثف بها فإذا خرجت النفس من الجسد فيعرض عليها كما عرض عليه و هى فى الجسد فتختار الآخرة فتغسله فيمن يغسله و تقلبه فيمن يقلبه فإذا أدرج فى أكفانه و وضع على سيريره خرجت روحه تمشى بين أيدي القوم قدما و تلقاه أرواح المؤمنين يسلمون عليه و يبشرونه بما أعد الله له جل ثناؤه من

الحديث الثانى

: مجهول و فى الصحاح شرح رشحا أى عرق.

قوله عليه السلام: " إلى الجنة " أى جنه الدنيا و يحتمل الآخرة.

قوله عليه السلام: " فاكثف بها " أى فى الشروع فى الأعمال المتعلقة بالاحتضار، و إلا فكثير منها يتخلف عنه الموت، أو فى العلم بأنه قد حضره النبي صلى الله عليه و آله و الأئمة، إن مات بعد ذلك.

قوله عليه السلام: " فيعرض عليها " أى على النفس الجسد، أو الرجوع إلى الدنيا و هو أظهر كما عرض عليه أى على الشخص أو الروح، و التذكير باعتبار الشخص لعدم مباينته عن البدن بعد. و فى القاموس القدم بضمين أمام إمام. و فى النهاية نظر قدما أمامه لم يعرج و لم ينثن.

قوله عليه السلام: " فيغسله " يحتمل أن يكون كناية عن حضورها و اطلاعها، مع أنه يحتمل الحقيقة و رد الروح إلى وركيه لعدم الاحتياج إلى ردهما إلى قدميه

↑↓

ص: ٢٨٩

النَّعِيمَ فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ رُدَّ إِلَيْهِ الرُّوحُ إِلَى وَرِكَيْهِ ثُمَّ يُسْأَلُ عَمَّا يَعْلَمُ فَإِذَا جَاءَ بِمَا يَعْلَمُ فُتِّحَ لَهُ ذَلِكَ الْبَابُ الَّذِي أَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ نُورِهَا وَ ضَوْئِهَا وَ بَرْدِهَا وَ طِيبِ رِيحِهَا قَالَ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فَأَيَّنَ ضَغْطَةُ الْقَبْرِ فَقَالَ هَيْهَاتَ مَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْهَا شَيْءٌ وَ اللَّهُ إِنْ هَذِهِ الْأَرْضُ لَتَفْتَخِرُ عَلَى هَذِهِ فَيَقُولُ وَطِئَ عَلَى ظَهْرِي مُؤْمِنٌ وَ لَمْ يَطَأْ عَلَى ظَهْرِي مُؤْمِنٌ وَ تَقُولُ لَهُ الْأَرْضُ وَ اللَّهُ لَقَدْ كُنْتُ أُحِبُّكَ وَ أَنْتَ تَمْشِي عَلَى ظَهْرِي فَأَمَّا إِذَا وُلِّيتَكَ فَسَتَعْلَمُ مَاذَا أَصْنَعُ بِكَ فَتَفْسُحُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ

و يكفى هذا لجلوسه و السؤال عنه و جوابه. و ربما يقال: إنه كناية عن أن تعلقها تعلق ضعيف و هو تكلف غير محتاج إليه.

قوله عليه السلام: " ثم يسأل عما يعلم " على بناء المعلوم أو المجهول أى ما يجب أن يعلم، و الفتح مد بصره إما فى الموضع الذى يكون فيه الروح فى البرزخ، و نسب إلى القبر لانتقاله منه إليه، أو أنه يراه كذلك كما يرى النائم و الأول أظهر.

قوله عليه السلام: " ما على المؤمنين " لا يخفى أن الجمع بين هذا الخبر و خبر فاطمة بنت أسد لا يخلو من إشكال، و لا يمكن الجمع بحمل هذا على المؤمن الكامل لأنها كانت من أهل البيت و كانت مرضية كاملة كما يظهر من الأخبار، إلا أن يقال:

أنها كانت فى ذلك الزمان فنسخت و ارتفعت رحمة على هذه الأمة، أو يقال: فعل النبى صلى الله عليه و آله ذلك لها لزيادة الاحتياط و الاطمئنان، و خير سعد بن معاذ أشكل من خبرها.

قوله عليه السلام: " وليتك " أى قربت منك من الولى بمعنى القرب أو توليت أمرك.

الحديث الثالث

: موثق. و ابنا سابور أحدهما زكريا كما سيأتى، و الآخر

↑↓

ص: ٢٩٠

يَعْقُوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ حَضَرَ أَحَدَ ابْنَيْ سَابُورَ وَ كَانَ لَهُمَا فَضْلٌ وَ وَرَعٌ وَ إِخْبَاتٌ - فَمَرِضَ أَحَدَهُمَا وَ مَا أَحْسَبُهُ إِلَّا زَكَرِيَّا بْنَ سَابُورَ قَالَ فَحَضَرْتُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ فَبَسَطَ يَدَهُ ثُمَّ قَالَ ابْيَضَّتْ يَدِي يَا عَلِيُّ قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ فَلَمَّا قُمْتُ مِنْ عِنْدِهِ ظَنَنْتُ أَنَّ مُحَمَّدًا يُخْبِرُهُ بِخَبَرِ الرَّجُلِ فَأَتَبَعَنِي بِرَسُولٍ فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي حَضَرْتَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ أَى شَيْءٍ سَمِعْتَهُ يَقُولُ قَالَ قُلْتُ بَسَطَ يَدَهُ ثُمَّ قَالَ ابْيَضَّتْ يَدِي يَا عَلِيُّ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ اللَّهُ رَأَاهُ وَ اللَّهُ رَأَاهُ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مِنْكُمْ وَ اللَّهُ يَقْتِيلُ وَ لَكُمْ وَ اللَّهُ يُغْفِرُ إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَ بَيْنَ أَنْ يَغْتَبِطَ وَ يَرَى السُّرُورَ وَ قُرَّةَ الْعَيْنِ إِلَّا أَنْ تَبْلُغَ نَفْسُهُ هَاهُنَا وَ أَوْمَأَ بِيَدِهِ

إِلَى حَلْقِهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ وَاحْتَضَرَ حَضْرَهُ رَسُولِ اللَّهِ ص وَعَلِيٌّ ع وَجَبْرِئِيلُ وَمَلَكُ الْمَوْتِ ع فَيَدْنُو مِنْهُ عَلِيُّ ع فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا كَانَ يُحِبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَأَجِبْهُ وَ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ص يَا جَبْرِئِيلُ إِنَّ يَحْيَى كَمَا سَيَأْتِي فِي خَيْرٍ آخَرَ وَسَيَأْتِي مَدْحَهُ فِي الرُّوضَةِ بِسَطَامٍ أَوْ زِيَادٍ أَوْ حَفْصِ قَالَ النُّجَاشِيُّ: بِسَطَامُ بْنُ سَابُورِ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ سَابُورِ الْوَاسِطِيُّ مَوْلَى ثِقَةٍ، وَإِخْوَتُهُ زَكْرِيَا وَ زِيَادٌ وَ حَفْصٌ ثِقَاتٌ كُلُّهُمْ رَوَوْا عَنِ الصَّادِقِ، وَ الْكَاطِمِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. قَوْلُهُ فَاتَّبَعَنِي الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ، أَوْ بِالْإِعْجَازِ وَ هُوَ أَظْهَرَ. وَ فِي الْقَامُوسِ "أَخْبَتُ" خَشَعٌ وَ تَوَاضَعٌ.

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: "إن يغتبط" أى يصير مغبوطا محسودا، أى يصير بحيث لو علم حاله لأمله و رجاه و اغتبطه، و هو كناية عن حسن حاله. قال فى القاموس: الغبطة بالكسر حسن الحال و المسرة و قد اغتبط.



ص: ٢٩١

هَذَا كَانَ يُحِبُّ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِهِ فَأَجِبْهُ وَ يَقُولُ جَبْرِئِيلُ لِمَلَكِ الْمَوْتِ إِنَّ هَذَا كَانَ يُحِبُّ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِهِ فَأَجِبْهُ وَ ارْزُقْ بِهِ فَيَدْنُو مِنْهُ مَلَكُ الْمَوْتِ فَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَخَذْتَ فَكَاكَ رَقِيَّتِكَ أَخَذْتَ أَمَانَ بَرَاءَتِكَ تَمَسَّكَتْ بِالْعِصْمَةِ الْكُبْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا قَالَ فَيُوقِّفُهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَيَقُولُ نَعَمْ فَيَقُولُ وَ مَا ذَلِكَ فَيَقُولُ وَلَايَةُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ع فَيَقُولُ صَدَقْتَ أَمَّا الَّذِي كُنْتَ تَحْذِرُهُ فَقَدْ آمَنَكَ اللَّهُ مِنْهُ وَ أَمَّا الَّذِي كُنْتَ تَرْجُوهُ فَقَدْ أَدْرَكْتَهُ أَبَشَرٌ بِالسَّلْفِ الصَّالِحِ مُرَافِقَهُ رَسُولِ اللَّهِ ص وَعَلِيٌّ وَ فَاطِمَةُ ع ثُمَّ يَسْأَلُ نَفْسَهُ سَلَامًا رَفِيقًا ثُمَّ يَنْزِلُ بِكَفَنِهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَ حَنُوطِهِ مِنَ الْجَنَّةِ بِمِسْكِ أَذْفَرٍ فَيَكْفِنُ بِذَلِكَ الْكَفَنِ وَ يُحَنِّطُ بِذَلِكَ الْحَنُوطِ ثُمَّ يُكْسِي حُلَّةً صَفْرَاءَ مِنْ حُلَلِ الْجَنَّةِ فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ فَتُفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ رَوْحِهَا وَ رِيحَانِهَا ثُمَّ يُنْفَسِحُ لَهُ عَنْ أَمَامِهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ وَ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ يُقَالُ لَهُ نَمِ نَوْمَةَ الْعُرُوسِ عَلَى فِرَاشِهَا أَبَشَرٌ بِرُوحٍ وَ رِيحَانٍ وَ جَنَّةٍ نَعِيمٍ وَ رَبِّ غَيْرِ غَضْبَانَ ثُمَّ يَزُورُ آلَ مُحَمَّدٍ فِي جَنَّاتِ رَضْوَى فَيَأْكُلُ مَعَهُمْ مِنْ طَعَامِهِمْ وَ يَشْرَبُ مِنْ شَرَابِهِمْ وَ يَتَحَدَّثُ مَعَهُمْ فِي

قوله عليه السلام: "أخذت" استفهام و "فكالك الرقبة" إشارة إلى قوله تعالى (فك رقبة) و فسر فى أخبار كثيرة بالولاية إذ بها تفك الرقاب من النار و "أمان براءتك" أى ما يصير سببا للأمان و البراءة من النار. و قوله "فى الحياة الدنيا" متعلق بالأفعال الثلاثة على التنازع.

قوله عليه السلام: "أبشر بالسلف" أى مرافقه السلف الصالح النبى و الأئمة فقله "مرافقه" بدل أو عطف بيان للسلف الصالح، و يمكن أن يقرأ مرافقه بالتونين ليكون تميزا و رسول الله مجرورا لكونه بدلا أو عطف بيان للسلف، و عدم رؤيتنا للكفن و الحنوط كعدم رؤية الملائكة و الجن لكونهم أجساما لطيفة يراهم بعض و لا يراهم بعض، و ربما يرتكب فيه التجوز و "رضوى" اسم الموضع الذى فيه جنة الدنيا، و فى القاموس: رضوى كسكرى جبل بالمدينة و موضع.



ص: ٢٩٢

مَجَالِسِهِمْ حَتَّى يَقُومَ قَائِمُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَإِذَا قَامَ قَائِمُنَا بَعَثَهُمُ اللَّهُ فَأَقْبَلُوا مَعَهُ يُلْبُونَ زُمْرًا زُمْرًا فَعِنْدَ ذَلِكَ يَزْتَابُ الْمُبْطِلُونَ وَ يَضْمَحِلُّ الْمُحِلُونَ وَ قَلِيلٌ مِمَّا يَكُونُونَ هَلَكْتَ الْمَحَاضِيرُ وَ نَحْنُ الْمُقَرَّبُونَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِعَلِيٍّ ع أَنْتَ أَخِي وَ مِعَادَا مَا

بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَادَى السَّلَامِ قَالَ وَإِذَا اخْتَضَرَ الْكَافِرُ حَضْرَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَ وَ عَلِيٌّ عَ وَ جَبْرِئِيلُ عَ وَ مَلَكَ الْمَوْتِ عَ فَيَدْنُو مِنْهُ عَلِيٌّ عَ فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا كَانَ يُبَغِضُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَأُبْغِضُهُ وَ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَ يَا جَبْرِئِيلُ إِنَّ هَذَا كَانَ يُبَغِضُ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِهِ فَأُبْغِضُهُ فَيَقُولُ جَبْرِئِيلُ يَا مَلَكَ الْمَوْتِ إِنَّ هَذَا كَانَ يُبَغِضُ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِهِ فَأُبْغِضُهُ وَ اغْنُفْ عَلَيْهِ فَيَدْنُو مِنْهُ مَلَكَ الْمَوْتِ فَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَخَذْتَ فَكَأَكَّ رِهَانِكَ أَخَذْتَ أَمَانَ بَرَاءَتِكَ تَمَسَّكَتْ بِالْعِصْمَةِ الْكُبْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ لَا فَيَقُولُ أَتَيْتُ يَا عَبْدَ اللَّهِ بِسَخَطِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ عَذَابِهِ وَ النَّارِ أَمَّا الَّذِي كُنْتَ تَحَذَرُهُ فَقَدْ نَزَلَ بِكَ ثُمَّ

قوله عليه السلام: " يلبون " من التلبية إجابة له عليه السلام أو للرب تعالى، و في القاموس الزمرة بالضم الفوج و الجماعة، و قال: رجل مزمر منتهك للحرام، أو لا يرى للشهر الحرام حرمة، و قال: الحضر بالضم ارتفاع الفرس في عدوه كالإحضار، و الفرس محضر لا محضارا و لغته و قال في الصحاح فرس محضير أى كثير العدو، و لعل المراد ذم الاستعجال في طلب الفرج بقيام القائم عليه السلام و الاعتراض على التأخير، أى هلك المستعجلون، و ربما يقرأ بالصاد من حصر النفس و ضيق الصدر كما قال تعالى (حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ) و نجا المقربون بفتح الراء فإنهم أهل التسليم و الانقياد لا يعترضون على الله تعالى فيما يقضى عليهم أو بكسر الراء أى الذين يقولون الفرج قريب و لا يستبطئونه.

قوله عليه السلام: " و ميعاد " ظاهر أن النبي صلى الله عليه و آله يرجع أيضا في الرجعة، كما تدل عليه أخبار آخر و " وادى السلام " النجف. و يحتمل أن يكون تلاحق الأرواح

↑

ص: ٢٩٣

سَيَلُّ نَفْسَهُ سَيْلًا عَنيفًا ثُمَّ يُوَكَّلُ بِرُوحِهِ ثَلَاثِمِائَةَ شَيْطَانٍ كُلُّهُمْ يَبْرُقُ فِي وَجْهِهِ وَ يَتَيَأَذَى بِرُوحِهِ فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ فُتِحَ لَهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ النَّارِ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ فَيْحِهَا وَ لَهَبِهَا

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ مَيْسَمٍ عَنْ عَبَّادَةَ الْأَسَدِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا عَ يَقُولُ وَ اللَّهُ لَا يُبْغِضُنِي عَبْدٌ أَبَدًا يَمُوتُ عَلَى بُغْضِي إِلَّا رَأَى عِنْدَ مَوْتِهِ حَيْثُ يَكْرَهُ وَ لَا يُحِبُّنِي عَبْدٌ أَبَدًا فَيَمُوتُ عَلَى حُبِّي إِلَّا رَأَى عِنْدَ مَوْتِهِ حَيْثُ يُحِبُّ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَ نَعَمْ وَ رَسُولُ اللَّهِ صَ بِالْيَمِينِ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَابُورٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ يَقُولُ فِي الْمَيِّتِ تَدْمَعُ عَيْنُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ فَقَالَ ذَلِكَ عِنْدَ مُعَابِنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَ فَيَرَى مَا يَسْرُهُ ثُمَّ قَالَ أَمَا تَرَى الرَّجُلَ يَرَى مَا يَسْرُهُ وَ مَا يُحِبُّ فَتَدْمَعُ عَيْنُهُ لِذَلِكَ وَ يَضْحَكُ

٧ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِنَّ النَّفْسَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الْحَلْقِ أَتَاهُ مَلَكَ فَقَالَ لَهُ يَا هَذَا أَوْ يَا فَلَانَ أَمَّا مَا

هناك بعد مفارقة الأبدان فإنه ورد في الأخبار أن هناك مجتمعهم، و الأول أظهر، و قال في النهاية: القيح سطوة الحر فورانه و يقال بالواو، و في القاموس: اللهب اشتعال النار إذا خلص من الدخان.

الحديث الخامس

: مجهول.

: حسن .

الحديث السابع

: مرسل، مختلف فيه .



ص: ٢٩٤

كُنْتُ تَرْجُو فَأَيْسَ مِنْهُ وَهُوَ الرُّجُوعُ إِلَى الدُّنْيَا وَ أَمَا مَا كُنْتُ تَخَافُ فَقَدْ أَمِنْتَ مِنْهُ

٨ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ عَقْبِيَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا وَقَعَتْ نَفْسُهُ فِي صِدْرِهِ يَرَى قُلْتَ جُعِلَتْ فِدَاكَ وَ مَا يَرَى قَالَ يَرَى رَسُولَ اللَّهِ ص فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ أَنَا رَسُولُ اللَّهِ أَبَشِرْ ثُمَّ يَرَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ع فَيَقُولُ أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الَّذِي كُنْتُ تُحِبُّهُ تُحِبُّ أَنْ أَنْفَعَكَ الْيَوْمَ قَالَ قُلْتَ لَهُ أَيْ يَكُونُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَرَى هَذَا ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا قَالَ قَالَ لَا إِذَا رَأَى هَذَا أَبَدًا مَيَاتٍ وَ أَعْظَمَ ذَلِكَ قَالَ وَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - الَّذِينَ آمَنُوا وَ كَانُوا يَتَّقُونَ. لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ فِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ

٩ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ كَانَ خَطَابُ الْجُهَنِيِّ خَلِيطًا لَنَا وَ كَانَ شَدِيدَ النَّصَبِ لِأَلِ مُحَمَّدٍ ع وَ كَانَ يَصُدِّحُ حَبَّ نَجْدَةَ الْحُرُورِيَّةَ قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ أَعُوذُهُ لِلْخُلْطَةِ وَ التَّقِيَّةِ فَإِذَا هُوَ مُغَمِّي عَلَيْهِ فِي حَدِّ الْمَوْتِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ مَا لِي وَ لَكَ يَا عَلِيُّ

و المراد بالنفس نفس المؤمن أو مطلقا فالمراد بقوله: "و أما ما تخاف" أي من أمور الدنيا فلا ينافي خوف الكافر من عذاب الآخرة، فيكون الغرض بأسه من الدنيا بالكلية.

الحديث الثامن

: مرسل كالحسن .

قوله عليه السلام: "أبدا" أي هذا دائما لازم للموت.

قوله "و أعظم ذلك" يحتمل أن يكون هذا كلامه عليه السلام، و المراد أن الميت يعد ذلك أمرا عظيما، أو من كلام الراوي و المراد أنه عليه السلام أعظم كلامي و استغرب ما قلت له من جواز الرجوع إلى الدنيا بعد رؤية ذلك، و هو أظهر.

الحديث التاسع

: ضعيف على المشهور .



ص: ٢٩٥

فَأَخْبَرْتُ بِذَلِكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع رَأَهُ وَ رَبُّ الْكَعْبَةِ رَأَهُ وَ رَبُّ الْكَعْبَةِ

١٠ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَاضٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

يَقُولُ إِذَا بَلَغَتْ نَفْسُ أَحَدِكُمْ هَيْدَهُ قِيلَ لَهُ أَمَا مَا كُنْتَ تَحِيدُ مِنْ هَمِّ الدُّنْيَا وَحُزْنِهَا فَقَدْ أَمِنْتَ مِنْهُ وَ يُقَالُ لَهُ - رَسُولُ اللَّهِ ص وَ عَلِيٌّ ع وَ فَاطِمَةُ ع أَمَامَكَ

١١ عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ إِنَّ آيَةَ الْمُؤْمِنِ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ يَبْيَاضُ وَجْهُهُ أَشَدَّ مِنْ بَيَاضِ لَوْنِهِ وَ يَرَشُحُ جَبِينُهُ وَ يَسِيلُ مِنْ عَيْنَيْهِ كَهَيْئَةِ الدُّمُوعِ فَيَكُونُ ذَلِكَ خُرُوجَ نَفْسِهِ وَ إِنَّ الْكَافِرَ تَخْرُجُ نَفْسُهُ سَلًا مِنْ شِدْقِهِ كَزَيْدِ الْبَعِيرِ أَوْ كَمَا تَخْرُجُ نَفْسُ الْبَعِيرِ

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ جَمِيعًا عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَ مَنْ أَبْغَضَ لِقَاءَ اللَّهِ أَبْغَضَ اللَّهُ لِقَاءَهُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَوَ اللَّهُ إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ فَقَالَ لَيْسَ ذَلِكَ حَيْثُ تَذْهَبُ إِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدَ الْمُعَايَنَةِ إِذَا رَأَى مَا يُحِبُّ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ

الحديث العاشر

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: "إمامك" أى ستلحق بهم، أو انظر إليهم.

الحديث الحادى عشر

: ضعيف على المشهور.

و قال فى الصحاح، الشدق جانب الفم، يقال نفخ فى شذقيه، و قال الزبد زبد الماء و البعير و الفضة و غيرها و زبد شذق فلان و تزبد بمعنى.

الحديث الثانى عشر

: ضعيف.



ص: ٢٩٦

وَ اللَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ لِقَاءَهُ وَ هُوَ يُحِبُّ لِقَاءَ اللَّهِ حِينَئِذٍ وَ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنْ لِقَاءِ اللَّهِ وَ اللَّهُ يُبْغِضُ لِقَاءَهُ ١٣ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْمُسَيْتَهْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ مِنْ بَعْضِ شِيعَتِكَ وَ مَوَالِيكَ يَرْوِيهِ عَنْ أَبِيكَ قَالَ وَ مَا هُوَ قُلْتُ زَعَمُوا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ أَغْبَطُ مَا يَكُونُ امْرُؤًا بَمَا نَحْنُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتِ النَّفْسُ فِي هَيْدِهِ فَقَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَتَاهُ نَبِيُّ اللَّهِ وَ أَتَاهُ عَلِيٌّ وَ أَتَاهُ مَلَكُ الْمَوْتِ ع فَيَقُولُ ذَلِكَ الْمَلِكُ لِعَلِيٍّ ع يَا عَلِيُّ إِنَّ فَلَانًا كَانَ مَوْلِيًا لِمَكَ وَ لِأَهْلِ بَيْتِكَ فَيَقُولُ نَعَمْ كَانَ يَتَوَلَّانا وَ يَتَبَرَّأُ مِنْ عِدْوَانَا فَيَقُولُ ذَلِكَ نَبِيُّ اللَّهِ لِحَبْرَائِيلَ فَيَرْفَعُ ذَلِكَ حَبْرَائِيلَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ جَارُودِ بْنِ الْمُنْذِرِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا بَلَغَتْ نَفْسُ أَحَدِكُمْ هَيْدَهُ وَ أَوْ مَأْ بِيَدِهِ إِلَى حَلْقِهِ قَرَّتْ عَيْنُهُ

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ

الحديث الثالث عشر

: مجهول.

قوله عليه السلام " ذلك الملك " أى ملك الموت.

قوله عليه السلام: " فيرفع ذلك " أى هذا الكلام أو روح المؤمن.

الحديث الرابع عشر

: صحيح.

الحديث الخامس عشر

: موثق.

قوله عز و جل (فَلَوْ لَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ)

أى النفس (وَ أَنْتُمْ حِينَمَا تَنْظُرُونَ) حالكم و الخطاب لمن حول المحتضر، و الواو للحال (وَ نَحْنُ أَقْرَبُ) أى أعلم (إِلَيْهِ) أى المحتضر (مِنْكُمْ) عبر عن العلم بالقرب الذى هو أقوى سبب

↓

ص: ٢٩٧

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَلَوْ لَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ إِلَى قَوْلِهِ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَقَالَ إِنَّهَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ثُمَّ أَرَى مَنْزِلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ فَيَقُولُ رُدُّونِي إِلَى الدُّنْيَا حَتَّى أُخْبِرَ أَهْلِي بِمَا أَرَى فَيَقَالُ لَهُ لَيْسَ إِلَيْ ذَلِكَ سَبِيلٌ

١٦ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ إِذَا رَأَيْتَ الْمَيِّتَ قَدْ شَخَّصَ بَبَصِيرِهِ وَ سَأَلَتْ عَيْنُهُ الْيُسْرَى وَ رَشَحَ جَبِينَهُ وَ تَقَلَّصَتْ شَفَتَاهُ وَ انْتَشَرَتْ مَنْحَرَاهُ فَأَيُّ شَيْءٍ رَأَيْتَ مِنْ ذَلِكَ فَحَسْبُكَ بِهَا وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى وَ إِذَا ضَحِكَ أَيْضاً فَهُوَ مِنَ الدَّلَالَةِ قَالَ وَ إِذَا رَأَيْتَهُ قَدْ

الاطلاع (وَ لَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ) أى لا تدركون كنه ما يجرى عليه (فَلَوْ لَا إِنَّ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ) أى مجزيين يوم القيمة أو مملوكين مقهورين، من دانه إذا أذله و استعبده و أصل التركيب للذل و الانقياد (تَرْجِعُونَهَا) ترجعون النفس إلى مقرها و هو عامل الظرف و المحضض عليه بلولا الأولى، و الثانية تكرير للتوكيد و هى بما فى حيزه دليل جواب الشرط و المعنى إن كنتم غير مملوكين مجزيين كما دل عليه جحدكم أفعال الله و تكذيبكم بآياته (إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) فى تعطيلكم فلو لا ترجعون الأرواح إلى الأبدان بعد بلوغها الحلقوم.

الحديث السادس عشر

: ضعيف على المشهور.

و قال فى النهايه: شخوص البصر ارتفاع الأجنان إلى فوق و تحديد النظر و انزاعاجه.

قوله عليه السلام: "قد خمص" و فى بعض النسخ غمض، قال فى القاموس: خمص الجرح و الخمص سكن ورمه، و خمص البطن مثلثة الميم خلا، و قال: الغامض المطمئن من الأرض و قد غمض المكان غموضا و ككرم، و على التقديرين المراد ظهور الضعف فى الوجه و انخسافه، و فى بعض النسخ حمض بالحاء المهملة و الضاد المعجمة، و حموضه الوجه عبوسه، و لعله أظهر.

↑↓

ص: ٢٩٨

خَمَصَ وَجْهَهُ وَ سَأَلَتْ عَيْنُهُ الْيُمْنَى فَاعْلَمَ أَنَّهُ

بَابُ إِخْرَاجِ رُوحِ الْمُؤْمِنِ وَ الْكَافِرِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ إِدْرِيسَ الْقُمِّيِّ قَالَ سَجَعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَأْمُرُ مَلَكَ الْمَوْتِ فَيُرَدُّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ لِيَهْوَنَ عَلَيْهِ وَ يُخْرِجَهَا مِنْ أَحْسَنِ وَجْهَيْهَا فَيَقُولُ النَّاسُ لَقَدْ شَدَّدَ عَلَى فُلَانٍ الْمَوْتَ وَ ذَلِكَ تَهْوِينٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَيْهِ وَ قَالَ يُضَيَّرُ عَنْهُ إِذَا كَانَ مِمَّنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَوْ مِمَّنْ أَبْغَضَ اللَّهُ أَمْرَهُ أَنْ يَجْذِبَ الْجَذْبَةَ الَّتِي بَلَعْتُمْ بِمِثْلِ السَّفُودِ - مِنَ الصُّوفِ الْمَبْلُولِ فَيَقُولُ النَّاسُ لَقَدْ هَوَّنَ اللَّهُ عَلَى فُلَانٍ الْمَوْتَ
قوله عليه السلام: "فاعلم أنه" أى من أهل النار، أو أنه مات.

باب إخراج روح المؤمن و الكافر

الحديث الأول

: حسن.

قوله عليه السلام: "يأمر ملك الموت" قيل المراد أنه يأمر بأن يريه منزله من الجنة ثم يرد عليه روحه ليرضى بالموت لذلك زمان نزع فيه نزع الناس أنه شدد عليه. و الكافر يصرف عنه أى هذا الرد. و أقول الأظهر أن يقال: المراد أنه يرد عليه روحه مرة بعد أخرى و ينزع عنه ليخفف بذلك سيئاته و لا يعلم الناس أنه سبب للتخفيف و الكافر بخلاف ذلك، و ما قيل: - من أن قوله "يصرف عنه" جملة دعائية من كلام الراوى أن يصرف عنه السوء - فلا يخفى ما فيه، و قيل: يصرف عنه جملة استينافية مؤكدة لقوله "و ذلك تهوين من الله" أى يصرف الله السوء عن المؤمن، و يحتمل أن يكون المراد أنه يرد الروح إلى جسده بعد قرب النزع مرة بعد أخرى لئلا يشق عليه مفارقة الدنيا دفعه فيهون عليه، و الكافر يصرف عنه ذلك و الله يعلم. و قال فى الصحاح: السفود بالشديد الحديدة التى يشوى بها اللحم.

↑↓

ص: ٢٩٩

٢ عَنْهُ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَقْدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ع عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَ هُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ فَقَالَ يَا مَلَكَ الْمَوْتِ ارْفُقْ بِصَاحِبِي فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ فَقَالَ أَبَشَرٌ يَا مُحَمَّدُ فَإِنِّي بِكُلِّ مُؤْمِنٍ رَفِيقٌ وَ اعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ أَنِّي أَقْبِضُ رُوحَ ابْنِ آدَمَ فَيَجْزَعُ أَهْلُهُ فَاقْضُومُ فِي نَاحِيَتِهِ مِنْ دَارِهِمْ فَاقْضُومُ مَا هَذَا الْجَزَعُ فَوَ اللَّهُ مَا تَعَجَّلْنَا قَبْلَ أَجَلِهِ وَ مَا كَانَ لَنَا فِي قَبْضِهِ مِنْ ذَنْبٍ فَإِن تَحْتَسِبُوا وَ تَصْهَبُوا تَوَجَّرُوا وَ إِن تَجَزَّعُوا تَأْتَمُوا وَ تَوَزَّرُوا وَ اعْلَمُوا أَنَّ لَنَا فِيكُمْ عَوْدَةً ثُمَّ عَوْدَةً فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ إِنَّهُ لَيْسَ فِي شَرْفِهَا وَ لَهَا فِي غَرْبِهَا أَهْلٌ بَيْتِ مَيْدَرٍ وَ لَهَا وَ بَرٍ إِلَّا وَ أَنَا أَتَصِفُ فَنُحْمُهُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ وَ لَنَا أَعْلَمُ بِصَيْغِيرِهِمْ وَ كَبِيرِهِمْ مِنْهُمْ

بأنفسِهِمْ وَ لَوْ أَرَدْتُ قَبْضَ رُوحِ بَعُوضَةٍ مِثْلَ قَدْرَتِ عَلَيَّ حَتَّى يَأْمُرَنِي رَبِّي بِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّمَا يَتَّصِفُ فَنَحْمُهُمْ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يُوَاطِبُ عَلَيْهَا عِنْدَ مَوَاقِيتِهَا لَقَنَهُ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ص وَ نَحَى عَنْهُ مَلَكُ الْمَوْتِ إِبْلِيسَ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْمُفْضَلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ خَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَ كَانَتْ

الحديث الثاني

: مرسل.

قوله " و لا- وبر " أى سكان الخيام من الوبر و الشعر، و قال الشيخ البهائي (ره) لعل المراد بتصفح ملك الموت أنه ينظر إلى صفحات وجوههم نظر المترقب لحلول آجالهم، و المنتظر لأمر الله سبحانه فيهم. قوله عليه السلام: " روح بعوضة " قيل هذا يدل على أن قبض روح الحيوانات أيضا مفوض إليه عليه السلام و فيه نظر، فتأمل. قوله عليه السلام: " لقنه " أى عند الموت.

الحديث الثالث

: ضعيف.



ص: ٣٠٠

لَهُ حَالِمَةٌ حَسَنَةٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ص فَخَضَرَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ فَنَظَرَ إِلَى مَلَكِ الْمَوْتِ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص ارْفُقْ بِصَاحِبِي فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ فَقَالَ لَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ يَا مُحَمَّدُ طِبَّ نَفْسًا وَ قَرَّ عَيْنًا فَإِنِّي بِكُلِّ مُؤْمِنٍ رَفِيقٌ شَفِيقٌ وَ اعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ إِنِّي لَأَخْضَرُ ابْنَ آدَمَ عِنْدَ قَبْضِ رُوحِهِ فَإِذَا قَبِضْتُهُ صِرَخَ صَارِخٍ مِنْ أَهْلِهِ عِنْدَ ذَلِكَ فَاتَّخَى فِي جَانِبِ الدَّارِ وَ مَعِيَ رُوحُهُ فَأَقُولُ لَهُمْ وَ اللَّهُ مَا ظَلَمْنَاهُ وَ لَا سَبَقْنَا بِهِ أَجَلَهُ وَ لَا اسْتَعْجَلْنَا بِهِ قَدْرَهُ وَ مَا كَانَ لَنَا فِي قَبْضِ رُوحِهِ مِنْ ذَنْبٍ فَإِنْ تَرَضَوْا بِمَا صَنَعَ اللَّهُ بِهِ وَ تَصَبَّرُوا تُوجِرُوا وَ تُحَمِّدُوا وَ إِنْ تَجَزَعُوا وَ تَسِيحَطُوا تَأْتُمُوا وَ تُوزَرُوا وَ مَا لَكُمْ عِنْدَنَا مِنْ عُتْبَى وَ إِنْ لَنَا عِنْدَكُمْ أَيْضًا لَبَقِيَّةٌ وَ عَوْدَةٌ فَالْحَذَرَ الْحَذَرَ فَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتِ مَدْرٍ وَ لَا شَعْرٍ فِي بَرٍّ وَ لَا بَحْرٍ إِلَّا وَ أَنَا أَتَصَفِّحُهُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ عِنْدَ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ حَتَّى لَأَنَا أَعْلَمُ مِنْهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ وَ لَوْ أَنِّي يَا مُحَمَّدُ أَرَدْتُ قَبْضَ نَفْسِ بَعُوضَةٍ مَا قَدَرْتُ عَلَى قَبْضِهَا حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ هُوَ الْأَمْرَ بِقَبْضِهَا وَ إِنِّي لَمُلَقَّنُ الْمُؤْمِنَ عِنْدَ مَوْتِهِ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ص

و فى القاموس: عينه تفر بالكسر و الفتح قره و يضم و قرورا بردت و انقطع بكاؤها أو رأت ما كانت متشوقة إليه.

قوله عليه السلام: " و معى روحه " لا- يخفى أن كثيرا من هذه الأخبار يدل ظاهرا على تجسم الروح، و باب التأويل واسع لمن أراد.

قوله عليه السلام: " من عتب " و فى بعض النسخ من عتبي، قال فى النهاية: عتبه يعتبه عتبا و عتب عليه يعتب و يعتب معتبا، الاسم المعتب بالفتح و الكسر من الموجدة و الغضب و استعتب طلب أن يرضى عنه، و منه الحديث " و لا بعد الموت من مستعتب " أى ليس بعد الموت من استرضاء و العتبي الرجوع عن الذنب و الإساءة، انتهى، و لعل المعنى إذا فعلتم ذلك و متم عليه فلا ينفعكم

الاستعتاب و الاسترضاء، أو ليس لكم علينا من عتاب، أو ليس لكم أن تطلبوا منا إرجاع ميتكم إلى الدنيا. و الثاني إنما هو على النسخة الأولى.

↓

ص: ٣٠١

بَابُ تَعْجِيلِ الدَّفْنِ

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَا مَعْشَرَ النَّاسِ لَمَّا أُلْفِينَ رَجُلًا مَاتَ لَهُ مَيِّتٌ فَانْتَظَرِ بِهِ الصُّبْحَ وَ لَا رَجُلًا مَاتَ لَهُ مَيِّتٌ نَهَارًا فَانْتَظَرِ بِهِ اللَّيْلَ لَا تَنْتَظِرُوا بِمَوْتَاكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَ لَا غُرُوبَهَا عَجِّلُوا بِهِمْ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ فَقَالَ النَّاسُ وَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُيَسَّرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ أَوَّلَ النَّهَارِ فَلَا يَقِيلُ إِلَّا فِي قَبْرِهِ

باب تعجيل الدفن

الحديث الأول

: ضعيف.

قوله عليه السلام: "لا ألقين" و في بعض النسخ لا ألقين أى لا أجدن و على النسختين يحتمل الإخبار و الإنشاء.

قوله عليه السلام: "لا تنتظروا بموتاكم" أى لا تؤخروا تجهيزهم لكرهه الصلاة فى هذه الأوقات، أو غير ذلك.

قوله عليه السلام: "فرحمك الله" أى استجيب دعاؤنا فرحمك الله، و الظاهر أنه كان فى بعض النسخ بدل- يرحمك الله- فجمع بينهما بقرينه أنه ليس فى بعضها- فرحمك الله.

الحديث الثانى

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: "فلا يقيل" من القيلولة قال فى القاموس: قال قيلا و قائله و قيلولة و مقيلا و تقيل نام فيه فهو قائل

↓

ص: ٣٠٢

بَابُ نَادِرٍ

١ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ وَ يَتْرُكُ وَحْدَهُ إِلَّا لَعَبَ بِهِ الشَّيْطَانُ فِي جَوْفِهِ

بَابُ الْحَائِضِ تُمَرِّضُ الْمَرِيضَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع الْمَرْأَةُ تَقْعِدُ عِنْدَ رَأْسِ الْمَرِيضِ وَ هِيَ حَائِضٌ فِي حِدِّ الْمَوْتِ فَقَالَ لَا بَأْسَ أَنْ تُمَرِّضَهُ فَإِذَا خَافُوا عَلَيْهِ وَ قَرَّبَ ذَلِكَ فَلْتَسَّخْ عَنْهُ وَ عَنْ قُرْبِهِ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى بِذَلِكَ

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

و كان المراد بلعب الشيطان إرسال الحيوانات و الديدان إلى جوفه، و يحتمل أن يكون المراد بقوله " يموت حال الاحتضار " أى يلعب الشيطان فى خاطره بإلقاء الوسوس و التشيكيات.

باب الحائض تمرض المريض

الحديث الأول

: موثق أو حسن.

و قوله: " و هى حائض " حال عن ضمير الفاعل فى تفعد و فى حد الموت عن المريض. و قال الجوهرى: يقال مرضته تمرضا إذا قمت عليه فى مرضه، انتهى.

و الأمر بالتنحي محمول على الاستحباب على المشهور.



ص: ٣٠٣

بَابُ غُسْلِ الْمَيِّتِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ غُسْلَ الْمَيِّتِ فَاجْعَلْ بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُ ثُوبًا يَسْتُرُ عَنْكَ عَوْرَتَهُ إِذَا قَمِيصٌ وَ إِذَا غَيْرُهُ ثُمَّ تَبَدَّلْ بِكَفَّيْهِ وَ رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِالسُّدْرِ ثُمَّ سَائِرِ جَسَدِهِ وَ ابْدَأْ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَغْسِلَ فَرَجَهُ فَخُذْ خِرْقَةً نَظِيفَةً فَلَفِّهَا عَلَى يَدِكَ الْيُسْرَى ثُمَّ ادْخُلْ يَدَكَ مِنْ تَحْتِ الثُّوبِ الَّذِي عَلَى فَرْجِ الْمَيِّتِ فَاعْسِلْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرَى عَوْرَتَهُ فَإِذَا فَرَّغْتَ مِنْ غَسْلِهِ بِالسُّدْرِ فَاعْسِلْهُ مَرَّةً أُخْرَى بِمَاءٍ وَ كَافُورٍ وَ شَيْءٍ مِنْ حَنُوطِهِ ثُمَّ اغْسِلْهُ بِمَاءٍ بَحْتِ غَسْلِهِ أُخْرَى حَتَّى إِذَا فَرَّغْتَ مِنْ ثَلَاثِ جَعَلْتَهُ فِي ثُوبٍ ثُمَّ جَفَّفْتَهُ

باب غسل الميت

الحديث الأول

: حسن.

و يدل على لزوم ستر عورة الميت، و استحباب غسل يدي الميت إلى الزندين قبل الغسل، و الظاهر أن غسل الرأس هنا من الغسل لا من مقدماته، و كذا غسل الفرج.

قوله عليه السلام: " فلفها " قال فى الجبل المتين: (ما تضمنه من لف الغاسل خرقة على يده مما لا خلاف فى رجحانه عند غسل فرج الميت، قال شيخنا فى الذكري:

و هل يجب؟ يحتمل ذلك لأن المس كالنظر بل أقوى، و من ثم نشر حرمة المصاهرة دون النظر أما باقى بدنه فلا تجب الخرقة قطعاً و هل يستحب، كلام الصادق عليه السلام يشعر به) قوله عليه السلام: " و بشيء من حنوطه " لعل المراد بالحنوط هنا

الذريرة، قال في القاموس: الحنوط كصبور وكتاب كل طيب يخلط للميت.

↑↓

ص: ٣٠٤

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ فَقَالَ اغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَ سِدْرٍ ثُمَّ اغْسِلْهُ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ غَسْلَهُ أُخْرَى بِمَاءٍ وَ كَافُورٍ وَ ذَرِيرَةَ إِنْ كَانَتْ وَ اغْسِلْهُ الثَّلَاثَةَ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ قُلْتُ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ لِجَسَدِهِ كَلِّهِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ يَكُونُ عَلَيْهِ ثَوْبٌ إِذَا غُسِّلَ قَالَ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ فَغَسِّلْهُ مِنْ تَحْتِهِ

الحديث الثاني

: صحيح.

قوله عليه السلام " بماء و سدر " استفيد منه اشتراط بقاء ماء كل من الخليطين على الإطلاق كما هو مقتضى إطلاق لفظ الماء و استدلال العلامة على ذلك بأن الغرض هو التطهير و المضاف غير مطهر، و قال الشهيد (ره): إن المفيد (ره) قدر السدر برطل و نحوه، و ابن البراج برطل و نصف و اتفق الأصحاب على ترغيته و هما يوهمان الإضافة و يكون المطهر هو القراح، و الغرض من الأولين التنظيف و حفظ البدن من الهوام بالكافور لأن رائحته تردها، انتهى. و ما تضمنه من إضافة الذريرة إلى الكافور محمول على الاستحباب، و لعل في قوله عليه السلام: " إن كانت " نوع إشعار بعدم تحتمها، و المراد من القراح بالفتح الماء الخالي عن الخليطين لا عن كل شيء حتى الطين القليل الغير المخرج له عن الإطلاق، على ما توهمه بعضهم من قول بعض اللغويين القراح هو الذى لا يشوبه شيء، و قد دل على رجحان التفسير عن وراء القميص بل ظاهر بعض الأحاديث وجوب ذلك و ربما حمل على تأكيد الاستحباب و الظاهر عدم احتياج طهارة القميص إلى العصر كما فى الخرقة التى يستر بها عورة الميت.

و الذريرة على ما قاله الشيخ فى البيان: فتات قصب الطيب، و هو قصب يجاء به من الهند كأنه قصب النشاب. و قال فى المبسوط و النهاية: يعرف بالقمحة بضم القاف و فتح الميم المشددة و الحاء المهملة، أو بفتح القاف و إسكان الميم. و قال ابن إدريس: هى نبات طيب غير الطيب المعهود و تسمى القمحان بالضم و التشديد.

↑↓

ص: ٣٠٥

وَ قَالَ أَحِبُّ لِمَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ أَنْ يُلْفَ عَلَى يَدِهِ الْخِرْقَةُ حِينَ يُغَسَّلُ

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ مَرَّةً بِالسِّدْرِ وَ مَرَّةً بِالمَاءِ يُطْرَحُ فِيهِ الكَافُورُ وَ مَرَّةً أُخْرَى بِالمَاءِ القَرَّاحِ ثُمَّ يُكْفَنُ وَ قَالَ إِنْ أَبَى كَتَبَ فِي وَصِيَّتِهِ أَنْ أَكْفَنَهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَحَدُهَا رِذَاءٌ لَهُ حَبْرَةٌ وَ ثَوْبٌ آخَرَ وَ قَمِيصٌ قُلْتُ وَ لِمَ كَتَبَ هَذَا قَالَ مَخَافَةَ قَوْلِ النَّاسِ وَ عَصَبَنَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِعَمَامَةٍ وَ شَقَقْنَا لَهُ المَآرِضَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ بَادِنًا وَ أَمَرَنِي أَنْ أَرْفَعَ القَبْرَ مِنَ المَآرِضِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ مُفَرَّجَاتٍ وَ ذَكَرَ أَنَّ رَشَّ القَبْرِ بِالمَاءِ حَسَنٌ

٤ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الكَاهِلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ فَقَالَ اسْتَقْبِلْ بِبَاطِنِ قَدَمَيْهِ القِبْلَةَ حَتَّى يَكُونَ وَجْهُهُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ ثُمَّ تَلَيَّنْ

و قال المحقق فى المعتمد: إنها الطيب المسحوق.

قوله عليه السلام: "إن يلف" أى لأجل العورة أو مطلقا كما فهمه الشهيد (ره).

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: "قلت و لم كتب" الظاهر أنه كلام الحلبي، و يحتمل أن يكون كلام الصادق عليه السلام فيقرأ كتب على بناء المجهول، و يدل عليه روايات آخر.

قوله عليه السلام "مخافة قول الناس" أى ليكون له عليه السلام عذرا فى ترك ما هو المشهور عندهم أو يكون المراد قول الناس فى إمامته فإن الوصية علامة الإمامة.

قوله عليه السلام "كان بادنا" أى تركنا اللحد لأنه كان جسيم البدن و كان لا يمكن تهيئة اللحد بقدر بدنه لرخاوة الأرض. و قال فى الصحاح بدن الرجل بالفتح فهو يبدن بدنا إذا ضخم و كذلك بدن بالضم يبدن بدانه فهو بادن و امرأة بادن أيضا.

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور، و الضمير راجع إلى سهل.

↓

ص: ٣٠٦

مَفَاصِلُهُ فَإِنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْكَ فَدَعَهَا ثُمَّ ابْدَأْ بِفَرْجِهِ بِمَاءِ السُّدْرِ وَ الْحُرْضِ فَاعْسِلْهُ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ وَ أَكْثِرْ مِنَ الْمَاءِ وَ امْسَحْ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا ثُمَّ تَحَوَّلْ إِلَى رَأْسِهِ وَ ابْدَأْ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ مِنْ لِحْيَتِهِ وَ رَأْسِهِ ثُمَّ نُنْ بِشِقِّهِ الْأَيْسَرِ مِنْ رَأْسِهِ وَ لِحْيَتِهِ وَ وَجْهِهِ وَ اغْسِلْهُ بِرَفْقٍ وَ إِيَّاكَ وَ الْعُنْفَ وَ اغْسِلْهُ غَسِيلًا نَاعِمًا ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ لِيَبْدُوَ لَكَ الْأَيْمَنُ - ثُمَّ اغْسِلْهُ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ وَ امْسَحْ يَدَكَ عَلَى ظَهْرِهِ وَ بَطْنِهِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ ثُمَّ رُدَّهُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْأَيْسَرُ فَاعْسِلْهُ مَا بَيْنَ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ وَ امْسَحْ يَدَكَ عَلَى ظَهْرِهِ وَ بَطْنِهِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ ثُمَّ رُدَّهُ إِلَى قَفَاةِ الْكَافُورِ فَاصْبَعْ بِمَاءِ الْكَافُورِ فَاصْبَعْ كَمَا صَبَعْتَ أَوَّلَ مَرَّةٍ اغْسِلْهُ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ بِمَاءِ الْكَافُورِ وَ الْحُرْضِ وَ امْسَحْ يَدَكَ عَلَى بَطْنِهِ مَسْحًا رَفِيقًا ثُمَّ تَحَوَّلْ إِلَى رَأْسِهِ فَاصْبَعْ كَمَا صَبَعْتَ أَوَّلًا بِلِحْيَتِهِ مِنْ جَانِبَيْهِ كِلَيْهِمَا وَ رَأْسِهِ وَ وَجْهِهِ بِمَاءِ الْكَافُورِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ ثُمَّ رُدَّهُ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْأَيْمَنُ فَاعْسِلْهُ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ ثُمَّ رُدَّهُ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْأَيْسَرُ فَاعْسِلْهُ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ وَ ادْخُلْ يَدَكَ تَحْتَ مَنْكِبَيْهِ وَ ذِرَاعَيْهِ وَ يَكُونُ الذِّرَاعُ وَ الْكَفُّ مَعَ جَنْبِهِ طَاهِرَةً كُلَّمَا غَسَلْتَ شَيْئًا مِنْهُ ادْخَلْتَ يَدَكَ تَحْتَ مَنْكِبَيْهِ وَ فِي بَاطِنِ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ رُدَّهُ إِلَى ظَهْرِهِ ثُمَّ اغْسِلْهُ بِمَاءِ قَرَا حِ كَمَا صَبَعْتَ أَوَّلًا تَبْدَأْ بِالْفَرْجِ ثُمَّ تَحَوَّلْ إِلَى الرَّأْسِ وَ اللَّحْيَةِ وَ الْوَجْهِ حَتَّى تَصْبِغَ كَمَا صَبَعْتَ أَوَّلًا بِمَاءِ قَرَا حِ ثُمَّ ارْزُهُ بِالْخِرْقَةِ وَ يَكُونُ تَحْتَهَا الْقُطُنُ تُدْفِرُهُ بِهِ إِذْفَارًا قُطْنَا كَثِيرًا ثُمَّ تَشُدُّ فِحْدِيهِ عَلَى الْقُطُنِ بِالْخِرْقَةِ شَدًّا شَدِيدًا حَتَّى لَا تَخَافَ أَنْ يَظْهَرَ شَيْءٌ وَ إِيَّاكَ أَنْ تُقْعِدَهُ أَوْ تَعْمَرَ بَطْنَهُ وَ إِيَّاكَ أَنْ تَخْشَوْ فِي مَسَامِعِهِ شَيْئًا فَإِنْ خِفْتَ أَنْ يَظْهَرَ مِنَ الْمَنْخَرَيْنِ شَيْءٌ فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تُصَيِّرَ ثُمَّ قُطْنَا وَ إِنْ لَمْ تَخَفْ فَلَا تَجْعَلْ فِيهِ شَيْئًا وَ لَا تُخَلِّلْ أَظْفِيرَهُ وَ كَذَلِكَ غُسْلُ الْمَرْأَةِ

قوله عليه السلام: "ثلاث غسلات بماء الكافور" فى التهذيب هكذا ثلاث غسلات ثم رده على قفاه فابدأ بفرجه بماء الكافور فاصنع كما صنعت أول مرة اغسله ثلاث غسلات بماء الكافور، و هو الصواب و لعله سقط من نساخ الكتاب.

↓

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجَالِهِ عَنْ يُونُسَ عَنْهُمْ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ غُسْلَ الْمَيِّتِ فَضَعْهُ عَلَى الْمُغْتَسِلِ مُسَبِّحًا الْقَبْلَةَ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ فَأَخْرِجْ يَدَهُ مِنَ الْقَمِيصِ وَاجْمَعْ قَمِيصَهُ عَلَى عَوْرَتِهِ وَارْفَعْهُ مِنْ رِجْلَيْهِ إِلَى فَوْقِ الرُّكْبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَمِيصٌ فَأَلْقِ عَلَى عَوْرَتِهِ خِرْقَةً وَاعْمِدْ إِلَى السُّدْرِ فَصَبِّهِ فِي طَسْتٍ وَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ وَاضْرِبْهُ بِيَدِكَ حَتَّى تَرْتَفِعَ رَعْوَتُهُ وَاعْزِلِ الرَّغْوَةَ فِي شَيْءٍ وَصَبَّ الْآخَرَ فِي الْإِجَانَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَاءُ ثُمَّ اغْسِلْ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَمَا يَغْتَسِلُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْجَنَابَةِ - إِلَى نِصْفِ الذَّرَاعِ ثُمَّ اغْسِلْ فَرْجَهُ وَنَقِّهِ ثُمَّ اغْسِلْ رَأْسَهُ بِالرَّغْوَةِ وَبَالِغٍ فِي ذَلِكَ وَاجْتَهِدْ أَنْ لَا يَدْخُلَ الْمَاءُ مَنْخَرِيهِ وَمَسَامِعَهُ ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ وَصَبَّ الْمَاءَ مِنْ نِصْفِ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَاذْكُرْ بَدَنَهُ ذَلِكَ رَفِيقًا وَكَذَلِكَ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ وَافْعَلْ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ صَبَّ ذَلِكَ الْمَاءَ مِنَ الْإِجَانَةِ وَاعْمِدْ الْإِجَانَةَ بِمَاءِ قَرَّاحٍ وَاغْسِلْ يَدَيْكَ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ فِي الْأَيْتِيَّةِ وَأَلْقِ فِيهِ حَبَّاتِ كَافُورٍ وَافْعَلْ بِهِ كَمَا فَعَلْتَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى إِبْدَأْ بِيَدَيْهِ ثُمَّ بِفَرْجِهِ وَامْسِخْ بِطْنَهُ مَسِيحًا رَفِيقًا فَإِنْ خَرَجَ شَيْءٌ فَانْقِهِ ثُمَّ اغْسِلْ رَأْسَهُ ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ وَاغْسِلْ جَنْبَهُ الْأَيْمَنِ وَظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ وَاغْسِلْ جَنْبَهُ الْأَيْسَرَ كَمَا فَعَلْتَ أَوَّلَ مَرَّةٍ ثُمَّ اغْسِلْ يَدَيْكَ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَالْأَيْتِيَّةِ وَصَبَّ فِيهَا الْمَاءَ الْقَرَّاحَ وَاعْمِدْهُ بِمَاءِ قَرَّاحٍ كَمَا غَسَلْتَهُ فِي الْمَرَّتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ ثُمَّ نَشْفُهُ بِثَوْبٍ طَاهِرٍ وَاعْمِدْ إِلَى قُطْنٍ فَذَرِّ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ حُنُوطٍ وَضَعْهُ عَلَى فَرْجِهِ قَبْلَ وَدُبْرِهِ وَاحْسُ الْقُطْنَ فِي دُبْرِهِ لِنَلَا يُخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ وَخُذْ خِرْقَةً طَوِيلَةً عَرْضَهَا شِبْرًا فَشَدِّهَا مِنْ حَقْوِيهِ وَضُمَّ فَخَذَيْهِ ضَمًّا شَدِيدًا وَلَفَّهَا فِي فَخَذَيْهِ ثُمَّ أَخْرِجْ رَأْسَهَا مِنْ تَحْتِ رِجْلَيْهِ إِلَى حَاظِرِ الْأَيْمَنِ وَاعْرِزْهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَفَفْتَ فِيهِ الْخِرْقَةَ وَتَكُونُ الْخِرْقَةُ طَوِيلَةً تَلْفُ فَخَذَيْهِ مِنْ حَقْوِيهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ لَفًّا شَدِيدًا

الحديث الخامس

: مرسل .



ص: ٣٠٨

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَيِّتِ هَلْ يُغَسَّلُ فِي الْفَضَاءِ قَالَ لَا بَأْسَ وَإِنْ سَتِرَ بِسِتْرٍ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ
بَابُ تَحْنِيطِ الْمَيِّتِ وَتَكْفِينِهِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجَالِهِ عَنْ يُونُسَ عَنْهُمْ ع قَالَ فِي تَحْنِيطِ الْمَيِّتِ وَتَكْفِينِهِ قَالَ ابْسُطِ الْحَبْرَةَ بَسِطًا ثُمَّ ابْسُطْ عَلَيْهَا الْإِزَارَ ثُمَّ ابْسُطِ الْقَمِيصَ عَلَيْهِ وَتَرُدُّ مَقْدَمَ الْقَمِيصِ عَلَيْهِ ثُمَّ اعْمِدْ إِلَى كَافُورٍ مَسِيحٍ فَضَعْهُ عَلَى جَنْبَيْهِ مَوْضِعَ سُجُودِهِ وَامْسِخْ بِالْكَافُورِ عَلَى جَمِيعِ مَفَاصِلِهِ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ وَفِي رَأْسِهِ وَفِي عُقْبِهِ وَمَنْكَبَيْهِ وَمَرَافِقِهِ وَفِي كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْ مَفَاصِلِهِ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ وَفِي وَسَطِ رَأْسِهِ ثُمَّ يُحْمَلُ فَيُوضَعُ عَلَى قَمِيصِهِ وَ يُرَدُّ مَقْدَمُ الْقَمِيصِ عَلَيْهِ وَ يَكُونُ

الحديث السادس

: صحيح .

الحديث الأول

: مرسل.

وقال فى القاموس: الحبره كعنبه ضرب من برود اليمى ذكره الفيروزآبادى، و يدل الخبر على استحبابه كما ذكره الأصحاب و ترد مقدم القميص عليه أى تلف مقدمه لتبسط على وضع بعد وضعه عليه و المشهور اختصاص الحنوط بالمواضع السبعة. و زاد المفيد، و ابن أبى عقيل الأنف و الصدر، و الصدوق البصر و السمع و الفم و المفاصل و الخبر يدل على المفاصل و هو أحوط و إن كان الظاهر الاستحباب، و فى القاموس كفته القميص الضم ما استدار حول الذيل.

و المشهور فى الجريدة كونها قدر عظم الذراع، و قيل ذراع، و روى الصدوق التخيير بين الذراع و الشبر، و قال ابن أبى عقيل:

مقدار كل واحدة أربع أصابع



ص: ٣٠٩

الْقَمِيصُ غَيْرُ مَكْفُوفٍ وَ لَا مَرْزُورٍ وَ يَجْعَلُ لَهُ قِطْعَتَيْنِ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ رَطْبًا قَدْرَ ذِرَاعٍ يُجْعَلُ لَهُ وَاحِدَةٌ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ نِصْفُ مِمَّا يَلِي السَّاقَ وَ نِصْفُ مِمَّا يَلِي الْفَجْدَ وَ يُجْعَلُ الْأُخْرَى تَحْتَ إِنْطِهِ الْأَيْمَنِ وَ لَا يُجْعَلُ فِي مَنْخَرِيهِ وَ لَا فِي بَصِيرِهِ وَ مَسَامِعِهِ وَ لَا عَلَى وَجْهِهِ قُطْنَا وَ لَمَّا كَافُورًا ثُمَّ يَعْمَمُ يُؤْخَذُ وَسِطُ الْعِمَامَةِ فَيُنْتَى عَلَى رَأْسِهِ بِالتَّدْوِيرِ ثُمَّ يُلْقَى فَضْلُ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَ الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ ثُمَّ يَمُدُّ عَلَى صَدْرِهِ

٢ عَلَى بَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص بِمَ كَفَّنَ قَالَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ثَوْبَيْنِ صَحَارَيْنِ وَ بُرْدِ حَبْرَةٍ

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَاحِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا كَفَّنْتَ الْمَيِّتَ فَدَرَّ عَلَى كُلِّ ثَوْبٍ شَيْئًا مِنْ ذَرِيرَةٍ وَ كَافُورٍ

فما فوقها، و اختلف فى موضعهما، فالمشهور وضع واحدة من عند الترقوة إلى ما بلغت ملاصقا بالجلد فى الأيمن، و الأخرى فى الأيسر كذلك فوق القميص، و ذهب ابنا بابويه إلى وضع اليسرى عند الورك بين القميص و الإزار، و قال الجعفى:

موافقا لما فى هذا الخبر، و قال فى المعتبر: يجب الجزم بالقدر المشترك و هو استحباب وضعها مع الميت فى كفنه أو فى قبره بأى هذه الصور شئت و لا بأس به.

قوله عليه السلام: " و لا على وجهه " أى سوى الجبهة و الأنف، و الأخبار فى تحنيط المسامع مختلفة، و قد يحمل أخبار المنع على الإدخال، و أخبار الأمر على جعله عليها، و يمكن حمل الأمر على التقيء.

الحديث الثانى

: ضعيف.

وقال فى الحبل المتين: البرد بالضم ثوب مخطط و قد يطلق على غير المخطط أيضا، و الحبره كعنبه برد يمانى، و صحار بالمهملتين قصبه بلاد عمان.

الحديث الثالث

: موق، و حمل على الاستحباب.

↑

ص: ٣١٠

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُحْطِ الْمَيِّتَ فَأَعْمِدْ إِلَى الْكَافُورِ فَاْمَسْحَ بِهِ آثَارَ الشُّجُودِ مِنْهُ وَ مَفَاصِلَهُ كُلَّهَا وَ رَأْسَهُ وَ لِحْيَتَهُ وَ عَلَى صَدْرِهِ مِنَ الْحَنُوطِ وَ قَالَ حَنُوطُ الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ سَوَاءً وَ قَالَ وَ أَكْرَهُ أَنْ يُتَّبَعَ بِمَجْمَرَةٍ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ حَرِيزِ بْنِ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَا - قُلْنَا لِأَبِي جَعْفَرٍ ع الْعِمَامَةُ لِلْمَيِّتِ مِنَ الْكُفْرِ قَالَ لَا إِنَّمَا الْكُفْرُ الْمَفْرُوضُ ثَلَاثَةٌ أَثْوَابٌ وَ ثَوْبٌ تَامٌ لَا أَقْلَ مِنْهُ يُوَارِي جَسَدَهُ كُلَّهُ فَمَا زَادَ فَهُوَ

الحديث الرابع

: حسن.

و قال فى الجبل المتين: الجار فى قوله و على صدره متعلق بمحذوف أى وضع على صدره و يحتمل تعلقه بامسح و هو بعيد.

الحديث الخامس

: حسن، و قال فى المنتقى: ذكر العلامة فى الخلاصة أن جماعة يغلطون فى الإسناد عن إبراهيم بن هاشم إلى حماد بن عيسى فيتوهمونه حماد بن عثمان و إبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان و نبه على هذا غير العلامة أيضا من أصحاب الرجال و الاعتبار شاهد به، و قد وقع هذا الغلط فى إسناد هذا الخبر على ما وجدته فى نسختين عندى الان للكافى، و يزيد وجه الغلط فى خصوص هذا السند أن حماد بن عثمان لا يعهد له روايته عن حريز بل المعروف المتكرر روايته حماد بن عيسى عنه.

قوله عليه السلام " ليس من الكفن " لأن كفن الميت ما يلف به الجسد أو الكفن الواجب و الأول أظهر كما سيأتى، و تظهر الفائدة فى سارقها و نادر تكفين الميت و أمثالهما، و قال فى الجبل المتين: ما تضمنه هذا الخبر من تكفين الرجل فى ثلاثة أثواب مما أطبق عليه الأصحاب سوى سائر فإنه اكتفى بالواحد، و الأحاديث الدالة على الثلاثة كثيرة، و استدلال شيخنا فى الذكري لسائر بما تضمنه هذا الحديث من قوله عليه السلام " و ثوب تام " لا أقل منه، ثم أجاب تارة بحمل الثوب التام على التقيّة لأنه موافق لمذهب العامة من الاجتزاء بالواحد. و أخرى بأنه من عطف

↓

ص: ٣١١

سُنَّةٌ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ خَمْسِيَةَ أَثْوَابٍ فَمَا زَادَ فَهُوَ مُبْتَدَعٌ وَ الْعِمَامَةُ سُنَّةٌ وَ قَالَ أَمْرُ النَّبِيِّ ص بِالْعِمَامَةِ وَ عُمَمُ النَّبِيِّ ص وَ بَعَثَ إِلَيْنَا الشَّيْخُ الصَّادِقُ ع وَ نَحْنُ بِالْمَدِينَةِ لَمَّا مَاتَ أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءُ بِدِينَارٍ وَ أَمَرْنَا أَنْ نَشْتَرِيَ لَهُ حَنُوطًا وَ عِمَامَةً فَفَعَلْنَا

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمَيِّتُ يُكْفَنُ فِي ثَلَاثَةِ سَوَى الْعِمَامَةِ وَ الْخِرْقَةِ يَشُدُّ بِهَا وَرَكْبَتَيْهِ لِكَيْلَا يَبْدُو مِنْهُ شَيْءٌ وَ الْخِرْقَةُ وَ الْعِمَامَةُ لَا بُدَّ مِنْهُمَا وَ لَيْسَتْ مِنَ الْكُفْرِ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَتَبَ أَبِي فِي وَصِيَّتِهِ أَنْ أَكْفَنَهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَحَدَهَا رِدَاءٌ لَهُ حَبْرَةٌ كَانَ يُصَلِّي فِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ ثَوْبٌ آخَرَ وَ قَمِيصٌ فَقُلْتُ لِأَبِي لِمَ تَكْتُبُ هَذَا

الخاص على العام و هو كما ترى، و النسخ في هذا الحديث مختلفه ففى بعض نسخ التهذيب كما نقلناه و يوافقه كثير من نسخ الكافى و هو المطابق لما نقله شيخنا فى الذكري، و فى بعضها هكذا إنما المفروض ثلاثة أثواب لا أقل منه و هذه النسخه هى الموافقه لما نقله المحقق و العلامة فى كتبهما الاستدلاليه، و لفظ "تام" فيها خبر مبتدئ محذوف أى و هو تام، و فى بعض النسخ المعبره من التهذيب "أو ثوب تام" بلفظه -أو- بدل الواو و هى موافقه فى المعنى للنسخه الأولى على أول الحملين السابقين، و يمكن حملها على حال الضروره أيضا.

قوله: "و بعث إلينا الشيخ" أى إلى الصادق عليه السلام.

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

الحديث السابع

: حسن.

و قال فى المنتقى: رواه الشيخ متصلا بطريقه عن محمد بن يعقوب ببقية السند، و ساق المتن - إلى أن قال - فإن قالوا كفته فى أربعة أو خمس فلا تفعل، قال: و

↓

ص: ٣١٢

فَقَالَ أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ النَّاسُ وَ إِنْ قَالُوا كَفَّنُهُ فِى أَرْبَعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ فَلَا تَفْعَلْ وَ عَمَّمْنِي بِعِمَامَتِهِ وَ لَيْسَ تُعَيِّدُ الْعِمَامَةَ مِنَ الْكُفَنِ إِنَّمَا يُعَيِّدُ مَا يُلْفُ بِهِ الْجَسَدُ

٨ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ عُثْمَانَ النَّوَّائِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنِّي أَعْسَلُ الْمَوْتَى قَالَ وَ تُحْسِنُ قُلْتُ إِنِّي أَعْسَلُ فَقَالَ إِذَا عَسَلْتَ فَارْفُقْ بِهِ وَ لَمَّا تَعْمَرُهُ وَ لَمَّا تَمَسَّ مَسَامِعَهُ بِكَافُورٍ وَ إِذَا عَمَّمْتَهُ فَلَا تُعَمِّمُهُ عِمَّةَ الْأَعْرَابِيِّ قُلْتُ كَيْفَ أَصْنَعُ قَالَ خُذِ الْعِمَامَةَ مِنْ وَسْطِهَا وَ انْشُرْهَا عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ رُدِّهَا إِلَى خَلْفِهِ وَ اطْرَحْ طَرَفَيْهَا عَلَى صَدْرِهِ

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ كَيْفَ أَصْنَعُ بِالْكَفَنِ قَالَ تَأْخُذُ خِرْقَةً فَتَشُدُّ بِهَا عَلَى مَقْعَدَتِهِ وَ رِجْلَيْهِ قُلْتُ فَالْإِزَارُ قَالَ إِنَّهَا لَا تُعَدُّ شَيْئًا إِنَّمَا عَمَّمْنِي بِعِمَامَةٍ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَ لَا يَخْفَى أَنْ إِسْقَاطَ كَلِمَةٍ قَبْلَ قَوْلِهِ وَ عَمَّمَهُ عَلَى مَا فِى الْكَافِي لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَ كَأَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّسَاجِ.

الحديث الثامن

: مجهول كالحسن.

و يمكن أن يكون المراد بعمه الأعرابى التى لا حنك لها كما فهم فيكون سؤال السائل عن سائر كفيات العمامة، و يحتمل أن يكون المراد بعمه الأعرابى التى لا يلقي طرفاها و هو الظاهر من أكثر الأخبار بل من كلام بعض الأصحاب و اللغويين أيضا كما حققناه فى كتابنا الكبير.

: صحيح.

وقال فى الحبل المتين: المراد بالإزار المئزر و هو الذى يشد من الحقوين إلى أسافل البدن، و قد ورد فى اللغة إطلاق كل منهما على الآخر و إن كان المعروف بين الفقهاء سيما المتأخرين أن الإزار هو شامل كل البدن، و أراد بقوله فالإزار الاستفسار من الإمام عليه السلام أنه هل يستغنى عنه بهذه الخرقه أم لا، و يمكن أن

↓

ص: ٣١٣

تَصْنَعُ لِيَصَمَّ مَا هُنَاكَ لِنَلَّا يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ وَ مَا يُصْنَعُ مِنَ الْقُطْنِ أَفْضَلُ مِنْهَا ثُمَّ يُحْرَقُ الْقَمِيصُ إِذَا غُسِّلَ وَ يُنَزَعُ مِنْ رِجْلَيْهِ قَالَ ثُمَّ الْكَفَنُ قَمِيصٌ غَيْرُ مَزْرُورٍ وَ لَا مَكْفُوفٍ وَ عِمَامَةٌ يُعَصَّبُ بِهَا رَأْسُهُ وَ يُرَدُّ فَضْلُهَا عَلَى رِجْلَيْهِ

يكون مراده أن الإزار هو الثالث من الأثواب و به يتم الكفن المفروض فما هذه الرابعة فأجابه عليه السلام بأنها غير معدودة من الكفن فلا يستغنى بها عن شىء من أثوابه و لا يزيد قطع الكفن بها عن الثلاثة، و قال فى مشرق الشمسين: يمكن أن يكون قوله عليه السلام: "إذا غسل" أى إذا أريد تغسيله و الأظهر إبقاء الكلام على ظاهره، و يراد نزع القميص الذى غسل فيه، و قد مر حديثان يدلان على أنه ينبغى أن يغسل الميت و عليه قميص، و إطلاق الكفن على القميص فى قوله عليه السلام "ثم الكفن قميص" من قبيل تسمية الجزء باسم الكل و "غير مزور" أى خال عن الأزرار و الثوب المكفوف ما خيطت حاشيته.

و لا يخفى أن هذا الحديث يعطى بظاهره أن العمامة من الكفن و قد ذكر الفقهاء فى كتب الفروع أنها ليست منه، و فرعوا على ذلك عدم قطع سارقها من القبر لأنه حرز للكفن لا لها، و قد دل حديث زرارة السابق على خروجها عن الكفن الواجب. و قد روى فى الكافى بطريق حسن عن الصادق عليه السلام أنها غير معدود من الكفن و أن الكفن ما يلف به الجسد فلا يبعد أن يقدر لقوله عليه السلام: "و عمامة" عامل آخر أى و يزداد عمامة و نحو ذلك.

و اعلم أن فى كثير من النسخ- و يرد فضلها على رجليه- و هو سهو من قلم الناسخ، و فى بعض الروايات و يلقى فضلها على صدره، و قال فى منتقى الجمان:

لا يخفى ما فى متن هذا الحديث من التصحيف و سيما قوله فى العمامة يرد فضلها على رجليه فإنه تصحيف بغير توقف، و فى بعض الأخبار الضعيفة- يلقى فضلها على وجهه- و هو قريب لأن صدره تصحيف رجليه لكن الحديث المتضمن كذلك مختلف اللفظ فى التهذيب و الكافى، و الذى حكيناه هو المذكور فى التهذيب من

↓

ص: ٣١٤

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْعِمَامَةِ لِلْمَيِّتِ فَقَالَ حَنَّكَهُ

١١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَجْشُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُكْفَنُ الْمَيِّتُ فِي خَمْسِيَّةٍ أَثْوَابٍ قَمِيصٌ لَا يُزْرُ عَلَيْهِ وَ إِزَارٌ وَ خِرْقَةٌ يُعَصَّبُ بِهَا وَسْطُهُ وَ بُرْدٌ يُلْفُ فِيهِ وَ عِمَامَةٌ يُعَمَّمُ بِهَا وَ يُلْقَى فَضْلُهَا عَلَى صَدْرِهِ

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْكَافُورُ هُوَ الْحُنُوطُ

١٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لِي فِي كَفْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَاءِ إِنَّمَا الْحُنُوطُ الْكَافُورُ وَ لَكِنْ أَذْهَبَ فَاصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ النَّاسُ

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ
طريقين أحدهما برواية الكلىنى و فى الكافى فى روايه معاويه بن وهب يلقى فضلها على صدره، و بالجملة فالغالب على أخبار
هذا الباب قصور العبارة، أو اختلافها.

الحديث العاشر

: حسن.

الحديث الحادى عشر

: ضعيف على المشهور.

الحديث الثانى عشر

: مرسل كالحسن.

و يدل على حصر الحنوط فى الكافور لتعريف المبتدأ باللام و ضمير الفصل فلا يجوز بالمسك و غيره.

الحديث الثالث عشر

: مجهول.

قوله عليه السلام: " كما يصنع الناس " أى من الحنوط بالمسك قال فى المختلف:
المشهور أنه يكره أن يجعل مع الكافور مسك، و روى ابن بابويه استحبابه، انتهى.
و أقول: لعل روايه الاستحباب محموله على التقيه و الترك أولى.

الحديث الرابع عشر

: ضعيف على المشهور.



ص: ٣١٥

قَالَ مَاتَ أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءُ وَ أَنَا بِالْمَدِينَةِ فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ بَدِينًا وَ قَالَ اشْتَرِ بِهَذَا حُنُوطًا وَ اعْلَمْ أَنَّ الْحُنُوطَ هُوَ الْكَافُورُ وَ
لَكِنْ اصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ النَّاسُ قَالَ فَلَمَّا مَضَيْتُ أَتْبَعَنِي بَدِينًا وَ قَالَ اشْتَرِ بِهَذَا كَافُورًا

١٥ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْكِنْدِيِّ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ عَنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْحُنُوطِ لِلْمَيْتِ قَالَ اجْعَلْهُ فِي مَسَاجِدِهِ

١٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ النَّبِيَّ صَ نَهَى أَنْ يُوضَعَ عَلَى النَّعْشِ الْحُنُوطُ
بَابُ تَكْفِينِ الْمَرْأَةِ

١ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْكِنْدِيِّ عَنِ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ

قوله: " فلما مضيت " الظاهر أن هذا دينار آخر بعثه للكافور، و كان الأول للمسك تقيء.

الحديث الخامس عشر

: موثق.

و يمكن تعميم المساجد بحيث تشمل الأنف و الصدر، إذ الأول يستحب في جميع السجادات، و الثانى فى سجدة الشكر.

الحديث السادس عشر

: ضعيف على المشهور.

و الحنوط إما الكافور للإسراف و البدع، أو المسك للنهى عن تقريبه الميت، أو الأعم.

باب تكفين المرأة

الحديث الأول

: مرسل كالموثق و الظاهر أن الأربعة الباقية القميص، و اللفافتان، و خرقة الفخذ، أو خرقة



ص: ٣١٦

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فِي كَيْفِ تَكْفِينِ الْمَرْأَةِ قَالَ تَكْفِنُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ أَحَدُهَا الْخِمَارُ
٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ قَالَ سَأَلْتُهُ كَيْفَ تَكْفِنُ الْمَرْأَةَ فَقَالَ كَمَا يُكْفَنُ الرَّجُلُ غَيْرَ أَنَّهَا تُشَدُّ
عَلَى تَمَدِّيْنَهَا خِرْقَةً تَضُمُّ التَّدْيَ إِلَى الصُّدْرِ وَ تُشَدُّ عَلَى ظَهْرِهَا وَ يُضَيِّعُ لَهَا الْقَطْنَ أَكْثَرَ مِمَّا يُضَيِّعُ لِلرِّجَالِ وَ يُحْشَى الْقُبْلُ وَ الدُّبُرُ
بِالْقَطْنِ وَ الْحُنُوطِ ثُمَّ تُشَدُّ عَلَيْهَا الْخِرْقَةُ شَدًّا شَدِيدًا
٣ الْحَسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارَ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ قَاسِمِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع
قَالَ يُكْفَنُ الرَّجُلُ فِي

الثديين أو النمط، و الأول أظهر كما سيأتى فى صحيحه محمد بن مسلم.

الحديث الثانى

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: " و الحنوط " أى يذر على القطن الكافور و الذريرة كما ورد فى غيره.

الحديث الثالث

: صحيح.

قوله عليه السلام: " إذا كانت عظيمه " أى ذات شأن و يحتمل ذات مال أو ذات بدن جسيم، و قال الشيخ البهائى (ره) المنطق و المنطقه شقة تلبسها المرأة و تشد وسطها ثم يرسل الأعلى على الأسفل إلى الركبة و الأسفل ينجر على الأرض قاله صاحب

القاموس، و لعل المراد به هنا المئزر كما قال شيخنا في الذكري، و قال بعض الأصحاب: لعل المراد ما يشد بها الشديان، و هو كما ترى لأن كلام أهل اللغة يخالفه، و أيضا التسمية بالمنطق يدل على أنه يشد في الوسط لأنه مأخوذ من المنطقه، و أيضا فالمئزر في هذا الحديث غير مذكور فينبغي حمل المنطق عليه، انتهى.

و أقول: الظاهر المراد به الخرقه التي تلف على الفخذين فإنها تشد على الوسط و لا يدل الأخبار على المئزر كما لا يخفى على المتدرب فيها. ثم إن بعض الأصحاب استدلوا بهذا الخبر على استحباب النمط، و لا يخفى ما فيه.

↑↓

ص: ٣١٧

ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ وَ الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ عَظِيمَةً فِي خَمْسَةِ دِرْعٍ وَ مَنْطِقٍ وَ خِمَارٍ وَ لِفَافَتَيْنِ
بَابُ كَرَاهِيَةِ تَجْمِيرِ الْكَفَنِ وَ تَسْحِينِ الْمَاءِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُجَمَّرُ الْكَفَنُ
٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُسَخَّنُ الْمَاءُ لِلْمَيِّتِ وَ لَا يُعَجَّلُ لَهُ النَّارُ وَ لَا يُحْنَطُ بِمَسْكَ
٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ عَنْ ابْنِ جُمَهُورٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ

باب كراهية تجمير الكفن و تسخين الماء

الحديث الأول

: حسن.

و يدل على كراهة تجمير الكفن كما ذكره الأصحاب أو تحريمه، و قال في المختلف: قال الشيخ يكره أن تجمر الأكفان بالعود، و استدل بإجماع الفرقه و عملهم. و قال أبو جعفر بن بابويه: حنوط الرجل و المرأة سواء غير أنه يكره أن تجمر أو يتبع بمجمرة و لكن يجمر الكفن، و الأقرب الأول، ثم ذكر روايتين تدلان على الجواز و حملهما على التقية، و الأحوط الترك.

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور و قيد بعض الأصحاب النهي عن التسخين بعدم الضرورة فيه، و قال الصدوق (ره) في الفقيه: قال أبو جعفر عليه السلام: لا يسخن الماء للميت، و روى في حديث آخر "إلا أن يكون شتاء باردا فتوقى الميت مما توقى منه نفسك".

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

↑↓

ص: ٣١٨

الْمُفْضَلِ بْنِ عَمْرٍَا قَالَ وَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ
ص لَا تُجَمَّرُوا الْأَكْفَانَ وَ لَا تَمْسَحُوا مَوْتَاكُمْ بِالطَّيْبِ إِلَّا بِالْكَافُورِ فَإِنَّ الْمَيِّتَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْرَمِ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ النَّبِيَّ ص نَهَى أَنْ تُشَبَّحَ جَنَازَةٌ بِمَجْمَرَةٍ
بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الثِّيَابِ لِلْكَفَنِ وَ مَا يُكْرَهُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَجِيدُوا أَكْفَانَ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهَا زِينَتُهُمْ
٢ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيِّهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ص لَيْسَ مِنْ لِبَاسِكُمْ شَيْءٌ أَحْسَنَ مِنَ الْبِيَاضِ فَالْبَسُوهُ مَوْتَاكُمْ
قوله عليه السلام: " بمنزلة المحرم " أى فيما سوى الكافور.

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

باب ما يستحب من الثياب للكفن وما يكره

الحديث الأول

: حسن.

" فإنها زينتهم " أى فى الآخرة عند البعث أو فى الدنيا عند الناس و يؤيد الأول ما سيأتى فى خبر أبى خديجه.

الحديث الثانى

: ضعيف على المشهور.

و يدل على استحباب البياض للكفن كما ذكره الأصحاب و استثنوا منه الحبره كما سيأتى.



ص: ٣١٩

٣ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ وَ غَيْرِهِ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع
قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ص لَيْسَ مِنْ لِبَاسِكُمْ شَيْءٌ أَحْسَنَ مِنَ الْبِيَاضِ فَالْبَسُوهُ وَ كَفَّنُوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ قَالَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ فِي كَفَنِهِ ثَوْبٌ كَانَ يُصَلَّى فِيهِ نَظِيفٌ
فَإِنَّ ذَلِكَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْفَنَ فِيهِمَا كَانَ يُصَلَّى فِيهِ

٥ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ مَرْوَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ
كَسْوَةِ الْكَعْبَةِ شَيْئًا فَقَضَى بَعْضَهُ حِرَاجَتَهُ وَ بَقِيَ بَعْضُهُ فِي يَدِهِ هَلْ يَصِلُحُ بَيْعُهُ قَالَ يَبِيعُ مَا أَرَادَ وَ يَهَبُ مَا لَمْ يَرِدْ وَ يَسْتَنْفَعُ بِهِ وَ
يَطْلُبُ بَرَكَتَهُ قُلْتُ أَيْ كَفَنُ بِهِ الْمَيِّتُ قَالَ لَا

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ

الحديث الثالث

: ضعيف.

الحديث الرابع

: مرسل .

قوله عليه السلام: " كان يصلى فيه " على بناء الفاعل أو المفعول، و الأول أظهر.

الحديث الخامس

: مرسل .

و النهى عن الكفن لكونه حريرا و تجويز البيع و الشراء لأنه ليس وقفا بل يحبس سنه ليكون بعده لسدنه البيت أو يعمل من نماء ما وقف كذلك.

الحديث السادس

: مختلف فيه، و فى هذا السند أو فى السند الاتى سهو كما يظهر بعد التأمل، فتدبر.

و قال فى القاموس: يتنق فى مشربه و ملبسه تجود و بالغ كتنوق و الاسم النيقه انتهى. و لا- ينافى هذا الخبر ما ورد من حشر الموتى عراء أو لعلهم ابتداء يحشرون عراء ثم يلبسون أكفانهم، أو هذا فى المؤمنين الكاملين و تلك فى غيرهم، و ما عمله

↓

ص: ٣٢٠

الرَّحْمَنُ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَنَوَّقُوا فِي الْأَكْفَانِ فَإِنَّكُمْ تُبْعَثُونَ بِهَا
٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْكُتَّانُ كَانَ
لِبْنِي إِسْرَائِيلَ يُكْفَنُونَ بِهِ وَ الْقَطْنُ لِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ص

٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ
يَقُولُ إِنِّي كَفَّنْتُ أَبِي فِي ثَوْبَيْنِ شَطَوِيَّيْنِ كَمَا أَنْ يُحْرَمَ فِيهِمَا وَ فِي قَمِيصٍ مِنْ قُمُصِهِ وَ عِمَامَةٍ كَانَتْ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع وَ فِي بُرْدٍ
اشْتَرَيْتُهُ بِأَرْبَعِينَ دِينَاراً لَوْ كَانَ الْيَوْمَ لَسَاوَى أَرْبَعِمِائَةِ دِينَارٍ

٩ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي مَرْزِيمٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ع كَفَّنَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ
بِبُرْدٍ أَحْمَرَ حَبْرَهُ وَ أَنَّ عَلِيًّا ع كَفَّنَ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ بِبُرْدٍ أَحْمَرَ حَبْرَهُ

النبي صلى الله عليه و آله فى فاطمه بنت أسد رضى الله عنها لزيادة الاطمئنان، و قد بسطنا الكلام فى ذلك فى كتابنا الكبير.

الحديث السابع

: مختلف فيه .

و لا خلاف فى استحباب التكفين بالقطن، و المشهور كراهة الكتان و يظهر من الصدوق عدم الجواز، و الكراهة أظهر، و الترك أحوط.

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

و فى الصحاح شطا اسم قريه بناحية مصر ينسب إليها الثياب الشطوية انتهى و يدل على استحباب التكفين فيما أحرم فيه، و فى القميص الذى لبسه و المغالاة فى البرد.

الحديث التاسع

ضعيف على المشهور.

و يدل على استحباب كون البرد أحمر.

↑

ص: ٣٢١

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْكُفَنُ يَكُونُ بُرْدًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بُرْدًا فَاجْعَلْهُ كَلَّهُ قُطْنًا فَإِنْ لَمْ تَجِدْ عِمَامَةً قُطْنٍ فَاجْعَلِ الْعِمَامَةَ سَابِرِيًّا
١١ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يُكْفَنُ الْمَيِّتُ بِالسَّوَادِ
١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ ثِيَابٍ تُعْمَلُ بِالْبَصْرَةِ عَلَى عَمَلِ الْعَصَبِ الْيَمَانِيِّ مِنْ قَزٍّ وَ قُطْنٍ هَلْ يَصْلُحُ

الحديث العاشر

: موثق.

و فى القاموس السابري ثوب رقيق انتهى. و ظاهر هذا الخبر أنه كان مخلوطا بالحرير.

الحديث الحادى عشر

: مرسل.

الحديث الثانى عشر

: مجهول.

و قال فى النهاية: العصب برود يمانية يعصب غزلها أى يجمع و يشد ثم يصيغ و ينسج فيأتى موشيا لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه صيغ يقال: برد عصب، و برود عصب بالتونين و الإضافة، و قيل: هى برود مخططة و العصب الفتل، و العصاب الغزال، و قال فى التذكرة: العصب ضرب من برود اليمن لأنه يصيغ بالعصب و هو نبت باليمن.

و قال السيد الداماد (ره): قال شيخنا الشهيد فى الذكري: العصب اليماني بالعين و الصاد المهملتين هو البرد، لأنه يصيغ بالعصب و هو نبت، فقلت فى متعلقاتي عليه هذا الكلام مما أنا منه على شدة التعجب و غاية الاستغراب و الذى استبان لى من تتبع أقاويل المهرة المعاريف و الحذاق المراجيح من أئمة العربية، أنه من

↑

أَنْ يُكْفَرَ فِيهَا الْمَوْتَى قَالَ إِذَا كَانَ الْقُطْنُ أَكْثَرَ مِنَ الْقَزِّ فَلَا بَأْسَ
بَابُ حَدِّ الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ الْمَيِّتُ وَالْكَافُورِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ سُكْرَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ هَيْلٌ لِلْمَاءِ حَيْثُ مَحِيدُودٌ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ لِعَلِيِّ ص إِذَا أَنَا مِتُّ فَاسْتَيْقِ لِي سِتًّا قَرِيبًا مِنْ مَاءٍ بَثْرَ غَرَسٍ فَعَسَّلْنِي وَكَفَّنِي وَحَطَّنِي فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْ عُسَلِي وَكَفَّنِي وَتَحْنِطِي فَخُذْ بِمَجَامِعِ كَفْنِي وَاجْلِسْنِي ثُمَّ سَلْنِي عَمَّا شِئْتَ فَوَاللَّهِ لَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَجَبْتُكَ فِيهِ

العصب بفتح أولى المهملتين و إسكان ثانيهما بمعنى الشد و الجمع لا- من العصب بالتحريك و هو نبت، انتهى. و فى بعض النسخ بالقاف و لعله تصحيف، قال فى القاموس: و القصب محرّك ثياب ناعمة من كتان انتهى، و لعل أكثرية القطن محمولة على الاستحباب، و يدل على أن القز، فى حكم الإبريسم.

باب حد الماء الذى يغسل به الميت و الكافور

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

و قال فى النهاية: غرس بفتح الغين و سكون الراء و السين المهملة بثر بالمدينة و فى القاموس بثر غرس بالمدينة و منه الحديث غرس من عيون الجنة و غسل رسول الله صلى الله عليه و آله منه انتهى، و يدل على استحباب تكثير الماء لغسل الميت على خلاف سائر الأغسال، و السؤال بعد الغسل إما بعود الروح إليه صلى الله عليه و آله كما هو الظاهر أو بإيجاد الله تعالى الكلام على لسانه المقدس، أو بالارتباط بين رويهما المقدسين، و الإفاضة على روحه عليه السلام من روحه صلى الله عليه و آله و سلم بغير كلام، أو بالتكلم فى الجسد المثالى و الأول أظهر كما لا يخفى.

↓

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِعَلِيِّ ع يَا عَلِيُّ إِذَا أَنَا مِتُّ فَعَسَّلْنِي بِسَبْعِ قَرِيبٍ مِنْ بَثْرِ غَرَسٍ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع فِي الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ الْمَيِّتُ كَمْ حُدَّةً فَوَقَّعَ ع حَدُّ غُسْلِ الْمَيِّتِ يُغْسَلُ حَتَّى يَطْهَرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ قَالَ وَ كَتَبَ إِلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُغْسَلَ الْمَيِّتُ وَ مَاؤُهُ الَّذِي يُصَبُّ عَلَيْهِ يَدْخُلُ إِلَى بَثْرِ كَنْيَفٍ أَوْ الرَّجُلُ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَ الصَّلَاةِ أَنْ يُصَبَّ مَاءٌ وَضُوءُهُ فِي كَنْيَفٍ فَوَقَّعَ ع يَكُونُ ذَلِكَ فِي بَلَالِغِ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ قَالَ الشُّنَّةُ فِي الْحَنُوطِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ دِرْهَمًا وَ ثَلْثُ أَكْثَرُهُ وَ قَالَ إِنَّ جَبْرَيْلَ ع نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص بِحَنُوطٍ وَ كَانَ وَزْنُهُ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ جُزْءٌ لَهُ وَ جُزْءٌ لِعَلِيِّ وَ جُزْءٌ لِفَاطِمَةَ ع

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ

الحديث الثانى

: حسن.

و الظاهر أن السبع تصحيف فإن أكثر الروايات وردت بالست، و يحتمل أن يكون إحداهما موافقة لروايات المخالفين تقيه.

الحديث الثالث

: صحيح.

و المشهور كراهة إرسال ماء الغسل في الكنيف الذي يجرى إليه البول و الغائط، و جواز إرساله إلى بالوعة تجرى فيها فضلات المياه و إن كانت نجسة، و يستحب أن يحفر له حفيرة مختصة به و يمكن حمل الخبر عليه لكنه بعيد.

الحديث الرابع

: مرفوع.

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور، و سنده الثاني مرسل.

↓

ص: ٣٢٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَقْلُ مَا يُجْزَى مِنَ الْكَافُورِ لِلْمَيِّتِ مِثْقَالٌ

وَ فِي رِوَايَةِ الْكَاهِلِيِّ وَ حُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ مِثْقَالٍ بَابُ الْجَرِيدَةِ

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ

مُسْكَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ الصَّنِيقَلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُوضَعُ لِلْمَيِّتِ جَرِيدَتَانِ وَاحِدَةٌ فِي الْيَمِينِ وَ الْأُخْرَى فِي

و القصد الوسط فيظهر من أخبار الباب أن أقل الفضل مِثْقَالٌ و أوسطه أَرْبَعَةُ مِثْقَالٍ و أكثره ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا وَ ثَلَاثُ وَ الْمَشْهُورُ

جواز الاكتفاء بالمس.

باب الجريدة

الحديث الأول

: مجهول.

و قال في الجبل المتين: و الأصل في وضع الجريدة ما نقله المفيد طاب ثراه في المقنعة أن الله تعالى لما أهبط آدم عليه السلام

من الجنة إلى الأرض استوحش فسأل الله تعالى أن يؤنسه بشيء من أشجار الجنة، فأنزل الله تعالى إليه النخلة فكان يأنس بها في

حياته فلما حضرته الوفاة قال لولده إنى آنس بها في حياتي و أرجو الأانس بها بعد وفاتي فإذا مت فخذوا منها جريدا و شقوة

بنصفين و ضعوهما معي في أكفاني ففعل ولده ذلك و فعلته الأنبياء بعده، ثم اندرس ذلك في الجاهلية فأحياه النبي صلى الله

عليه و آله و صار سنة متبعة.

و قد روى العامة في صحاحهم أن النبي صلى الله عليه و آله مرة بقبرين فقال إنهما ليعذبان و ما يعذبان بكبير أما أحدهما فكان

لا ينتزه من البول و أما الآخر فكان يمشى بالنميمة و أخذ جريده رطبه فشقها بنصفين و غرز في كل قبر واحده و قال

↑↓

ص: ٣٢٥

الْأَيْسَرِ قَالَ قَالَ الْجَرِيدَةُ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنَ وَ الْكَافِرَ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَيْدِيرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادَةَ الْمَكِّيِّ قَالَ سَمِعْتُ سَيْفَانَ الثَّوْرِيَّ يَسْأَلُهُ عَنِ التَّخْضِيرِ فَقَالَ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ هَلَكَ فَأَوْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ص بِمَوْتِهِ فَقَالَ لِمَنْ يَلِيهِ مِنْ قَرَابَتِهِ خَضَّرُوا صَاحِبَكُمْ فَمَا أَقَلَّ الْمُخْضِرِينَ قَالَ وَ مَا التَّخْضِيرُ قَالَ جَرِيدَةُ خَضْرَاءُ تُوَضَّعُ مِنْ أَصْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى التَّرْقُوهِ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تُوَخَّذُ جَرِيدَةُ رَطْبُهُ قَدْرَ ذِرَاعٍ فَتُوَضَّعُ وَ أَشَارَ بِيَدِهِ مِنْ عِنْدِ تَرْقُوتِهِ إِلَى يَدِهِ تَلْفُ مَعَ ثِيَابِهِ قَالَ وَ قَالَ الرَّجُلُ لَقِيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع بَعْدَ فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَقَالَ نَعَمْ قَدْ حَدَّثْتُ بِهِ يَحْيَى بْنَ عُبَادَةَ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ

لعله يخفف عنهما ما لم يببسا انتهى. و نفع الكافر بتخفيف العذاب و تخفيف عذاب البرزخ لا ينافي عدم تخفيف عذاب جهنم كما يدل عليه الايات، و يظهر من المفيد في المقنعة أنه حمل الكافر على صاحب الكبيرة.

الحديث الثاني

: مجهول.

و الظاهر أن الضمير في يسأله راجع إلى الصادق عليه السلام لكن رواه في الفقيه عن يحيى بن عبادة المكي أنه قال سمعت سفيان الثوري يسأل أبا جعفر عليه السلام عن التخضير، الخبر.

الحديث الثالث

: مرسل.

و يدل على جواز الاكتفاء بالجريدة الواحدة، و على استحباب كونها ذراعا، و على استحباب جعلها عند الترقوة و بين أثواب الكفن سواء كان ملاصقا أم لا، و قد مر القول فيها في باب غسل الميت.

الحديث الرابع

: حسن.

↑↓

ص: ٣٢٦

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع أَرَأَيْتَ الْمَيِّتَ إِذَا مَيَاتَ لِمَ تُجْعَلُ مَعَهُ الْجَرِيدَةُ فَقَالَ يَتَجَرَّأُفِي عَنْهُ الْعِيْدَابُ وَ الْحَسِيْبُ مَا دَامَ الْعُوْدُ رَطْبًا قَالَ وَ الْعِيْدَابُ كُلُّهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ قَدْرَ مَا يُدْخَلُ الْقَبْرُ وَ يَرْجِعُ الْقَوْمُ وَ إِنَّمَا جُعِلَتِ السَّعْفَتَانِ لِذَلِكَ فَلَا يُصَيَّبُ بِهِ عَدَابٌ وَ لَا حِسَابٌ بَعْدَ جُفُوفِهِمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ قَالَ قَالَ إِنَّ الْجَرِيدَةَ قَدْرٌ شَبِيرٌ تُوَضَّعُ وَاحِدَةً مِنْ عِنْدِ التَّرْقُوهِ إِلَى مَا بَلَغَتْ مِمَّا يَلِي الْجِلْدَ وَالْأُخْرَى فِي الْأَيْسَرِ مِنْ عِنْدِ التَّرْقُوهِ إِلَى مَا بَلَغَتْ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تُوَضَّعُ لِلْمَيِّتِ جَرِيدَتَانِ

و ينافى بظاهره ما تضمنه كثير من الأخبار من اتصال نعيم القبر و عذابه إلى يوم القيامة، اللهم إلا- أن يجعل اتصال العذاب مختصا بالكافر كما تضمنه بعض الأخبار كذا ذكره شيخنا البهائي (ره). وقيل: المراد أن عذاب الروح في بدنه الأصلي يوم يرجع إليه يكون في ساعة واحدة. أقول: يمكن أن يكون المراد أن ابتداء جميع أنواع العذاب و أقسامه في الساعة الأولى فإذا لم يبتدأ فيها يرتفع العذاب رأسا، و الله يعلم.

و قال في الحبل المتين: و ما تضمنته أحاديث هذا الباب من وضع الجريدة مع الميت مما تظافت به أخبار آخر، و انعقدت عليه إجماع الأصحاب رضى الله عنهم، و الجريدة مؤنث الجريد و هو غصن النخلة إذا جرد عنه الخوص أعنى الورق، و ما دام عليه الخوص يسمى سعفا بالتحريك، و ربما يسمى الجريد سعفا أيضا.

الحديث الخامس

: حسن.

و به عمل الأكثر في المقدار و الموضع.

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

و ظاهره جواز الوضع في أى موضع شاء من الأيمن و الأيسر، ملاصقا و غير



ص: ٣٢٧

وَاحِدَةً فِي الْأَيْمَنِ وَالْأُخْرَى فِي الْأَيْسَرِ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ حَرِيْزٍ وَفُضَيْلٍ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع لَأَيِّ شَيْءٍ تُوَضَّعُ مَعَ الْمَيِّتِ الْجَرِيدَةُ قَالَ إِنَّهُ يَتَجَافَى عَنْهُ الْعَذَابُ مَا دَامَتْ رَطْبُهُ

٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ قَالَ قِيلَ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ رَبِّمَا حَضَرَنِي مَنْ أَخَافُهُ فَلَا يُمَكِّنُ وَضْعَ الْجَرِيدَةِ عَلَيَّ مَا رَوَيْتَنَا قَالَ أَدْخِلَهَا حَيْثُ مَا أَمَكَنَ

٩ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْكِنْدِيِّ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَرِيدَةِ تُوَضَّعُ فِي الْقَبْرِ قَالَ لَا بَأْسَ

١٠ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا قُلْنَا لَهُ جُعِلْنَا فِدَاكَ إِنْ لَمْ نَقْدِرْ عَلَيَّ الْجَرِيدَةَ فَقَالَ عَوَدَ السِّدْرُ قِيلَ فَإِنْ لَمْ

ملاصق، و يمكن حمله على ما سبق.

الحديث السابع

: حسن .

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور .

و في القاموس: رويته الشعر حملته على روايته كما رويته و يدل على جواز جعلها في القبر كيف ما اتفق كما ذكره الأصحاب .

الحديث التاسع

: مرسل كالموثق .

و ظاهره تحقق السنه بمطلق الوضع في القبر، و يمكن حمله على حال التقيئه كما مر .

الحديث العاشر

: ضعيف على المشهور .

و في القاموس: الخلاف ككتاب و شده لحن انتهى، و المشهور بين الأصحاب

↓

ص: ٣٢٨

نَقَدِرُ عَلَى السِّدْرِ فَقَالَ عُوْدُ الْخِلَافِ

١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِيَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَلْعَالٍ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَنِ الْجَرِيدَةِ إِذَا لَمْ نَجِدْ نَجْعَلُ بَدَلَهَا غَيْرَهَا فِي مَوْضِعٍ لَا يُمَكِّنُ النَّخْلُ فَكَتَبَ يَجُوزُ إِذَا أُعْزِزَتِ الْجَرِيدَةُ وَالْجَرِيدَةُ أَفْضَلُ وَبِهِ جَاءَتِ الرَّوَايَةُ

١٢ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ يُجْعَلُ بَدَلَهَا عُوْدُ الرُّمَانِ

١٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَرِيدَةِ تُوَضَّعُ مِنْ دُونِ الشِّيَابِ أَوْ مِنْ فَوْقِهَا قَالَ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَ دُونَ الْخَاصِرَةِ فَسَأَلْتُهُ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ فَقَالَ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ

تقديم النخل على غيرها، ثم السدر، ثم الخلاف، ثم من شجر رطب. و قال الشيخ في الخلاف: يستحب أن يوضع مع الميت

جريدتان خضراوان من النخل أو غيرها من الأشجار. و نحوه قال ابن إدريس، و قدم المفيد الخلاف على السدر، و قيل:

بعد السدر لا ترتيب بين سائر الأشجار، و الشهيد في الدروس و البيان ذكر بعد الخلاف قبل الشجر الرطب، شجر الرمان و الأشهر

أظهر، لكن لا يبعد تقديم شجر الرمان بعد الخلاف على سائر الأشجار.

الحديث الحادي عشر

: ضعيف .

الحديث الثاني عشر

: مرسل.

الحديث الثالث عشر

: حسن.

قوله عليه السلام: "و دون الخاصرة" أى قرب الخاصرة من فوق، و ظاهره الاكتفاء بالواحدة.



ص: ٣٢٩

بَابُ الْمَيِّتِ يَمُوتُ وَ هُوَ جُنُبٌ أَوْ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لَهُ مَاتَ مَيِّتٌ وَ هُوَ جُنُبٌ كَيْفَ يُعَسَّلُ وَ مَا يُجْزِيهِ مِنَ الْمَاءِ فَقَالَ يُعَسَّلُ غُسْلًا وَاحِدًا يُجْزِي ذَلِكُ عَنْهُ لِجَنَابَتِهِ وَ لِعُسْلِ الْمَيِّتِ لِأَنَّهُمَا حُرْمَتَانِ اجْتَمَعَتَا فِي حُرْمَةٍ وَاحِدَةٍ

باب الميت يموت و هو جنب أو حائض أو نفساء

الحديث الأول

: حسن.

و قال فى المنتهى: الحائض و الجنب إذا ماتا غسلا كغيرهما من الأموات مرة واحدة، و قد أجمع عليه كل أهل العلم إلا الحسن البصرى. و قال فى الحبل المتين:

ربما يحتج به لسار فى الاكتفاء بالغسل الواحد بالقراح، و رد بأن المراد بالوحدة عدم تعدد الغسل بسبب الجنابة و غسل الميت واحد بنوعه و إن تعدد صنفه، بل الظاهر أنه غسل واحد مركب من ثلاث غسلات لا من ثلاثة أغسال و ظاهر قول الصادق عليه السلام: "اغسله بماء و سدر، ثم اغسله على أثر ذلك غسله أخرى، و اغسله الثالث بالقراح" ربما يشعر بذلك، انتهى.

ثم الظاهر من الخبر تداخل الغسلين لا سقوط غسل الجنابة، و كلام الأصحاب مجمل، بل ظاهر الأكثر سقوط غسل الجنابة، و ابن الجنيّد و المرتضى ذهبا إلى أن الشهيد إذا كان جنبا يغسل غسل الجنابة و هذا يومئ إلى التداخل. و تظهر الفائدة فى النية و هو هين. ثم إنه يدل على تداخل جميع الأغسال الواجبة و المندوبة، و قوله عليه السلام: "حرمتان اجتمعتا" لعل معناه طبيعتان تحققتا فى ضمن فرد فيمكن الاستدلال به على التداخل فى غير الأغسال أيضا.



ص: ٣٣٠

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مِصْدَقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا مَيَّاتَتْ فِي نَفْسَتِهَا كَيْفَ تُعَسَّلُ قَالَ مِثْلَ غُسْلِ الطَّاهِرَةِ وَ كَذَلِكَ الْحَائِضُ وَ كَذَلِكَ الْجُنُبُ إِنَّمَا يُعَسَّلُ غُسْلًا وَاحِدًا فَقَطْ

٣ سِيَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا مَيَّاتَتْ نَفْسِيَاءً وَ كَثُرَ دَمُهَا أَدْخَلَتْ إِلَى السُّرَّةِ فِي الْأَدَمِ أَوْ مِثْلِ الْأَدَمِ نَظِيفٍ ثُمَّ تُكْفَنُ بَعْدَ ذَلِكَ

بَابُ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ وَ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَنْحَرِكُ

١ حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ الْعَبِيدَ الصَّالِحَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ وَوَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا قَالَ يُشَقُّ بَطْنُهَا وَيُخْرَجُ وَوَلَدُهَا
٢ سَيْهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ وَيَتَحَرَّكُ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا أَيْشَقُّ بَطْنُهَا وَ

الحديث الثاني

: موثق.

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور، و العدة في أول السند مرادة.
و في القاموس: الأديم الجلد أو أحمره أو مدبوغه، و الجمع أدم و آدام، و الأدم اسم للجمع.

باب المرأة تموت و في بطنها ولد يتحرك

الحديث الأول

: حسن [موثق].

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور و آخره مرسل.
و المشهور وجوب شق الجوف و إخراج الولد و إطلاق الروايات يقتضى عدم الفرق في الجانب بين الأيمن و الأيسر، و قيده الشيخان- في المقنعة و النهاية و ابن



ص: ٣٣١

يُسْتَخْرَجُ وَوَلَدُهَا قَالَ نَعَمْ

وَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ زَادَ فِيهِ يُخْرَجُ الْوَلَدُ وَ يُخَاطُ بَطْنُهَا

٣ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَتَحَرَّكُ شَقَّ بَطْنُهَا وَيُخْرَجُ الْوَلَدُ وَ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ تَمُوتُ فِي بَطْنِهَا الْوَلَدُ فَيَتَخَوَّفُ عَلَيْهَا قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُدْخَلَ الرَّجُلُ يَدَهُ فَيَقْطَعَهُ وَ يُخْرِجَهُ

بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يُقَصَّ مِنَ الْمَيِّتِ ظُفْرٌ أَوْ شَعْرٌ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ أَبِي

بابويه- بالأيسر، وجدناه في الفقه الرضوي. و الصدوق ذكر عبارته بعينها و تبعهما الشيخان، و أما خياطة المحل فقد نص عليه المفيد في المقنعة و الشيخ في المبسوط و أتباعهما، و هو رواية ابن أبي عمير، و ردها المحقق في المعتمد بالقطع و هو حسن

لكن الخياطة أولى و أحوط.

الحديث الثالث

: صحيح و لا خلاف فى أصل الحكم لكن حمل الرجل على ما إذا لم توجد امرأة تحسن ذلك.

باب كراهية أن يقص من الميت شعر أو ظفر

الحديث الأول:

و قال فى الجبل المتين: ما تضمنه من النهى عن مس شعر الميت و ظفره محمول عند الأكثر على الكراهة فقالوا يكره حلق رأسه و عانته و تسريح لحيته و قلم أظفاره و استنبطوا من ذلك ظفر شعر الميتة أيضا و حكم ابن حمزة بتحريم الحلق و القص و القلم و تسريح الرأس و اللحية و هو مقتضى ظاهر النهى، و نقل الشيخ الإجماع على أنه لا يجوز قص أظفاره و لا تنظيفها من الوسخ بالخلال و لا تسريح لحيته،



ص: ٣٣٢

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ لَا يَمَسُّ مِنَ الْمَيِّتِ شَعْرٌ وَلَا ظُفْرٌ وَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ فَاجْعَلْهُ فِي كَفْنِهِ
٢ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَرِهَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ص أَنْ تُحْلَقَ عَانَةُ الْمَيِّتِ إِذَا غُسِّلَ أَوْ يُقْلَمَ لَهُ ظُفْرٌ أَوْ يُجَزَّ لَهُ شَعْرٌ

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْزَمٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كُرِهَ أَنْ يُقَصَّ مِنَ الْمَيِّتِ ظُفْرٌ أَوْ يُقَصَّ لَهُ شَعْرٌ أَوْ تُحْلَقَ لَهُ عَانَةٌ أَوْ يُعَمَّضَ لَهُ مَفْصَلٌ

و ربما حمل كلامه على تأكيد الكراهة و هو فى غير تنظيف الأظفار من الوسخ جيد و أما فيه فمشكل و إن دخل فى عموم النهى عن مس الظفر لحيلولة الوسخ بين الماء و البشرة و يمكن القول بأن هذه الحيلولة مغتفرة ههنا، و فى مراسيل الصدوق عن الصادق عليه السلام لا تخلل أظافيره، و يؤيده ما ذكره العلامة فى بحث الوضوء من المنتهى من احتمال عدم وجوبه فى الوضوء لأن وسخ الأظفار يستر عادة فأشبهه ما يستره الشعر من الوجه، و لأنه كان يجب على النبى صلى الله عليه و آله بيانه و لم يثبت انتهى و المسألة لا تخلو من إشكال، و أما جعل ما يسقط منه فى كفنه فنقلوا عليه الإجماع.

الحديث الثانى

: حسن أو موثق.

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: " أو يغمض له مفصل " أقول: نقل فى المعبر على استحباب تليين الأصابع قبل الغسل الإجماع، و قيل بالمنع لهذا الخبر، و نزله الشيخ على ما بعد الغسل، و يمكن حمله على ما إذا كان بعنف.

٤ حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثَمِيِّ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَيِّتِ يَكُونُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ فَيُحَلَقُ عَنْهُ أَوْ يُقَلَّمُ قَالَ لَا يَمَسُّ مِنْهُ شَيْءٌ اغْسَلْهُ وَادْفِنْهُ
بَابُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَيِّتِ بَعْدَ أَنْ يُغَسَّلَ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنْخَرِ الْمَيِّتِ الدَّمُ أَوْ الشَّيْءُ بَعْدَ الْغُسْلِ وَ أَصَابَ الْعِمَامَةَ أَوْ الْكَفْنَ قَرَضَهُ بِالْمَقْرَاضِ
٢ عَنْهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ قَالَ إِذَا غُسِلَ الْمَيِّتُ ثُمَّ أُحْدِثَ بَعْدَ الْغُسْلِ فَإِنَّهُ يُغَسَلُ الْحَدَثُ وَ لَا يُعَادُ الْغُسْلُ
٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْءٌ بَعْدَ مَا يُكْفَنُ فَأَصَابَ الْكَفْنَ قَرِضَ مِنْهُ

الحديث الرابع

: موثق.

باب ما يخرج من الميت بعد أن يغسل

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

وقال الصدوقان و أكثر الأصحاب: وجب غسلها ما لم يطرح في القبر و قرضها بعده و هو حسن. و نقل عن الشيخ أنه أطلق و جوب قرض المحل كما هو ظاهر هذا الخبر، و لا يبعد القول بالتخير قبل الدفن و تعيين القرض بعده.

الحديث الثاني

: مرسل.

و ما تضمنه من عدم إعادة الغسل هو المشهور و قال ابن أبي عقيل: بوجوب إعادته، و الخبر يدفعه.

الحديث الثالث

: حسن.

بَابُ الرَّجُلِ يُغَسَّلُ الْمَرْأَةَ وَ الْمَرْأَةُ تُغَسَّلُ الرَّجُلَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ لَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُغَسِّلُهُ إِلَّا النِّسَاءَ فَقَالَ تُغَسَّلُهُ امْرَأَتُهُ أَوْ ذَاتُ قَرَابَةٍ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَ تَصُبُّ النِّسَاءُ عَلَيْهِ الْمَاءَ صَبًّا وَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ

يُدْخِلُ زَوْجَهَا يَدَهُ تَحْتَ قَمِيصِهَا فَيَغْسِلُهَا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ أَيْضِلُحُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى امْرَأَتِهِ حِينَ تَمُوتُ أَوْ يُغْسِلَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا مَنْ يُغْسِلُهَا وَعَنِ الْمَرْأَةِ هِيلَ تَنْظُرُ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ زَوْجِهَا حِينَ يَمُوتُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ كَرَاهَةً أَنْ يَنْظُرَ زَوْجُهَا إِلَى شَيْءٍ يَكْرَهُونَهُ مِنْهَا

باب الرجل يغسل المرأة و المرأة تغسل الرجل

الحديث الأول

: حسن.

و اختلف الأصحاب في جواز تغسيل كل من الزوجين الآخر في حال الاختيار فقال المرتضى و الشيخ في الخلاف و ابن الجنيد و الجعفي يجوز لكل منهما تغسيل الآخر مجردا مع وجود المحارم و عدمهم. و قال الشيخ في النهاية: بالجواز أيضا إلا أنه اعتبر فيه كونه من وراء الثياب، و قال في كتابي الأخبار إن ذلك مختص بحال الاضطرار و الأظهر جواز تغسيل كل منهما الآخر مجردا و إن كان الأفضل كونه من وراء القميص كما في مطلق التغسيل كما ذكره بعض المحققين من المتأخرين.

الحديث الثاني

: صحيح.

قوله: "إن لم يكن" التقييد للغسل فقط أو للنظر أيضا و لعل الأول أظهر.



ص: ٣٣٥

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُغْسِلُ امْرَأَتَهُ قَالَ نَعَمْ مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ

٤ حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ لَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُغْسِلُهُ إِلَّا النِّسَاءُ هَلْ تُغْسَلُ النِّسَاءُ فَقَالَ تُغْسَلُ امْرَأَتُهُ أَوْ ذَاتُ مَحْرَمِهِ وَ تَصُبُّ عَلَيْهِ النِّسَاءُ الْمَاءَ صَبًّا مِنْ فَوْقِ الثِّيَابِ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَوْقِدٍ قَالَ سَمِعْتُ صَاحِبًا لَنَا يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ مَعَ رَجَالٍ لَيْسَ فِيهِمْ

الحديث الثالث

: صحيح.

و يحتمل أن يكون المراد بجميع تلك الأخبار ستر العورة لا كما فهمه الأكثر فتدبر.

الحديث الرابع

: مرسل كالموثق.

قوله عليه السلام: "من فوق الثياب" يمكن أن يكون ذلك للنساء الأجانب اللاتي يصيبن الماء لا المحارم و هذا وجه جمع بين الأخبار فلا تغفل،

الحديث الخامس

: صحيح.

وقال في مشرق الشمسين: يدخل بالبناء للمفعول أى يعاب و الدخل بالتحريك العيب و الضمير فى عليهم يعود إلى أقارب المرأة لدلالة ذكرها عليهم و قد يقرأ بالبناء للفاعل و يجعل الإشارة إلى التلذذ و ضمير عليهم إلى الرجال الذين يغسلونها. و قال السيد الداماد (قدس سره): يدخل على صيغة المعلوم و اسم الإشارة للتغسيل و ضمير الجمع المجرور للرجال و على للاستضرار أى إذا يدخل ذلك التغسيل عليهم فى صحيفه عملهم فيستضرون به و يكون عليهم وبالا و نکالا فى النشاء الآخرة و ربما يتوهم الفعل على البناء للمجهول، و ضمير الجمع لأقرباء المرأة المتوفاه

↓

ص: ٣٣٦

ذو مَحْرَمٍ - هَلْ يُغَسِّلُونَهَا وَ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا قَالَ إِذَا يُدْخَلُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَ لَكِنْ يُغَسِّلُونَ كَفَّيْهَا
٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ فَقَالَ يُدْخَلُ زَوْجُهَا يَدَهُ تَحْتَ قَمِيصِهَا إِلَى الْمَرَافِقِ
٧ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ فِي السَّفَرِ أَوْ فِي أَرْضٍ لَيْسَ مَعَهُ فِيهَا إِلَّا النَّسَاءُ قَالَ يُدْفَنُ وَ لَا يُغَسَّلُ وَ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ مَعَ الرَّجَالِ يَتَلَكَّ الْمَنْزِلَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا زَوْجُهَا فَإِنْ كَانَ مَعَهَا زَوْجُهَا فَلْيُغَسَّلْهَا مِنْ فَوْقِ الدَّرْعِ وَ يَسْكُبُ عَلَيْهَا الْمَاءَ سَكْبًا وَ لَتُغَسَّلَ امْرَأَتُهُ إِذَا مَاتَ وَ الْمَرْأَةُ لَيْسَتْ وَ المعنى يعاب ذلك على أقارب المرأة، و لا يستقيم على قانون اللغة و لا يستصحه أحد من أئمة العربية.

الحديث السادس

: موثق.

الحديث السابع

: ضعيف على المشهور.

وقال فى الدروس: تجب المساواة فى الذكورية و الأنوثة إلا- الزوجين فيجوز لكل منهما تغسيل الآخر اختيارا، و فى كتابى الأخبار اضطرابا و الأظهر أنه من وراء الثياب، و طفلا أو طفلة لم تزد على ثلاث سنين اختيارا، و المحرم مع عدم المماثل من وراء الثياب و هو من يحرم نكاحه بنسب أو رضاع أو مصاهرة، و لو تعذر المحرم جاز الأجانب من وراء الثياب عند المفيد و الشيخ فى التهذيب، و تبعهما أبو الصلاح و ابن زهرة مع تغميض العينين، و قيل يؤمم. و فى النهاية: يدفن بغير غسل و لا يؤمم، و فى رواية المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام " يغسل بطن كفيها و وجهها ثم ظهر كفيها" فلو قلنا به هنا أمكن انسحابه فى

مِثْلَ الرَّجُلِ الْمَرْأَةُ أَسْوَأُ مَنظَرًا حِينَ تَمُوتُ

٨ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعًا عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ فِي السَّفَرِ وَمَعَهُ امْرَأَتُهُ يُعَسِّلُهَا قَالَ نَعَمْ وَ أُمَّهُ الْأَجَانِبُ تَلُكُ الْأَعْضَاءَ.

الحديث الثامن

: صحيح.

و يظهر من بعض الأصحاب المنع من تغسيل الرجل محارمه في حال الاختيار، و جوزه في المنتهى من فوق الثياب، و ذهب بعض المتأخرين إلى الجواز مطلقا. و قال في الحبل المتين: بعد إيراد هذا الخبر يدل على جواز تغسيل الرجل زوجته و جميع محارمه إن جعلنا قوله عليه السلام: " و نحو هذا " منصوبا بالعطف على أمه و أخته بمعنى أنه يغسل أمه و أخته و من هو مثل كل من هذين الشخصين في المحرمية، و حينئذ يكون قوله عليه السلام: " يلقي على عورتها خرقة " جملة مستأنفة، لكن الأظهر أنه مرفوع بالابتداء و جملة - يلقي - خبره و الإشارة بهذا إلى الرجل، و المعنى أن مثل هذا الرجل المغتسل كلا من هؤلاء يلقي على عورتها خرقة و على هذا فتعديء الحكم إلى بقیة المحارم لعدم القائل بالفرق، و ربما يوجد في بعض نسخ الكافي " و نحوهما " بدل " و نحو هذا ".

ثم لا يخفى أن هذا الحديث كالصريح في أن تغسيل الرجل زوجته و محارمه لا يجب أن يكون من وراء الثياب، و إن ستر العورة كاف، و شيخنا الشهيد في الذكري و قبله العلامة في المنتهى و جعلاه دليلا على كونه من وراء الثياب، و هو كما ترى، نعم صحيحة محمد بن مسلم و حسنة [و صحيحة] الحلبي يدلان على أن تغسيل الرجل زوجته يكون من وراء الثياب و هو المشهور بين الأصحاب، و أما تغسيل المحارم فقد قطعوا بكونه من وراء الثياب، و المراد بالمحارم من حرم نكاحه

وَ أُخْتُهُ وَ نَحْوَ هَذَا يُلْقَى عَلَى عَوْرَتِهَا خِرْقَةٌ

٩ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيِّهِلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ سَمِعْتُ صَاحِبًا لَنَا يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ مَعَ رَجُلٍ لَيْسَ مَعَهُمْ ذُو مَحْرَمٍ هَلْ يُعَسَّلُونَهَا وَ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا فَقَالَ إِذَا يُدْخَلُ عَلَيْهِمْ وَ لَكِنْ يُغَسَّلُونَ كَفَيْهَا

١٠ سَيِّهِلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَائِبٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ وَ لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ تُعَسَّلُهَا قَالَ يُدْخَلُ زَوْجُهَا يَدُهُ تَحْتَ قَمِيصِهَا فَيُعَسَّلُهَا إِلَى الْمَرَافِقِ

١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قَالٍ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعَسَّلُ امْرَأَتَهُ قَالَ نَعَمْ إِنَّمَا يَمْنَعُهَا أَهْلُهَا تَعَصُّبًا

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ

أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ يَمُوتُ فِي السَّفَرِ وَ لَيْسَ مَعَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَ مَعَهُ رِجَالٌ نَصَارَى وَ مَعَهُ عَمَّتُهُ وَ خَالَتُهُ مُسْلِمَتَانِ كَيْفَ يُصْنَعُ فِي غُسْلِهِ قَالَ تُغْسَلُهُ عَمَّتُهُ وَ خَالَتُهُ فِي قَمِيصِهِ وَ لَا تَقْرُبُهُ النَّصَارَى وَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ فِي السَّفَرِ وَ لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ وَ مَعَهَا نِسَاءٌ نَصَارَى وَ عَمَّتُهَا وَ خَالَهَا مُسْلِمَانِ قَالَ يُغْسَلَانِهَا وَ لَا تَقْرُبُهَا النَّصْرَانِيَّةُ كَمَا كَانَتْ الْمُسْلِمَةُ مُؤْبِدًا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مِصَابِرَةٍ وَ قِيدَ التَّأْيِيدُ لِإِخْرَاجِ أُخْتِ الزَّوْجَةِ وَ بِنْتِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا.

الحديث التاسع

: ضعيف على المشهور.

الحديث العاشر

: ضعيف على المشهور و ظاهره عدم بطلان المحرمية بالموت.

الحديث الحادي عشر

: حسن.

الحديث الثاني عشر

: موثق.



ص: ٣٣٩

تُغْسَلُهَا غَيْرَ أَنَّهُ يَكُونُ عَلَيْهَا دِرْعٌ فَيُصَبُّ الْمَاءُ مِنْ فَوْقِ الدَّرْعِ قُلْتُ فَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَ لَيْسَ مَعَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَ لَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ مِنْ ذِي قَرَابَتِهِ وَ مَعَهُ رِجَالٌ نَصَارَى وَ نِسَاءٌ مُسْلِمَاتٌ لَيْسَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُنَّ قَرَابَةٌ قَالَ يُغْتَسَلُ النَّصْرَانِيُّ ثُمَّ يُغْسَلُهُ فَقَدْ اضْطَرَّ وَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ تَمُوتُ وَ لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ وَ لَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهَا وَ مَعَهَا نَصْرَانِيَّةٌ وَ رِجَالٌ مُسْلِمُونَ لَيْسَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَهُمْ قَرَابَةٌ قَالَ تَغْتَسَلُ النَّصْرَانِيَّةُ ثُمَّ تُغْسَلُهَا وَ عَنِ النَّصْرَانِيِّ يَكُونُ فِي السَّفَرِ وَ هُوَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ قَالَ لَا يُغْسَلُهُ مُسْلِمٌ وَ لَا كَرَامِيَّةٌ وَ لَا يَدْفِنُهُ وَ لَا يَقُومُ عَلَى قَبْرِهِ

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مَنْ غَسَلَ فَاطِمَةَ عَ قَالَ ذَاكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ كَأَنَّكَ اسْتَفْظَعْتَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ فَقَالَ لِي كَأَنَّكَ ضَمَمْتَ مِمَّا أَخْبَرْتُكَ فَقُلْتُ فَكَانَ ذَلِكَ جُعَلْتُ فِدَاكَ فَقَالَ لِي لَا تَضَعِيَنَّ فَإِنَّهَا صَدِيقَةٌ لَمْ يَكُنْ يُغْسَلُهَا إِلَّا صَدِيقٌ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَرْيَمَ عَ لَمْ يُغْسَلْهَا إِلَّا عِيْسَى عَ قُلْتُ جُعَلْتُ فِدَاكَ فَمَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي السَّفَرِ مَعَ الرِّجَالِ لَيْسَ لَهَا مَعَهُمْ ذُو مَحْرَمٍ وَ لَا مَعَهُمْ

قوله عليه السلام "تغتسل النصرانية" ذهب إلى جواز تغسيل النصراني و النصرانية الشيطان و أتباعهما، و ذهب بعض المتأخرين إلى أنه يدفن حينئذ بغير غسل. و قال الفاضل التستري (رحمه الله): كان في هذه الأخبار دلالة على طهارة على طهارة أهل الكتاب كما حكى عن بعض الأصحاب.

الحديث الثالث عشر

: ضعيف.

قوله عليه السلام: "استفظعت" قال فى القاموس: استفظعه وجده فظيعا.

قوله عليه السلام: "فإنها صديقته" أى معصومه فإن الصديقة و الصديق من بلغ الغاية فى التصديق قولاً و فعلاً و هو لا يتحقق إلا مع العصمة و يشكل الاستدلال بالتأسى فى ذلك لظهور الخير فى الاختصاص.

↓

ص: ٣٤٠

امْرَأَةٌ فَتَمَوْتُ الْمَرْأَةَ مَا يُضَيِّعُ بِهَا قَالَ يُغْسَلُ مِنْهَا مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ التَّيْمَمَ وَ لَا تُمْسُ وَ لَا يُكْشَفُ شَيْءٌ مِنْ مَحَاسِنِهَا الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِسِتْرِهِ قُلْتُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهَا قَالَ يُغْسَلُ بَطْنُ كَفِّهَا وَ وَجْهَهَا وَ يُغْسَلُ ظَهْرُ كَفِّهَا
بَابُ حَدِّ الصَّبِيِّ الَّذِي يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُغْسَلَهُ

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ ابْنِ النُّمَيْرِ مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع حَدِّثْنِي عَنِ الصَّبِيِّ إِلَى كَمْ تُغْسَلُهُ النِّسَاءُ فَقَالَ إِلَى ثَلَاثِ سِنِينَ
بَابُ غُسْلِ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ وَ مَنْ مَسَّهُ وَ هُوَ حَارٌّ وَ مَنْ مَسَّهُ وَ هُوَ بَارِدٌ
١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

قوله عليه السلام " يغسل بطن كفيها" يدل على أن ضرب اليد أول أفعال التيمم لا من مقدماته. كالاغتراف كما قيل فلا يجوز تأخير النية عنه.

باب حد الصبي الذى يجوز للنساء أن يغسلنه

الحديث الأول

: مجهول.

ما دل عليه من جواز تغسيل النساء الصبي مجردا إلى ثلاث سنين هو المشهور بين الأصحاب، و كذا تغسيل الرجل الصبي، و جوز المفيد و سلار إلى خمس و جوز الصدوق تغسيل بنت أقل من خمس سنين مجردة، و منع المحقق فى المعتبر من تغسيل الرجل الصبي مطلقا.

باب غسل من غسل الميت و من مسه و هو حار و من مسه و هو بارد

الحديث الأول

: حسن.

و قال شيخنا البهائى (رحمه الله): قد دل هذا الحديث بفحواه على ثبوت

↓

ص: ٣٤١

ع قَالَ مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ قُلْتُ فَإِنْ مَسَّهُ مَا دَامَ حَارًّا قَالَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ وَ إِذَا بَرَدَ ثُمَّ مَسَّهُ فَلْيَغْتَسِلْ قُلْتُ فَمَنْ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ قَالَ لَا

غُسِّلَ عَلَيْهِ إِنَّمَا يَمَسُّ الثِّيَابَ

٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ قَالَ الرَّجُلُ يُعَمَّضُ عَيْنَ الْمَيِّتِ عَلَيْهِ غُسْلٌ قَالَ إِذَا مَسَّهُ بِحَرَارَتِهِ فَلَا وَ لَكِنْ إِذَا مَسَّهُ بَعِيدًا مَا يَبْزُدُ فَلْيَغْتَسِلْ قُلْتُ فَالَّذِي يُغَسِّلُهُ يُغْتَسِلُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَيُغَسِّلُهُ ثُمَّ يُكْفِنُهُ قَبْلَ أَنْ يُغْتَسِلَ قَالَ يُغَسِّلُهُ ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ مِنَ الْعَاتِقِ ثُمَّ يُلْبِسُهُ أَكْفَانَهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ قُلْتُ فَمَنْ حَمَلَهُ الْغَسْلَ بِالْمَسِّ بَعْدَ التَّغْسِيلِ، وَ الْحَمْلَ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ كَمَا فَعَلَهُ الشَّيْخُ نَعَمْ الْوَجْهَ.

أقول: يمكن أن يكون المراد أنه لا يتوهم ذلك فإنه لو كان يلزم الغسل لا يلزم ههنا لأنه يمس الثياب فكيف ولا يجب الغسل ههنا. بمس البدن أيضا ويمكن أن يقال: الميت الذي يدفن يمكن أن لا يغسل لعدم الماء و التيمم مع جوازه، الظاهر أنه لا ينفع في ذلك فيمكن كون التعرض لمس الثياب لهذا الفرد و إن كان نادرا.

الحديث الثاني

: صحيح.

و قال في الحبل المتين: قد دل الحديث على تأخير غسل المس على التكفين، و هو خلاف ما ذكره جماعة من الأصحاب من استحباب تقديمه عليه، و علل في التذكرة استحباب تقديم الغسل بأنه واجب و يستحب فوريته، و احتمل في الذكرى حمل ما تضمنه هذا الخبر من تأخيره على الضرورة. أقول: الحق أنه لا ضرورة داعية إلى هذا الحمل، و أنه لو قيل باستحباب تأخير غسل المس عن التكفين عملا بهذا الحديث الصحيح مع أن فيه رعاية الميت و التعجيل المطلوب في تجهيزه و الحذر من خروج شيء منه لكان وجهها، و المراد من العاتق.

المنكب و الوضوء في قوله عليه السلام: في آخر الحديث "إلا أن يتوضأ من تراب القبر"



ص: ٣٤٢

عَلَيْهِ غُسْلٌ قَالَ لَا قُلْتُ فَمَنْ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ عَلَيْهِ وَضُوءٌ قَالَ لَا إِلَّا أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ مِنْ تُرَابِ الْقَبْرِ إِنْ شَاءَ ٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُغَسَّلُ الَّذِي غَسَّلَ الْمَيِّتَ وَ إِنْ قَبِلَ إِنْسَانٌ الْمَيِّتَ وَ هُوَ حَارٌّ فَلْيَسَّ عَلَيْهِ غُسْلٌ وَ لَكِنْ إِذَا مَسَّهُ وَ قَبْلَهُ وَ قَدْ بَرَدَ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ - وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَمَسَّهُ بَعْدَ الْغُسْلِ وَ يُقَبِّلَهُ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمَسُّ الْمَيِّتَ أَيْتَبَغِي لَهُ أَنْ يُغْتَسِلَ مِنْهَا قَالَ لَمَّا إِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الْإِنْسَانِ وَحِيدَهُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ ثَوْبَهُ جَسَدَ الْمَيِّتِ فَقَالَ يَغْسِلُ مَا أَصَابَ الثَّوْبَ

٥ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ

لعل، المراد به غسل اليد أى إلا أن يغسل يده مما أصابها من تراب القبر، و إطلاق الوضوء على غسل اليد شائع، و أما الحمل على التيمم بتراب القبر فلا يخلو من بعد لأن إطلاق الوضوء على التيمم غير مأنوس و أيضا فلا ثمره للتخصيص بتراب القبر. ثم الظاهر من الخبر أن الغاسل هو المقلب و المشهور أنه الصاب، و تظهر عمده الفائدة في النية و الأحوط نيتها معا.

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

و نقل العلامة في المنتهى الإجماع على أن غسل المس إنما يجب بعد البرد و قبل الغسل، و قال السيد: باستحباب الغسل مطلقا.

الحديث الرابع

: حسن.

الحديث الخامس

: صحيح.

و يدل على كراهة الغسل لمن أدخله القبر، بل على عدم وجوب الغسل بالمس بعد الغسل، بل على عدم وجوب الغسل إذا يمم الميت لكن الفرض نادر

↓

ص: ٣٤٣

مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَنْهَى عَنِ الْغُسْلِ إِذَا دَخَلَ الْقَبْرَ
٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع
قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَبِلَ عُثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ بَعْدَ مَوْتِهِ

٧ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَقَعُ
طَرَفُ ثَوْبِهِ عَلَى جَسَدِ الْمَيِّتِ قَالَ إِنْ كَانَ غُسِّلَ الْمَيِّتُ فَلَا تَغْسِلُ مَا أَصَابَ ثَوْبَكَ مِنْهُ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يُغْسَلْ فَاغْسِلْ مَا أَصَابَ ثَوْبَكَ
مِنْهُ

٨ سَيْهَلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ أَيْغَسِلُ مَنْ غَسِّلَ الْمَيِّتَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ
مَنْ أَدَخَلَهُ الْقَبْرَ قَالَ لَا إِنَّمَا يَمَسُّ الثِّيَابَ
و المعارض أقوى.

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

و يدل على جواز تقبيل الميت، و استدل به على عدم الغسل إذا كان حارا، و فيه نظر، و يدل على جلاله ابن مطعون.

الحديث السابع

: ضعيف على المشهور.

و استدل به على ما ذهب إليه العلامة (رحمه الله) من وجوب غسل الثوب إذا أصاب بدن الميت جافا، و لى فيه نظر إذا الظاهر أن الثوب منصوب بالمفعوليّة، إذ لو كان مرفوعا لكان ظاهره وجوب غسل جسد الميت لا الثوب، و على تقدير النصب يدل وجوب إزالة ما وصل إلى الثوب من جسد الميت من رطوبة أو نجاسة، فلا يدل على مدعاهم، بل على خلافه أدل فتدبر.

: ضعيف على المشهور.

و كان فيه نوع تقيء، كما لا يخفى و قد مر الكلام فيه.

↑

ص: ٣٤٤

بَابُ الْعِلَّةِ فِي غُسْلِ الْمَيْتِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ

١ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ الْمَاصِرَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَقَالَ - أَخْبَرَنِي عَنِ الْمَيْتِ لِمَ يُغَسَّلُ غُسْلَ الْجَنَابَةِ فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ لَا أُخْبِرُكَ فَخَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ فَلَقِيَ بَعْضَ الشَّيْعَةِ فَقَالَ لَهُ الْعَجَبُ لَكُمْ يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ تَوْلَيْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ وَ أَطَعْتُمُوهُ وَ لَوْ دَعَاكُمْ إِلَى عِبَادَتِهِ لَأَجَبْتُمُوهُ وَ قَدْ سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَمَا كَانَ عِنْدَهُ فِيهَا شَيْءٌ فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ دَخَلَ عَلَيْهِ أَيْضًا فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَقَالَ لَا أُخْبِرُكَ بِهَا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ انْطَلِقْ إِلَى الشَّيْعَةِ فَاصْجَبْهُمْ وَ أَظْهِرْ عِنْدَهُمْ مَوَالِيكَ إِيَّاهُمْ وَ لَعْنَتِي وَ التَّبْرِيَّ مِنِّي فَإِذَا كَانَ وَقْتُ الْحَجِّ فَأْتِنِي حَتَّى أَدْفَعُ إِلَيْكَ مَا تَحِجُّ بِهِ وَ سَأَلْتُهُمْ أَنْ يُدْخِلُوكَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ فَإِذَا صَبَرْتَ إِلَيْهِ فَاسْأَلْهُ عَنِ الْمَيْتِ لِمَ يُغَسَّلُ غُسْلَ الْجَنَابَةِ فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ إِلَى الشَّيْعَةِ فَكَانَ مَعَهُمْ إِلَى وَقْتِ الْمَيْمِ فَنَظَرَ إِلَى دِينِ الْقَوْمِ فَقَبِلَهُ بِقَبُولِهِ وَ كَتَمَ ابْنُ قَيْسٍ أَمْرَهُ مَخَافَةَ أَنْ يُحْرَمَ الْحَجَّ فَلَمَّا كَانَ وَقْتُ الْحَجِّ أَتَاهُ فَأَعْطَاهُ حَجَّةً وَ خَرَجَ فَلَمَّا صَارَ بِالْمَدِينَةِ قَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ تَخَلَّفَ فِي الْمَنْزِلِ حَتَّى نَذُرَكَ لَهُ وَ نَسَأَلَهُ لِيَأْذَنَ لِمَكَ فَلَمَّا صَبَرُوا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَهُمْ أَيْنَ صَبَأْتُمْ مَا أَنْصَبْتُمُوهُ قَالُوا لَمْ نَعْلَمْ مَا يُؤَافِقُكَ مِنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بَعْضَ مَنْ حَضَرَ أَنْ يَأْتِيَهُ بِهِ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَهُ مَرَّحِبًا كَيْفَ رَأَيْتَ مَا أَنْتَ فِيهِ الْيَوْمَ مِمَّا كُنْتَ فِيهِ قَبْلُ فَقَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ أَكُنْ فِي شَيْءٍ فَقَالَ صَدَقْتَ أَمَا إِنَّ عِبَادَتَكَ يَوْمَئِذٍ كَانَتْ أَخَفَّ عَلَيْكَ مِنْ عِبَادَتِكَ

باب العلة في غسل الميت غسل الجنابة

الحديث الأول

: ضعيف قوله عليه السلام: "مما كنت فيه" أي بالنسبة إليه أو حال كونه مميزا منه.

قوله عليه السلام: "قد كفوه" أي فعلوا بأنفسهم ما هو مراده فلا يحتاج إلى إغوائهم

↑

ص: ٣٤٥

الْيَوْمَ لِأَنَّ الْحَقَّ ثَقِيلٌ وَ الشَّيْطَانَ مُوَكَّلٌ بِشَيْعَتِنَا لِأَنَّ سَائِرَ النَّاسِ قَدْ كَفَوْهُ أَنْفُسَهُمْ إِنِّي سَأَخْبِرُكَ بِمَا قَالَ لَكَ - ابْنُ قَيْسٍ الْمَاصِرُ قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْهُ وَ أَصْبِرِ الْأَمْرَ فِي تَعْرِيفِهِ إِيَّاهُ إِلَيْكَ إِنْ شِئْتَ أَخْبِرْتَهُ وَ إِنْ شِئْتَ لَمْ تُخْبِرْهُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ خَلَاقِينَ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا أَمَرَهُمْ فَأَخَذُوا مِنَ التُّرْبَةِ الَّتِي قَالُوا فِي كِتَابِهِ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَ فِيهَا نُعِيدُكُمْ وَ مِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى فَعَجَزَ النُّطْفَةُ بِتِلْكَ التُّرْبَةِ الَّتِي يَخْلُقُ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ أَسِيكَنَهَا الرَّحِمَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَإِذَا تَمَّتْ لَهَا أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ قَالُوا يَا رَبِّ نَخْلُقُ مَا دَا فَيَأْتُرُهُمْ بِمَا يُرِيدُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى أَوْ أَسْوَدَ فَإِذَا خَرَجَتِ الرُّوحُ مِنَ الْبَدَنِ خَرَجَتْ هَذِهِ النُّطْفَةُ بِعَيْنِهَا مِنْهُ كَأَنَّهَا مَا كَانَ صَبْرًا أَوْ كَبِيرًا أَوْ ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى فَلِذَلِكَ يُغَسَّلُ الْمَيْتُ غُسْلَ الْجَنَابَةِ فَقَالَ الرَّجُلُ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ لَا وَاللَّهِ مَا أَخْبَرَ ابْنَ قَيْسٍ الْمَاصِرَ بِهَذَا أَبَدًا فَقَالَ ذَلِكَ إِلَيْكَ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سِئَلُ مَا بَالُ الْمَيْتِ يُمْنِي قَالَ النُّطْفَةُ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا يَزْمِي بِهَا

٣ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع قَالَ قَالَ إِنَّ الْمَخْلُوقَ لَا يَمُوتُ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْهُ

لحصوله فأعرض عنهم لعلمه بعدم قبول أعمالهم.

قوله عليه السلام: "خلاقين" أى ملائكة خلاقين و الخلق بمعنى التقدير.

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور قوله عليه السلام: "يمنى" أى يخرج من عينه الماء الغليظ الشبيه بالمنى.

الحديث الثالث

: مرسل.

و روى الصدوق (رحمه الله) فى علل الشرائع هذا المضمون بأسانيد قويه، و ظاهرها خروج المنى الأول بعينه من عينه أو فيه، و يمكن أن يحفظ الله تعالى جزءا من تلك النطفة فى بدنه مدة حياته و يحتمل أن يكون المراد أن هذا الماء



ص: ٣٤٦

النُّطْفَةُ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا مِنْ فِيهِ أَوْ مِنْ عَيْنِهِ

بَابُ ثَوَابِ مَنْ غَسَلَ مُؤْمِنًا

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْجُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ عَنْ سَعِيدِ الْأَسَدِيِّ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَيُّمَا مُؤْمِنٍ غَسَلَ مُؤْمِنًا فَقَالَ إِذَا قَلْبُهُ - اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا بَدُنُ عَبْدِكَ الْمُؤْمِنِ قَدْ أَخْرَجَتْ رُوحَهُ مِنْهُ وَفَرَّقَتْ بَيْنَهُمَا فَعَفُوكَ عَفُوكَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَ سَنَةِ إِلَّا الْكَبَائِرَ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَأَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ قَلْتُ وَ كَيْفَ يُؤَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةَ قَالَ لَا يُحَدِّثُ بِمَا يَرَى

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُعَسَّلُ مُؤْمِنًا وَ يَقُولُ وَ هُوَ يُعَسَّلُهُ رَبُّ عَفُوكَ

من جنس النطفة فعلة الغسل مشتركة

باب ثواب من غسل مؤمنا

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

قوله: "و فرقت بينهما" أى بين الروح و البدن، و عفوك بمضمرة أى فاطلب عفوك له ذنوب سنه، و ربما يقرأ سنه بالتشديد و

العفو عن سوى الكبائر نافع مع عدم الاجتناب عنها فتأمل.

الحديث الثانى

: مختلف فيه.

قوله عليه السلام: " بما يرى " أى من عيوبه التى كان يسترها عن الناس، و مما حدث فيه بعد الموت مما يوجب شينه و عيبه عندهم،

الحديث الثالث

: حسن.



ص: ٣٤٧

عَفْوِكَ إِلَّا عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ فِيمَا نَاجَى اللَّهُ بِهِ مُوسَى قَالَ يَا رَبِّ مَا لِمَنْ غَسَلَ الْمَوْتَى فَقَالَ أَعْسَلُهُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ

بَابُ ثَوَابِ مَنْ كَفَّنَ مُؤْمِنًا

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ كَفَّنَ مُؤْمِنًا كَانَ وَ الضمير إما راجع إلى الغاسل، أو الميت.

الحديث الرابع

: ضعيف.

باب ثواب من كفن مؤمنا

الحديث الأول

: مختلف فيه.

إلى هنا تم و الحمد لله الجزء الثالث عشر من هذه الطبعة و قد بذلنا غاية الجهد فى تحقيقه و التعليق عليه و تصحيحه فنشكره تعالى على ما وفقنا لذلك، و نسأله دوام التوفيق أنه ولى قدير.

و يتلوه الجزء الرابع عشر إن شاء الله و الحمد لله أولاً و آخراً و صلى الله على أشرف المرسلين محمد و عترته الطاهرين.

قم المقدسة السيد جعفر الحسينى ١٣ / رجب المرجب / ١٤٠١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تعميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية
السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

1. JAVA

2. ANDROID

3. EPUB

4. CHM

5. PDF

6. HTML

7. CHM

8. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

1. ANDROID

2. IOS

3. WINDOWS PHONE

4. WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا

المساعدة فى تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

www.ghbook.ir : عنوان الموقع :

Info@ghbook.ir : البريد الالكتروني :

هاتف المكتب المركزي ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ .

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩